

الألف
كتاب
الشأن



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تاريخ الشعوب العربية

الجزء الثاني



تأليف: د. البرت حوراني

ترجمة: نبيل صلاح الدين

مراجعة: د. عبدالرحمن الشيخ

الألف كتاب الثاني

نافذة على الثقافة العالمية

الإشراف العام

الدكتور / ممدوح مرزوق

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أحمد صليحة

مدير التحرير

هزرن عبد العزيز

سكرتير التحرير

علياء أبو شادي

المقرن الفني العام

محسنة عطية

تاريخ الشعوب العربية

الكتاب الشاف
ويتضمن الجزئين الثالث والرابع

تأليف

د. المبرق حوراني

ترجمة

نبيل صلاح الدين

مراجعة

د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ



الهيئة المصرية العامة للكتاب

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة المراجع	٧

الجزء الثالث

العصر العثماني

من القرن السادس عشر الى اواخر القرن الثامن عشر

الفصل الثالث عشر :

الامبراطورية العثمانية	١٥
------------------------	----

الفصل الرابع عشر :

المجتمعات العثمانية	٤٥
---------------------	----

الفصل الخامس عشر :

تغير ميزان القوى فى القرن الثامن عشر	٦٧
--------------------------------------	----



الفصل السادس عشر :

القوة الادبية والحكومات الاصلاحية (١٨٠٠ - ١٨٦٠)	٨٩
---	----

الفصل السابع عشر :

الامبراطوريات الاوربية والصفوة المسيطرة (١٨٦٠ - ١٩١٤)	١٠٦
---	-----

الموضوع

الصفحة

الفصل الثامن عشر :

١٣٣ ثقافة الامبريالية والاصلاح

الفصل التاسع عشر :

١٥٢ ذروة القومية العربية (١٩١٤ - ١٩٣٩)

الفصل العشرون :

١٧٥ الطرائق المتغيرة للحياة والفكر (١٩١٤ - ١٩٣٩)

الفصل الحادى والعشرون :

١٩٨ نهاية الامبراطوريات (١٩٣٩ - ١٩٦٢)

الفصل الثانى والعشرون :

٢٢٣ المجتمعات المتغيرة (الاربعينات والخمسينات)

الفصل الثالث والعشرون :

٢٤٣ الثقافة الوطنية (الأربعينات والخمسينات)

الفصل الرابع والعشرون :

٢٥٨ (الخمسينات والستينات)

الفصل الخامس والعشرون :

٢٧٦ توحيد العرب وتفرقهم (بعد ١٩٦٧)

الفصل السادس والعشرون :

٢٩٨ أرواح مضطربة (منذ ١٩٦٧)

٣٢٩ الهوامش

مقدمة المراجع

انتهى حوراني في القسمين الأولين من كتابه هذا (صدرا معا في الجزء الأول من تاريخ الشعوب العربية في هذه السلسلة) من دراسة الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية للعالم العربي حتى سقوط دولة المماليك ، وهو يتعرض في هذا الجزء لتاريخ العالم العربي منذ قيام الدولة العثمانية حتى التاريخ المعاصر . ويميل بعض الدارسين الى أن الحقبة العثمانية غير جديرة بأن تكون حقبة مستقلة تحظى بدراسة مستقلة عن العصر المملوكي ، وحجة هؤلاء أن علاقات الانتاج في الدولة العثمانية هي نفسها علاقات الانتاج في العصر المملوكي . وهو قول صحيح الى حد كبير ، ونضيف اليه أنه حتى العناصر الحاكمة كانت هي نفسها في العصر المملوكي خاصة في مصر ، إذ ظل العنصر المملوكي هو الحاكم الحقيقي وكان الباشوات العثمانيون في كثير من مراحل هذه الحقبة مجرد شكل ، كما لعب مشايخ العرب دورا مهما بعضه خطير ومدمر في الحقبتين المملوكية والعثمانية على سواء . وعلى كل حال ، فقد كان لحلاف المؤرخين حول الحقبة العثمانية أثر في أعمال دراستها الى حد ما ، فبعض الباحثين في التاريخ الاسلامي لا يعتبرونها حقبة اسلامية ، وينهى المتخصصون في التاريخ الاسلامي الوسيط حدهم الزمني عند سقوط دولة المماليك ، وكثير من الباحثين في التاريخ الحديث يبدون دراستهم عند مرحلة الغزو الأوربي للمنطقة العربية خاصة منذ الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ ، ولا تحظى الفترة العثمانية عند هؤلاء الا بصفحات باعتبارها مقدمة لدراساتهم ، وهكذا ضاعت هذه الفترة بين التاريخين الاسلامي والحديث . وهذا القول لا ينفي أن باحثين جادين تداركوا الى حد ما هذا القصور ، فصدرت كتابات جادة عن الفترة العثمانية في مصر وعن الفترة العثمانية عموما ، منها المؤلف الضخم للأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد

الشناوى رحمه الله ، وكتابات الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، والكتاب التسجيلي التوثيقي للدكتور صلاح هريدى عن دور الصعيد فى مصر العثمانية ، وغيرهم .

ولا شك أن تطورا اجتماعيا ما حدث خلال الحقبة العثمانية - على أية حال - وإن كان بطينا ، فقد عمل العثمانيون على دعم الطرق الصوفية التى تستوعب بحكم طبيعتها عناصر غير مملوكية ، كما راحوا يوسعون من قاعدة الأشراف .

ومن الواضح أن حوراني يعتبر الفترة العثمانية فترة لها خصائصها التى تجعلها جديرة بالدراسة المستقلة ، وهو ينظر له هذه يراعى العلاقات الدولية ، والسياسات الخارجية أكثر مما يراعى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى الذى يعتبره بعض الباحثين - كما أسلفنا - مجرد امتداد للعصر المملوكى ، بالنظر الى علاقات الانتاج والعناصر الحاكمة . يقول حوراني : « خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان الجزء الأكبر من العالم الاسلامى موزعا بين ثلاث امبراطوريات كبيرة : العثمانيون والصقويون والمغول . وكانت كل البلاد التى تتحدث العربية جزءا من الدولة العثمانية وعاصمتها اسطنبول ، ما عدا أجزاء من الجزيرة العربية والسودان ومراكش ، وقد ضمت أيضا الأناضول وجنوب شرق أوروبا .. » .

ثم ينتقل حوراني بعد ذلك الى عصر الامبراطوريات (من ١٨٠٠ الى ١٩٣٩) وهو العصر الذى حكمت فيه أوروبا العالم ، وهو فى هذا الجزء يركز على استمرارية التراث الاسلامى ، ويؤكد أن الاحتلال الأوروبى للعالم العربى رغم تأثيره العميق لم يمحى أو لم يستطع أن يمحى الشخصية الاسلامية ، لكنه ساعد فى ظهور الحركة الوطنية التى لم تكن معارضة بالضرورة للصحة الاسلامية ، بل كثيرا ما كانا شيئا واحدا .

ثم يتابع حوراني عرضه التاريخى حتى حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، وقد ركز حوراني على النتائج السيئة لحرب ١٩٦٧ أكثر من تركيزه على

النتائج الايجابية لحرب ٧٣ ، مع أن هذه الحرب الأخيرة قد أفرزت
 سلاما ، وغيّرت علاقات دول المنطقة ببعضها البعض . دعنا نقول ان طريقة
 تناول حوراني لفترة التاريخ المعاصر هي أضعف جوانب كتابه ، ولعله
 معذور ، فانتسام هذه الفترة بالمعاصرة جعله يوجز العرض ايجازا شديدا ،
 وربما اعتمد في هذا الايجاز على افتراض أن القارئ يعرف عن هذه الفترة
 قدرا كبيرا من المعلومات .

والله ولي التوفيق .

د . عبد الرحمن عبد الله الشيخ

الجزء الثالث

العصر العثماني

من القرن السادس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، كان الجزء الأكبر من العالم الاسلامي موزعا بين ثلاث امبراطوريات كبيرة : العثمانيون والصفيون والمغول . وكانت كل البلاد التي تتحدث العربية جزءا من الامبراطورية العثمانية وعاصمتها اسطنبول ، ما عدا أجزاء من الجزيرة العربية والسودان ومراكش ، وقد ضمت الامبراطورية العثمانية أيضا الأناضول وجنوب شرق أوروبا ، وكانت التركية هي لغة الأسرة الحاكمة والنخبة العسكرية والإدارية ، التي كانت في أغلبها ممن اعتنقوا الاسلام من البلقان والقوقاز ، بينما كانت النخبة الدينية والفقهية من اصول مختلفة قد تلقت تدريبها في مدارس الامبراطورية الكبرى في اسطنبول ، ومنها نقلوا التراث الشرعي والفقهى باللغة العربية .

وقد كانت الامبراطورية دولة بيروقراطية تضم مناطق مختلفة في نظام اداري ومالي واحد، وعلى أية حال، فقد كانت تمثل أيضا آخر التجليات العظيمة لعالمية دنيا الاسلام ، فحافظت على الشريعة ، ووسعت حدود العالم الاسلامي وحمته وحرسه المدن المقدسة في الجزيرة العربية ونظمت الحج اليها ، وكانت أيضا دولة متعددة الأديان ، فاعترفت بالمجتمعات المسيحية واليهودية فيها . وكان سكان مدن الولايات من المسلمين يجذبهم العمل بالجهاز الاداري . وفي البلاد العربية تطورت ثقافة عربية عثمانية تحافظ على التراث ، مع تطويره بطرائق جديدة الى حد ما ، وفيما وراء الحدود تطورت مراكش بطريقة مختلفة تماما تحت حكم اسراتها الحاكمة dynasties ، التي ادعت هي الاخرى سلطة قائمة على أساس من حمايتها للدين .

وفي القرن الثامن عشر ، تغير توازن القوى بين الحكومة العثمانية المركزية والولايات Local governments . فقد اكتسبت بعض العائلات العثمانية أو الجماعات الحاكمة في الولايات في بعض أجزاء الامبراطورية حكما ذاتيا ، بالرغم من أنها ظلت مخلصه للمصالح الأساسية للدولة العثمانية ، كما حدث تغير في العلاقات بين الامبراطورية ودول أوروبا ، ففي حين توسعت الامبراطورية العثمانية في أوروبا في القرون الأولى من حكمها ، أصبحت في أواخر القرن الثامن عشر تعاني من التهديد العسكري الآتي من الغرب والشمال . وقد شهدت هذه الفترة أيضا بدايات التغير في طبيعة التجارة واتجاهاتها ، فقد أصبحت الحكومات الأوروبية ، وكذلك التجار الأوروبيون أقوى مركزا في البحر المتوسط والمحيط الهندي . وبنهاية القرن الثامن عشر ، كانت الصفوة العثمانية الحاكمة قد أصبحت واعية بالتدهور النسبي في السلطة والاستقلال ، وبدأت استجاباتها الأولى المرتجلة للوضع الجديد .

الفصل الثالث عشر

الامبراطورية العثمانية

حدود السلطة السياسية

كان قبول علماء الشريعة *Ulema* ومن يمثلونهم للحاكم سلاحا ذا حدين (١) ، فطالما كان الحاكم قادرا على حماية نفسه والدفاع عن المصالح الحضارية التي كانت مرتبطة بمصالحه الخاصة ، كان بإمكانه أن يأمل في خضوع المدن والأراضي التابعة لها ، كما كان يأمل في مبايعة الفقهاء وولايتهم وتعاونهم الى حد ما ، رغم حذرهم من تذبذب الأمراء الذي عبر عنه الغزال وآخرون . فقد كان هناك دائما علماء راغبون في الخدمة لدى الحاكم كقضاة أو مستشارين ، وكانوا مستعدين لاضفاء الشرعية على أعماله . وإذا اضمحلت قوته ، فليس بإمكان المدينة اتقاذه ، إذ يمكن أن تحول المدينة ولاءها الحاكم الجديد الذي يستحوذ على السلطة الفعلية وتكون لحظة سقوط المدينة هي النقطة التي تستقل فيها (٢) ، ويذهب القاضي والزعماء الآخرون للقاء الحاكم الجديد لتسليم المدينة له .

وقد تكرر نمو وانحيار كثير من الأسر الحاكمة طوال خمسة قرون منذ انهيار الخلافة العباسية حتى قيام الامبراطورية العثمانية ، ونحن

(١) بمعنى ضرورة موافقتهم عليه acceptance - (المراجع) .

(٢) ليس بمعنى الاستقلال السياسي التام ، وإنما بمعنى ممارستها للحكم الذاتي ، أي تعيين الأمير بها تعييناً ذاتياً . النص :

— which the city might act autonomously ...

(المراجع) .

بحاجة الى طريقتين لتفسير هذه الظاهرة . الطريقة الأولى تتعلق بضعف قوة الأسر الحاكمة ، والطريقة الأخرى بتجمع أسباب القوة في يد مناوئها . وقد مال معظم المؤرخين والكتاب المعاصرين الى التركيز على عوامل الضعف الداخلية في الأسرة الحاكمة وتفسيرها بمنظور اخلاقي ، وعند نظام الملك ، كانت هناك بدائل لا نهاية لها في التاريخ الانساني ، فقد تفقد الأسرة الحاكمة الحكمة والعدالة التي أناطها الله بها ، وينتج عن هذا أن يسقط العالم في قوضى حتى يظهر حاكم جديد حياه الله بالصفات المطلوبة .

وقد جاءت أكثر المحاولات منهجية لشرح أسباب سقوط الأسر الحاكمة ضحايا لضعفها الذاتي على أيدي ابن خلدون ، وكان تفسيره مركبا : عصبية الجماعة الحاكمة - وهي التضامن الموجه لتحقيق السلطة والحفاظ عليها - تتحلل تدريجيا تحت تأثير الحياة المدنية ، ويبدأ الحاكم في البحث عن الدعم من الجماعات الأخرى :

اعلم أن صاحب الدولة ، انما يتم أمره كما قلنا بقومه ، فهم عصابته وظهرأؤه على شأنه ، وبهم يقارع الخوارج على دولته ، ومنهم يقلد أعمال مملكته ووزارة دولته وجباية أمواله ، فهم أعوانه على الغلب وشركاؤه في الأمر ، ومساهموه في سائر مهامه ، هذا مادام الطور الأول للدولة كما قلناه .

فاذا جاء الطور الثاني ، وظهر الاستبداد عنهم والانفراد بالجد ودافعهم عنه بالروح ، صاروا في حقيقة الأمر من بعض أعدائه واحتاج في مدافعتهم عن الأمر وصنهم عن المشاركة ، الى أولياء آخرين من غير جلدتهم يستظهر بهم عليهم ويتولاهم دونه (١) .

وحين يتوقف الحاكم عن الحفاظ على الشريعة وهي قاعدة الازدهار المدني ورباطه أو وهي - أي الشريعة - ما يربطه مع سكان الحضر ، يصبح أولئك الذين حوله ضحايا للرغبة في الرقابة والانفاق البدخي ، مما يزيد الضرائب على الشعب ، فتصبح بطانة الحاكم بدورها فرسة لهذا البؤس الذي يحل على الشعب عندما تفقد - أي بطانة الحاكم - السيطرة على شئونهم الخاصة ليصبحوا أداة في أيدي الآخرين ومعتمدين عليهم (٢) .

وإذا ما فاقمت متطلبات الحاكم قدرة المجتمع على توفيرها - ليس بضرورة - بسبب زيادة فى الإنفاق والتبذير على القصور ، وإنما قد تكون راجعة أيضا الى محدودية القدرة الانتاجية للمجتمع - كان يتعين على الريف الواقع تحت سيطرة الدولة أن ينتج الطعام الذى يكفى سكانه ، وسكان المدن أيضا وأن ينتج أيضا المواد الخام . كما كان يتعين على الذين يربون الماشية ويغلبون الأرض وينتجون السلع أن ينتجوا فائضا كافيا يدفع كضرائب لسد نفقات قصر الحاكم والحكومة والجيش ، وقد كانت امكانية ذلك تعتمد على عوامل عدة بعضها قابل للتغيير ، فقد تحدث تعديلات فى تقنيات الانتاج : بادخال محاصيل جديدة أو نظم للرى جديدة ، على سبيل المثال مما يرفع الانتاج والفائض معا ، أو يحدث فقدان فى المهارات الفنية ويأتى بنتائج عكسية . والتغيرات فى حجم الفائض يمكن بدورها أن تؤثر فى القدرة على توظيف الانتاج باستصلاح اراضى جديدة وادخالها دائرة الانتاج ، أو بزيادة ارض منتجة فعلا بطرائق جديدة (لزيادة انتاجها) . والحاجة لمنتجات البلاد الأخرى سيان فى ذلك منتجات الأراضى أو المدن يمكن أن تزداد أو تقل أو تتلاشى ، كما أن التغيرات الحادثة فى طوائف النقل أو تكاليفه وكذلك درجة الامان المتوقعة للنقل برا وبحرا - كل ذلك يمكن أن يؤثر فى قدرة الدولة على تلبية مثل هذه المتطلبات . وعلى المدى المتوسط أو الطويل ، يمكن لمعدلات الانعاج أو الوفيات أن تزيد أو تنقص من القدرة على الانتاج ، وربما حدث التغير أيضا فى العلوم الطبية أو اخلاقيات المجتمع وآدابه ؛ مما يؤثر على الانجاز أو المعاملات .

كانت هذه كلها عمليات تظهر تأثيراتها على المدى الطويل ، ولكن كانت هناك أيضا وقائع تقوم بدور العامل المساعد على احداث تغيرات مفاجئة ذات نتائج تعد بمشاة كارثة ، مثل حرب تقطع الطرق التجارية ، وتدمر المدن وحرقها ، وتخدم الريف ، أو أن تسببه - وربما لعدة سنوات - المحاصيل بفعل الجفاف فى المناطق المستعدة على الزراعة بالمطر ، أو نقص المياه فى الأنهار الكبرى ، أو وباء يمكن أن يودى بحياة نسبة كبيرة من السكان . وعن الصعب تصديق التأثير المفاجئ - والمدمر للأوبئة فى زمن

امكن فيه السيطرة على انتشارها - وقد اختلف بعضنا بالفعل - وعلى وجه الخصوص حى الطاعون - الوباء الأعظم لتلك القرون - التى تأتى من بعض المناطق التى انتشر فيها مثل شمال العراق ، وبعض أجزاء الهند ، وكانت الفئران الحاملة له تأتى اما بطريق البر أو البحر حتى عالم البحر المتوسط ، حيث أمكنها الانتشار بسرعة فى المدن والقرى لتقضى على عدد كبير من السكان والماشية (بين عامى ١٧١٧ و ١٧٤١ وعى فترة تتوافر عنها الاحصاءات الدقيقة ، اذ فقد ميناء ازمير التركى على البحر المتوسط ٢٠٪ من سكانه فى طاعون وبائى ، وفقد أكثر من هذه النسبة فى وباء مماثل بعد قرابة واحد وثلاثين عاما) .

وقد تفاعلت هذه العوامل مع بعضها البعض ، وكان بعضها تراكبياً بحيث كان يتسبب فى استمرارها ، وساعدت فى تفسير التغير فى العلاقة بين متطلبات من يملكون السلطة وقدرة المجتمع على ارضائهم ، كما ساعدت فى تفسير ظهور التحديات من قادة جماعات بإمكانها حشد القوة واستخدامها لبسط سيطرتهم على الموارد ، ومثل هذا التغير يمكن أن يحدث داخل نظام قائم ، حين يستولى عسكر الحاكم على السلطة ، كما يمكن أيضاً أن يحدث ذلك بتراكم القوة خارج نطاق السيطرة الفعلية للحاكم ، وقد يستطيع الحاكم أن يعبى قواته من رجال الجبال أو السهوب سواء بمواهبه فى الاقتناع أو نتيجة أفكار دينية ، وسواء حدث الاستحواذ على السلطة من الداخل أو الخارج ، فقد كانت القوة الرئيسية الفاعلة فى غالب الأحيان مكونة من العسكر المستجلبين المتحدرين من خارج المناطق الوسطى من الدولة ، من الوديان أو السهوب أو عبر الحدود ، وهم ذوو بأس ودراية فى شئون الخيل والسلاح اللازمين للحرب فى ذلك الوقت ، قبل أن تصبح المدفعية هى العامل الحاسم ، وقبل اللام المشاة باستخدام الأسلحة النارية ، وهناك بعض الدلائل على أنه قبل ظهور الرعاية الطبية الحديثة ، كان رجال الجبال والسهوب أكثر صحة من الآخرين ، وأنجبوا فائضاً من الشباب الذين كانوا ينضمون للجيش ، وكان القائد الذى يطمح أن يكون حاكماً ، يفضل استخدام عسكر من خارج المجتمع الذى يرغب فى السيطرة عليه ويحكمه ، أو على الأقل من المناطق البعيدة ، بحيث

تكون مصالحهم مرتبطة بمصالحه ، وبمجرد أن يفرض الحاكم سيطرته فقد يفقد الجيش تماسكه ، أو يبدأ في تكوين مصالح مختلفة عن مصالح الأسرة الحاكمة ، وقد يحاول أن يحل محلهم جيشاً من المحترفين أو المرتزقة ولهذا الغرض أيضاً كان عليه البحث في الريف البعيد أو ما وراء الحدود ، وكان الجنود المدربون داخل منزله يعتبرون من مماليكه أو عبيده بمعنى لا يعنى المساس بهم أو التحقير من شأنهم ، ولكن بما يعنى ذوبان شخصيتهم ومصالحهم في شخصية سيدهم ومصالحه . وبمرور الوقت ، قد يظهر حاكم جديد من داخل الجيش أو الممالك ويؤسس أسرة حاكمة جديدة .

وهذا هو السياق الذي يمكن في إطاره فهم ما كان يبدو بلا معنى من ظواهر تتابع الأسر الحاكمة في التاريخ الإسلامي ، فقد جاءت في القرون الأولى نخبة حاكمة قادمة من بلدان غرب الجزيرة العربية ، وكانت قادرة على تعبئة جيش وجهاز إداري ونظام قضائي ، ومكنت الحياة المدنية المستقرة من الازدهار . وأمكن استتباب الأمن في الريف ، وجرى إصلاح أنظمة الري وتوسيعها ، وأدخلت منتجات وتقنيات جديدة وتوحدت الأراضي الواقعة حول المتوسط وحول المحيط الهندي في منطقة ثقافية سياسية واحدة ، مما حقق تجارة عالمية واسعة ، والدلائل القليلة المتوفرة تشير إلى زيادة في السكان ، وكانت تلك فترة من الأنظمة المستقرة في مدن مزدهرة وريف منتعش من حولها : بغداد في جنوب العراق ، ومدن خرابان ، ودمشق في سوريا ، وإفسطاط في مصر ، والقيروان في تونس ، وقرطبة في إسبانيا .

وعلى أية حال ، فبعد القرن العاشر أو الحادي عشر وما بعده ، كانت هناك فترة طويلة من الاضطرابات كانت أعراضها الواضحة تفكك الخلافة العباسية وظهور خلافتين منافستين في مصر والأندلس ، وظهور أسرات حاكمة في عالم الإسلام تستمد قوتها من عناصر عرقية أخرى كان الحماس الديني هو دافع بعضها ، ذلك أن مسيحيي الأندلس قد توسعوا على حساب الدول الإسلامية ، التي نشأت على أنقاض الخلافة الأموية العربية . فجاء المرابطون والموحدون في المغرب والأندلس ، نتيجة الحركات الدينية

التي عيأت البربر من الجبال وأطراف الصحراء في مراكز تماما كما عبات الحركات الدينية الأتراك والمغول في الشرق ، وربما كانت هذه التغيرات أعراضا لاختلال أعمق في التوازن بين الحكومة والسكان والانتاج ، وراجعة لأسباب أخرى : مثل انكماش مناطق السكان المستقرين في العراق وتونس بفعل تفكك الأنظمة القديمة للرى ، أو توسع منطقة الشعوب الرعوية ، وربما كان هناك أيضا انخفاض في سكان بعض الأماكن ، وانخفاض في الطلب على منتجات المدن الإسلامية مرتبطا بحياة الحياة الحضرية والانتاج في إيطاليا .

وكانت هناك لحظات من العافية في القرن الثالث عشر ، إذ كانت هناك بعض الأسرات الحاكمة قادرة على إنشاء نظم راسخة لا تهددها القوى المستقرة خارج العالم الإسلامي ، في الوقت الذي انكمشت فيه القوة والثروة بالعراق ، وحل فيه الخراب بسبب الغزوات المغولية ، وانتهاء الدولة العباسية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الحفصيين في تونس كونوا دولة خلفت الموحديين ، كما نجد الماليك في مصر وسوريا ، وهم نخبة عسكرية ذاتية النمو تنامت في أحضان أسرة حاكمة سابقة هي الأيوبيون . ومن مظاهر العافية هذه زراعة مناطق واسعة ، بل ربما كانت شاسعة في اتساعها ، ومقدرة جهاز الحكومة على جلب فائض هذه الأراضي من الريف إلى المدن ، بالإضافة لانعاش انتاج الحضر ، وازدهار التجارة في إطار الشريعة الإسلامية على المذهب السني الذي يحظى بقبول عام . كل ذلك أدى لتحقيق نوع من التكامل ، استمر بين الجماعات الحاكمة والسكان في الحضر .

إلا أن ذلك النظم كان هشاً ، حتى أنه بدأ يهتز بحلول القرن الرابع عشر بفعل عدة قوى ، قد يكون أهمها الوباء الأعظم المعروف في التاريخ الأوروبي باسم « الموت لأسود » ، الذي هاجم معظم البلاد في الجزء الغربي من العالم في منتصف القرن الرابع عشر . واستمر لقراءة قرن بعدها في اندلاعات متكررة ، وحتى تقديم تقريبي أن ما يقرب من ثلث سكان القاهرة ماتوا في الوباء الأول ، وبحلول منتصف القرن الخامس عشر أصبح سكانه

أقل من النصف قليلا عما كان عليه الحال منذ مائة عام قبلها (١٥٠ ألف نسمة تقريبا بدلا من ٢٥٠ ألف) ، ولم يكن ذلك راجعا الى تكرار هذه الأوبئة ، وإنما لأن ذلك الطاعون خرب الريف مثلما خرب المدينة ، ولهذا فإن المهاجرين من الريف لم يعوضوا الفارق في سكان المدن بسبب نقص سكان الريف والماشية والانتاج الزراعي ، كما أن الموارد المتاحة أمام الحكومة من خلال الضرائب تدهنت .

وقد أضيفت لهذه الآثار المتراكمة من الوباء عوامل أخرى ، هي تنامي صناعة التسيج في إيطاليا وبلاد أوروبية أخرى ، كما أن توسع الملاحه الأوروبية في المتوسط أثر على توازن التجارة ، ولهذا فقد كان من الصعوبة بمكان أن تحصل الحكومات الإسلامية على الموارد التي احتاجتها ، وكانت هناك أيضا تغيرات في فنون الحرب وبناء السفن والملاحه ، بالإضافة الى الاستعمال الجديد لمسحوق البارود في المدفعية والأسلحة النارية .

في مثل هذه الظروف المتغيرة كان النظام السياسي القائم في الدولة المملوكية ، والنظام السياسي في دول المغرب عرضة للتهديد من قبل أسر حاكمة جديدة ، كانت قادرة على ايجاد الموارد من الرجال والثروة لتشكيل جيوش كبيرة فعالة ، والتحكم في ريف منتج والتمكن من فوائضه ، ومن رعاية التجارة والصناعة في المدن . وفي غرب المتوسط ، كان التهديد للنظام الديني والسياسي نابعا من الممالك المسيحية في اسبانيا ، التي اتحدت في مملكة واحدة قبل اخفاء آخر سلالة اسلامية مباشرة في ١٤٩٢ ، وسرعان ما اكتسبت هذه الممالك الثروة التي جلبها اكتشاف وقتح امبراطورية في أمريكا . وفي شرق المتوسط ، كانت القوة الجديدة البازغة هي أسرة حاكمة اسلامية سميت باسم مؤسسها عثمان ؛ ولهذا كان اسمها الاسلامي عثمانلي واصبحت بالانجليزية Ottoman .

الحكومة العثمانية

كانت الدولة العثمانية من حيث المنشأ هي إحدى الإمارات التركية التي تكونت نتيجة توسع السلاجقة غربا في الأناضول ، ونتيجة هجرات العناصر التركية في الاتجاه ذاته ، وعلى الحدود المتغيرة المتنازع عليها مع الامبراطورية البيزنطية ، نشأ عدد من هذه الإمارات التي قبلت اسميا سيادة السلجوقيين ، ولكنها كانت تحكم ذاتيا في الواقع ، وتلك الدولة (الإمارة) التي أسسها « عثمان » كانت واقعة في شمال غرب الأناضول ، على نقطة الالتقاء الرئيسية مع البيزنطيين ، وقد اجتذبت المقاتلين في الحروب على الحدود ، وقبائل الأتراك الرحل المتجهين غربا بحثا عن المرعى ، ولكن كان لديها أيضا داخل حدودها أراض زراعية منتجة شاسعة ، ومدن ذات أسواق كان بعضها نقاطا مهمة على طرق التجارة الممتدة من إيران وما وراءها في آسيا حتى المتوسط ، ومع توسع هذه الإمارة العثمانية تنامت مواردها وأصبح بإمكانها استخدام أسلحة وتقنيات جديدة لغتور الحرب ، كما أصبح في إمكانها إنشاء جيش منظم ، وبنهاية القرن الرابع عشر ، كانت قواتها قد عبرت المضائق إلى شرق أوروبا وتوسعت هناك بسرعة ، وأصبحت (أي هذه الإمارة العثمانية) بامبراطوريتها التي كونتها في شرق أوروبا أكثر قوة ، وذلك من أكثر من ناحية ، واكتسبت موارد جديدة من الأيدي العاملة ، إذ اندمجت الجماعات الحاكمة السابقة في إدارتها الحكومية ، وانضم الرعايا من قرى البلقان إلى جيوشها ، وأصبحت قادرة عندئذ على الاتجاه شرقا نحو الأناضول بالرغم من هزيمة جيشها أمام جيش تركي آخر بقيادة تيمور لنگ . وفي عام ١٤٥٣ ، امتصت ما خلفه البيزنطيون من الامبراطورية وفتحت القسطنطينية كعاصمة جديدة لها باسم « اسطنبول » :

٢٢

وقد كانت قوتها مهددة من قبل الصفويين في الشرق وهي أسرة حاكمة أخرى صاعدة من أصول غير محددة . وكان هناك صراع طويل للسيطرة على المناطق الحدودية الواقعة بين مراكز سلطتهم الرئيسية

وشرق الأناضول والعراق ، فقد فتح العثمانيون بغداد في ١٥٣٤ واستردها الصفويون ١٦٢٣ ولم يستعدها العثمانيون حتى ١٦٣٨ ، وكان من جراء الصراع مع الصفويين أن اتجه العثمانيون جنوبا الى اراضي السلطنة المملوكية . ونظرا لقوتهم النارية وتنظيمهم العسكري ، استطاعوا احتلال سوريا ومصر وغرب الجزيرة العربية (١٥١٦ - ١٥١٧) .

وفي ذلك الوقت ، أصبحت الامبراطورية العثمانية هي القوة العسكرية والبحرية الرئيسية في شرق المتوسط وأيضا في البحر الأحمر ، وهذا ما زاد من احتمالات الصراع مع البرتغاليين في المحيط الهندي والاسبان في غرب المتوسط ، وفي منطقة البحر الأحمر كانت سياسة الامبراطورية العثمانية دفاعية لمنع تقدم البرتغاليين ، ولكنها استخدمت قوتها البحرية لايقاف التوسع الاسباني وانشاء سلسلة من النقاط الحصينة القوية في الجزائر (في العشرينات من القرن الخامس عشر) وطرابلس في الخمسينات ، وتونس في ١٥٧٤ ولكنها لم تتوسع الى أبعد من ذلك في غرب مراكش ، وقد استمرت الحروب البحرية بين العثمانيين والاسبان لفترة من الزمن ، ولكن طلاقات الاسبان أصبحت موجهة أساسا تجاه العالم الجديد في أمريكا ، ونشأ شكل من الاتزان بين القوى البحرية في البحر المتوسط ، وأصبح بين العثمانيين والاسبان علاقات سلمية منذ ١٥٨٠ وما بعدها .

وبمعنى ما ، تكون الدولة العثمانية مثلا آخر على العملية التي جرت عدة مرات في تاريخ الشعوب الاسلامية ، بنفس آليات التهديد للأسر الحاكمة الراسخة على أيدي قوى مسلحة مكونة أساسا من الشعوب الرحل ، وكانت أصولها مشابهة لأصول حكام الدولتين العظيمتين الآخرين في نفس الوقت تقريبا ، وهما الصفويون في إيران والمغول في الهند ، فقد استمدت هذه الأسرات جميعا قوتها في البداية من المناطق المأهولة التي يسكنها رجال القبائل الأتراك ، وكلهم كانوا مديتين بنجاحهم العسكري لاستخدام مسحوق البارود الذي شاع استخدامه في النصف الغربي من العالم ، ونجحوا جميعا في بلورة سياسات مستقرة دائمة ،

وفى انشاء قوة عسكرية ، ونظام مركزى بيروقراطى ، قادر على تحصيل الضرائب وحفظ النظام والقانون على مساحة واسعة لفترة طويلة .
والامبراطورية العثمانية من أكبر الهياكل التنظيمية السياسية التى عرفها العالم الغربى منذ تفكك الامبراطورية الرومانية ، فقد حكمت الامبراطورية العثمانية أوروبا الشرقية وغرب آسيا ومعظم المغرب ، وجمعت بايديها بلادا كانت ذات تراث سياسى شديد التباين ، وكثيرا من الجماعات العرقية ، ما بين اليونان والصرب والبلفار والرومان والأرمن والأتراك والعرب ، ومجتمعات دينية عديدة من المسلمين الشيعة والسنة واليهود والمسيحيين من كل الكنائس التى ظهرت فى التاريخ ، ويسطت سلطتها على معظمهم قرابة ٤٠٠ سنة وعلى بعضهم لستمائة عام .

وقد كان « بيت عثمان » على رأس النظام الحاكم فى هذه الامبراطورية الشاسعة ، وتركزت القوة والسلطة فى العائلة أكثر معناها فى شخص بعينه ، ولم يكن هناك قانون جامد للخلافة ، ولكن أدت عادات عائلية معينة بشكل عام الى انتقال السلطة بشكل سلمى ، الى فترات حكم طويلة ، وقد كان أحد أبناء الحاكم يخلفه عادة حتى القرن السابع عشر ، ولكن بعدها أصبح من المسلم به أنه عندما يموت الحاكم أو يتنجى عن الحكم فيجب أن يخلفه أكبر أفراد العائلة الأحياء . وكان الحاكم يعيّن لى بيت شاسع يضم جزءا للحريم وأولئك الذين يحرسونهن ، وخاصة الخدم ، والبستانيين وحرس القصر .

وعلى رأس النظام الحكومى كان « الصدر الأعظم » هو المسئول الرفيع ، وأكثر الألقاب شيوعا عنه بالانجليزية (الوزير الأعظم) Grand Vizir . وبعد الفترة العثمانية الأولى كان هذا الصدر الأعظم يعتبر هو صاحب السلطة المطلقة بعد الحاكم ، وكان يشرف على عهد من الوزراء الآخرين ، اللذين كانوا يسيطرون على الجيش وحكومات الولايات وموظفى الخدمة المدنية .

وفي المرحلة الأولى من التوسع ، كان الجيش العثماني يتكون أساسا من الفرسان من الأتراك وسكان الأناضول الآخرين وريف البلقان ، وكان ضباط الفرسان السباهيين *Sipahiler* (والمفرد سباهي) ، لهم الحق في تحصيل الضرائب على أراض زراعية معينة مقابل خدماتهم في أوقات الحاجة مع عدد معين من الجنود وهو ما يعرف بنظام (الطيماز) ، وبمرور الوقت أصبحت هذه القوة أقل فعالية وأهمية سواء بسبب التغيرات في فنون الحرب ، أو لأن صاحب الطيماز لم يكن راغبا في التغيب عن أراضيه لفترات تستغرقها حملات طويلة في مناطق نائية بعيدة من الامبراطورية المتنامية . ومنذ فترة مبكرة تأسس جيش آخر على درجة عالية من التنظيم من المشاة ويقصد بهم الانكشارية *Janissaries* ، والفرسان ، وذلك عن طريق التجنيد الدوري للفتيان من القرى المسيحية التي اعتنقت الاسلام في البلقان . وهو ما يعرف بضريبة الدم أو الدفشمرة *Devshirme*

وخلال القرن السادس عشر، نشأت بيروقراطية حاذقة عرفت بالكلية *Kalemiya* كانت تتكون أساسا من مجموعتين : الكتبة الذين يجرون المستندات والوثائق والأوامر والضوابط والتوجيهات والردود على الالتماسات بأشكالها وصيغها المناسبة وحفظها ، وأولئك الذين احتفظوا بالسجلات المالية مثل تقديرات الأصول المستحق عليها الضرائب ، وحسابات ما تم تحصيله ، وكيفية إنفاقه (والحسابات والمستندات كانت تحفظ في أرشيف ليس له مثيل في العالم الاسلامي ، وله أهمية تاريخية عظمى لمعظم النصف الغربي من العالم ، وبدأ التنقيب المنظم فيه في الحقب الحديثة فقط) .

وكان كبار المسئولين في الجيش والحكومة يتقابلون بانتظام في القصر على هيئة مجلس (ديوان) ، ويتخذون القرارات فيما يتعلق بالسياسة ، واستقبال السفراء واتخاذ القرارات ، وإصدار الأوامر ، والبحث في الشكاوى ، والبت في الالتماسات ، وخاصة ما يتعلق منها بسوء استعصال السلطة ، وفي البداية كان الحاكم يرأس اجتماعات هذا المجلس ولكن فيما بعد أصبح الصبر الأعظم رئيسا له .

وقد عم نظام الحكم هذا فى أنحاء الامبراطورية ، وكان الصناجق يعينون لحكم المدن المهمة والأراضى التابعة لها ، ثم انضمت تلك المستعقبات الهائلة العدد لتتركز فى ولايات ، وكان الولى يعيش فى بيت مماثل لبيت السلطان بشكل مصغر ، وحوله كتبتة ومحاسيبه ، ومجلس كبار الاداريين الذين يجتمعون بانتظام .

وكان تحصيل الضرائب من أهم مهام الحكومة فعلى المجموع من هذه الضرائب يمكن تسيير أمور الحكومة . (أو كان من بين الواجبات الأساسية المتوقعة بالحكومة جمع الضرائب التى يعتمد على محصولها فى تسيير الأمور) . فكانت السجلات المالية الدقيقة والمحفوظة فى الأرشيف على الأقل فى الفترة الأولى المبكرة من قيام الدولة ، تحتوى تفاصيل تقديرات الضرائب على المساكن والأراضى المزروعة والميزانيات المنتظمة من الدخل والاتفاق ، وكذلك الحال فى الدول الإسلامية السابقة ، كان هناك ثلاثة أنواع من الضرائب المنتظمة : أولها كانت الضرائب على إنتاج الريف من المحاصيل والأسماك والماشية ، وفى بعض المناطق كانت الضرائب على القمح والمنتجات الزراعية الأخرى تستحق كنسبة من المحصول ، (العشر من حيث المبدأ ولكن فى الواقع كانت أكثر من ذلك بكثير) . وفى مناطق أخرى كانت تقدر على مساحة المناطق القابلة للزراعة ، وكانت بعض الضرائب تجمع نقدا وبعضها يجمع عينا خاصة ضريبة القمح الذى يمكن تخزينه لفترة طويلة . وكان ثانى نوع من الضرائب هو الضرائب المتنوعة على الأنشطة فى الحضر ، على الإنتاج المباع فى الأسواق ، وعلى الحوانيت والمحال والحمامات العامة والحانات ، وعلى الأنشطة الصناعية (النسيج والصباغة والدباغة) وعلى البضائع المستوردة والمصدرة ، وكانت هناك رسوم مستحقة على الطرق الرئيسية لمواجهة النفقات اللازمة لصيانتها والحفاظ عليها . وكان ثالثها الضرائب الشخصية (الجزية) يدفعها المسيحيون واليهود ، ولم يكن المسلمون يدفعون ضرائب شخصية منتظمة . وبالإضافة الى هذه الضرائب المنتظمة كانت هناك مدفوعات طارئة فى وقت الحاجة ، وفى بداية الامبراطورية كانت هذه الضرائب تحدد بمنأى وتخصص لأغراض مختلفة ، مثل الخزينة الخاصة بالحاكم أو أفراد من

عائلته ، ومرتبات ونفقات الولاية والصنائق وتعويضات ملاك الطييار ، وبحلول القرن السابع عشر أصبح هذا النظام في حالة تدهور حيث زادت الاحتياجات المالية للحكومة (وعلى الأخص لجيشها) عن امكانية تخصيص عائدات الضرائب لمثل هذه الأغراض ، ولهذا فقد تم احلال نظام الالتزام محل النظم الآنف ذكرها tax-farms ، وهو نظام يتولى فيه الأفراد سواء أكانوا تجارا أم مستولين تحصيل ضريبة معينة ، وارسال العائد المحصل لمثل هذه الأغراض التي تحددها الحكومة بعد اقتطاع نسبة منها كعمولة ، وبنهاية القرن السابع عشر أصبحت بعض الالتزامات تورث بالفعل (أو أصبحت وظيفة الملزم وراثية في بعض الأحيان - أو أصبحت المناطق التي يجمع منها الملزم ، تورث في بعض المجالات) .

وفي بواكير الامبراطورية (أو في المراحل الأولى من تاريخ الامبراطورية) ، كانت معظم الوظائف الرئيسية في الحكومة من نصيب قادة الجيش ، كما انضم الى الحكومة أيضا أعضاء الجماعات الحاكمة السابقة في البلاد التي اندمجت في الامبراطورية ، والطبقة المتعلمة من السكان في المدن ، وبحلول القرن السادس عشر كانت وظائف الوزراء وقادة الجيش وحكام الأقاليم تختار من بيت الحاكم نفسه ، وكان أعضاء هذا البيت من الذين جندوا من معتنقى الاسلام في البلقان ، أو من المالكين القدامين من القوقاز ، أو من أفراد عائلات الحكام السابقين ، وكان من الممكن أيضا لأبناء من كانت لهم مناصب مهمة في الحكومة ، أيا كانت جذورهم ، أن ينضموا للبيت فكلهم كانوا يعتبرون عبيد الحاكم ، اذ كانوا يدرسون بعناية للخدمة في القصر ، ثم يترقون الى مناصب في القصر أو في الجيش أو الحكومة ، وقد اعتمد الترقى على الرعاية أو الانتساب الى صاحب جيشية ، فيستطيع السبئول النافذ أن يؤمن وظائف لأولئك الذين ينتسبون له بالعائلة أو بالجدور العرقية أو بأية طريقة أخرى ، وقد كان الكتاب والمسئولون الماليون يتمون تدريبهم بعد تعليم رسمي نظري في المدرسة ، وكان هناك عنصر وراثي في تكوين الطبقة البيروقراطية (القلمية) اذ كان الآباء ياتون بأبنائهم للخدمة .

وبهذه الطريقة كان الحاكم قادرا على احكام سيطرته على النظام الحكومي كله ، وهكذا يعتمد على قدرته في ممارسة السلطة ، وفي الجزء الأول من القرن السابع عشر جاءت فترة ضعف فيها قوته وتبعها فترة من الانتماش في قوة الحكومة ولكن بشكل مختلف ، وأصبح المصدر الأعظم أكثر تسلطا ، والطريق الى الترقى من خلال المقصر أصبح أقل منه من خلال بيت الصدر الأعظم وكان لهذا أسباب عدة : أحدها كان التضخم الذى سببه تخفيض قيمة العملة ، واستيراد المعادن النفيسة الى منطقة البحر المتوسط من المستعمرات الاسبانية فى أمريكا ، ومالت الامبراطورية الى أن تصبح أقل أوتوقراطية (الأوتوقراطية هى حكم المفرد المطلق) وأكثر من أوليجاركية (الأوليجاركية هى حكم الصفوة أو الأقلية) المسئولين الأقوياء الذين تربطهم العصبية لمنشئهم فى بيت واحد أو لتلقيهم العلم معا أو - وهذا هو الأغلب - لقربتهم أو ارتباطهم بأواصر النسب والمصاهرة .

وقد اتخذ تنظيم العمل الحكومي وطرائقه ، شكل النموذج الملكى الايرانى الذى عبر عنه نظام الملك وكتاب آخرون عن نفس النوع : أن المحاكم العاقل العادل يجب أن يقف بعيدا عن طبقات المجتمع المختلفة ليتمكن من تنظيم الأنشطة فيه ، ويحافظ على التماسك الكلى ، وبشكل جيدى ، كان المجتمع المثمانى منقسما بشكل محدد الى الحكام (المسكر) والرعية ، وكان تعريف المسكر يشمل كبار المسئولين وأصحاب الظهار وأفراد الفصائل المسلحة من المظفرين والمؤقتين ، وكانوا جميعا همستئين من الضرائب الخاصة الموسمية التى أصبحت نوعا من للضرائب الشخصية (ضريبة الرأس) ؛ وللتالى أصبح لهم وضعهم المميز المقصر عليهم ومن حيث المبدأ ، فقد كان هؤلاء الذين حازوا هذه الوضعية المميزة ، هم وحدهم الذين يعينون فى المناصب الحكومية ، وكان الانكشارية بشكل خاص يخضعون لنظام خاص صارم تملأه ، ولم يكن مسموحا لهم بالزواج أو العمل بالتجارة طالما كانوا فى الخدمة وإذا تزوجوا بعد التقاعد فليس بإمكان أبنائهم الالتحاق بالقواصة ، وكان ذلك الفصل بطلانها فى حياة الحاكم

المعزول في القاعات الداخلية من قصر توبكابي على التلال المطلة على
البوسفور ، يعيش وسط عبيله وحريمه ، ولم يحدث على الإطلاق بعد فترة
حكم سليمان (١٥٢٠ - ١٥٦٦) أن حدث زواج رسمي (زواج موثق)
من العائلات العثمانية حتى لا تكتسب نفوذاً ، وكان أيضاً بادياً في وجود
ثقافة بلاط راقية في القصور ولغة تركية عثمانية ازدادت ثراء من الفارسية
والعربية ، وتعليم شمل الأدب الفارسي العفيف الى جانب الأدب
الديني العربي .

وعلاوة على حال ، لم يكن الحفاظ على النظام أو تحصيل الضرائب
ممكناً بدون تعاون الرعية ، فالحاكم وعسكره كانوا ينظرون الى الرعية
لا كمجموعة من الأفراد يتم التعامل معهم بشكل مباشر ، ولكن كمجموعة من
الجماعات (الطوائف) .

وإذا كان من اللازم التعامل مع قطاع معين من الشعب بشكل منفصل
لجمع الضرائب أو الخدمات الأخرى التي تؤدي للدولة ، فقد كانوا يعتبرون
وحدة واحدة ، وكان يتم التعامل مع أحدهم كوسيط ، وتعامل الدولة
مع القطاع من خلاله ، وعادة ما يكون أحد الذين تقبلهم الجماعة وأيضاً
الحكومة ، ويمكن أن تكون له وضعية معنوية ، وأيضاً بعض الاستقلالية
وحرية الحركة ، ويتوسط في إبلاغ تعليمات الحكومة وأوامرها للجماعة ،
كما يعبر عن مشاكل طائفته ومطالبهم من الحكومة ، ويساعد أيضاً على
حفظ السلام والنظام في المجموعة ، ويسوى النزاعات والصراعات بالتحكيم
قبل أن تصل الى نقطة يصبح تدخل الحكومة فيها ضرورياً .

وكانت هذه الوحدات مختلفة النوع ، من حيث جمع الضرائب ،
فكانت الصنجرية تنقسم الى أقسام أصغر ، أي الى مدن صغيرة ، أو قرى
أو قبائل رعوية ، وكانت المدن تقسم الى أحياء (محلات أو حارات) ،
ولم أن هذا المصطلح كان يستخدم استخدافات مختلفة ومتباينة تبيننا
شديداً ، فيمكن أن يضم الحي بضعة مئات أو عدة آلاف من السكان ،
وكانت الحرف والمهن المختلفة تنظم بشكل منفصل لأغراض جمع الضرائب .

وحصر القوى البشرية الماهرة ، حيث كانت هناك عدة مناسبات كانت الدولة تلزم فيها طوائف الحرفيين بالمشاركة في الموكب الرسمية ، ويمكن أن نتحدث عن هذه المجموعات الحرفية في العصر العثماني كما لو كانت معادلة تقريبا للطوائف الحرفية في أوروبا في القرون الوسطى ، والتي كان لها بعض الوظائف الأخرى بخلاف تحصيل الضرائب أو توفير العمالة الماهرة - وعلى أية حال ، فلم تكن طوائف الحرفيين هذه مكتفية ذاتيا ، بمعنى أنها تتشكل بمباركة من الحكومة العثمانية .

وقد كان للمجتمعات اليهودية والمسيحية المختلفة وضعية خاصة ، لأنهم كانوا يدفعون الجزية (ضريبة الرأس) ولهم أنظمة قانونية شرعية للقوانين الشخصية . ولأن الحكومة أيضا كان لابد لها من أن تتأكد من ولائهم ، في العاصمة والأقاليم ، فقد اعترفت الحكومة بزعيم رוחي واحد لكل جماعة وكان له سلطة قضائية خاصة ، وكان مسئولاً عن جمع الجزية والحفاظ على النظام في طائفته ، وبهذه الطريقة تكامل غير المسلمين في الجسد السياسي ، وإن لم يكونوا متبئين له بشكل كامل ، ولكن كان يمكن للفرد منهم أن يرتفع إلى منصب حساس ذي قوة ونفوذ ، فاليهود كانوا مهمين في الخدمة المالية في القرن السادس عشر ، ونحو نهاية القرن السابع عشر أصبح اليونانيون هم أهم المترجمين في مكتب الصدر الأعظم ، كما كان منهم حكام للمقاطعتين الرومانيتين فاليشيا Wallachia ومولدافيا Moldavia (الأفلاق والبغدان) ، ولم يكن يسود أنهم يعيشون في عزلة أو تحت ضغط ، ولكنهم كانوا يتمتعون بحرية التجارة والعبادة والتعليم ، وكانوا أحرارا في حدود معينة ، كما كان بإمكانهم القيام بمعظم الأنشطة الاقتصادية ، وكان اليهود مهمين في المصارف ، واليونانيون في التجارة البحرية ، ومع القرن السادس عشر أصبح للأرمن أهمية في تجارة الحرير الإيراني .

العثمانيون والتراث الإسلامي

لقد عبرت القاب الحاكم العثماني ، مثل « بادشاه » أو سلطان ، عن علاقته بتراث الملكية الإيراني الفارسي ، وكان أيضا وريثا لتراث

اسلامى محدد وبإمكانه الادعاء بممارسة السلطة الشرعية بالمنظور الاسلامى ، وكان يبدو هذا الادعاء المزدوج فى الألقاب المستخدمة فى الوثائق الرسمية :

جلالة السلطان المنتصر المؤزر بنصر الله ، لباسه النصر ، الباديشاه الذى يطاول مجده السماء ، ملك الملوك ، تاج الاسرة الحاكمة ، ظل الاله الوهاب ، خاتم الملك وجوهر الحظ ، سليل العدالة وكمال قوة الملك ، بحر الرحمة والانسانية ، ومنجم جواهر الكرم ، ومصدر ذكريات الشجاعة ، وتجسد أنوار السعادة ، مقيم حمى الاسلام ، العادل فى تاريخ الزمان ، سلطان القارتين والبحرين ، وحاكم الشرقين والغربين ، وخادم الحرمين وسعى رسول الانس والجن ، السلطان محمد خان (٣) .

وقد استعمل العثمانيون لقب الخليفة فى بعض الأحيان أيضا ؛ ولكنه لم يكن فى ذلك الوقت يعنى تلك السلطة المتفردة العالمية التى عرف بها الخلفاء السابقون ، ولكنها كانت تعنى أن السلطان العثمانى هو أكبر من مجرد حاكم محلى ، وأنه يستخدم سلطاته فى أغراض يفرضها الدين ، وفى بعض المناسبات عبر الكتاب والأدباء العثمانيون عن وضع السلطان المهيمن فى عالم الاسلام بأضفاء لقب (الخليفة المعظم) عليه .

وقد دافع العثمانيون عن حدود الاسلام وسعوها كلما أمكن ، وقد واجههم تهديد من عدة جهات ، وكان الصراع بين العثمانيين والصقويين فى ايران فى الشرق حول السيطرة على الأناضول والعراق قد اكتسب تدريجيا نبرة دينية عالية ؛ لأن الصقويين أعلنوا التشيع مذهباً رسمياً للأسرة الحاكمة ، بينما أصبح العثمانيون أكثر التزاماً بالسنة بتوسع امبراطوريتهم لتشمل المراكز الرئيسية. للتراث الاسلامى الراقى ، وعلى الجانب الآخر منهم كانت تقف قوة أوروبا المسيحية ، وكانت الامبراطورية البيزنطية قد اختفت مع سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ ؛ وازدهرت الدولة الأرثوذكسية فى روسيا ، وادعت ميراث الدولة البيزنطية ، ولم تبدأ فى التقدم جنوباً باتجاه البحر الأسود حتى نهاية القرن السابع عشر ،

ولم يأت التهديد الرئيسي منها بقدر ما جاء من القوى الثلاث الكاثوليكية العظمى في شمال وغرب حوض المتوسط : اسبانيا ، والامبراطورية الرومانية المقدسة وامتدادها الجنوبي في إيطاليا ، وبنيسيا (البندقية) ومستعمراتها الشرقية في البحر المتوسط ، وخلال القرن السادس عشر كان هناك صراع مع اسبانيا للسيطرة على غرب المتوسط والمغرب * ومع فينيسيا (البندقية) حول جزر شرق المتوسط ، ومع الامبراطورية الرومانية المقدسة للسيطرة على حوض الدانوب ، وبنهاية القرن استقرت حدود شبه ثابتة تقريبا ، فسيطرت اسبانيا على غرب المتوسط (عدا بعض نقاط على ساحل المغرب) ، وسيطر العثمانيون على حوض الدانوب حتى المجر ، وفقدت فينيسيا (البندقية) قبرص وجزرا أخرى ولكنها احتفظت بكريت ، وقد تغير هذا التوازن جزئيا خلال القرن السابع عشر ، ففتح العثمانيون كريت آخر المواقع الحصينة العظيمة لفينيسيا (البندقية) ، ولكنهم خسروا المجر لصالح الامبراطورية الرومانية المقدسة كما خسروا - أى العثمانيون - بعض أراضيهم الأوروبية وانتهى الأمر بمعاهدة كارولو فيتز (١٦٩٩) *

ولم يكن السلطان حاميا لحدود الاسلام فقط ، ولكنه كان أيضا حاميا وراعيا للأماكن المقدسة كمكة والمدينة في الحجاز ، والقدس والخليل في فلسطين ، ولكونه حاكم مكة والمدينة كان فخورا بلقب خادم الحرمين الشريفين ، وقد سيطر أيضا على الطرق الرئيسية للحج لتنظيم الحج السنوي الذي كان أحد واجباته الرئيسية ، وكان يمارس هذه المناسبة برسميات ضخمة واحتفال شعبي رئيسي ، وكان الحج تأكيدا سنويا للسيادة العثمانية في قلب العالم الاسلامي *

وقد كانت آلاف الحجيج يسافرون كل عام الى المدن المقدسة من كل أنحاء العالم الاسلامي ، وقد قدر رحالة أوروبي كان في مكة في موسم الحج من عام ١٨١٤ بأنه كان هناك ما يقرب من سبعين ألفا من الحجيج ، وكانت مجموعات الحجيج تقصد المدن المقدسة من اليمن ومن أواسط الجزيرة العربية ، وعن طريق الموانئ من السودان ومن العراق عن طريق

أواسط الجزيرة العربية ، وقوافل الحج الرئيسية كانت تخرج من القاهرة ودمشق ، وكان لقافلة دمشق نصيبها الأكبر من الاهتمام في العصر العثماني ؛ لأنها كانت مرتبطة باستنبول عن طريق برى رئيسي ، يمكن السيطرة عليه بشكل أكثر احكاما ، وفي كل عام يغادر استنبول مبعوث خاص يعينه السلطان قاصدا دمشق ، مصحوبا بكبار المسئولين أو أفراد من العائلة العثمانية الذين يقصدون الحج ، وكان هذا المبعوث يحمل معه (الصرة) وهي أموال ومؤن مرسلة الى سكان المدن المقدسة ، وكانت أموال الصرة تدفع جزئيا من حاصلات وعائدات الأوقاف الامبراطورية المخصصة لهذا الغرض (وحتى القرن الثامن عشر كانت هذه الصرة ترسل بطريق البحر الى مصر ثم تنتقل الى هناك بمعه حجاج القاهرة) ، وفي دمشق ينضم مبعوث السلطان ومن معه الى قافلة الحج التي ينظمها حاكم المدينة ، والتي يقودها مسئول معين كفائد للحجيج (أمير الحج) ، ومنذ بدايات القرن الثامن عشر كان يقوم بذلك والى دمشق بنفسه ، وبعد قرون ، في أواخر العصر العثماني قبل تغير وسائل المواصلات بقليل ، والتي غيرت بدورها طرق أداء الحج ، وصف رحالة انجليزي هو الرحالة دوتى C. M. Doughty قيام قافلة الحج من دمشق حين يتحرك الحجاج خارجين من المدينة في احتفال مهيب :

« وحين طلع الفجر الجديد ، لم تكن قد تحركنا بعد ، وعندما ارتفع النهار رفعت الخيام ، وسيقت الجمال لتبرك بجوار أحمالنا ، وانتظرنا لنسمع طلقة المدفع التي تعلن عن بداية حجة العام، وسمعناها نحو الساعة العاشرة تنطلق ، وحينئذ رفعت الاحمال على ظهور الجمال بنظام تام وبلا أدنى فوضى ، وامتطى آلاف الركاب الذين ولدوا في بلاد القوافل ابلهم في سكون ، وظل حداة الابل واقفين مقيمين على كعبهم ، وكان عليهم ، هم وخدم الخيام وحرس المعسكر أن يسيروا على نعالهم تلك الفراسخ الثلاثمائة حتى ولو أغشى عليهم ، ثم انه عليهم أن يجرروا أقدامهم المنهكة بعد الحج الى الشمال مرة أخرى ، وحين انطلق المدفع ثانيا بعد هتية ، تقدمت كوكبة الباشا ، وبعدها رأس القافلة ، وبعدها يقرب من ربع الساعة بدآنا ، نحن

الذين نحتل المؤخرة ، بعد أن تحرك الركب أمامنا في ضرب جمالنا ،
وتحركت رحلة الحج العظيم ، (٤) .

ويتحرك ركب الحج من دمشق وهم يحملون المحمل وهو هيكل
خشبي مغطى بقماش موسى ويعلوه يبرق النبي ﷺ المحفوظ في قلعة
دمشق ، ويتحركون جنوبا على طريق عليه من أماكن الراحة المزدودة بقلع
وحاميات ، حتى يصلوا الى مكة (المكرمة) ، وعند وصولهم يصبح محافظ
دمشق صاحب الإشراف العام على الحج بكامله ، وقيادة قافلة الحج كانت
في الواقع من أهم واجباته وكان الطلب على عائدات دمشق والأقاليم
السورية الأخرى يشكل أهم مورد لمواجهة نفقاته . أما القافلة التي كانت
تبدأ من القاهرة ، فلم تكن أقل أهمية من قافلة دمشق . فكانت تضم
حجاجا من المغرب قدموا الى مصر بالبر أو البحر وكذلك المصريين ويقودها
أيضا أمير الحج ، وتحمل معها المحمل الخاص بها وكذلك الكسوة وهي
ستار لتغطية جوانب الكعبة ، ويخترق موكبها سيناء وغرب الجزيرة حتى
مكة ، وكان أمير الحج يحمل معه المعونات للقبائل على الطريق ، ولم يكن
منع الهجمات التي يقوم بها رجال القبائل على القوافل ممكنا في كل
الأحوال ، وذلك اما لأن المعونات لم تدفع ، أو بسبب الجفاف ، الذي يدفع
بالبدو لمحاولة الإغارة على موارد مياه القوافل .

وقد كانت أكثر الواجبات الزاما للحاكم الاسلامي ، والتي كانت
تعبر عن تحالفه وتقوى صلاته مع السكان المسلمين ، هي الحفاظ على
الشريعة ، وانشاء المؤسسات التي من شأنها الحفاظ على الشريعة .
وفي العصر العثماني ، كانت المؤسسات الدينية المتحدثة باسم الشريعة
أكثر التصاقا بالحاكم (السلطان) عن ذي قبل (عن الفترات السابقة على
قيام الدولة العثمانية) ، وكانت مدرسة الفقه الحنفي هي المفضلة لدى
العثمانيين ، وكانت الحكومة تعين القضاة من فقهاؤها وتدفع رواتبهم ، وقد
أنشأ العثمانيون فصيلة من العلماء الرسميين موازية للفصائل البيروقراطية
والسياسية والعسكرية ، وكان هناك تساو بين الرتب في هذه الفصائل

المختلفة ، وقد لعب هؤلاء العلماء الرسميون دورا مهما في الادارة الامبراطورية ، وكان على رأسهم القاضيان العسكريان (قاضى عسكر) اللذان كانا عضوين في ديوان السلطان ، وكانا يرأسان قضاة المدن الكبرى ويليهن قضاة المدن الصغرى أو المناطق ، وكان الاقليم يقسم الى مناطق (قضاء) ، لكل منها قاض مقيم ، وكانت وظائفه أكثر من شرعية حيث كان يقضى في القضايا المدنية والمنازعات ، وكان يسجل التعاملات المالية من المبيعات والقروض والمنح والعقود بشكل يتفق مع الشريعة ، وتعامل أيضا في الموارث وتقسيم العقارات والأراضي بين الورثة طبقا لنصوص الشريعة ، وكان أيضا الوسيط الذى يصدر السلطان والولاة الأوامر عن طريقه ، (وكل هذه المستندات والوثائق من مختلف الأنواع كانت تسجل بعناية وتحفظ في أرشيف محفوظات القضاء وهي أهم مصادرها عن التاريخ الاجتماعى أو الادارى عن الأراضي التى حكمها العثمانيون وقد بدأ المؤرخون في استخدامها حاليا) .

وقد كانت الحكومة تعين رجال الافتاء الأحناف لتفسير الفقه ، وكان على رأسهم مفتى استنبول « شيخ الاسلام » الذى كان المستشار الدينى للسلطان ، وكان يعتبر أعلى الشخصيات فى النظام الدينى ككل ، وكان من العلامات على حرية أحكامه أن يستطيع الحد من سلطة مراكز القوى ويؤنبها ، وأنه ليس من ضمن المسئولين الكبار في ديوان السلطان .

وكان أولئك المختارون للمناصب العليا فى الهيكل القضائى ، يتعلمون فى المدارس الامبراطورية ، وخاصة تلك الموجودة بالعاصمة ، وكان هناك مجمع متخم للمدارس التى أسسها السلطان محمد الثانى الذى فتح القسطنطينية فى القرن الخامس عشر ، وأخرى أنشأها سليمان أو « سليمان العظيم » كما سماه الأوربيون فى القرن السادس عشر . وكان كل كبار المسئولين فى الخدمة من خريجي هذه المدارس . وقد سيطرت أيضا على وظيفة القضاء كما سيطرت على الوظائف الأخرى نفس العوامل من المحسوبية والوراثة ، التى أصبحت أكثر أهمية بمرور الوقت ، فأبناء كبار المسئولين كان يسمح لهم بالقفز وتخطى مراحل فى مسار

الترقيات ، وكان بالإمكان أيضا لهؤلاء الذين تعلموا للخدمة في المجال العلمي ، الانضمام الى البيروقراطية أو حتى الخدمة العسكرية أو السياسية بالواسطة أو غيرها .

وقد استخدم السلطان قوته من حيث المبدأ لاعلاء الشريعة ، وكان من المظاهر المعبرة عن ذلك ، أن أولئك الذين كانوا يعملون في القضاء كانوا يعتبرون من العسكر ، أى من أفراد الصفوة الحاكمة وأصحاب الامتيازات المالية والقضائية ، وكذلك أيضا كان السادة الأشراف المنحدرون من نسل النبي ﷺ ، والذين سجلت أسماؤهم في سجلات يقوم عليها أحدهم « نقيب الأشراف » ، الذى يمينه السلطان في كل مدينة كبيرة ، وكان نقيب الأشراف الذى يرأس طبقة السادة فى اسطنبول ، شخصية كبرى فى الامبراطورية .

وفى الواقع ، لم تكن الشريعة هى القانون الوحيد السائد فى الامبراطورية ، فقد وجد السلاطين العثمانيون أنه من الضرورة أن يصدروا قوانينهم الخاصة وتوجيهاتهم للحفاظ على سلطتهم وضمان سيادة العدل مثل من سبقهم من الحكام ، وكانوا مستثنين فى ذلك للقوة التى خولتها الشريعة ذاتها للحكام طالما مارسوها فى حدود الشريعة ، وكل الحكام المسلمين قد استنوا التشريعات، ولكن ما بدا فريدا فى النظام العثمانى أنهم شكلوا تراثا متراكما تجسد فى (القانونامة) ، التى كانت عادة ما ترتبط بأسماء محمد الثانى أو سليمان ، المعروف فى التراث العثمانى باسم القانونى ، وكانت هذه القوانين من أنواع مختلفة ، بعضها نظم دفع الضرائب التقليدى للأقاليم المختلفة عند فتحها ، والأخرى تناولت المسائل الجنائية ، وحاولوا تطويع قوانين الأقاليم المفتوحة وعاداتها لتصبح متوافقة مع قانون عثمانى موحد ، وبعضها يتعلق بنظام الترقى فى الحكومة ، والاختلافات فى القصور ، وشئون العائلة الحاكمة ، وقد قام القضاء بتطبيق هذه القوانين ، ولكن أهمها جميعا كان ما يتعلق بالشئون الجنائية ، وعلى الأخص تلك التى تمس أمن الدولة ، وكانت تعرض على

مجلس السلطان (الديوان السلطاني) أو الوالي Provincial governor ولكن فيما بعد يبدو أن القانون الجنائي قد تعرض للاهمال .

الحكومات في الأقاليم العربية

كانت الامبراطورية العثمانية ، قوة اوروبية آسيوية أفريقية ، لها مصالح حيوية تحميها ، وأعداء يواجهونها ، في كل هذه القارات الثلاث . وخلال معظم سنوات وجودها ، كان جزء كبير من مواردها مخصصا للتوسع في شرق وأواسط أوروبا والسيطرة على مستعمراتها الأوروبية التي كانت تضم معظم سكان الامبراطورية ، كما كانت تغل معظم الإيرادات ، ومنذ أواخر القرن السابع عشر وما بعده كانت مشغولة بالدفاع ضد التوسع النمساوي القادم من الغرب ، ومن الروس من الشمال في المنطقة الواقعة حول البحر الأسود ، وعليه يجب النظر الى مكانة الأقاليم العربية في الامبراطورية مع البلقان والأناضول ، الا أنها كانت لها أهميتها الخاصة ، فالجزائر في الغرب كانت نقطة حصينة في مواجهة التوسع الإسباني ، وبغداد في الشرق كانت مركزا لمواجهة الصفويين ، أما سوريا ومصر والحجاز فلم تكن معرضة لنفس النوع من التهديد من القوى الخارجية ، بعد أن توقفت المحاولات البرتغالية في القرن السادس عشر لمده سيطرتها البحرية على البحر الأحمر ، وكانت لهذه البلاد (مصر وسوريا والحجاز) أهميتها بأشكال أخرى ، فعائدات مصر وسوريا كانت جزءا رئيسيا من الميزانية العثمانية ، كما كانتا المواقع التي ينظم فيها الحج السنوي الى مكة ، وقد أعطت السيطرة على المدن المقدسة للعثمانيين نوعا من الشرعية والحق بجناب اهتمام العالم الاسلامي ، لم تكن تتمتع به أية دولة اسلامية أخرى .

ولهذا ، فقد كان من الأهمية أن تحتفظ حكومة السلطان بالأقاليم العربية تحت سيطرتها ، وكان لهذا أكثر من طريقة ، ففي الأقاليم البعيدة عن اسطنبول بمسافة لا تسمح بإرسال الجيوش الامبراطورية بشكل منتظم ، لم يكن ممكنا اتباع نفس الطريقة التي تتبع مع الأقاليم القريبة ،

أو البلاد الواقعة على الطرق الامبراطورية الرئيسية ، وبمرور الوقت بعد الغزوات الأولى ظهرت أنظمة مختلفة من الحكم وتنامت في ظل توازنات مختلفة بين السلطة المركزية والقوى المحلية .

وأما الأقاليم السورية في حلب ودمشق وطرابلس ، فكان من الواجب حكمها بشكل مباشر بسبب عائدها من الضرائب ، وموقع حلب من التجارة العالمية ، وموقع دمشق كأحد مراكز تنظيم الحج ، وموقع القدس وحيفا كمدن مقدسة (القدس موقع المعراج والخليل حيث دفن إبراهيم عليه السلام) ، وكانت الحكومة في اسطنبول قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة المباشرة عن طريق البر من خلال الأناضول وكذلك عن طريق البحر ، ولكن ذلك كان مقصورا على المدن الرئيسية وسهول إنتاج القمح وما حولها والوادي على الساحل ، أما في الجبال والصحارى فكانت السيطرة أكثر صعوبة نتيجة لطبيعة الأرض ، وذلك إلى جانب عوائدها الضعيفة ، وكان كافيا للحكومة العثمانية أن تقرر سلطة العائلات المحلية من الملاك ظلما قاموا بتحصيل الضرائب وإرسال عائدها ، وظلما لم يهددوا الطرق التي تمر بها التجارة أو الجيوش ، وكذلك كان الحال مع زعماء القبائل الرعوية في الصحراء السورية ، وتلك الواقعة على طرق الحج إلى مكة فكان لها إقرار رسمي ، وقد كانت سياسة المناورات والدس بين عائلة وأخرى أو بين فرد من عائلة وآخر ، كافية في العادة للحفاظ على التوازن بين المصالح الامبراطورية والمحلية ، ولكن تلك المصالح كانت عرضة للتهديد في بعض الأحيان . ففي بداية القرن السابع عشر ، اتفق حاكم حلب المشاغب مع أحد ملاك الأراضي المعروف بالقوة والنفوذ في جبل الشوف في لبنان هو فخر الدين المعنى (ت ١٦٣٥) ، واستطاعا تحدي الامبراطورية العثمانية مع بعض التشجيع من الحكام الايطاليين لفترة من الوقت ، وفي النهاية تم القبض على فخر الدين ، وأعدم ، وبعد ذلك أنشأ العشانيون محافظة رائفة عاصمتها صيدا لمراقبة ملاك الأراضي الأقياء في لبنان .

أما العراق ، فكان ميسا بشكل أساسي كقاعدة أمام الغزو القادم من إيران ، وكانت ثروة الريف قد تراجعت كثيرا مع تدنى نظام الري ،

ومناطق كثيرة كانت تحت سيطرة القبائل الرعوية وكبار رجالها . ليس فقط في شرق الفرات ولكن أيضا في الأراضي الواقعة بينه وبين دجلة ، وكانت السيطرة العثمانية المباشرة في أغلبها ، محدودة في بغداد المركز الذي كان ينظم فيه الدفاع ضد إيران ، بالإضافة إلى المدن الكبرى على الطرق الممتدة من اسطنبول حتى بغداد وخصوصا الموصل في أعالي دجلة ، وفي الشمال الغربي ، أقر العثمانيون مجموعة من العائلات الكردية كمحافظين محليين ، أو جامعي ضرائب من أجل دعم المواجهة مع الإيرانيين وفوض العثمانيون حاكما اقليميا في شاهريزر من أجل السيطرة عليهم ، وإلى الجنوب كانت البصرة مهمة كقاعدة بحرية طالما كان هناك تهديد برتغالي أو هولندي للخليج ، ولكن فيما بعد تقلصت البحرية العثمانية هناك ، وكانت هناك نقطة ضعيفة في النظام العثماني ، هي المدن الشيعية المقدسة في النجف و كربلاء ، التي كانت مرتبطة بشكل وثيق بالمراكز الشيعية في إيران ، وكانت هي النقاط التي شعت منها العقيدة الشيعية على الريف المحيط .

وكانت مصر، مثل سوريا، مهمة لأسباب استراتيجية ومالية ودينية: فقد كانت إحدى القلاع المهمة في السيطرة العثمانية على شرق المتوسط. كما كانت دولة ذات عائد ضرائبي مرتفع ، ومركزا قديما لتعليم الاسلام ، وموقعا لتنظيم الحجيج ، وكانت السيطرة عليها أكثر صعوبة من سوريا لبعدها عن اسطنبول وطول الطريق الذي يخترق سوريا ، ولأنها تملك الموارد اللازمة لتكون مركز قوة مستقلا : ريف غني ينتج فائضا هائلا لاستخدام الحكومة ، ومدينة كبرى ذات تراث طويل كعاصمة ، ومنذ البداية كانت الحكومة العثمانية مترددة في اعطاء سلطة كبيرة لواليتها في القاهرة ، وكان يستبدل كثيرا ، وكانت سلطاته محوطة بالضوابط ، وعندما فتح العثمانيون مصر أسسوا عددا من الفصائل العسكرية ، وخلال القرن السابع عشر أصبحت هذه القوات مندمجة في المجتمع المصري ، وتزاوج العسكر من العائلات المصرية ، ومارسوا التجارة والحرف ، واكتسب المصريون الحق في الانضمام لهذه القوات ، ورغم أن قادة هذه

القوات كانوا يرسلون من اسطنبول، الا ان بعض الضباط الآخرين كانوا من العثمانيين المحليين الذين كان لهم عصبية محلية .

وبتفقس الطريقة تزايد التضامن بين بعض الجماعات المملوكية، وعندما احتل العثمانيون القاهرة ، امتصوا بعض الصفوة العسكرية السابقة من الدولة المملوكية في نظامهم الحكومى ، وليس واضحا ما اذا كان هؤلاء المماليك قد استطاعوا انعاش عزوتهم باستجلاب رجال جدد من القوقاز او ما اذا كان الضباط الأتراك هم الذين أنشأوا منازل أخرى جديدة باستخدام نظام مشابه فى التعبئة والتدريب ، وايا كانت اصولهم فقد ظهرت فى القرن السابع عشر مجموعات من المماليك العسكريين من القوقاز وغيرها ، والذين كانوا اقوياء بما يكفى لتبوؤ بعض المناصب الحساسة فى الحكومة ، واحكام السيطرة على معظم الثروة الريفية والحضرية فى مصر ، ومنذ حوالى ١٦٣٠ ، حازت البيوت المملوكية سلطة ونفوذ كبيرين ، وفى الستينات من القرن السابع عشر تمكن الولاة من استعادة نفوذهم ، ولكن ذلك تعرض للتهديد مجددا من كبار الضباط فى احدى هذه الفصائل العسكرية وهى الانكشارية فى نهاية هذا القرن .

وقد بدأت عملية تقلص السلطة فى مصر وانتشرت فى بعض المناطق الهامشية من الامبراطورية ، ففى الحجاز كان كافيا للعثمانيين الاحتفاظ بالسلطة على مرفأ جدة ، حيث كان يحكمها وال عثمانى لفرض سيطرتهم على المدن المقدسة مرة فى العام فى موسم الحج ، ويأتى الحجيج وعلى رأسهم مستنول كبير من الحكومة ، حاملا الدعم والمعونة لسكان مكة والمدينة والقبائل التى على الطرق . وكان الاقليم افقر من ان يغل عائدات على اسطنبول ، وأبعد وأصعب من ان تحكم السيطرة عليه بشكل دائم ، وقد استندت السلطات المحلية فى المدن المقدسة الى أفراد معينين من الاشراف من نسل النبى محمد ﷺ . أما الى الجنوب فى اليمن ، فلم تكن هذه الدرجة من السيطرة الضعيفة متاحة بشكل دائم ، ومنذ منتصف القرن السابع عشر لم يكن هناك وجود عثمانى حتى فى موانئ الساحل ، التى كانت

تزايد فيها أهمية « تجارة البن » ، أما في الجبال فقد أدى غياب القوة العثمانية الى ظهور سلالة من الأئمة الزيديين .

وقد كانت المساحة الواقعة تحت الحكم العثماني في المغرب محكومة من مقر الوالي العثماني في الجزائر ، ولكن منذ سبعينات القرن السادس عشر ، أصبحت هناك ثلاث ولايات عواصمها طرابلس وتونس والجزائر ، وقد نشأ بها نمط عثماني نموذجي للحكومة الاقليمية حيث يرسل الوالي من اسطنبول ، مع حاشيته ، وينشئ ادارة يعمل بها العثمانيون المحليون ، وترافقه قوات من الانكشارية المحترفين الجنديين من الأناضول ، وقاض حنفي (رغم أن معظم السكان من المالكين) وقوات بحرية من مصادر مختلفة ، وتضم الأوربيين الذين تحولوا للإسلام ، ويستخدمون أساسا للقرصنة على السفن التجارية للدول الأوروبية التي كان السلطان العثماني أو الولاة المحليون معها في حالة حرب .

وخلال قرن واحد ، بدأ التوازن بين الحكومة المركزية والقوى المحلية في التغير لمصلحة الأخيرة ، ففي طرابلس تولى العسكر السلطة الفعلية مع بداية القرن السابع عشر ، وكان يمثلهم المنتخب يشارك الوالي ، وكانت سلطة الحكم مزعومة ، ولم يكن حجم الحياة في الاقليم يسمح بقيام ادارة كبيرة مستديمة أو جيش كبير ، فالبندان كانت صغيرة ، والريف المستقر المنتج المزروع كان محدودا ، وكان من الصعب على الحكومة السيطرة على قباطنة الأسطول ، الذين أدت تصرفاتهم كثيرا الى قيام القوات البحرية الأوروبية بقصف طرابلس بالدفعية .

وفي تونس ، استقر الحكم العثماني المباشر لفترة قصيرة من الوقت ، فقبل نهاية القرن السادس عشر يقليل تمرد صغار ضباط الانكشارية وشكلوا مجلسا وانتخبوا قائدا (الداي) الذي شارك الوالي في الحكم ، وفي منتصف القرن السابع عشر بزغ شخص ثالث (الباي) الذي ترأس فصائل الانكشارية التي تحصل الضرائب الريقية ، فكان له نصيب من السلطة . ومع بداية القرن الثامن عشر ، أمكن لأحدهم أن يؤسس أسرة من

(البايات) الحسينيين ، وقد نجح البايات وحكوماتهم المحلية في تعميق جذور وطنية ، وانشاء تحالف من المصالح مع سكان تونس ، وهى مدينة كبيرة وغنية ومهمة ، وكانت المواقع السياسية والعسكرية الرئيسية غالبا بين أيدي مماليك من الأصول الشركسية والمورجانية ، مع بعض معتنقى الاسلام من اليونانيين وأوروبا الغربية ، الذين تدربوا فى بيوت البايات ، وكانت الصفوة تميل الى أن تصبح تونسية بالتزاوج أو غيره من الطرائق ، وكان أفراد العائلات التونسية المحلية يتولون المناصب الكتابية أو الادارية ، وكان لكل من أعضاء الصفوة الحاكمة التركية التونسية وأفراد العائلات المحلية ذات المكانة مصالح مشتركة فى السيطرة على الريف ، وفائض الانتاج فيه . وقد كانت السهول الساحلية هى الأرضى التى يسهل ارتيادها من الأرضى الخصبة الواسعة ، لذا جندوا جيشا محليا كانوا يستخلصون به الضرائب السنوية من تلك المنطقة ، وكان للحكومة والمدينة أيضا مصالح مشتركة فى أنشطة القباطنة والبحارة ، الذين كانوا غالبا من الأوربيين معتنقى الاسلام، أو من الأقاليم الشرقية من الامبراطورية ، ولكن السفن كانت توفرها وتجهزها الحكومات المحلية بالمشاركة مع العائلات الموسرة فى تونس .

وقد كانت الجزائر أهم مركز من بين المراكز الثلاثة للسلطة العثمانية فى المغرب ، وكان على السلطان العثمانى الحفاظ على موقع حدود غربية قوية فى عصر التوسع الاسبانى ، حتى عندما كان الشباغل الاسبانى الأعظم قد تحول من منطقة المتوسط الى المستعمرات فى أمريكا ، وكان لا يزال هناك خطر أن تقوم اسبانيا باحتلال ساحل المغرب ، فكانت (وهران) تحت الحكم الاسبانى فى معظم الفترة من ١٥٠٩ وحتى ١٧٩٢ ، فى حين كانت الجزائر قاعدة للقوة البحرية العثمانية ، التى دافعت عن المصالح العثمانية فى غرب المتوسط ، وكانت مشغولة بأعمال القرصنة على سفن الأوربيين التجارية فى أوقات الحرب (وكانت الدول الأوربية مشغولة بنفس القدر فى القرصنة واستخدمت الأسرى الجزائريين عبيدا فى سفن التجديف) ، وكانت أيضا قاعدة لقوة عسكرية مهمة من

الانكشارية قد تكون أكبرها على الإطلاق في الامبراطورية عدا اسطنبول، ومع وجود هذه القوات الكبيرة، كان والي الجزائر يمكنه أن يسيطر على طول الساحل الغربي، وهنا أيضا حدث تحول في التوازن، فقد ظلت القوة ريسيا حتى منتصف القرن السابع عشر في أيدي والي الذي ترسله اسطنبول ويستبدل كل بضع سنوات، ولم يكن قباطنة البحر تحت سيطرته معظم الوقت، والعسكر كانوا مطيعين الى الحد الذي يمكنه من تحصيل الضرائب ودفع مستحقاتهم. وبحلول منتصف القرن السابع عشر، تمكن مجلس من كبار ضباط الانكشارية من السيطرة على تحصيل الضرائب وتفويض الداي لجمعها والتأكد من تسلمهم مستحقاتهم. ومع بداية القرن الثامن عشر، وصلت العملية الى نهايتها المنطقية وأصبح باستطاعة الداي الحصول على منصب والي ولقبه من الحكومة المركزية.

وكما كان الحال في طرابلس وتونس، وحدت المصالح المشتركة بين الصفوة الحاكمة وتجار الجزائر، وقاموا معا بتمويل واعداد أنشطة قباطنة البحر في القرصنة وشاركوا في ادراج السلع المنهوبة والغدية عن المختطفين، وفي القرن السابع عشر وصلت السفن الجزائرية حتى سواحل انجلترا وايسلندة. ولم تكن الجزائر مركزا للثقافة الحضرية مثل تونس او القاهرة او دمشق أو حلب، أو ذات برجوازية محلية غنية، ولكن كانت تحكمها ثلاث مجموعات: الانكشارية المجلوبون غالبا من الأناضول والأجزاء الشرقية الأخرى من الامبراطورية، وقباطنة البحار ومعظمهم أوروبيون، والتجار وأغلبهم من اليهود، الذين كانوا يعرضون البضائع التي يستولى عليها القراصنة من خلال اتصالاتهم في ميناء ليفورنو الايطالي، وكانت مراكز الحياة الحضرية الجزائرية تقع الى الداخل وحول المدن الواقعة على الهضبة الكبرى، هنا كان الولاة الذين يعينهم (الداي) في الجزائر يحتفظون بقواتهم العسكرية المسلحة، التي يجند فيها الجزائريون، أو من افراد عائلات الانكشارية الذين لم يكن مسموحا لهم بالانضمام الى القوات الرئيسية في الجزائر، وهنا أيضا كانت هناك بورجوازية محلية مرتبطة بشكل وثيق مع الحكومة، وفيما وراء هذه المدن، كان الحكم الجزائري

امتدا من خلال مجموعة من زعماء القبائل المحليين الذين كانوا يحصلون الضرائب ويحضرونها للاجتماع السنوى لعائلات الضرائب ، وكانت هناك مناطق لم يكن فيها حتى هذا الجهد الوسيط ، وفى الاغلب كان هناك نوع من الخضوع الى سلطة الجزائريين العثمانيين واسطنبول ، وكان ذلك الحال فى جبال قابيل وهى منطقة بدو الصحارى الذين يربون الابل ، ومدينة واحة ميزاب التى يسكنها الاباضية ، الذين يعيشون تحت حكم مجلس من الحكماء الورعين من كبار السن .

الفصل الرابع عشر

المجتمعات العثمانية

السكان والثروة في الامبراطورية

كانت البلدان العديدة المندمجة في الامبراطورية العثمانية والتي تعيش في اطار نظامها في السيطرة البيروقراطية ، وتحت تشريع واحد - تشكل منطقة تجارية هائلة كان يتحرك فيها الناس والبضائع في امان نسبي ، على طرق تجارية طويلة تحميها القوات الامبراطورية ، ومزودة - اى هذه الطرق - بالحاكات وبدون دفع رسوم جمركية رغم وجوب دفع رسوم محلية ، وكانت هذه المنطقة مرتبطة من ناحية بالهند وايران حيث يحكم الصفويون والمغول ، الذين حافظوا هم ايضا على اطار من الحياة المستقرة ولم يكن مجيء الاوروبيين من البرتغاليين ، والهولنديين والفرنسيين والانجليز الى المحيط الهندي قد شوش بعد على الانساق التقليدية للتجارة والملاحة . والى الغرب ، كانت الامبراطورية العثمانية مرتبطة ببلدان غرب أوروبا التي كانت في ابان التوسع الاقتصادي ، خاصة مع وجود ملكيات فردية قوية ونمو السكان وانتعاش الزراعة واستيراد المعادن النفيسة من العالم الجديد في أمريكا الاسبانية والبرتغالية ، وظهرت أنواع جديدة من السلع ذات القيمة العالية بالإضافة الى السلع القديمة في التجارة العالمية على طرق التجارة الطويلة، وظلت تجارة التوابل تمر خلال القاهرة حتى القرن السابع عشر ، حين بدأ الهولنديون في نقل جزء كبير منها حول رأس الرجاء الصالح ، وكان الحرير الفارسي يجلب على طول سلسلة من المدن التجارية من امبراطورية الصفويين في ايران ، خلال الاناضول الى اسطنبول وبورصة او حلب ، والقهوة التي عسفت لأول مرة في القرن

السادس عشر كانت ترد إلى القاهرة من اليمن ، ثم توزع منها إلى عالم المتوسط ، وفي المغرب كان العبيد والذهب والعاج تستجلب من الأراضي الرعوية أو أراضي السافانا grassland جنوب الصحارى .

ولم يعد للصناع في المدن العثمانية نفس الأهمية التي كانت لهم في الأسواق العالمية ، ولكن منسوجات سوريا ، (والشاشية) وهي غطاء الرأس النسائي المتميز في تونس ، كانت مطلوبة في الامبراطورية نفسها ، وكان تجار أوروبا الغربية يلعبون دورا متزايدا الأهمية في بعض جزئيات من هذه التجارة ؛ ولكن أهم أنواع التجارة كانت وظلت مع بلدان المحيط الهندي ، حيث كان للتجار العثمانيين دور قيادي .

وقد كان للحكومة القوية والنظام العام المستقر والتجارة المزدهرة ارتباطا بظاهرتين أخريين في فترة السلطة العثمانية ، كانت اختداهما تزايد السكان ، وكان هذا شائعا في كل عالم المتوسط في القرن السادس عشر جزئيا ، بعد أن استرد عافيته بعد اضطلال طويل بسبب الموت الأسود (الطاعون) ، كما كان ذلك أيضا بسبب تغيرات كثيرة في ذلك الوقت ، وفي تقدير تقريبي يبدو مقبولا بصيغة عامة ، أن تعداد السكان في الامبراطورية تزايد بمقدار حوالي النصف خلال القرن (في الأناضول تضاعف عدد السكان الذين يدفعون الضرائب ، ولكن ذلك قد لا يكون راجعا إلى الزيادة الطبيعية ، ولكن بسبب الحكم السيطرة الذي جعل بالامكان تسجيل الضرائب وجعلها من جزء أكبر من السكان) ، وبنهاية القرن أصبح إجمالي السكان في حدود ٢٠ - ٣٠ مليون نسمة بشكل متساو تقريبا مع الأجزاء الأوروبية والآسيوية والأفريقية من الامبراطورية ، وبحلول ذلك الوقت كان سكان فرنسا تقريبا حوالي ١٦ مليون نسمة ودوليات إيطاليا ١٣ مليون نسمة ، وإسبانيا ٨ ملايين نسمة ، وتنامت اسطنبول من مدينة صغيرة نسبيا في الفترة قبل الفتح العثماني مباشرة إلى مدينة تعددها حوالي ٧٠٠ ألف نسمة في القرن السابع عشر ، وكانت أكبر من أكبر المدن الأوروبية : نابولي ، باريس ، ولندن ، ويبدو أن هذه الزيادة لم

تستمر في الأجزاء الإسلامية أو المسيحية لحوض البحر المتوسط خلال القرن السابع عشر *

وقد تزايد السكان في الريف كما في الحضر ، وهذه الدلائل تشير إلى توسع في الزراعة وزيادة في الانتاج الريفي - على الأقل في بعض أجزاء من الإمبراطورية - وكان هذا نتيجة لنظام أكثر عدلا لجباية الضرائب وتزايد الطلب من سكان الحضر ، وتقديم أغنياء المدن رؤوس أموال للاستثمار ، وفي القرن السابع عشر كانت هناك دلائل عن ازاحة الحياة الريفية المستقرة ، نتيجة الاضطراب في جزء من الأناضول خلال السنوات الأولى من القرن المعروفة باسم انتفاضات (السلال) Celali ، وربما كانت علامة على تزايد سكان الريف وعلامة على ضعف قدرة الحكومة على حفظ النظام *

وكما هو الحال دائما ، كانت المدن أو بعض طبقاتها على الأقل ، هي المستفيدة الرئيسية من النظام العثماني والنمو الاقتصادي ، وعندما دخل محمد الثاني القسطنطينية لم يكن باقيا منها سوى القليل مما كان قبلا مدينة إمبراطورية عظيمة ، وقد شجع هو وخلفاؤه المسلمين والمسيحيين واليهود النازحين من أماكن أخرى على الاستقرار هناك ، بل وفرضوا عليهم ذلك واضفروا على اسطنبول الجديدة طابع المجمعات السكنية العظيمة ، وإقيم قصر توكابي على التل المطل على القرن الذهبي ، وفي القاعة الخارجية كانت تجرى الأعمال العامة للدولة ، وفي القاعات الداخلية عاش السلطان وحاشيته ، وقد كان القصر في الواقع مدينة داخلية يقطنها بضعة آلاف تحيطها الأسوار ، وفيما وراءه كان ينبض القلب الإنتاجي للمدينة في المجموعة المركزية للأسواق والمؤسسات الإمبراطورية ، ومجمعات المساجد والمدارس والملاجئ ، والمكتبات وهي العلامات الشخصية المميزة للمدينة العثمانية العظيمة ، وكانت الأوقاف الإمبراطورية التي تخصص عائدات المحال والأسواق للأغراض الدينية والخيرية ، وكان القطب الثالث من الأنشطة واقعا عبر (القرن الذهبي) في ضاحية بيرا Pera ، حيث كان يعيش التجار الأجانب ، والتي كانت واقعا مدينة إيطالية *

وقد كان تموين المدينة هو الاهتمام الأكبر للحكومة ، وكان يلزم السكان في الحضر أن يحصلوا على القمح من أجل الخبز ، والغنم من أجل لحومها ، وضروريات الحياة أن يحصلوا عليها بأسعار في حدود إمكاناتهم ، ومن ناحية المبدأ ، كان القمح الذي ينتج في منطقة يستهلك فيها ، ولكن كان هناك استثناءات للمناطق التي تخدم المدن الكبرى ، فإطعام هذا العدد الهائل من سكان اسطنبول والمنطقة الساحلية الأوربية على البحر الأسود كان لابد أن تكتسب شمال الأناضول أهمية خاصة ، وكان لتجار معينين السلطة للتجارة في القمح بأن يشتروه بسعر محدد تحت إشراف القاضي ، ثم نقله غالبا بطريق البحر ، ثم يباع بسعر تحدده الحكومة ، وكانت السفن والموانئ تحت إشراف دقيق ، لضمان عدم إرسال هذا القمح إلى جهة أخرى *

وكانت معظم ثروة المنطقة الواسعة للإنتاج والتجارة تقع في أيدي الحكومة كموائد للأنفاق على الجيش والبيروقراطية (الجهاز الإداري) وكان جزء منها يتسرب إلى أيدي الأفزاد ، وكانت النخبة الحاكمة المتفردة في المدينة تشكيلة من كبار التجار وكبار العلماء ، والتي كانت - أي هذه التشكيلة - من الخصائص المميزة للمدن في عالم الإسلام . وقد استفاد بمعظم أرباح التجارة أولئك التجار الذين عملوا في تجارة المسافات الطويلة ، وصناعة المنسوجات الراقية ، وصيارفة البنوك الذين أقرضوا المال للحكومة وتجار الجملة الذين ربحوا من سهولة ممارسة تجارتهم ، إذ كانت لهم وضعية متميزة ومحمية نسبيا ، لأن الحكومة كانت تلجأ إليهم في الحصول على المال للأغراض الاستثنائية . ولم يستفد كبار العلماء فقط من الرواتب والمنح التي يتلقونها من السلطان ، ولكن أيضا من الأوقاف التي قاموا على إدارتها والتي زادت من رواتبهم ، وكانت ثروات العلماء التجار لا يقوقها سوى ثروة كبار رجال الجيش والمسؤولين المدنيين الذين استفادوا من جمع الضرائب التي أوكلت إليهم ، ولكن كان غناهم مزعوما ومعرضا لأن يستولى عليه السلطان إذا قعدوا الخطوة لديه ، لأنهم كانوا يعتبرون رسميا من عبيده ، ولهذا فليسوا قادرين على

التوريت ، ولكنه مع شيء من التوفيق والخط والمهارة يمكنهم أن يورثوها لأسراتهم ، ويظهرون نظام الالتزام ، يبدو أنه نشأ نوع من التوليفة بين حائزى الثروة فى الريف والحضر ، من المستولين والتجار وآخرين ، للحصول على حق الالتزام . وفى القرن الثامن عشر ، كان حائزو حق الالتزام مدى الحياة قد أصبحوا طبقة جديدة من هلاك الأراضى ومارسوا زراعة الأرض على أسس تجارية .

الولايات العربية

فى حدود ما درس عن تاريخ الولايات التى تتحدث العربية من الامبراطورية ، يبدو أنها تشترك فى كثير من الخصائص التى تميز بها المناطق الأوربية والآناضولية ، فيظهر أن تعداد السكان قد تزايد فى الفترة ما بعد الفتح العثمانى مباشرة بسبب استتباب الأمن والازدهار العام للامبراطورية ، ولكنه بعد ذلك ظل ثابتا أو حتى تدنى قليلا ، فقد كانت المدن العربية الكبرى بعد اسطنبول هى الأكبر فى الامبراطورية ، فكان تعداد القاهرة قد تزايد ليصل الى حوالى ٢٠٠ ألف نسمة فى منتصف القرن السادس عشر ، ووصل الى ٣٠٠ ألف نسمة فى نهاية القرن السابع عشر ، وفى نفس هذا الوقت كانت حلب تضم حوالى ١٠٠ ألف نسمة ، وربما كانت دمشق وتونس أصغر قليلا ولكنهما تقريبا فى نفس الحجم ، ولم تستعد بغداد عافيتها بعد تدنى نظام الرى فى جنوب العراق والغزو المغول ، وتحول حركة تجارة المحيط الهندى من الخليج الى البحر الأحمر ، وكان سكانها أقل من المدن السورية الكبرى . أما الجزائر فقد كانت الى حد كبير انجازا عثمانيا كنقطة حصينة فى مواجهة الاسبان ، وكان فيها ما بين ٥٠ ألف ، و ١٠٠ ألف نسمة فى نهاية القرن السابع عشر .

وقد ارتبط تزايد السكان بالتغيرات الفيزيائية الطبيعية وتوسع المدن ، وقد حافظ العثمانيون على النظام فى المدن والحضر بقوات شرطة منفصلة تعمل ليلا ونهارا فى مختلف الأحياء ، ولشرفوا على الخدمة الملعة :

(المياه - تنظيف الشوارع وانارتها ، مكافحة الحرائق) وبالسيطرة على الشوارع والأسواق التي أشرف عليها القاضي - وحذا الولاة العثمانيون والقادة العسكريون حذو السلطان في اسطنبول باقامة منشآت عامة كبرى في مراكز المدن خاصة في القرن السادس عشر ، فبنيت المدارس والمساجد وألحق بها منشآت تجارية كان إيرادها يستخدم في صيانتها ، على سبيل المثال : مجموعة دكاكين زاده محمد باشا Duqakin zâde Mehmet pasha في حلب كان بها ثلاث قيصريات ، وأربعة خانات وأربع أسواق أنشئت للانفاق على مسجد كبير - ومسجد التكية في دمشق ، وهو مجمع من مسجد ومدرسة ونزل للحجاج بناء « سليمان العظيم » ، وبنى بعده المجمع الذي بناه العسكري البارز رضوان بك في القاهرة .

ولم تعد لأسوار معظم المدن أية فائدة ، وذلك لأن النظام الذي أنشأه وحافظ عليه العثمانيون في الريف المحيط من ناحية وكذلك بسبب تطور المدفعية من ناحية أخرى ، جعل الأسوار غير فعالة عسده الدفاع ، فهدم بعضها وأصبح بعضها الآخر غير مستخدم ، وتنامت المدن الى ضواح سكنية مع تزايد السكان ، وعاش الأغنياء في مراكز المدن بالقرب من موقع السلطة ، أو في الضواحي حيث يكون لهم نفوذ ، أو على مشارف المدينة حيث الهواء النقي والأرض متسعة . أما الحرفيون وصغار التجار والعمال فقد عاشوا في المناطق الشعبية التي انتشرت على خطوط التجارة ، فظهر في حلب الجديدة Judayda وباب نيراب Bab Nayrab وبنقوسة Banqusa وفي دمشق سوق ساروجا Saruja والميدان الذي يمتد على طول الطريق المؤدى الى الجنوب ، الذي يجلب منه القمح من Hawran حوران وعن طريقه يتوجه الحجاج الى المدن المقدسة ، وفي القاهرة نجد الحسينية الواقعة شمال مركز المدينة القديم وعلى الطريق الذي تأتي منه وتفادر القوافل من سوريا ، وبولاق ذلك الميناء على نهر النيل .

وفي هذه الأحياء ، كانت ثمة دلائل على أن معظم العائلات - فيما عدا تلك الشديدة فقرها - كانت تمتلك مساكنها - ولهذا فقد كان السكان مستقرين ، وكان هناك ميل خلال الفترة العثمانية الى أن تميز الأحياء

نفسها على أسس دينية أو عرقية ، فالجديدة في حلب كانت أساسا مسيحية ، وكان هناك حتى كردى في دمشق . والمنطقة حول جامع ابن طولون في القاهرة كان يسكنها غالبية من المغاربة، يتجمعون حول المسجد والنافورة العامة والسوق الصغيرة . وكان هذا الحى بؤرة الحياة لسكانه ، توحدهم الاحتفالات سواء أكانت عامة (الذهاب والعودة من الحج أو عيد القيامة) ، أم خاصة (الزواج وال ميلاد والوفاة) ، ويحرسها بالليل حرس وبوابات ، إلا أنه في أنشطتهم الاقتصادية عبر الرجال على الأقل كافة الحدود وكانت جميع قطاعات السكان تلتقى في الأسواق .

وقد أدت السياسة المالية العثمانية وتنامى التجارة مع أوروبا الى تزايد أهمية المسيحيين واليهود في حياة المدن ، وقد كان لليهود نفوذ في اقراض المال والصيرفة للحكومة المركزية أو لحكام الأقاليم (الولاة) وكملتزمين وعلى مستوى آخر كحرفيين ومتعاملين في المعادن النفيسة، وكان للتجار اليهود أهمية في تجارة بغداد ، وكان معظم اليهود في تونس والجزائر . من أصول اسبانية ، وكانوا يبرزون في التعاملات مع بلدان شمال وغرب المتوسط . والعائلات اليونانية التي نشأت في حى الفنار Phanar في اسطنبول تحكمت في كثير من تجارة القمح والقراء في البحر الأسود . ولعب الأرمن دورا كبيرا في تجارة الحرير مع ايران . وفي حلب والأماكن الأخرى التى عاش فيها التجار الأوروبيون ، لعب المسيحيون دور الوساطة بمعاونة العثمانيين في شراء بضائع للتصدير وتوزيع ما يأتون به من أوروبا ، وكان المسيحيون السوريون نشطين في التجارة بين دمياط والساحل السوري ، وعمل المسيحيون الأقباط كمحاسبين ومعلمين ومستوليين إداريين في مصر .

وبعد أن اكتسبت الحكومة العثمانية جذورا دائمة في حواضر (مراكز) الولايات الكبرى، نشأت هناك جماعات عثمانية محلية حاكمة . وفي الأقاليم التى كانت تحت الحكم العثماني المباشر ، كان القاضى والحاكم يعينان من اسطنبول ويتغيران كثيرا . أما المسئولون الماليون فكانوا ينتمون الى العائلات العثمانية المستقرة في المدن الإقليمية، وتوارثوا خبرات

خاصة أبا عن جد ، وانجذب أفراد الانكشارية للمجتمع وتوارثوا امتيازاتهم جيلا بعد جيل ، رغم المحاولات التي بذلت لمنع اندماجهم فى المجتمع بإرسال كتائب جديدة من اسطنبول ، وكان الولاة أو القادة العسكريون يستطيعون - إذا ما عكثوا فى الولاية فترة طويلة - أن يؤسسوا لأنفسهم أسرة حاكمة معتمدين على المالك الذين يعينونهم فى المناصب المهمة .

وهذه الجماعات المحلية كانت تجتذب للتحالف مع التجار والعلماء ، وقد كان أصحاب أكبر الثروات فى الحضر من الصيارفة والمصرفيين وتجار القوافل ، وبرغم ارتفاع وتزايد أهمية التجار الأوربيين والمسيحيين واليهود ، فإن أهم أنواع التجارة وأكثرها ربحية كانت هى التجارة التى تتم بين أرجاء الامبراطورية العثمانية أو التى تتم بينها وبين بلدان المحيط الهندى على يد التجار المسلمين ، الذين سيطروا على سبيل المثال على تجارة البن فى القاهرة وعلى التجارة المرتبطة بالحج الى مكة المكرمة وعلى التمر بسوريا والصحراء الكبرى *Sahara deserts* . وقد دامت ثروات قليل من هؤلاء التجار لبضعة أجيال ، ولكن الثروات التى كانت أكثر دواما كانت من نصيب العائلات ذات التراث الدينى ، وكانت هذه العائلات تمثل شريحة عديدة مهمة أثناء القرن الثامن عشر فى مصر ، فقد كان العلماء بالمعنى الواسع للكلمة يضمون كل من مارس الفقه والتعليم والعبادة ، ويقدرون بأربعة آلاف نسمة من مجموع خمسين ألف نسمة من الذكور المسلمين ، وكانت لهم شخصية مختلفة فى المدن العربية عن نظائرهم فى اسطنبول ، فقد كان كبار العلماء فى اسطنبول الى حد كبير جزءا من آلة الحكومة تلقوا تدريبا فى المدارس الامبراطورية ، وعينوا فى الخدمة الامبراطورية ويأملون فى الترقى لمنصب أعلى فيها أيضا ، أما علماء الدين فى المدن العربية فكانوا من اخلاط محلية وكان أكثرهم من العائلات الغريقة التى تعود الى المالك ، بل وما سبقها ، وبعضهم يدعى (ما ليس صحيحا فى كل الأحوال) أنهم من السادة ومن نسل النبی ﷺ ، وتلقى أغلبهم التعليم فى المدارس المحلية (الأزهر فى القاهرة ، والزيتونة فى تونس ومدارس حلب ودمشق) وورثوا تراثا ثقافيا ولغويا يعود الى ما قبل مجىء العثمانيين بزمان طويل ، وبالرغم من أنهم تمتعوا بقدر من

الاستقلالية ، إلا أنهم كانوا مستعدين للانضمام للخدمة المحلية لدى السلطان ، وعادة ما كان القاضي الحقنى للمدن الكبيرة يرسل من إسطنبول ، ولكن نوابه من المفتين ، ونقيب الأشراف والمعلمين فى المدارس فكانوا غالبا ما يعينون عن طريق جهاز العلماء المحلى ، وفى المدن التى ينتمى فيها السكان المسلمون الى أكثر من مذهب يكون لكل منها قاض ومفت ، وفى تونس كان كل السكان من المالكين بخلاف ذوى الأصول التركية وكان للقاضى المالكى نفس الوضع الرسمى للقاضى الحقنى .

ولقد كانت تقوم بين العثمانيين المحليين وبين التجار والعلماء علاقات من مختلف الأشكال: لتعطى لكل منهم نفوذاً ووضعياً لم يكن ليكتسبها فى أية أحوال أخرى . وإلى حد ما ، كانت لهم ثقافة مشتركة ، فكان أبناء التجار يذهبون الى المدارس ، وكان المسئولون والعسكريون أيضاً يرسلون أبناءهم اليها ليوفروا لهم مستقبلاً أكثر استقراراً ، فعلى سبيل المثال ، أسس « يرم » وهو مسئول تركى فى إقليم تونس سلالة من العلماء المشهورين ، والجبرتى مؤرخ مصر فى القرن الثامن عشر كان من عائلة من التجار ، وكانوا يتزاجون فيما بينهم ، وكانت لهم أيضاً روابط مالية ، ودخلوا فى شركات من العمليات التجارية . وبانتشار نظام الالتزام، تعاون المسئولون والتجار المضاربة عليها ، وكان رجال الجيش والمسئولون بشكل عام هم الذين تحكموا فى مقاطعات الالتزام الريفية، لأنه لم يكن من الممكن تحصيل عوائدهما بدون سلطة الولاة، وكان للتجار والعلماء انصبه أكبر فى الضرائب على المزارع المحلية والرسوم ، وكان العلماء هم مديرو الأوقاف المهمة ، ولذا فقد كان بإمكانهم توفير المال للاستثمار فى المشروعات وحيازات، الالتزام (المناطق التى يشملها اختصاص الملتزم) .

وعلى مستوى آخر ، كان هناك تحالف من نوع مختلف ، فى نهاية القرن السابع عشر كان الاكتشارية يمارسونه الحرف والتجارة رغم «حداولة السلطان الإبقاء على جيشه من المحترفين والمترتبة بعيداً عن السكان المحليين . ولكنهم بمرور الوقت بدوا فى الاختلاط ، وكانت عضوية الجيش نوعاً من الملكية ، وتعنى الحق فى بعض الامتيازات

والمعاشات التي يمكن أن تورث للأبناء ، أو أن يشتريها أفراد من السكان المدنيين ، وقد يتمخض تحالف المصالح عن حركات عنيفة ، وكانت المقاصي هي النقاط التي يتحول فيها الكلام الى الفعل ، ومثل هذا الفعل يمكن أن يكون من نوعين : في بعض الأحيان كان سياسياً ، فقد حدث في اسطنبول أن استخدم الفرقاء في القصر أو الخدمة المدنية أو العسكرية المتصارعون حول السلطة الجند لتعبئة السكان في الحضر ، وفي ١٧٠٣ تمرد جناح من الجيش ، وتحول تمرده الى ثورة سياسية وكان لكبار المسئولين من بعض كبار البيوتات - والجند والعلماء والتجار ، دور في هذا التمرد رغم أن كل مجموعة لها مصالحها الخاصة ، فقد اتحدوا جميعاً في المطالبة بالعدل ، وأدت حركة التمرد هذه الى سقوط شيخ الاسلام الذي كان نفوذه على السلطان مصطفى الثاني غير مقبول لديهم ، ثم أدت الى إسقاط السلطان نفسه . كما حدثت حركات مماثلة في المدن الإقليمية بالإضافة الى الانفجارات العفوية عند شح الطعام وارتفاع الأسعار ، وكان مسئولو الحكومة أو الملتزمون يتسببون في احداث نقص مصطنع بحبس القمح حتى ترتفع أسعاره ، وأحياناً يقدر لمثل هذه الحركات نجاح فوري في استبدال وال أو مسئول غير محبوب ، ولكن الصفوة في المدينة كانت تنظر للمتمردين بمشاعر متباينة ، فكان كبار العلماء بصفتهم متحدثين عن السكان في الحضر يمكن أن ينضموا للاحتجاج ولكن في النهاية كانت مصالحهم ومشاعرهم مع استقرار النظام .

ثقافة الولايات العربية

ترك الفتح العثماني علاماته على المدن في الولايات التي تحدثت العربية متمثلة في آثار معمارية عظيمة ، بعضها من صنع السلاطين أنفسهم كعلامة على عظمتهم وتقواهم وبعضها من صنع السادة المحليين مدفوعين بالرغبة في التقليد التي يغذيها السلطة والنجاح ، وفي عواصم الأقاليم كانت المساجد تبنى في القرنين السادس عشر والسابع عشر على النمط العثماني ، وتحتوي على صحن يؤدي الى قاعة الصلاة ذات القبة (رواق القبلة) ، وترتفع أعلاها (أى أعلى الرواق أو القاعة) متدنة أو اثنتان

او اربع مآذن طويلة نحيلة مدببة ، وتزين القساعة بالبلاط الملون على الطراز الأتينيكي (Isnik Style) ، الذى كانت تفضله القصور العثمانية مع رسومات خضراء وحمرات وزرقاء من الزهور ، كذلك كان جامع الحسراوية فى حلب من تصميم المعماري الأكبر سنان ، وكذلك مسجد سليمان باشا فى القلعة فى القاهرة والمسجد الذى يعلو ضريح سيدى مجرز فى تونس ، والجامع الجديد فى الجزائر . وقد كان من أجمل أعمال العثمانيين فى الولايات « التكية » فى دمشق ، وهو مجمع كبير من الأبنية ومن تصميم « سنان » أيضا ووجب لخدمة احتياجات الحجاج . وكانت تتجمع فى دمشق قافلة الحج ، وكانت أحد مركزين عظيمين لقوافل الحجاج ، وبشكل ما كانت هى الأهم نظرا لأن مبعوثى السلطان يرسلون اليها مع بعض أفراد عائلته ، وقد بنيت سلسلة من الاستراحات على طول طريق الحج من اسطنبول خلال الأناضول وشمال سوريا وقد كانت « التكية » أكثرها أهمية ، وتتكون من جامع ذى قبة له مئذنتان طويلتان متماثلتان على كل جانب منه ، ومبنى بالحجر بالخطوط السوداء والبيضاء التى أصبحت منذ زمن طويل إحدى خصائص الطراز السورى ، وحول الفناء تقع غرف ومطابخ للحجاج . وقد ترك السلطان سليمان فى مدينة القدس آثاره على بلاط الحواط الداخلية لقبة الصخرة والحواط العظيمة التى أحاطت بالمدينة ، ومن بين المدن العثمانية العظيمة لم تكن آثار الطراز الجديد محسوسة الا فى بغداد ، اذ استمر الطراز الفارسى الأقدم . وقد استمرت المساجد والمباني العامة فى المدن الأخرى أيضا تبني بالطراز التقليدى ، رغم أن بعض العناصر العثمانية دخلت تدريجيا فى الزخارف .

ولم تنتقص تحت الحكم العثمانى مكانة اللغة العربية ، ولكنها على العكس قويت . فقد كانت علوم الدين والقانون تدرس باللغة العربية فى المدارس الكبرى فى اسطنبول بشكل لا يقل عن مثيلاتها فى القاهرة او دمشق ، كما كان الكتاب العثمانيون الذين يكتبون فى أنواع مختلفة يميلون للكتابة باللغة العربية ، أما الشعر والعلوم الدينية فكانت تكتب بالتركية العثمانية التى تطورت فى تلك الفترة كوسيط للثقافة الرفيعة ، ولكن أعمال الدين والفقه وحتى التاريخ والسير كانت بالعربية . ولهذا

فان حاجي خليفة (١٦٠٦ - ١٦٥٧) وهو أحد موظفي حكومة اسطنبول كتب باللغتين ، ولكن أهم أعماله في التاريخ العام وقاموس بيبولوجرافى عن الكتاب العربى وهو كتاب « كشف الظنون » ، كانت بالعربية .

وقد استمر التراث الأدبى فى المدن العربية الكبرى لا فى شعرة وأدبه ، وانما فى التاريخ المحلى والسير وجمع أعمال الفقه والحديث ، وقد استمرت المدارس الكبيرة مراكز لدراسة علوم الدين ولكن مع بعض الاختلاف ، فلم تكن أعلى المناصب فى الخدمة القضائية بين أبدى خريجي الأزهر أو مدارس حلب أو دمشق ، ولكن تولاهما خريجو المؤسسة الامبراطورية فى اسطنبول باستثناءات قليلة . وحتى كبار القضاة الحنفية فى عواصم الاقاليم كانوا فى أغلبهم من الأتراك المرسلين من اسطنبول ، وأعظم المناصب الرسمية التى يمكن أن يطمح اليها الخريجون المحليون هم نائب القضاى أو المفتى (الا فى تونس حيث تمخضت قوة التراث المحلى للمالكية عن أن يكون هناك قاضيان أحدهما حنفى والآخر مالكي لهما نفس السلطة والقرب من الوالى ، وكان الأخير من خريجي المدرسة الكبرى فى تونس فى جامع الزيتونة) .

وقد أحدث مجيء العثمانيين تشجيعا لبعض الطرق الصوفية ؛ ولكنه أيضا أدى لغرض السيطرة عليها ، وقد كان من أول أعمال السلطان سليم بعد احتلال سوريا انشاء ضريح فخم على قبر ابن عربى فى دمشق ، وقد انتشرت طائفة الخلوتية التى كانت تعاليمها متأثرة بأبن عربى من الأناضول الى أرجاء الامبراطورية العثمانية ، ونشأت لها فروع فى سوريا ومصر وغيرها ، وانتشرت الشاذلية أيضا ، وربما كان ذلك بسبب الصوفية القاصمة من المغرب ، وكان أحدهم - أى أحد هؤلاء الصوفية - من أسرة العلوى من مراكش واستقر فى مدينة القدس وكان نائبا للطريقة الشاذلية هناك ، وقد أصبح ضريحه على جبل الزيتون مزارا .

وفى نهاية القرن السابع عشر ، ظهر نفوذ جديد آتيا من شرق العالم الاسلامى هو الطريقة النقشبندية ، والتى كانت موجودة فى اسطنبول وفى كثير من الأماكن الأخرى منذ وقت مبكر ، ولكن فى ١٦٧٠ جاء من

سمرقند معلم صوفي يدعى مراد ، وقد درس في الهند ، ثم عاش في اسطنبول ودمشق وجلب معه التعاليم النقشبندية الجديدة ، التي تطورت على أيدي « أحمد السمرندي » في شمال الهند مع بدايات القرن ، وقد تلقى منها من السلطان وأسس عائلة في دمشق ، ومن الكتاب الذين تأثروا بهذه التعاليم النقشبندية الجديدة وأشهرهم كان عبد الغنى النابلسي (١٦٤١ - ١٧٣١) ، وهو دمشقي تركي شملت أعماله الواسعة تعليقات على تعاليم ابن عربي وعدد من الأعمال عن رحلات لأضرحة الصالحين والجرارات وهي سجل للتفهم المرصفي .

وقد نشأت أشكال أخرى من الثقافة الدينية خارج التراث السني للمدن الكبيرة ، التي كانت ترعاها السلطة العثمانية ، فعندما أصبح العثمانيون أكثر تمسكا بالسنّة ، أصبح وضع الشيعة في سوريا أكثر صعوبة ، وانكمش تراثهم من التعاليم وانشصر في المدن الصغيرة والقرى في جنوب لبنان ، ولكن ظل مستمرا هناك على أيدي عائلات من العلماء ، وقد استندى الى اسطنبول أحد كتاب العصر العثماني الأول « زين الدين العاملي » (ت ١٥٣٩) حيث أعاد ويعرف في التراث الشيعي باسم (الشهيد الثاني) ، واستمر التراث الشيعي في الازدهار خارج السيطرة العثمانية المباشرة في المدن المقدسة في العراق ومنطقة الأحساء والبحرين على الجانب الغربي من الخليج ، وقد اكتسب التشيع قوة جديدة باعلان المذهب الشيعي ديناً رسمياً لاقباطورية الصفويين ، وعندما احتاجت حكومة الشاه الى قضاة ومعلمين ولم يكن بإمكانها توفيرهم من داخل ايران نفسها ، ذهب الدارسون من العراق والبحرين وجنوب لبنان الى قصر الشاه وتولى بعضهم مناصب كبيرة ومهمة ، وكان أحدهم نور الدين علي الكركي من لبنان (١٤٦٦ - ١٥٣٤) ، وقد كتب أعمالا كثيرة ومؤثرة عن المشاكل التي خلقها تبني المذهب الشيعي ديناً للدولة ، وعن مدى وجوب أن يدفع المؤمن الضرائب للحاكم ، وهل يجب أن يخضع لديه العلماء ، ومدى امكانية إقامة شعائر الجمعة في غياب الامام .

وفى القرن السابع عشر ، كان عالم العلم الشيعى ممزقا بالصراع حول مكان الاجتهاد فى تكوين الفقه ، وكان الوضع المسيطر معقودا للأصوليين الذين اعترضوا بالحاجة الى الجدل العقلانى فى تفسير وتطبيق مفاهيم القرآن والحديث ، وظهرت مدرسة أخرى للفكر هى مدرسة « الاخباريين » الذين دعوا الى الحد من استخدام التفسير العقلانى عن طريق القياس ، وركزوا على الاحتياج لقبول المعنى الحرفى لتراث الأئمة ، وكانت هذه المدرسة مسيطرة على المدن المقدسة خلال النصف الثانى من القرن .

وقد كانت التأثيرات الآتية من الخارج محسوسة أيضا فى المجتمعات اليهودية من الامبراطورية العثمانية ولكنها كانت من نوع آخر ، فقد أدت إعادة الاسترداد المسيحى للأندلس الى تدمير المجتمعات اليهودية هناك ، وجات بعضها الى المنفى فى ايطاليا ومواقع أخرى فى أوروبا ، ولكن معظمها ذهب الى اسطنبول ومدن الامبراطورية العثمانية الأخرى ، وجلبوا معهم التقاليد والتراث المتميز لسفارديم الأندلس وخاصة التفسير الغنوصى للدين (القبالة) التى تطورت هناك ، منذ منتصف القرن السادس عشر وما بعده . وكانت مدينة صفد فى فلسطين هى المركز الأكثر إبداعا للفكر الغيبى . وقد كان « اسحق لوريا » (١٥٣٤ - ١٥٧٢) مفكرا شديدا الخصوصية وجاء الى صفد فى نهاية حياته ، وكان له تأثير عميق على أتباع القبالة هناك .

وقد كانت أحد علاصات تعاليمه مذهبا معينيا عن العالم الذى أصبحت حياته مضطربة ، وقال ان على البشر - وبشكل خاص اليهود - معاونة الله بأعمال الفداء وبأن يعيش حياة وفقا لمشيئة الله . وقد تسببت هذه التعاليم فى ظهور توقعات بأن الخلاص قريب ، وأن المناخ هوات لظهور المسيح . وقد سلم أحد مدعى النبوة فى عام ١٦٦٥ بأن شخصا يدعى ساباتى سبغى (١٦٢٦ - ١٦٧٦) المولود فى أزمير والذى عرف عنه القيام بأنفعال غريبة وهو فى حالات اشراق كمسيح خلال زيارته للأراضى المقدسة ، وانتشرت شهرته فورا خلال كل العالم اليهودى ، وحتى شمال وشرق أوروبا حيث المجتمعات اليهودية التى اضطربت بسبب المذابح فى بولندا

وروسيا ، وبدا كما لو كانت عودة اليهود الى الاراضى المقدسة قريبة، ولكن انهيار هذه الآمال فورا عندما استدعى ساباتي سيفى للمثول بين يدي السلطان وخبره بين الموت أو اعتناق الاسلام فاختر الاسلام ؛ ورغم أن بعض أتباعه ظلوا على إيمانهم الا أن أغلبهم لم يستطيعوا الاستمرار في الإيمان به .

وقد حدث بعض التغيير في الأفكار والمعارف بين السكان المسيحيين في الولايات التي تتحدث العربية وخاصة في سوريا خلال هذه القرون ، وكان ذلك بتأثير انتشار الرسائل الرومانية الكاثوليكية ، وقد كان لهم حضور في المنطقة بشكل متقطع لمدة طويلة، فالفرنسيسكان كانوا هناك منذ القرن الخامس عشر كحماة للمزارات الكاثوليكية في الاراضى المقدسة ، وجاء بعدهم الجيزويت والكرمليون والدومنيكان وتلاحم آخرون ، ونشأ منذ أواخر القرن السادس عشر عدد من الكليات على أيدي البابوية في روما ، لتدريب القساوسة من الكنائس الشرقية المارونية والكليات اليونانية في ١٥٨٤ ، وكلية المجمع لنشر الايمان في ١٦٢٧ ، وفي القرن السابع عشر تزايد عدد قسس الاساليات في بلدان الشرق الأوسط . وكان لذلك نتيجتان : أن تزايد عدد أولئك الذين قبلوا بسلطة البابا من بين رعايا الكنيسة الشرقية ، مع رغبتهم في الابقاء على مناسكهم وعاداتهم وفقهم الديني ، وقد كان الموازنة في هذا الوضع منذ عصر الحروب الصليبية ، وفي القرن الثامن عشر توصلوا لاتفاق مع البابوية تحدت به العلاقة بين الطرفين ، وفي الكنائس الأخرى كانت قضية سيادة البابا موضع اختلاف ، ففي حلب شمال سوريا على وجه الخصوص كانت هناك صراعات بين الجماعات الكاثوليكية وغير الكاثوليكية للسيطرة على الكنيسة ، وفي بدايات القرن الثامن عشر وقع هناك انفصال فعل ، ومنذ ذلك الوقت نشأ حطبان من البطريركية والمطارنة من داخل البطريركية الارثوذكسية في انطاكية ، الاولى تعترف بسيادة البطريرك للقسطنطينية ، والاخرى الكاثوليكية اليونانية التي يمكن القول انها قبلت سلطة البابا ، وقد حدثت تطورات مشابهة في أوقات مختلفة في الكنيسة النسطورية

والسورية والأرثوذكسية والأرمنية والقبطية ، ورغم ذلك فلم يحدث قبل بدايات القرن التاسع عشر أن اعترف السلطان العثماني بهم رسمياً كملل منفصلة .

والنتيجة الثانية كانت تطور ثقافة مسيحية متميزة عبرت عن نفسها بالعربية ، وقد كان ذلك التطور موجوداً منذ زمن طويل ، ولكن طبيعته تغيرت في تلك الفترة فقد عاد القساوسة الذين تعلموا في الكليات في روما بمعرفة باللغتين اللاتينية واليونانية ، وبعضهم قام بدراسات جادة في اللغة العربية وبعضهم أنشأ أديرة على النموذج الغربي خاصة في جبال لبنان ، وهي التي أصبحت مراكز لزراعة الأرض وكذلك لدراسة علم اللاهوت والتاريخ .

ما وراء الامبراطورية :

الجزيرة العربية ، والسودان والمغرب

فيما وراء الحدود العثمانية في الجزيرة العربية ، كانت تقع مناطق بها مدن تجارية صغيرة أو موانئ ، وريف قاحل حيث كانت الموارد الحضرية محدودة ، ولهذا كانت الحكومة قائمة على نطاق صغير : فقد نشأت حديريات للمدن في الواحات في أواسط وشرق الجزيرة العربية ، وموانئ الساحل الغربي من الخليج ، وكانت أحدها أكثر أهمية من الأخريات ، وتقع في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة وهي « عمان » ، وكانت عبارة عن مجتمع ريفي مزدهر مستقر نسبياً في السهل الساحلي والوديان الجبلية في الجبل الأخضر ، وكان السكان من الأمازيغية ، وكانت الإمامة التي عادت في بواكير القرن السابع عشر تحت حكم سلالة من قبائل يعرب ، قد أنشأت نوعاً من الاتحاد غير المستقر بين مجتمعات تلك الوديان الجبلية ، وعلى الساحل يقع ميناء مسقط الذي أصبح مركزاً مهماً للتجارة في المحيط الهندي ، وقد استعاد العثمانيون من البرتغاليين في منتصف القرن السابع عشر ، وفرض التجار العثمانيون أنفسهم على طول الساحل الأفريقي الشرقي ، ولم يمارس العثمانيون السيادة على هذه الأصقاع العربية ، ولكن أحد موانئ الخليج (البحرين) كان تحت الحكم الإيراني من ١٦٠٢ - ١٧٨٣ ، وهنا ، وفي

الأجزاء الأخرى من الخليج ، كان أغلب السكان من الشيعة ، وقد كانت منطقة الأحساء الى الشمال من البحرين مركزا مهما للتعليم الشيعي ، والى الجنوب الغربي من الجزيرة لم تعد اليمن تحت سيطرة الحكم العثماني وهنا أيضا كانت الموانئ تتاجر مع الهند وجنوب شرق آسيا ، خاصة في البن ، كما أن المهاجرين من جنوب الجزيرة انضموا لجيوش الحكام الهنود .

والى جنوب مصر ، كانت السلطة العثمانية محدودة ، وقد امتدت على طول وادي النيل حتى الشلال الثالث وعلى ساحل البحر الأحمر ، وكانت هناك حاميات عسكرية في سواكن ومصوع تابعة لحاكم جدة ، وبعدها ظهرت سلطنة ذات قوة عظيمة نسبيا (الفونج) ، وقد تأسست في منطقة الزراعة المستقرة الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض ، واستمرت لمدة تزيد على ثلاثة قرون (منذ بداية القرن السادس عشر حتى ١٨٢١) .

وفيما وراء الحدود الغربية للامبراطورية في أقصى الغرب من المغرب كانت تقع دولة من نوع آخر ، هي الامبراطورية القديسة لمراكش ، ولم تكن العمليات البحرية العثمانية تمتد وراء المتوسط حتى مياه الأطلنطي ، ولم تحاول الحكومة العثمانية فرض نفسها في الأجزاء الساحلية من مراكش أو تفرض سيطرتها على الجبال والهضاب في الريف وجبال اطلس ، وقد تداولت بعض السلطات المحلية حكم المنطقة ، وفي بعض الأحوال تبلورت قوات محلية حول قيادة ذات دعاوى دينية ، نتج عنها هوية سياسية أوسع ، وظهر في القرن الخامس عشر عامل جديد غير من طبيعة مثل هذه الحركات ، وهو إعادة الاسترداد المسيحي لاسبانيا والبرتغال الذي حدد بالامتداد الى مراكش ، كما أدى أيضا الى هجرة المسلمين من الأندلس الى المدن المراكشية ، وكانت للحركات القادرة على الدفاع عن البلاد ضد الصليبيين الجدد والراغبة في ذلك جاذبية خاصة ، ومثل هذه الحركات منذ تلك الفترة وما تلاها مالت الى ادعاء الشرعية بادخال القائمين عليها أنفسهم في خط رוחي مركزي من العالم الاسلامي ، وفي عام ١٥١٠ تمكنت إحدى العائلات التي ادعت الانتساب للنبي ﷺ (الأشراف

السعدية) من تأسيس دولة في منطقة « سوس » الجنوبية ، وفرضت السيطرة على مدينة مراكش وبعدها اتجهت شمالا . وقد أنشأ السعديون نظاما للحكم مكثف من السيطرة على معظم البلاد وإن كان بشكل محدود ، وقد أقاموا القصر والإدارة المركزية (المخزن) إلى حد ما على النمط العثماني ، وكان بإمكان السلطان الاعتماد على نوعين من القوة : جيشه الخاص من الجنود السود المؤلف من طبقة العبيد المجلوبين من الواحات الجنوبية ووادي نهر النيجر ، ومجموعات معينة من العرب في السهول ، وهم (الجيش) أو القبائل العسكرية ، وكانوا مستثنين من الضرائب بشرط أن يحصلوها ، ويحافظوا على النظام في الريف ، وفي بعض الأحيان في المدن . وكان ذلك وقت الازدهار المتزايد للمدن التجارية في الشمال ، والموانئ على الأطلنطي والمدن الداخلية من فاس وتطوان ، التي انتعشت من ناحية بقدوم الأندلسيين (المورسكيين - وهم المسلمون المطرودون من الأندلس) الذين جلبوا معهم مهارات صناعية ، وكانت لهم اتصالات مع الأجزاء الأخرى من عالم المتوسط . وبعد فترة من القرن السادس عشر عندما تصارعت إسبانيا والبرتغال والعثمانيون حول السيطرة على البلاد ، استطاع السعديون تحقيق نوع من الاستقلالية ، حتى أنهم استطاعوا أيضا التوسع غربا ، ومن موقعهم الحصين في مراكش استطاع السلاطين السيطرة على تجارة الذهب والعبيد في غرب أفريقيا ، وبنهاية القرن فتحوا وسيطروا لفترة من الوقت على المدن وطرق التجارة في الصحارى حتى تمبوكتو .

وقد كانت حكومة الأشراف دائما أضعف من حكومات السلاطين العثمانيين ، ولكن الثروة والسلطة في الحضر كانت أكثر محدودة ، ولقد كانت فاس هي أهم المراكز الحضرية وهي مدينة ذات تراث ملحوظ في التعليم الحضري ؛ ولكنها كانت في نصف حجم حلب أو دمشق أو تونس وأصغر بكثير من القاهرة أو إسطنبول ، أما عن المدن الأخرى والموانئ على الساحل الأطلنطي ، فكانت مراكز للتجارة الخارجية ، وقد ظل قباطنة الميناءين التوام : الرباط وصافي لفترة من الوقت ، في تنافس مع قباطنة

الجزائر ، ولم تكن تجارة المدن أو انتاج الريف كافيين لتمكين السلطان من انشاء جهاز ادارى متمكن أو جيش عامل كبير ، خارج بعض المناطق المحدودة ، وكان يمارس بعض السلطة بتجريدات عسكرية من وقت لآخر ، والمناورات السياسية ومكانة سلالته ونسبها الى النبی ﷺ . وكان هو ومخزنه حكومات أقل شسبها بالحكومات البيروقراطية المركزية للدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية فى عصره عن حكومات الملكيات المتنقلة فى العصور الوسطى : حين كان الحاكم وبلاطه ووزرائه ، وكتبته القليلون ، وأمين الخزينة وقواته الشخصية ، يتجولون فى المناطق القريبة من البلاد ، ليجمعوا قدرا كافيا من المال لدفع رواتب الجند ، محتولين من خلال المناورات السياسية البارة تحقيق سيادة مطلقة على أكبر مساحة ممكنة ، وحتى فى المدن كانت قبضته مزعزعة ، وكان عليه أن يسيطر على قاسى ومكناس وغيرهما ليبقى فى الحكم ، وقد منحه علماءهم الشرعية واحتاج الى عائدات الرسوم على التجارة والصناعة ، وكان يستطيع الى حد ما السيطرة عليهم من خلال مسئولين معينين ، أو بالمنع والمنح ، الا أنه ظل هامشيا بالنسبة للمدن . ولم يكن سكان المدن راغبين فى أن تغيب سلطة الحاكم تماما : لأنهم كانوا يحتاجونها لتأمين طرق التجارة والدفاع عنها حيال الهجمات الأوروبية على الساحل ، ولكنهم كانوا راغبين فى أن تكون هذه العلاقة بشروطهم : أى عدم دفع ضرائب ، وألا تقضى عليهم جيوش القبائل من حولهم وأن يكون حاكمهم وقاضيه من اختيارهم أو على الأقل مقبولا لديهم ، وفى بعض الأوقات كانوا قادرين على تعبئة العامة وقواتهم الخاصة لتحقيق مثل هذه الأغراض .

ومع وجود مثل تلك المحددات على موارد وسلطاتهم ، لم يكن الاشراف السعديون قادرين على خلق نظام حكومى ذو قدرة ذاتية على النمو مثل حكومات العثمانيين والصفويين ، وبعد قرن أو نحوه حدث انشقاق فى العائلة وبرزت مرة أخرى التركيبات المحلية من القوى حول القادة الذين يدعون الشرعية بمبررات دينية ، وبعد فترة من الصراع تدخل فيها العثمانيون فى الجزائر والتجار الأوروبيون فى الموانئ ، ظهرت مرة أخرى

أسرة من الأشراف (الفيسلالية) أو (الماويون) من واحدة تفلالت . واستطاعوا توحيد الدولة كلها بالمهارة السياسية وبمعمونة بعض القبائل العربية : أولا في الشرق حيث تصرفوا كزعماء مضادين لانتشار السلطة العثمانية ، وبعدها فاس والشمال ثم اجتاحوا الوسط والجنوب في ١٦٧٠ (وهذه الأسرة استمرت في حكم مراكش حتى اليوم) .

وقد بدأت هذه الحكومة تأخذ شكلا في حكم أحد أوائل الحكام من هذه الأسرة وهو مولاى اسماعيل (١٦٧٢ - ١٧٢٧) ، وقد احتفظت به تقريبا حتى بداية القرن العشرين ، حيث استقرت على بيت ملكى يتكون أغلبه من العبيد السود أو آخرين من الجنوب ، ووزراء من كبار العائلات من فاس أو من قبائل الجيش ، وجيش من الأوربيين الذين اعتنقوا للإسلام ، والسود من أصول العبيد ، وقبائل الجيش من السهول ، وكانت الاتاوات الحضرية تجمع في أوقات الحاجة ، وقد تصارع السلطان مع خطرين : أولهما الخوف المسيطر من الهجمات من إسبانيا والبرتغال ، ثم التوسع العثماني في الجزائر ، وقد استطاع مواجهتهما بقوة جيشه وشرعيته الدينية ومقاومته الناجحة لثل هذه الأخطار ، وقد تمكنت حكومته فترة من الوقت من حشد القوة التى مكنته من تغيير التوازن بين المدينة والحكومة لمصلحته وممارسة السلطة السياسية على معظم الريف .

وقد أصاب الغزو المسيحى للأندلس حضارة مراكش بالفقر ، كما أن الطرد النهائي للمسلمين من إسبانيا في القرن السابع عشر جلب المزيد من الأندلسيين الذين استقروا في مدن المغرب ، ولكنهم لم يعودوا يحملون معهم ثقافة يمكن أن تثرى المغرب ، وفي نفس الوقت كانت الاتصالات مع الجزء الشرقى من العالم الإسلامى محدودة بفعل بعد المسافة والحاجز المتمثل في جبال أطلس ، وقد اتجه بعض المراكشيين شرقا بالفعل للتجارة أو للحج وكانوا يتجمعون في واحدة تفلالت - حيث يتحركون على الساحل الأفريقى للشمال أو عن طريق البحر إلى مصر حيث ينضمون للحجيج مع القافلة التى تتجمع في القاهرة ، وقد يظل بعض التجار هناك ، وبعض العلماء قد يبقون للدراسة في مدارس ومساجد القاهرة أو المدينة أو القدس وبعضهم

أصبح من المعلمين ، وأسسوا عائلات متملة مثل عائلة العلي في القدس ، الذين يعتقد بانحدارهم من نسل عالم ومعلم صوفي من جبل علم في شمال مراكش .

كان تراث مراكش اذن في هذه المرحلة متميزا ومحدودا ، فالشعراء كانوا قليلين وغير متميزين . الا أن تقاليد كتابة التاريخ والسيرة قد استمرت هناك وفي القرن الثامن عشر ، كتب الزياتي (١٧٣٤ - ١٨٣٣) وهو رجل شغل مناصب مهمة وسافر كثيرا كتابا في التاريخ العام ، وهو تاريخ للكون ويمد الاول من توبعه الذي يكتبه مراكشي ، وقد اظهر بعض المعرفة بالتاريخ الاوربي أكثر من العثمانيين .

كان النظام الرئيسي في المدارس هو الفقه المالكي والعلوم المتفرعة منه ، وكان يدرس في المسجد الكبير في القرويين في فاس ومدارسه الملحقة به ، وكذلك في مراكش وغيرها ، وقد كان كتاب «المختصر» للخليل مهما بشكل خاص ، اذ انه يعتبر موسوعة للفقه وفي هذه المدن وفي أماكن أخرى من العالم الاسلامي كانت هناك عائلات كبيرة من العلماء التي حافظت على تقاليد وتراث التعليم العالي من جيل لآخر ، مثل عائلة (الفاسي) وهي أسرة من أصول أندلسية ولكنها استقرت في فاس منذ القرن السادس عشر .

وقد امتدت نفوذ القضاة والمفتين في المدن لدرجة ما الى الريف ، حيث كان العلماء يعملون ككتاب عدل لاضفاء الصبغة الرسمية على الاتفاقيات والعقود ، وكان يوفر المصدر الرئيسي للغذاء الثقافي للمعلمين والمرشدين الروحيين التابعون للطرق الصوفية ، وخاصة أولئك المرتبطين بالشاذلية ، وقد أسسها الشاذلي (ت ١٢٥٨) ، وهو مراكشي بالمولد واستقر في مصر حيث انتشرت تعاليمه بشكل واسع ، وعاد ذلك للذهب الى مراكش على أيدي (الجزولي) في القرن الخامس عشر (ت ١٤٦٥) ، ثم روج له في فاس أحد أفراد العائلة الفاسية . وقد كان تأثير تعاليم الشاذلية والطرق الأخرى محسوسا ، وعلوسا على كل مستوى في المجتمع ، وكان يقدم تفسيراً للمعنى الباطني للقرآن ، وتحليلا للحالات الزوجية للطريق المؤدى

الى تجربة المعرفة بالله ، وسواء أكان المعلمون والأولياء متضمنين لاحدى الطرق أم لا ، فقد كان لديهم آمال بالتوسط لدى الله لمعونة الناس فى محنتهم فى الحياة على الأرض ، وهنا كما فى الأماكن الأخرى كانت أضرحة الرجال الصالحين مزارات ، ومن أشهرهم مولاي إدريس المؤسس المعروف لمدينة فاس كمدينة مقدسة سميت باسمه ، وكذلك ضريح ابنه المسمى إدريس فى فاس نفسها .

وعنا أيضا كما فى الأماكن الأخرى ، نجد أن رجال العلم والتقوى يحاولون المحافظة على فكرة المجتمع المسلم الحق تجاه تزايد الخرافات وأطماع الدنيا ، وفى دراسة لباحث فرنسى تكشف عن حياة رجل من هذا النوع هو الحسن اليوسى (١٦٣١ - ١٦٩١) ، وهو رجل من الجنوب انضم للسلك التعليمى وتعلم فى فاس لبعض الوقت على طريقة المدارس فى مراکش وغيرها ، وكانت كتاباته متنوعة ، وتشمل سلسلة من المحاورات بعنوان (المحاضرات) ، فمن جانب ، كانت هناك أغراءات ومقاسد السلطة وفى مقال شهير له عبر عن رؤية العلماء الخاصة لدورهم ، وقد حذر السلطان اسماعيل من المظالم التى تمارس باسمه على أيدي رجاله ومستولي ، فالأرض كما يقول ملك لله وكل الناس عبيده ، وإذا عامل الرأى شعبه بالعدل فهو خليفة الله فى الأرض ، وظل الله على عبيده ، وعليه ثلاثة واجبات هى : تحصيل الضرائب بالعدل ، السعى والجهد للحفاظ على قوة الدفاع عن المملكة ، ودفع ظلم القوى للضعيف ، وهذه الأمور الثلاثة لم تكن موجودة فى مملكته ، فمحصل الضرائب يمارسون القهر ، والدفاعات مهملة ، والمستولون يجورون على الناس ، والدرس الذى يخلص اليه معروف : فيمجرد انتهاء النبوة ، يكون العلماء حراسا حامين للحقيقة ، وعلى السلطان أن يحدو حذو الخلفاء الراشدين ، ويأخذ بالنصيحة الطيبة الصديق من أهل الثقة من رجال الفقه الألهى (٢) .

وعلى الجانب الآخر من الطريق الأوسط ، كان هناك الفساد الروحى الذى يداخل الانسان العادى فى الزيف على أيدي معلمى الصوفية الزائغين المتفطرسين فى الرقى .

الفصل الخامس عشر

تغير ميزان القوى في القرن الثامن عشر

السلطات المركزية والمحلية

في القرن السابع ، انشأ العرب عالماً جديداً اجتذب اليه شعوباً أخرى ، الا أنهم اجتذبوا في القرنين التاسع عشر والعشرين الى عالم جديد تخلق في غرب أوروبا ، وهذا بالطبع تبسيط مخل لوصف عملية في غاية التعقيد ، كما ان تفسيرها أيضا ربما يكون مبسطا للغاية .

وأحد التفسيرات المتداولة تقدم كما يلي : بحلول القرن الثامن عشر ، أصبحت الممالك الإسلامية القديمة والمجتمعات التي تحكمها في حالة انهيار ، بينما تنامت قوة أوروبا وقد جعل هذا من الممكن انتقار البضائع والأفكار والقوة التي أدت الى فرض السيادة الأوروبية ، ثم الى انعاش القوة والحيوية للمجتمعات العربية بشكل جديد .

وربما كانت فكرة الانحدار صعبة الاستعمال ، الا ان بعض الكتاب العثمانيين أنفسهم قد استخدموها ، منذ أواخر القرن السادس عشر وما بعده ، واعتقد أولئك الذين قارنوا بين ما شهدوه حولهم وبين ما اعتقدوا بوجوده من قبل ، بأن الأشياء لم تعد كما كانت في العهود السابقة من العدل والمؤسسات ، ودمتور أخلاقيات المجتمع التي استندت اليها القوة العثمانية التي تعطلت . وقد قرأ بعضهم ابن خلدون ، وفي القرن السابع عشر عكس المؤرخ "نعيمه" ، بعض أفكاره ، التي ترجمت بعض أجزاء منها الى التركية في القرن الثامن عشر .

وقد كان العلاج عند مثل هؤلاء الكتاب يكمن في العودة الى مؤسسات العصر الذهبي ، سواء أكان هذا العصر ذهبيا على وجه الحقيقة أم أن تصور مثاليته أمر خيالي . وقد كتب ساري محمد باشا (ت ١١٧٧) ، الذي كان في وقت ما أمين الخزينة أو الدفتردار في بداية القرن الثامن عشر ، أنه يجب أن تعود الفوارق القديمة التي كانت قائمة بين الحكام والمحكومين وأن يتصرف الحكام بالعدل :

« يجب الاهتمام بتجنب دخول الرعية الى الجيش ، فلا مناص من أن تم القوضى حين يتقلد أولئك الذين لم يكوّنوا من نسل الفرسان أبا عن جد وظائف الفرسان .. وعلى المسؤولين ألا يقهروا الرعية الفقيرة ، أو يحيروهم نتيجة فرض مبالغ جديدة تضاف على الضرائب السنوية التي اعتادوا دفعها .. ويجب حماية الناس في الأقاليم والمدن برفع المطالبم والاهتمام الحقيقي بأحوال الرعية ورعايتها إلا أنه لا يجب المبالغة في تدليل الرعايا » (١) .

وبدلا من الحديث عن الانهيار ، قد يكون من الأصح أن نقول بأن ما حدث كان ضيقا وتعديلا لطرائق الحكم العثمانية وتوازن القوى داخل الامبراطورية ، وبنهاية القرن الثامن عشر تكون الأسرة العثمانية قد حكمت ٥٠٠ سنة وحكمت معظم البلاد العربية لأكثر من ثلاثة قرون ، فكان من المتوقع أن طرائقها في الحكم ومدى سيطرتها قد أصابها الاختلاف من زمان لزمان أو من مكان لآخر .

وكان هناك نوعان على جانب كبير من الأهمية من التغير الذي حدث في القرن الثامن عشر . في الحكومة المركزية في اسطنبول كانت السلطة تميل للانتقال من بيت السلطان الى حقوة من كبار المسؤولين المدنيين في مكاتب الصدر الأعظم . ورغم أن مجموعات مختلفة منها تنافست على السلطة، إلا أنها كانت مرتبطة ببعضها البعض ، وأيضاً بكبار رجال السلك الديني والقضائي بأكثر من شكل . فكانت لها ثقافة مشتركة تضمنت عناصر عربية وفارسية وبربرية ، وكان لهم اهتمام مشترك بقوة ورعاية الامبراطورية والمجتمع الذي كانت تحميه ، ولم يكوّنوا يعيشون بمعزلٍ

عن المجتمع كما عاش عبيد القصور ، ولكنهم كانوا مشاركين في الحياة الاقتصادية من خلال تحكمهم في الهيئات الدينية والالتزامات وارتباطاتهم بالتجار للاستثمار في التجارة والأرض .

كما اندمج جيش المرتزقة أيضا في المجتمع ، وأصبح الانكشارية تجارا وحرفيين ، والتجار والحرفيون بدورهم اكتسبوا انتسابا وارتباطا بفصائل الانكشارية ، وقد ارتبطت هذه الصلية كسبب ونتيجة معا بالتغير المهم الآخر ، وهو ظهور جماعات حاكمة محلية في عواصم الأقاليم التي كانت قادرة على التحكم في موارد الضرائب وان تستخلصها لتكوين جيوشها المحلية الخاصة بها ، وكانت هذه الجماعات موجودة في معظم عواصم الأقاليم ، ما عدا أولئك الذين لم يمكن التحكم فيهم من اسطنبول بسهولة ، ويمكن أن يكونوا من أنواع مختلفة فقد كان في بعض الأماكن عائلات حاكمة مع أهل بيته ومن يعولون ، وكان أفرادها قادرين على تربية مجموعات قادرة على النمو الذاتي من المالكين ، كانوا مجلوبين من البلقان أو القوقاز كعبيد من الجنود أو من المتدربين في بيت الوالي أو قائد الجيش ، ووصلوا إلى مناصب مهمة في الحكومات المحلية أو الجيش ، واستطاعوا أن يعيروا قوتهم لأفراد آخرين من نفس الجماعة ، مثل هؤلاء الحكام المحليين استطاعوا تكوين تحالفات وتوافق في المصالح مع التجار وملوك الأراضي والعلماء في المجتمع ، وحافظوا على النظام الذي كان ضروريا لرفاهية المدينة ، وفي المقابل استفادوا من ذلك .

وكان هذا هو الوضع في معظم الأقاليم العثمانية في الأناضول وأوروبا. ما عدا أولئك الذين يمكن أن يطالوا بسهولة من اسطنبول ، كما حدث أيضا في كل الأقاليم العربية ، وقد بقيت حلب في شمال سوريا والواقعة على الطريق الإمبراطوري الرئيسي ويمكن الوصول إليها بسهولة نسبية من اسطنبول تحت السيطرة المباشرة ، ولكن بعض أفراد الجماعات المملوكية استطاعوا في بغداد وفي عكا على ساحل فلسطين ، احتلال مناصب الولاية . وكذلك العائلات التي ارتفعت في خدمة العثمانيين في دمشق والموصل . أما في الحجاز ، فقد حكم أشرف مكة المدن المقدسة -

وهم عائلة تنتسب إلى نسل الرسول ﷺ ، ورغم وجود حاكم عثماني في جدة على الساحل ، في اليمن ، لم يعد هناك وجود عثماني ومثل هذه السلطة المركزية كانت موجودة في أيدي عائلات الأئمة التي اعترفت بها السكان الزيديون .

وفي مصر ، كان الموقف أكثر تعقيدا ، حيث كان هناك ما يزال حاكم من قبل اسطنبول ، ولم يكن مسموحا له بالبقاء فترة أطول مما يجب حتى لا يكتسب قوة كبيرة ، ولكن معظم المناصب الكبرى والالتزامات قد أصبحت بين أيدي الجماعات المتنافسة من المماليك وضباط الجيش ، وقبعضها تركزت في يد واحد منهم ، أما في الولايات العثمانية الثلاث في المغرب ، فقد استولى قادة الجيوش المحلية على السلطة بشكل أو بآخر ، ففي طنجة وبلنيس وتونس أنشأ قادة الجيوش أسرا حاكمة اعترفت بهم اسطنبول كحكام ؛ لكنهم كانوا يحملون لقب «باي» المحلي ، وفي الجزائر انتخبت قوات الجيش سلسلة من «الدايات» ، ولكن بعضهم كان قادرا على إنشاء مجموعة من كبار المسئولين ، الذين كانوا قادرين على تبادل السلطة فيما بينهم والحفاظ على منصب «الداي» بين أيديهم ، وفي كل الأقاليم الثلاثة اتحد المسئولون وضباط الجيش والتجار في البداية بالاهتمام المشترك بتجهيز سفن القرصنة (القراصنة البربر) للاستيلاء على سفن الدول الأوروبية التي كان السلطان في حالة حرب معها ، وبيع بضائعها ، ولكن هذه الأعمال انتهت في أواخر القرن الثامن عشر .

وبرغم ضعف تلك التغييرات فلا يصحح للمبالغة فيها ، فقد ظل السلطان في اسطنبول يحافظا قابضا على السلطة العليا ، وكان يمكنه خلق أكبر المسئولين وإعدامه ومصادرة بضائعه ، حيث ظل مسئولو السلطان « كمييد » له ، وحتى أقوى الحكام كانوا راضين بأن يطلبوا ضمن النظام العثماني ، فقد كانوا عثمانيين محليين وليسوا ملوكا مستقلين ، ولم تكن الدولة العثمانية معادية أو أجنبية بالنسبة لهم ، فقد ظلت ترحب بالأمم الإسلامية (أو على الأقل للقسَم الأكبر منها) ، وكانت للحكام المحليين معاملاتهم مع القوى الأجنبية ، ولكنهم كانوا يستخدمون قوتهم لدفع

المصالح الحيوية والدفاع عن الحدود الامبراطورية . بالإضافة الى ذلك ، ظل للحكومة المركزية بقايا من القوة في معظم أجزاء الامبراطورية . وكانت ما تزال قادرة على منح ومنع الاعتراف الرسمي بالولاية ، حتى ان « باي » تونس و « داي » الجزائر كانا يرغبان في أن يخلع عليهما السلطان الولاية ، وقد كانت الامبراطورية تستطيع أن تستفيد من العداوات الاقليمية ، أو بين أفراد أسرة مملوكية ، أو بين الحاكم الاقليمي والاعيان المحليين ، وكان يمكنها ارسال جيش لاعادة فرض سلطتها على المناطق التي تصل اليها الطرق الامبراطورية أو الطرق البحرية لشرق المتوسط، وهذا ما حدث في مصر لفترة وجيزة في الثمانينات من القرن الثامن عشر ، وقد كان الحبح الذي كان ينظمه والي دمشق حاملا الهدايا من اسطنبول الى سكان المدن المقدسة وتحرسه قوة عثمانية ، ويتحرك على طريق تحمية الحاميات العثمانية ، تأكيداً سنوياً للسيادة العثمانية على طول الطريق من اسطنبول خلال سوريا وغرب الجزيرة العربية الى قلب العالم الاسلامي .

وقد ظهر توازن جديد للقوى في الامبراطورية ، وكان توازنا مزعزعا يحاول كل فريق فيه زيادة قوته كلما أمكن ، ولكن أمكنها الحفاظ على تحالف المصالح بين الحكومة المركزية والعثمانيين المحليين والجماعات التي حازت الثروة والمكانة من التجار والعلماء ، وهناك دلائل في بعض المناطق على أن هذه التوليفة من الحكومات المحلية القوية ، وجماعات الصفوة الفاعلة في الحضر ، قد حافظت بل وزادت من الانتاج الزراعي ، الذي كان أساس رفاهية الحضر وقوة الحكومات ، ويبدو أن ذلك قد حدث في الأقاليم الأوربية ، فقد أدى تزايد السكان الى أوسع أوروبا الى زيادة الطلب على السلع الغذائية والمواد الخام ، وكان بإمكان أقاليم البلقان توفيرها ، وفي تونس والجزائر كان القمح والجلود تنجح من أجل التصدير الى مرسيليا وليفودنو ، وفي شمال فلسطين وغرب الأناضول زاد انتاج القطن للفوا باحتياجات فرنسا ، ولم تمتد سيطرة الحكومة المركزية وحلفائها من الحضر لأبعد من المدن . فكانت السلطة العثمانية في المغرب لا تصل حتى الهضبة العليا ، وفي الهلال الخصيب لم تمتد لتشمل

بعض القبائل من رعاة الابل الرحل شتمالا من أواسط الجزيرة العربية ، حيث توسعت المساحة المستخدمة للرعى على حساب تلك المنزرعة ، وكذلك انكمشت المنطقة التي كان يسيطر عليها المستولون الحضريون ليجتده نفوذ الرعاة على من يقى فيها من المزارعين .

وقد حدثت تطورات من نفس النوع فى الأراضى ما وراء الحدود الامبراطورية ، حيث نشأت فى عمان أسرة جديدة حاكمة ادعت فى البداية امامة الاباضية وفرضوا نفوذهم على مسقط الساحلية ، وتحالفوا مع التجار والحكام بحيث يتمكنون من توسيع ونشر التجارة العمانية على مسواحل المحيط الهندى ، وفى الموانئ الأخرى من الخليج والكويت والبحرين والموانئ الأصغر منها ، ارتبطت العائلات الحاكمة بشكل وثيق بمجتمعات التجار التى ظهرت ، وفى السودان الى الجنوب من مصر ، كانت هناك سلطنتان عاشتا لمدة طويلة ، أولاها الفونج ، وعاشت فى الأراضى الخصيبة بين النيل الأبيض والتيل الأزرق ، حيث كانت طرق التجارة الممتدة بين مصر واثيوبيا تتقاطع مع الطرق الممتدة بين غرب افريقيا الى البحر الأحمر ، وكانت الأخرى هى دارفور ، وتقع غرب النيل على الطريق التجارى الممتد بين غرب افريقيا ومصر .

وفى مراكش فى أقصى المغرب ، كان العلويون يحكمون منذ منتصف القرن السابع عشر ، ولكنه كان حكما يلا قاعدة عسكرية أو قوة بيروقراطية يستطيع الوالى العثمانى أن يعتمد عليها ، ومثل من سبقوهم ، لم يتمكنوا أبدا من السيطرة الكاملة على مدينة فاس مع عائلاتها القوية من كبار التجار وعلمائها حول جامع القرويين وعائلات الأولياء التى تحرس أضرحه أسلافهم ومزاراتهم ، وكان بإمكانهم فى أحسن الأحوال السيطرة على أجزاء من الريف خارج المدن بالناورات السياسية ، ووضعية نسبهم ، ولأنهم غير مستقرين ، تذبذبت قوتهم التى بدأت قوية فى بداية القرن الثامن عشر ، وزادت ضعفا بعدها ، ولكنها عادت الى الانتعاش فى النصف الثانى من القرن .

المجتمع والثقافة العربية العثمانية

ويبدو أن آثار القوة والثقافة العثمانية في القرن الثامن عشر أصبحت أكثر عمقا على الأقاليم العربية ، وتجذرت في المدن عن طريق ما سعى بال « العثمانيين المحليين » من العائلات والجماعات ، ومن ناحية ، أسس القادة العسكريون والمسؤولون المدنيون الذين استقروا في عواصم الأقاليم ، عائلات أو بيوتات استطاعت التحكم في المناصب في الخدمة العثمانية من جيل لآخر ، وقد كانت العائلات الحاكمة المحلية والجماعات المملوكية تمثل المستوى الأعلى من ظاهرة كانت موجودة أيضا على مستويات أخرى، إذ تولى بعض أفرادها المناصب في الإدارة المحلية، وبعضهم اكتسب الثروة عن طريق الالتزام ، وبعضهم أرسل أبناءه إلى المدارس الدينية المحلية ، ومنها إلى سلك القضاء ، ومن ناحية أخرى كان أفراد العائلات المحلية ذات التقاليد الدينية يميلون إلى الحصول على الوظائف في الخدمة القضائية والدينية ، بحيث يكتسبون السيطرة على الأوقاف ، ومنها الأوقاف الفنية التي أوقفت لخدمة المدن المقدسة ، أو المؤسسات التي أنشأها السلاطين ، وقد تحولت أهداف كثير من هذه الأوقاف من النفع العام إلى الأغراض الخاصة ، ويقدر عدد الوظائف الرسمية في النظام الديني القضائي في دمشق في بداية القرن الثامن عشر بخمسة وسبعين وظيفة ، ولكن بحلول منتصف ذلك القرن كان العدد قد زاد على ٣٠٠ وظيفة ، وكان من نتيجة ذلك أن تحولت بعض العائلات المحلية التي كانت تنتمي إلى المذهبين الشافعي والمالكي، إلى المذهب الحنفي الذي أقره السلاطين العثمانيون (يبدو أن ذلك لم يحدث في المغرب ؛ لأن الغالبية من السكان بخلاف ذوي الأصول التركية ظلوا مالكيين)

وفي أواخر القرن الثامن عشر ، كان هناك - على الأقل في بعض كبريات المدن العربية - عائلات قوية ودائمة من الأعيان المحليين ، وكان بعضهم أكثر تركية والبعض الآخر كان أكثر عربية ، وقد كان إنشاء مباني وقصور متقنة في الجزائر وتونس وغيرها تعبيرا عن قوتهم وثباتهم ، وقد كان قصر العظم في دمشق واحدا من أعظمها ، ويتكون من مجموعة من

الغرف والأجنحة ، بنيت حول فناءين ، أحدهما لرجال الأسرة وزوارهم ، والآخر للنساء والحياة المنزلية ، على مستوى مقياس أصغر. ولكنه لا يقل بهاء . وقد كانت المنازل المبنية في « الجديدة » ، وهي ضاحية مسيحية في حلب أنشأتها العائلات التي أثرت من التجارة المتنامية مع أوروبا ، وفي جبال جنوب لبنان كان قصر أمير لبنان « بشير الثاني » وقد بناه حرفيون من دمشق ، وهو قصر حضري بني على سقح منعزل ، وهذه المنازل كان يقيها المعماريون المحليون والحرفيون ، وكان يلتزم في التصميم المعماري والطراز بالتراث المحلي ، ولكن كان تأثير الأنماط الخريفية العثمانية ملحوظا خاصة في استخدام القيشاني ، وكان يختلط بهذا الطراز تقليد للطرز الأوروبية كما في دهانات الحوائط واستخدام زجاج بوهيميا والبضائع الأخرى المصنعة في أوروبا لسوق الشرق الأوسط ، وفي تونس ذكر رحالة فرنسي في بدايات القرن أن القصر القديم « للباي » ، ويطلق عليه « البارود » ، قد زود بمفروشات على الطراز الإيطالي .

وكان استمرار العائلات ونفوذها الاجتماعي مرتبطا بالمدارس المحلية . ففي دراسة عن القاهرة قدرت أن المتعلمين من السكان الذكور قد يصل إلى النصف ، ولكن قليلا من النساء منهن متعلقات ، وهذا يعني أن المدارس الابتدائية (الكتاتيب) كانت هائلة العدد ، وعلى المستوى الأعلى يذكر مؤرخ من تلك المرحلة حوالي ٢٠ مدرسة ، ونفس العدد من المساجد حيث يدرس فيها مستوى أعلى ، وكانت المؤسسة المركزية هي الجامع الأزهر وقد ازدهر على حساب المدارس الأصغر والجوامع التي لم تكن لها أوقاف، وقد اجتذبت طلابا من سوريا وتونس ومراكش ومناطق أعالي النيل ، ونفس الطريقة كان في تونس جامع الزيتونة الذي زاد من حجه وأهميته خلال القرن ، إذ توسعت مكتبته وإلهبات وعززتها إيرادات الجزية على غير المسلمين .

ولم مثل هذه المدارس العليا ، كان المنهج القديم ما زال متبعاً ، وأهم الدراسات العلوم القرآنية والحديث والفقه ، وقد اجتمعت في دراستها

مراجع الفتاوى القديمة والرسائل الفقهية ومواد اللغة ، وكانت تدرس المذاهب الأساسية في أشكالها المعاصرة ، كما كانت أعمال ابن عربي وغيره من الصوفيين مقروءة على نطاق واسع ، وقد كانت العلوم العقلانية كالرياضيات والفلك تدرس في أغلب الأحوال خارج المنهج ، ولكن يبدو أنها كانت تحظى باهتمام كبير .

وقد ظل هناك مجال للنتاج الأدبي على مستوى رفيع ، حتى في حدود ذلك المنهج الضارم الذي لا يتغير ، وقد ظهر في تونس أسرة أسسها جندي تركي جاء إلى البلاد مع قوات الحامية العثمانية في القرن السادس عشر ، أفرزت أربعة رجال في أجيال متعاقبة ، كان يسمى كل منهم محمد يرم ، وقد عملوا جميعاً في منصب المفتي الحنفي ، كما حققوا شهرة علمية واسعة ، وفي سوريا ظهرت الأسرة التي أسسها مراد النقشبندی من آسيا الوسطى ، والتي تسلمت منصب الافتاء الحنفي لأكثر من جيل ، وكان أحدهم محمد خليل المرادي (١٧٦٠ - ١٧٩١) ، الذي استمر في كتابة سير رجال العلم حسب التقاليد السورية ، وقد غطى معجم السير لشخصيات القرن الثاني عشر الهجري .

وقد لجأ المرادي في جمع السير إلى عالم شهير كان يقيم بمصر ، هو مرتضى الزبيدي (١٧٣٢ - ١٧٩١) ، ويبدو في خطابه إليه ما يعبر عن وعيه بأنه يقف في نهاية تراث طويل عليه أن يحافظ عليه (*) .

وقد انحدر الزبيدي من أصول هندية ، وعاش لفترة في زبيد في اليمن ، وهي محطة مهمة على الطريق الذي يصل ما بين جنوب وجنوب شرق آسيا إلى المدن المقدسة ، وقد كانت مركزاً علمياً مهماً في ذلك الوقت وانتقل إلى القاهرة وانتشرت حيثيته من هناك ؛ نظراً لشهرته في كتابة الحواشي والأدب ، وكان من بينها تفسير للحديث وحاشية على أحياء غاوم الدين للغزالي ، ومعجم عربي عظيم .

وقد طلب مرتضى الزبيدي بدوره من طالب علم صغير هو عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٣ - ١٨٢٥) أن يساعده في جمع المادة في السير ، وكان

(*) لم نشر على النعمان المطلوب في كتاب الزبيدي .

هذا دافعا له الى كتابة التاريخ، وبمرور الوقت وضع آخر اليوميات العظيمة على الطراز التقليدى ، التى لم تقتصر على الأحداث. السيلانية ولكنها تناولت أيضا حياة العلماء ومشاهير الرجال .

وفى عالم الشيعة أيضا ، استمر تراث التعليم الراقى ، ولكن العلماء والدارسين انقسموا بشكل حاد ، وقد كانت المدرسة (الاخبارية) مسيطرة بين اوساط العلماء فى المدن المقدسة ولكن قرب نهاية القرن ظهرت المدرسة الأصولية بظهور عالين مهمين، هما : محمد باقر البهبهاني (ت ١٧٩١) وجعفر كاشف الغيبة (١٧٤١ - ١٨١٢) بدعم الحكام المحليين فى العراق و إيران ، نظرا لأن مرونة الأصوليين وفرت لهم بعض الميزات ، وقد أصبحت هذه المدرسة هى المدرسة الرئيسية ، واستمرت الاخبارية مسيطرة فى بعض أجزاء من الخليج ، وقرب نهاية القرن ظهرت مدرسة جديدة هى الشيخية وهددت كلا من الأصولية والاخبارية ، وقد نشأت من التقاليد الصوفية التى تعتمد على التفسير الروحاني (الباطني) للمكتب للمقدسة ، وهى مسألة كامنة فى الفكر الشيعي ، ولكن هذه المدرسة أديننت من المدرستين السابقتين عليها واعتبرت خروجا عن الشيعة الامامية .

وليس هناك من دليل على أن أيا من الفكرين الشيعي أو السني ، قد اخترق فى ذلك الوقت بالافكار الجديدة التى بدأت فى الظهور فى أوروبا . وقد كان بعض الكهنة السوريين واللبنانيين الذين اكتسبوا معرفة باللاتينية والاطالية أو الفرنسية، واعين بعلم اللاهوت الكاثوليكي والدراسة الأوربية فى ذلك الوقت، وقد تعلم قليل منهم فى أوروبا وأصبحوا من الدارسين ذوى السمعة الأوربية ، وكان أشهرهم يوسف السمعاني ، وهو مسيحي ماروني من لبنان ولغوى فى السريانية والعربية وأصبح أميناً لمكتبة الفاتيكان .

عالم الاسلام

لقد كان المسلمون العرب سواء أعاشوا فى ظل الدولة العثمانية أم خارج حدودها ، يشعرون بوجود روابط بينهم أعمق من أن تكون مجرد

روابط سياسية ، وقد كان من بينهم أولئك الذين يتحدثون التركية أو الفارسية أو اللغات الأخرى في العالم الاسلامي ، وكان هناك مفهوم عام بالانتماء الى عالم مستمر ثابت تبلور على هدى الوحي الالهي الأخير الذي نزل على محمد ﷺ ، والذي تجسد بأشكال مختلفة من الفكر والنشاط الاجتماعي : القرآن وسنة النبي ﷺ . والنظام الفقهي أو السلوك الاجتماعي المثالي ، والطرق الصوفية التي تتوجه نحو أشرحة مؤسسيها ، والمدارس ، وأسفار العلماء الدراسية بحثا عن العلم ، وتداول الكتب وتوزيعها ، وصيام رمضان الذي كان يجري في نفس الوقت وب نفس الطريقة بين المسلمين في كل مكان ، والهج الذي جلب الآلاف من كل أنحاء العالم الاسلامي الى مكة في نفس الوقت من العام ، وقد حافظت كل هذه الأنشطة على الشعور بالانتماء الى عامل اشتمل على كل ما هو ضروري للرفاهية في هذه الحياة والخلاص في الحياة الأخرى :

ولقد كان من المتوقع لهيكل دام عصورا طويلة أن يصيبه التغير ، وقد اختلفت مفاهيم « حظيرة الاسلام » عما كانت عليه عند بدايتها من عدة نواح ، فقد جاءت موجة من التغير من شرق العالم الاسلامي في شمال الهند حيث كان الغول يحكمون المسلمين والهندوس ، وقد ظهر هناك عدد من المفكرين كان أهمهم شهاب ولي الله من دلهي (١٧٠٣ - ١٧٦٢) ،

وكانت تعاليمهم تدور حول أن الحكام عليهم الالتزام بمبادئ الاسلام ، وأن الاسلام يجب أن يتقوى على أيدي معلمين يجتهدون على قاعدة من القرآن والحديث ، وأن على كافة المذاهب أن تندمج في نسق واحد من الأخلاق والفقه ، وأن على الصوفيين ممارسة شعائهم في حدود مرسومة ، وقد التقى العلماء وأفكارهم القادمة من الشرق بغيرهم من علماء وأفكار المدارس الاسلامية الكبرى في المدن المقدسة في مواسم الحج ، وقد نتج من ذلك الاختلاط مذهب صوفي قام في دعوته على الالتزام ببراءة الشعائر الشرعية ، بصرف النظر عن تقدم المسلم على طريق العرفان بالله ، وكانت النقشبندية قد انتشرت في وقت مبكر من شمال الهند وآسيا الصغرى الى البلاد العثمانية وزاد نفوذها هناك ، كما ظهرت

أيضا الطريقة التجانية (بتشديد مع فتح الجيم) فى الجزائر والمغرب ، على يد معلم رجع من مكة والقاهرة ، وانتشرت فى غرب أفريقيا .

وقد كانت هناك حركة أخرى قد تبدو أقل أهمية فى ذلك الوقت ولكن أصبح لها تأثير كبير فيما بعد ، وقد نشأت فى قلب الجزيرة العربية فى أوائل القرن الثامن عشر ، عندما قام مصلح دينى هو محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩٢) بالدعوة الى حاجة المسلمين للعودة الى تعاليم الاسلام كما فهمها اتباع ابن حنبل ، والطاعة الصارمة للقرآن والحديث كما يفسرها العلماء والدارسون المسئولون فى كل جيل ، ورفض كل ما يمكن اعتباره من البدع المستحدثة غير الشرعية ، ومن ضمن هذه البدع تبجيل الاولياء الاموات كوسطاء الى الله يتشفعون عنده وبعض التسك الخاصة فى الطرق الصوفية ، وقد عقد هذا المصلح تحالفا مع محمد بن سعود حاكم الدرعية ؛ وادى هذا الى قيام دولة ادعت الحكم بالشرعية وحاولت جمع القبائل الرعوية حولها تحت قيادتها ، وبذلك عززت مصالح المجتمع الحضري للوائح على الاراضى الرعوية ، ولكنها فى نفس الوقت رفضت ادعاءات العثمانيين بانهم حماة الاسلام الحقيقيون ، وفى بداية القرن التاسع عشر توسعت جيوش هذه الدولة الجديدة فهدموا المزارات الشيعية فى جنوب غرب العراق واحتلوا المدن المقدسة فى الحجاز .

العلاقات المتغيرة مع أوروبا

كان عالم الاسلام يبدو بالنسبة لمعظم من كان ينتمى اليه ، أنه عالم يتوسع وينمو ويعيش مكتفيا بمقوماته صامدا أمام التحديات ، ولكن بعض مفكرى الصفوة العثمانيين فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، كانوا يعرفون أن هناك قوى تهدده ، وأنها تقوم بإحداث تغيرات فى العالم المحيط به ، وقد كانت الدولة العثمانية على الدوام واعية بالعالم من حولها ؛ الى الشرق الامبراطورية الشيعية فى ايران ، وقيما وراءها امبراطورية المغول ، والى الشمال والغرب الدول المسيحية ، وكانت على اتصال مع غرب أوروبا وأواسطها ، وسيطرت على الشواحل الجنوبية

والشرقية للبحر المتوسط ، وتقع حدودها الغربية في حوض نهر الدانوب ، ولم يكن ما بينها وبينهم علاقات عداوة ، لكن هذه العداوة قد وجدت بالفعل عندما حارب الأسطول العثماني البنادقة والاسبان للسيطرة على المتوسط ، ووصل الجيش العثماني الى بوابات فينا ، ويمكن أن نعتبر عن تلك العلاقة في شكل صليبية في جانب وجهاد في الجانب الآخر ، الا أنه كانت هناك أنواع أخرى من العلاقات ، فقد كانت التجارة تجري على أيدي التجار الأوروبيين من البندقية وجنوة في بدايات القرون العثمانية ، والتجار البريطانيين والفرنسيين في القرن الثامن عشر ، وكانت هناك تحالفات مع الملوك الأوروبيين الذين كانوا في عداوة مشتركة مع السلطان ، خاصة في حالة فرنسا ضد الهابسبورج من النمسا واسبانيا ، وفي عام ١٥٦٩ حصلت فرنسا على تنازلات مشروطة لتنظيم أنشطة التجار والمبشرين ، على غرار الامتيازات السابقة التي منحت للتجار من بعض المدن الإيطالية ، ومنحت لاحقا لقوى أوروبية أخرى ، وكان للدول الرئيسية في أوروبا سفارات وقنصليات دائمة في الإمبراطورية ، أصبحت جزءا من نظام الدولة في أوروبا ؛ رغم أنها لم ترسل بعثات دائمة الى العواصم الأوروبية الا بعد ذلك بكثير (وبنفس الطريقة كانت بين مراكش والجلترة علاقات طيبة عندما كانتا على عداوة مع اسبانيا) .

وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، كانت العلاقات بين العثمانيين وأوروبا تعتبر بشكل عام من وجهة نظر العثمانيين ، على قدم المساواة ، وفي أواخر القرن الخامس عشر كان جيش السلطان النظامي يستخدم الأسلحة النارية ، وبضاهي أيا من جيوش أوروبا ، وفي القرن السابع عشر قام العثمانيون بأخر غزواتهم العظيمة لجزيرة كريت ، واستولوا عليها من البنادقة ، ومع بداية القرن الثامن عشر ، كانت هناك تعاملات مع الدول الأوروبية على مستوى دبلوماسي متساو ، بدلا من التميز الذي كانوا يمارسونه منه وقت طويل ، وكان جيشهم يعتبر متخلفا عن الجيوش الأخرى في التنظيم والتكتيك واستخدام الأسلحة ، رغم أنه ليس متخلفا بالدرجة التي يصعب علاجها في إطار النظام المؤسسي القائم ، وظلت التجارة تجري في إطار الشبوط السابقة .

وفي الربع الأخير من القرن : بدأ الموقف في التغير بسرعة ، وبشكل
 درامى ، حين تزايدت الهوة بين المهارات التقنية لبعض الدول في غرب
 وشمال أوروبا وبين بقية بلدان العالم ، وخلال قرون الحكم العثمانى لم
 يكن هناك تقدم تقنى وتدنى مستوى المعرفة العلمية والفهم ، وبخلاف
 بعض اليونانيين وغيرهم ممن تعلموا فى إيطاليا ، كانت هناك معرفة قليلة
 بلغات غرب أوروبا وبالتطورات فى العلوم أو التقنية التى تحققت هناك ،
 فالنظريات الفلكية التى ارتبطت باسم « كوبرنيكوس » كانت تذكر فى
 اللغة للمرة الأولى فى ذلك الوقت بإيجاز ، وفى أواخر القرن السابع عشر ،
 كما أن التطورات التى حدثت فى الطب الأوروبى كانت تصل ببطء الى
 الألفهام فى القرن الثامن عشر فى الإمبراطورية العثمانية .

وقد تطورت بعض البلاد الأوروبية الى مستوى مختلف من القوة ،
 فقد توقفت هجمات الطاعون التى كانت تفتك بالمدن الأوروبية حين طبق
 نظام الحجر الصحى ، كما أنهى دخول زراعة الذرة وتوسع الأراضى
 الزراعية المجاعات وجعلت بالإمكان إطعام عدد أكبر من السكان ، كما أن
 التحسينات فى بناء السفن وفنون الملاحة أوصلت البحارة والتجار
 الأوروبيين الى كل محيطات العالم ، وأدت الى نشأة مواقع تجارية
 ومستعمرات ، كما أدت التجارة واستغلال المناجم والحقول فى المستعمرات
 الى زيادة تراكم رأس المال الذى كان يستخدم لانتاج السلع المصنعة بطرائق
 جديدة وبشكل أوسع ، وأدى تزايد السكان والثروة بالحكومات الى انشاء
 جيوش وقوى بحرية كبيرة ، ولهذا فإن بعض بلاد غرب أوروبا - إنجلترا
 وفرنسا وهولندا على وجه الخصوص - قد عمدت الى التراكم المستمر
 للموارد بينما ظلت الدولة العثمانية ، مثلها مثل مناطق أخرى من آسيا
 وأفريقيا ، تعيش فى وضع يضر فيه السكان ويتناقصون بفعل لاوثة
 والمجاعات ، كما أن الانتاج لم يولد رأس المال اللازم لاجراء التغييرات
 الأساسية فى الوسائل ، أو زيادة القوى النظامية للحكومة .

ولم يكن تنامي القوة العسكرية لأوروبا الغربية قد أصبح محسوسا
 بعد بشكل مباشر ، ففى غرب المتوسط وهنت القوة الإسبانية ، واستطاع

« داي » الجزائر عام ١٧٩٢ السيطرة على « وهران » التي كانت في قبضة الأسبان ، وفي شرق المتوسط كانت قوى البندقية في انحدار ، ولم تكن القوة الانجليزية أو الفرنسية محسوسة بعد ، وكان الخطر يبدو كما لو كان قادما من الشرق والشمال ، من روسيا ، التي كان جيشها وحكومتها قد أعيد تنظيمهما على النمط الأوروبي، وكانت تتقدم جنوبا وفي حرب فاصلة مع العثمانيين (١٧٦٨ - ١٧٧٤) ، أبحر أسطول روسي في شرق المتوسط واحتل جيش روسيا جزيرة القرم التي ضمت للإمبراطورية الروسية بعد سنوات قليلة ، ومنذ هذا الوقت لم يعد البحر الأسود بحيرة عثمانية ، وأصبح الميناء الروسي الجديد ، أوديسا ، مركزا للتجارة .

إلى أقصى الشرق في الهند ، بدأ أمر آخر لا يقل جساما ، فقد دارت السفن الأوروبية حول رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر ، وبالتدريج تأسست مواقع التجارة الأوربية على سواحل الهند ، وفي الخليج ، وفي الجزر جنوب شرق آسيا ، ولكن كانت التجارة محدودة طوال ما يربو على القرن ، فقد كان طريق رأس الرجاء الصالح طويلا محفوقا بالمخاطر ، وكانت التوابل والسلع الآسيوية الأخرى ترسل عن طريق الخليج أو البحر الأحمر لمدن الشرق الأوسط لتباع في الأسواق المحلية أو توزع غربا أو شمالا ، وكانت أوروبا تريد شراء التوابل ، ولكن لم يكن لديها إلا القليل لتقدمه في المقابل ، فقد كانت سقنفا وتجارها في المحيط الهندي مشغولين إلى حد كبير في البيع والشراء بين الكوانى الآسيوية ، وفي بواكير القرن السابع عشر تحولت تجارة التوابل حول رأس الرجاء الصالح على أيدي الهولنديين ، ولكن تجارة القهوة التي ظهرت في ذلك الوقت عوضت الخسارة العثمانية ، وكانت تزدهر في اليمن وتوزع على العالم الغربي عن طريق تجار من القاهرة ، وقد بدأت فيما بعد الشركات الأوروبية في التوسع فيما وراء موانئها ، وأصبحوا جامعين للمضرائب وحكاما فعليين لمناطق واسعة ، فقد وسعت شركة شرق الهند الهولندية من سيطرتها على اندونيسيا ، كما تولت الشركة البريطانية إدارة منطقة كبيرة من الإمبراطورية المخولية والبنغال، وفي الستينات من القرن الثامن عشر .

وفي السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، تغيرت طبيعة التجارة الأوروبية مع الشرق الأوسط والمغرب بشكل واضح ، وقد ظلت بعض الجماعات من التجار والبحارة العرب قادة على الحفاظ على مواقعها في التجارة مع المحيط الهندي ، خاصة العمانيين الذين امتدت قوتهم على الساحل الأفريقي الشرقي ، وبشكل عام أصبحت المعاملات بين المناطق المختلفة من العالم بين يدي التجار وعلاك السفن الأوروبية ، وجاءت السفن البريطانية الى المخا على شواطئ اليمن لشراء القهوة ، وكانت التوابل من آسيا تجلب من الشرق الأوسط مع التجار الأوروبيين ، ولم يشعر التجار فقط بالخطر ولكن المنتجين أيضا أحسوا بالتهديد ، والبضائع المنتجة في أوروبا أو تحت السيطرة الأوروبية في المستعمرات في آسيا والعالم الجديد ، بدأت في التنافس مع بضائع الشرق الأوسط في كل من أسواق الشرق الأوسط وأوروبا ، فكانت القهوة من جزر «المارتينيك» أرخص من القهوة من اليمن ، والتجار المتعاملون فيها كانت لهم أساليب تجارية أفضل من تجار القاهرة ، وكان لهم أيضا ميزة احتكار الأسواق الأوروبية ، وفي أواخر القرن الثامن عشر فقدت القهوة اليمنية (قهوة المخا) موقعها من التجارة الأوروبية وكانت تواجه منافسة من قهوة جزر الأنتيل في القاهرة وتونس واسطنبول ، وكان السكر من جزر الأنتيل والمكر في مارسيليا يهدد صناعة السكر في مصر ، والمنسوجات الفرنسية ذات المستوى الجيد كانت في متناول الناس العاديين من الرجال والنساء ، بالإضافة الى بلاط القصور في الدولة العثمانية ، وفي المقابل ، كانت أوروبا تشتري غالبا المواد الخام : الحرير من لبنان والقطن من شمال فلسطين والحنطة من الجزائر وتونس والجلود من مراكش .

وفيما يتعلق بالتجارة مع أوروبا ، كانت بلاد الشرق الأوسط والمغرب أقرب الى أن تصبح الموردين الأساسيين للمواد الخام ، والمشتريين للمسلح الثامة الصنع ، الا أن آثار ذلك الوضع كانت ما تزال محدودة ، فقد كانت التجارة مع أوروبا أقل أهمية لاقتصاديات البلاد العربية من التجارة مع البلاد الشرقية ، أو تلك التي تمر بالنيل أو الطرق الصحراوية بين سواحل المتوسط وأفريقيا ، وكان التأثير الأساسي هو تقليل التجارة بين

الأجزاء المختلفة للإمبراطورية العثمانية في تلك السلع التي أصبحت أوروبا مناقسا فيها .

ورغم محدودية ذلك التغيير ، إلا أنه كان علامة على انتقال القوة ، فإذا وصلت السفن البريطانية حتى المخا ، فمعنى ذلك أن بإمكانها الإبحار في البحر الأحمر ، وتهديد أمن المدن المقدسة وعائدات مصر ، وتوسع القوة البريطانية في البنغال وهي منطقة ذات نسبة عالية من السكان المسلمين ، وهي جزء من الإمبراطورية المغولية ، كان معسروفا على الأقل للجماعة العثمانية الحاكمة ، والاحتلال الروسي لجزيرة القرم وهي منطقة من السكان المسلمين أساسا تحكمها سلالة أو عائلة مرتبطة بشكل وثيق بالعثمانيين ، وتحركات الأسطول الروسي كانت معروفة بشكل أكثر انتشارا ، وبنهاية القرن كان هناك وعي متزايد بهذه الأخطار ، وقد اتخذت شكل تنبؤات بين عامة الناس ، أما بين الصفوة العثمانية فقد سيطرت عليهم فكرة أن هناك شيئا لابد من عمله - وقد نتج عن السفارات الموسمية لدى دول أوروبا ، واللقاءات مع الدبلوماسيين والمسافرين الأوروبيين بعض العلم بالتغيرات التي تحدث في أوروبا الغربية ، وأصبح من الواضح لبعض كبار المسئولين العثمانيين أن دقاعات الإمبراطورية أصبحت تحتاج الى تقوية ، وبذلت بعض المحاولات لادخال تدريب حديث ومعدات حديثة الى الجيش والبحرية . وفي التسعينات من القرن الثامن عشر ، اتخذ السلطان الجديد سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) مبادرة أكثر جدية لتحديث الجيش ، ولكنها لم تسفر في النهاية عن شيء لأن خلق جيش جديد وما يعنيه ذلك من اصلاحات مالية حددت العديد من المصالح النافذة .

الجزء الرابع

عصر الامبراطوريات الاوربية

(١٨٠٠ - ١٩٣٩)

كان القرن التاسع عشر هو العصر الذي حكمت فيه أوروبا العالم ، وقد أدى تنامي الانتاج الصناعى على مستوى واسع ، والتغيرات فى طرق الاتصال من ظهور السفن التجارية والسكك الحديدية والتلغراف ، الى التوسع فى التجارة الأوروبية ، وصاحب ذلك زيادة فى القوى المسلحة للدول الأوروبية الكبرى ، وكان أول غزو رئيسى لدولة تتحدث العربية هو الاحتلال الفرنسى للجزائر (١٨٣٠ - ١٨٤٧) ، ولم يعد بإمكان الدول الإسلامية والمجتمعات الحية فى استقرار أو الاكتفاء الذاتى من الثقافة الموروثة ، وكانوا يحتاجون لحيازة القوة فى عالم يسيطر عليه آخرون ، وقد تبنت الحكومة العثمانية طرائق جديدة للتنظيم العسكرى والإدارى ، وأحكمتا قانونية على غرار مثيلاتها من الدول الأوروبية ، وكذلك فعل حاكمان إقليميان كان لهما حكم ذاتى فعلى على إقليمين من أقاليم الإمبراطورية ، هما : مصر وتونس .

وفى عواصم هذه الحكومات الإصلاحية ، وفى الموانئ التى نمت كنتيجة لتوسع التجارة مع أوروبا ، تشكل تحالف جديد للمصالح بين الحكومات الإصلاحية والتجار الأجانب وصقوة محلية من ملاك الأراضى والتجار الذين يمارسون التجارة مع أوروبا ، إلا أن ذلك كان توازنا غير مستقر ، وبمرور الوقت سقطت مصر وتونس تحت السيطرة الأوروبية وتبعتهما مراكش وليبيا ، وفقدت الإمبراطورية العثمانية معظم أقاليمها الأوروبية ، وأصبحت أقرب الى أن تكون دولة تركية عربية .

ورغم استمرار رعاية التراث الدينى والفقهى للإسلام ، إلا أنه ظهر نوع جديد من الفكر فى محاولة لتفسير أسباب قوة أوروبا ، وليبيان أن الدول الإسلامية بإمكانها تبني الأفكار والطرائق والأساليب الأوروبية بدون التنكر لمعتقداتها الخاصة . وقد كان أولئك الذين وضعوا وطوروا هذا النوع

الجديد من الفكر الى حد كبير ، من خريجي المدارس التي أنشأتها الحكومات الإصلاحية والرساليات التبشيرية الأجنبية ، وكانوا قادرين على التعبير عن أفكارهم من خلال وسائل الاعلام الجديدة من صحف ودوريات ، وكانت أفكارهم المسيطرة تدور حول اصلاح القانون الاسلامي وانشاء ووضع أسس جديدة للامبراطورية العثمانية تعتمد المساواة بين المواطنين ، والتي أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر القضية (الوطنية) ، وبخلاف فترات نادرة من الاضطراب ، فإن الأفكار الجديدة تادرا ما مست حياة الناس في الريف أو الصحراء .

ولقد انتهت الحرب العالمية الأولى بالاختفاء النهائي للامبراطورية العثمانية ، ومن بين أنقاض الامبراطورية ظهرت الدولة التركية المستقلة ، ولكن الأقاليم العربية كانت تحت السيطرة البريطانية والفرنسية ، وأصبح كل العالم الذي يتحدث العربية تحت السيطرة الأوروبية ، ما عدا بعض أجزاء من شبه الجزيرة العربية . وقد جلبت السيطرة الأجنبية تغيرا إداريا وبعض التقدم في التعليم ، ولكنها أيضا شجعت على تنامي (الوطنية) بين الطبقات المتعلمة في المجتمع ، وفي بعض البلاد كان هناك اتفاق مع السلطة المسيطرة على إقامة الحكم الذاتي في حدود ، ولكن ظلت العلاقات في بعض البلاد الأخرى في تمارض ، وقد أدى التشجيع الذي قدمته الحكومة البريطانية لخلق كيان وطني يهودي في فلسطين ، الى خلق وضع أثر فيما بعد على الآراء الوطنية في كل البلاد التي تحدثت العربية .

الفصل السادس عشر

القوة الأدبية والحكومات الإصلاحية

(١٨٠٠ - ١٨٦٠)

التوسع الأوربي

أخذت المحاولات الأولى لاستعادة قوة الحكومة الامبراطورية شكلا عاجل الأهمية بسبب الحروب بين فرنسا الثورة ، وبعدها حروب نابليون مع القوى الأوروبية الأخرى ، التي اجتاحت أوروبا من ١٧٩٢ الى ١٨١٥ . واستمرت اينما أمكن للجيوش الأوروبية أن تتقدم أو البحرية أن تبحر ، وقد استيطاعت الجيوش الفرنسية والروسية والنمساوية في اوقات مختلفة احتلال أجزاء من الأقاليم الأوربية للسلطنة ، وللمرة الأولى ظهرت القوى البحرية البريطانية والفرنسية في شرق المتوسط ، وعند نقطة معينة ، حاول أسطول بريطاني دخول المضائق المؤدية الى اسطنبول ، وفي عام ١٧٩٨ ، احتلت حملة عسكرية فرنسية بقيادة نابليون مصر كالحدي وقائع حربها مع انجلترا ، وحكم الفرنسيون مصر لثلاث سنوات وحاولوا التحرك منها الى سوريا ، ولكنهم اضطروا للتراجع بسبب التدخل البريطاني والعثماني . بعد أول تحالف رسمي بين العثمانيين ودولة غير اسلامية .

وقد كان ذلك حدثا قصيرا وثار الجدل حول أهميته بين المؤرخين ، واعتبره البعض بداية عهد جديد في الشرق الأوسط ، وقد كان ذلك هو الاختراق الأول لقوة أوربية الى دولة مركزية في العالم الاسلامي ، وأول انكشاف لسكانها على نوع جديد من القوة العسكرية ، وللتنافس بين الدول الأوروبية العظمى (وقد كان المؤرخ الاسلامي الجبرتي يعيش في

القاهرة في ذلك الوقت ، وسجل الآثار التي تركها الغزاة باستفاضة وبتفاصيل حية وباحساس من التناقض في القوة بين الجانبين ، وعدم كفاية حكام مصر لمواجهة هذا التحدي ، وعندما بلغت أنباء نزول الفرنسيين في الاسكندرية الى حكام الماليك في القاهرة ، يروى انهم لم يعيروها اهتماما ، معتمدين على قوتهم ، وعلى ادعائهم بأنه حتى لو أتى كل الفرنسيين فئن يكون باستطاعتهم المقاومة ، وأن باستطاعتهم سحقهم تحت حوافر خيولهم (١) . عقب ذلك ، كانت الهزيمة والذعر ومحاولات الثورة ، وقد اختلطت معارضة الجبرتي للحكام الجدد باعجابه بالعلماء والدارسين الذين جاءوا معهم :

« وإذا حضر لهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه الدخول الى أعز أماكنهم ... وإذا رأوا منه قابلية أو تطلعا للنظر في المعارف ، بذلوا له مودتهم ومحبتهم ، ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصاوير ، وتراث البلاد والأقاليم ، والحيوانات والطيور والنباتات . وتواريخ القدماء وسير الأمم وقصص الأنبياء ، ولقد ذهبت اليهم مرارا وأطلعوني على ذلك » (٢) .

وقد أدت مثل هذه الحوادث الى اضطراب البلاد العثمانية والعربية ، وكانت الجيوش الفرنسية في المتوسط ، تشتري الخنطة من الجزائر ، وكان الجيش البريطاني في اسبانيا يشتريها من مصر ، ولم يكن بإمكان سفن التجار البريطانيين والفرنسيين الابحار بسهولة في شرق المتوسط ؛ مما وفر فرصة للتجار وأصحاب السفن اليونانيين ، ولم يغب انفساء جمهوريات في اجزاء من البلقان على أيدي الفرنسيين عن فطنة اليونانيين والصرب ، وقد شاعت بعض أصداء البلاغة الثورية بين رعايا السلطان من المسيحيين ، رغم أنها كانت بلا دلالة ملحوظة عند الأتراك أو العرب المسلمين .

وبمجرد انتهاء جروب نابليون ، انتشرت القوة والنفوذ الأوروبي أكثر فأكثر ، وقد أخذ تبني أساليب جديدة في التصنيع وطرائق جديدة في

التنظيم الصناعي دفعة قوية جديدة ؛ نتيجة الاحتياجات والطاقت التي تطلقها الحروب ، وفي ذلك الحين بعد أن انتهت الحرب وتوفرت حرية الحركة للتجار والتجارة ، كان العالم مفتوحا أمام الأقمشة القطنية والصوفية الرخيصة ، والسلع المعدنية التي كانت تنتج أولا في إنجلترا بشكل رئيسي ، ولكنها كانت تنتج أيضا في فرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا الغربية ، وفي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر بدأت ثورة في المواصلات بعد ظهور السفن البخارية والسكك الحديدية ، وقد كان النقل البري خاصة مكلفا وبطيئا وعليكسا بالمجازفات ، وفي ذلك الوقت أصبح سريعا ويمكن الاعتماد عليه ، وأصبحت النسبة التي تمثلها تكلفته من إجمالي سعر السلعة أقل ، وأصبح بالإمكان نقل سلع الرفاهية بكميات كبيرة إلى أسواق كبيرة لمسافات بعيدة ، كما كان بإمكان الأفراد والأخبار أن تنتقل بسرعة أيضا ، مما جعل بالإمكان تنامي سوق مال دولية ، ومصارف ، وبورصة سوق مال وعمليات مرتبطة بالبنية الاسترليني ، وكان يمكن استثمار فوائد التجارة التي خلق أنشطه انتاجية جديدة ، وكانت القوة المسلحة للدول الأوروبية وراء التاجر والبحار ، وقد أظهرت الحروب النابليونية تفوقهم لا في مجال الأسلحة ، حيث أن التفغرات في التكنولوجيا العسكرية جاءت متأخرا ، بقدر ما كان في التنظيم واستخدام الجيوش .

وقد ارتبط بهذه التغيرات النمو المستر للسيكان بين عام ١٨٠٠ وعام ١٨٥٠ حيث ازداد تعداد بريطانيا العظمى من ١٦ إلى ٢٧ مليوناً ، وتعداد أوروبا ككل تزايد بمقدار ٥٠٪ تقريباً ، وأصبحت لندن أكبر مدينة في العالم بتعداد يصل إلى ٢٥ مليون في ١٨٥٠ م ، ونمت أيضا المدن العواصم الأخرى ، كما ظهر نوع جديد من المدن الصناعية التي تسيطر عليها المكاتب والمصانع ، وبحلول منتصف القرن ، كان أكثر من نصف سكان بريطانيا من سكان الحضر ، وقد وفر ذلك التركيز في المدن الأيدي العاملة للصناعة والجيوش ، وتنامي سوق محلية لمنتجات المصانع ، تطلب هذا (وجعل بالإمكان) وجود حكومات يمكنها التدخل بشكل أكثر مباشرة في حياة المجتمع ،

وفي نفس الوقت، فإن انتشار التعليم، والصحف أعان على توسع الأفكار التي ولدتها الثورة الفرنسية ، وأوجدت نوعاً جديداً من السياسة التي حاولت تعبئة الرأي العام للدعم الفعال للحكومة أو المعارضة .

وقد ترددت أصداً هذا التقدم الهائل للطاقة والقوى الأوروبية بشكل محسوس في كل أنحاء العالم ، وبين الثلاثينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر ربطت خطوط السفن التجارية المنتظمة موانئ شرق وجنوب المتوسط بلندن وليغريول ومارسيليا وتريستان ووجدت للمنسوجات والسلع المعدنية سوقاً كبيرة ومتنامية ، وتزايدت صادرات بريطانيا لبلدان شرق المتوسط بمقدار ٨٠٪ في القيمة بين ١٨١٥ م و ١٨٥٠ . وفي ذلك الوقت كان البدو في الصحراء السورية يرتدون قمصاناً من قطن لانكشاير ، وفي نفس الوقت شجع الاحتياج لأوروبا للحصول على المواد الخام للمصانع والطعام للسكان الذين يعملون بها ، انتاج المحاصيل للبيع والتصدير ، واستمر تصدير الحنطة رغم أنه أصبح أقل أهمية مع تزايد صادرات القمح الروسية ، وزيت الزيتون التونسي كان مطلوباً لصناعة الصابون ، والحرير اللبناني لمصانع ليون وقبل كل هذا القطن المصري لمصانع لانكشاير .

وفي عام ١٨٢٠ ، بدأ لويس جوميل وهو مهندس فرنسي ينتج قطناً طويل الثيلة يناسب المنسوجات الراقية ، وكان قد وجده في إحدى الحدائق المصرية ، ومنذ ذلك الوقت تحولت الأراضي المزروعة في مصر لانتاج القطن ، يكاد أن يكون كله للتصدير إلى بريطانيا ، وفي الأربعين عاماً التالية ، منذ بداية جوميل ، تزايدت قيمة الصادرات المصرية من القطن من لا شيء تقريباً إلى حوالي ١٥ مليون جنيه مصري عام ١٨٦١ م (كان الجنيه المصري مساوياً تقريباً للجنيه الاسترليني) .

في مواجهة هذا الانفجار في الطاقة الأوروبية ، لم تستطع البلاد العربية - مثلها في ذلك مثل معظم بلاد آسيا وإفريقيا - أن تنتج قوة تعادلها ، ولم يتغير تعداد السكان كثيراً في النصف الأول من القرن التاسع

عشر ، وأمكن السيطرة تدريجياً على الطاعون ، على الأقل في المدن الساحلية . لأن نظام الحجر الصحي تحت الاشراف الأوربي ؛ ولكن الكوليرا جاءت من الهند . لم تكن الدول العربية قد دخلت عصر السكك الحديدية عدا بعض انبدايات الصغيرة في مصر والجزائر . كانت الاتصالات الداخلية سيئة واستمرت المجاعة . وبينما زاد تعداد مصر عن ٤ ملايين في ١٨٠٠ الى ٥٠ مليون في ١٨٦٠ ، الا أنه في بعض البلاد ظل ثابتا وفي الجزائر ولأسباب خاصة ، زادت بعض الموانئ في الحجم خاصة الاسكندرية الميناء الرئيسي في تصدير القطن الذي زاد من حوالي ١٠٠٠٠ طن في ١٨٠٠ الى ١٠٠ ألف طن في ١٨٥٠ . ظلت معظم المدن تقريبا في نفس الحجم السابق ولم تتم تلك المدن الجديدة التي وفرت القوة للدول الحديثة ، وعدا بعض المناطق التي انتجت المحاصيل للتصدير ، ظل الانتاج الزراعي على نفس المستوى تقريبا ، ولم يؤد الى تراكم الثروة للاستثمار الانتاجي .

بدايات الامبراطورية الاوربية

خلف التجار واصحاب السفن من اوربا كان يقف سفراء وقناصل الدول العظمى ؛ مدعين بالملاذ الأخير وهو القوى المسلحة لحكوماتهم ، وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان باستطاعتهم العمل بطريقة كانت مستحيلة من قبل خلال اكتساب النفوذ لدى الحكومة والمسئولين واستغلال ذلك لتعزيز المصالح التجارية لرعاياهم والمصالح السياسية الرئيسية لبلادهم ، وأيضا لزيادة المساعدة المتقدمة لحماية المجتمعات ذات العلاقات الخاصة بحكوماتهم . كان لفرنسا علاقة خاصة خلال القرن السابع عشر مع المسيحيين القائلين بالطبيعة الواحدة ، وهي اجزاء من الكنائس الشرقية التي خضعت لسيادة البابا . وبشكل أكثر تحديدا مع الموارنة في لبنان ، وبنهاية القرن الثامن عشر كان لروسيا نفس الادعاء بحماية الكنائس الارثوذكسية الشرقية .

وتقوتها الجديد ، بدأت الدول الاوربية ، وليس فرنسا وروسيا فقط في التدخل جاعيا في العلاقات بين السلطان ورعاياه من المسيحيين ، وثار

الصرب في عام ١٨٠٨ فيما أصبح الآن يوغوسلافيا (لم يعد ذلك قائما الآن) على الحكومة العثمانية المحلية ، وكانت النتيجة بعد الكثير من العداوات أن تأسست بمعونة أوروبا ، دولة صربية تحكم ذاتيا في عام ١٨٣٠ م وفي عام ١٨٤١ م ، حدثت انتفاضة أكثر أهمية بين اليونانيين الذين كانوا اكتسبوا وضعاً متميزاً نسبياً منذ أمد طويل بين رعايا الدول والذين كانت ثرواتهم واتصالاتهم بأوروبا آخذة في الاتساع ، من ناحية كانت تلك السلسلة من الهبات في مواجهة الحكام المحليين جزئياً حركات دينية في ظل سيطرة إسلامية ، ولكن غذتها أيضاً الروح الجديدة للوطنية القومية ، وانتشرت فكرة أن أولئك الذين يتحدثون نفس اللغة ويشتركون في نفس الذكريات الجمعية يجب أن يعيشوا معاً في مجتمع مستقل سياسياً - بين اليونانيين بسبب الثورة الفرنسية ، وكانت مرتبطة بأحياء الاهتمام باليونان القديمة . هنا أيضاً كانت النتيجة تدخلاً أوروبا عسكرياً وسياسياً دبلوماسياً أوجد مملكة مستقلة في ١٨٣٣ م .

في بعض الأماكن ، كانت الدول الأوروبية قادرة على فرض سيطرتها المباشرة ، لم يحدث هذا في الأجزاء المركزية من العالم العثماني ولكن على التخوم حيث كانت دولة أوروبية واحدة قادرة على التحرك لمصالح الآخرين ، وفي القوقاز توسعت روسيا جنوباً في أراض تسكنها أغلبية من المسلمين وتحكمها سلالات محلية عاشت قبلاً في دائرة نفوذ العثمانيين . وفي الجزيرة العربية ، احتل البريطانيون ميناء عدن عام ١٨٣٩ م ، وكان متوقفاً أن يصبح محطة رئيسية على طرق السفن التجارية إلى الهند . وفي الخليج كان هناك وجود بريطاني متزايد قائم على قوة بحرية في بعض المناطق باتفاقيات مع صغار حكام الموانئ الصغيرة ، ألزموا أنفسهم بمواجهتها بالحفاظ على حالة الهدنة مع بعضها البعض في البحر (ولهذا سميت بالمحميات وتشمل أبو ظبي ودبي والشارقة) .

ما حدث في المغرب كان أكثر أهمية من ذلك . ففي عام ١٨٣٠ ، نزل الجيش الفرنسي على الساحل الجزائري واحتل الجزائر . كان هناك المدينة من التجديدات البحرية الأوروبية لمواجهة عودة القرصنة خلال وتبعو

الحروب النابليونية . . ولكن الواقعة أصبحت حدثاً من نوع آخر تمتد جديدها جزئياً في السياسة الداخلية لفرنسا بعد استعادة الملكية . حيث تناست فرنسا الديون الناجمة عن توريد القمح لها خلال الحروب ، ولكن بشكل أعمق في السياسة التوسعية التي أوجدها النمو الاقتصادي . أراد تجار مارسيليا وضعا تجاريا قويا على الساحل الجزائري بمجرد استقرارهم في الجزائر ، وبعد ذلك بقليل في بعض المدن الساحلية الأخرى . في البداية ، لم يدر الفرنسيون ماذا يفعلون ، ولم يكن بإمكانهم الانتساب لأن موقعهم القوي لا يمكن التنازل عنه بسهولة ولأنهم كانوا قد قضوا على الإدارة العثمانية المحلية ؛ بعدها بدءوا في التوسع بشكل غير مفهوم إلى الداخل . لاحظ المستولون والتجار وجود احتمالات مكاسب ، عن طريق تملك الأرض ، وحاول العسكريون جعل وضعهم أكثر أمنا وحماية إمدادات الأغذية والتجارة مع الداخل ، وإزالة الحكومة العثمانية المحلية أضعف من النظام التقليدي للعلاقات بين السلطات المحلية . وقد كانت حكومة «الداي» على رأس النظام ، تحاول ما وسعها تنظيم الحدود التي يمكن لكل قوة محلية أن تفرض قوتها ، وبمجرد انتهائها كان مختلف القادة يحاولون إيجاد توازناتهم الخاصة مع بعضهم بعضا ، وقد أدى هذا إلى صراع حول السيادة ، وكان أكثر المتنافسين نجاحا عبد القادر (١٨٠٨ - ١٨٨٣) في المنطقة الغربية ، الذي استمد وضعيته من انتمائه لعائلة ذات أصول دينية في الطريقة الصوفية القادرية ، وقد أصبح النقطة التي تتجمع حولها القوى المحلية . وقد حكم عمليا دولة مستقلة لفترة من الزمن ، كان مركزها في الداخل ويمتد من الغرب إلى شرق البلاد ، وأدى هذا بشكل حتمي إلى جره إلى صراع مع القوة الفرنسية المتوسعة من الساحل ، وكانت رموز مقاومتها للفرنسيين تقليدية حيث كانت جريه جهادا ، وكانت مشروعية سلطته قائمة على اختيار العلماء له ، واحترامه للشريعة ، ولكن كانت هناك مفاهيم حديثة في تنظيم حكومته .

وقد هزم عبد القادر في النهاية ، وفي عام ١٨٤٧ ، وقضى سنواته الأخيرة في دمشق ، وتمتع باحترام السكان ، وكان على علاقة طيبة مع ممثلي فرنسا والقوى الأوروبية الأخرى ، وخلال هزيمته ، أتمت الحكم الفرنسي

جنوبا عبر الهضبة العليا حتى أطراف الصحارى ، وتغيرت طبيعتها ، فقد بدأ الفرنسيون والمهاجرون الآخرون يتوافدون لاحتلال الأراضي التي أتاحتها المصادرات ، وبوسع الأراضي المملوكة للدولة وبطرائق أخرى ، وفي الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، بدأت الحكومة بشكل أكثر انتظاما في نزع ملكية بعض ما كان يسمى بالأراضي المشاع من القرى لتوطين المهاجرين ، وقد استولى عليها الذين لديهم رأس المال لزراعتها باستخدام فلاحين مهاجرين من اسبانيا وإيطاليا أو العمال العرب ، وما تبقى كان يفترض أن يكون كافيا لاحتياجات القرويين، ولكن ذلك التقسيم في الواقع دمر الأنماط القديمة لاستخدام الأرض ، وأدى الى نزع ملكية صغار المزارعين ، الذين أصبحوا مشاركين بالمزراعة ، أو عمالا بلا أراض في الضياع الجديدة .

وفي عام ١٨٦٠ ، بلغ عدد السكان الأوربيين في الجزائر ٢٠٠ ألف نسمة ، بين سكان من المسلمين يصل عددهم الى حوالي ٢٠٥ مليون (وهو تعداد أقل مما سبق بفعل خسائر الحرب والأوبئة والمجاعات في سنوات الحصاد الشحيح) . وأصبحت الجزائر والمدن الساحلية الأخرى أوروبية في أغلبها ، وانتشرت المستوطنات الزراعية جنوبا قريبا وراء السهل الساحلي الى الهضبة المرتفعة العليا ، وسيطر على الحياة الاقتصادية تحالف المصالح بين المستولين ، وعلاك الأرض الذين لديهم رأس المال لممارسة الزراعة التجارية ، والتجار الذين تولوا التبادلات بين الجزائر وفرنسا ، وكان بعضهم أوروبيين ، والبعض من اليهود الوطنيين ، وكان لهذه العملية الاقتصادية بعد سياسي ، حيث ان النمو الاستعماري طرح السؤال عما يجب أن تفعله فرنسا في الجزائر ، وقد خضعت المناطق المقهورة الأهلة بالمستوطنين في الأربعينات من القرن التاسع عشر تحت ادارة فرنسية مباشرة . بينما كانت الحكومات المحلية في أيدي السكان من المهاجرين وعلية القوم من الوطنيين ، الذين كانوا قريبا قبل وسطاء بين الحكومة والسكان من المسلمين ، وأصبحوا مستولين من الدرجة الثانية ، وقد ظلت المناطق ذات المستوطنات الأقل تطورا تحت الحكم العسكري ، ولكن حجمها تناقص بتوسع الاستعمار ، وكان المهاجرون يريدون لهذا الوضع

أن يستمر ، وأن تصبح البلاد فرنسية بالكامل ، وقد قيل فى ذلك : « لم يعد هناك شعب عربى وليس هناك سوى أناس يتحدثون لغة مختلفة عن لغتنا » ، وأصبح عدد المستوطنين هائلا وعلى اتصال جيد بالسياسيين الفرنسيين ، بما مكنهم من تشكيل جماعات ضغط سياسى قوية .

وقد أوجدت هذه السياسة مشكلة حول مستقبل السكان المسلمين العرب والبربر ، ومع بداية الستينات من القرن التاسع عشر ، بدأ حاكم فرنسا الامبراطور فى تعضيل سياسة أخرى ، فمن وجهة نظره ، كانت الجزائر ملكة عربية ، ومستعمرة أوروبية ، وتكتن فرنسا ، وكانت هناك ثلاث مصالح منفصلة يجب التوفيق بينها : مصالح الدولة الفرنسية والمستوطنون ، والأغلبية المسلمة ، وقد تبلورت هذه الفكرة فى مرسوم صدر عام ١٨٦٣ ، وأقر بأن سياسة تقسيم القرى يجب أن تنتهى ، كما يجب الاعتراف بحقوق المزارعين ، ووجوب دعم أوضاع القادة المحليين لتمكنهم من دعم السلطة الفرنسية .

الحكومات الإصلاحية

كانت القوى السياسية والاقتصادية الأوروبية تقترب بالتدريج من قلب بلاد العالم الاسلامى ، ولكن هذه البلاد كانت لا تزال تتمتع ببعض حرية الحركة نتيجة عدة أسباب ، كان من بينها أن الدول الأوروبية لم تكن تسمح لأية دولة منها أن تتوسع على حساب مصالح الدول الأخرى ، وقد تمكنت بعض الحكومات المحلية من خلق إطار تستطيع من خلاله أوروبا أن تحقق مصالحها بتدخل محدود ، وأن يستمر رعاياها من المسلمين وغيرهم فى قبول حكمها فى نفس الوقت .

ولم تؤد المحاولات المبذولة لتسليم الثالث الى شيء ، وبقيت الأمور كما كانت حتى العشرينات من القرن التاسع عشر ، حين تولى سلطان آخر هو محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) ، وقد اقتنع هو ومجموعة صغيرة من كبار المسؤولين بالحاجة للتغيير للدرجة اتخاذ فعل حاسم ، وكانت سياستهم

الجديدة هي حل الجيش القديم وتشكيل جيش متطور جديد يدربه مدربون أوروبيون . وبهذا الجيش أمكن تدريجيا تحقيق سيطرة مباشرة على بعض الأقاليم في أوروبا والأناضول والعراق وسوريا وطرابلس في أفريقيا ، وذهبت خطة الإصلاح لأبعد من ذلك ، وقد كانت النية معقودة على استعادة قوة الحكومة وتنظيمها أيضا بشكل جديد ، وقد أعلنت هذه النية في المرسوم الصادر في ١٨٣٩ م بعد وفاة محمود بوقت قصير :

« ان العالم كله يعلم أنه منذ الأيام الخوالي للدولة العثمانية ، أعلى من شأن مبادئ القرآن والشرعية السمحاء ، وقد وصلت سلطتنا المظفرة الى أعلى درجات القوة والنفوذ ، وعاش جميع رعاياها في يسر ورخاء ، ولكن حدث في أثناء المائة والحسين عاما الأخيرة ، نتيجة ظروف صعبة ومعقدة ، أن الشرعية السمحاء لم تعد تتبع ، وأن تعليماتنا لم تعد تنفذ ، وأنه من الثابت أن البلاد التي لا تحكمها الشرعية لا تستطيع أن تعيش ، ... ونحن واثقون من عون الله القدير ورسوله ، نرى أنه من الضروري أن تفرض تشريعات جديدة حتى نحقق إدارة فعالة للحكومة والأقاليم العثمانية » (٣) .

وكان معنى ذلك أن يتحرر المسئولون من الخوف من التعسف في مصادرة الأملاك ، ويجب أن يحكموا وفقا للضوابط التي وضعها مجلس من كبار المسئولين ، وأن الرعايا يجب أن يعيشوا في ظل القوانين المستمدة من مبادئ العدل ، التي مكنتهم من متابعة مصالحهم الاقتصادية بحرية ، وأن القوانين يجب ألا تفرق بين المسلمين والمسيحيين واليهود من العثمانيين ، وأن القوانين الجارية الجديدة يجب أن تمكن التجار الأجانب من التجارة والانتقال بحرية ، (واعادة التنظيم التي أعقبت هذا المرسوم عرفت باسم « تنظيمات » من اللفظ العربي والتركي عن النظام) .

ولقد أصبحت شعارات السيطرة المركزية ، والمجالس البروقراطية ، وسيادة القانون ، والمساواة هي القواعد المنظمة لذلك التحول ، وقد كانت هناك قاعدة خفية أخرى عن أوروبا كميثال يحدثن للمدينة الحديثة

والامبراطورية العثمانية كشريك لها ٠٠ وعندما أصدر الإصلاحيون المرسوم تم إرساله لسفراء القوى الصديقة ٠

وقد تحققت في اقلمين عريين سياسات مماثلة بدأها الحكام العثمانيون المحليون ، ففي القاهرة ، أدى الاضطراب الذي أصاب التوازن المحلي للقوى نتيجة الغزو الفرنسي الى استيلاء محمد علي على السلطة (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، وهو تركي من مقدونيا جاء الى مصر مع الحملة العثمانية التي أرسلت لحرب الفرنسيين ، واستطاع الحصول على تأييد سكان المدن ، وتفوق في الدهاء على منافسيه ، ونصب نفسه على رأس الحكومة العثمانية حاكما ، وجمع حوله جماعة الحاكمة العثمانية المحلية من الأتراك والماليك ، وجيشا حديثا وصفوة من المسؤولين المتعلمين ، واستخدمهم لقرض سلطته على الادارة ومحصل الضرائب في الدولة بكاملها ، ومد سلطته لتشمل السودان وسوريا والجزيرة العربية ، ولم يستمر الحكم المصري في سوريا والجزيرة العربية لوقت طويل ، واضطر للانسحاب أمام تحالف مشترك للقوى الأوروبية التي لم تكن ترغب في ظهور دولة مصرية مستقلة تضعف من الدولة العثمانية ، وفي مقابل الانسحاب استطاع تحقيق الاعتراف بحق عائليته في حكم مصر تحت السيادة العثمانية (حمل خلفاؤه لقب الخديو) ، واستمر الحكم المصري في السودان ، الذي شكل للمرة الأولى وحدة سياسية واحدة .

وقد كان ما يحاوله محمد علي من بعض النواحي أكثر بساطة مما كان يحاوله رجال الدولة في اسطنبول ، فلم تكن هناك فكرة صريحة عن المواطنة أو التغيير في الأسس والقواعد الأخلاقية للحكومة ، الا أنه من نواح أخرى ، حققت التغييرات التي أدخلت في مصر أهدافا أبعد مما تحققت في باقي الامبراطورية العثمانية ، ومنذ ذلك الوقت اتخذت مصر اتجاهها مستقلا في التطور ، وقد تحققت محاولة جادة لتدريب مجموعة من الضباط والأطباء والمهندسين والمسؤولين في بعثات الى أوروبا ، وقد استطاع الحكام في مجتمع أصغر وأكثر بساطة من مجتمع الامبراطورية ، اخضاع كل الأراضي الزراعية لسيطرته بمصادرة الالتزامات والاقواق الخيرية ،

واستخدام قواته للتوسع في زراعة القطن ، وشراء المحصول بسعر محدد ،
 وبمعه للمصدرين في الاسكندرية وقد استلزم ذلك اتباع أسلوب جديد
 للرؤى وبناء القناطر لتحويل المياه من النهر الى القنوات ، التي تحملها الى
 حيث ومتى يكون لها الاحتياج ، وفي البداية حاول صناعة المنسوجات
 والسلع الأخرى في المصانع ، ولكن صغر السوق المحلية وقلة الطاقة ، ونقص
 المهارات التقنية ، جعل من الصعب تحقيق ذلك ، رغم أنه كانت هناك بعض
 الصادرات من المنسوجات لفترة من الوقت ، وفي أواخر سنوات حكمه
 أجبرته الضغوط الأوربية على التخلي عن احتكاره لبيع القطن والمنتجات
 الأخرى ، وانتقلت مصر الى الاقتصاد الزراعي الذي يوفر المواد الخام ،
 ويستورد المنتجات المصنعة ، لقاء أسعار محددة في السوق العالمية ، وفي
 هذا الوقت كانت الأراضي تذهب من الحاكم لأفراد أسرته وحاشيته وآخرين
 ويقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها ، وهكذا تخلقت طبقة جديدة من
 ملاك الأراضي *

وفي تونس ، حدثت بدايات التغيير في حكم (الباشا أحمد) (١٨٣٧ -
 ١٨٥٥) ، الذي كان ينتمي لعائلة حازت السلطة منذ بدايات القرن
 الثامن عشر ، وقد تلقى بعض أفراد الجباعة الحاكمة من الأتراك
 والمماليك تدريباً حديثاً ، وكانوا تواة لجيش جديد ، وامتدت الإدارة
 المباشرة وجباية الضرائب ، وأصدرت بعض القوانين الجديدة ، وقد حاول
 الحاكم فرض احتكار سلع معينة ، وفي حكم خليفته في عام ١٨٥٧ صدر
 مرسوم بالأصلاح ، يرفع شعارات الأمن ، والحريات المدنية ، وتنظم فرض
 الضرائب ، ويكفل الحق للمسيود والأجانب في تملك الأراضي والقيام
 بنكافة الأنشطة الاقتصادية ، وفي عام ١٨٦١ أعلن نوع من الدستور
 كان الأول من نوعه في العالم الإسلامي ، ويتكون بموجبه مجلس من ستين
 عضواً ، وتكون موافقته ضرورية على القوانين والزم الباشا نفسه بالحكم
 في إطار هذه الحدود *

وفيما وراء حدود الامبراطورية في الجزيرة العربية ، لم يكن تأثير
 القوى الأوربية محسوساً ، ففي قلب الجزيرة سقطت الدولة الوهابية

لفترة أمام التوسع المصري ، ولكنها عادت للحياة بعد فترة قصيرة ، ولكن على مستوى أصغر ، وفي عمان ، استطاعت العائلة الحاكمة التي فرضت نفسها في مسقط ، أن تمد حكمها حتى « زنجبار » والساحل الأفريقي الشرقي ، وفي مراكش ، حدث توسع في التجارة الأوربية ، وفتحت القنصليات ، وبدأت خطوط خدمات السفن التجارية المنتظمة ، إلا أن قوة الحكومة كانت محدودة للغاية بحيث لم تستطع السيطرة على هذه المتغيرات ، وحاول السلطان عبد الرحمن فرض احتكار على الواردات والصادرات ، ولكن فتحت البلاد للتجارة الحرة ، تحت الضغوط الأجنبية .

وقد مارست الحكومات المحلية التي حاولت اتباع طرائق جديدة في الحكم للحفاظ على استقلالها ، فرض سلطاتها في حدود ضيقة على أحسن الفروض ، وقد فرضت الدول الأوربية تلك الحدود رغم كل الخصومات بينها ، فقد كانت لهم مصالح مشتركة معينة أمكنهم أن يتحدوا لانجازها ، وتركزت اهتماماتهم في البداية وقبل كل شيء في توسيع المجال أمام تجارتهم ، وعارضوا جميعا محاولات الحكم لاحتكار التجارة ، وقد وضعوا تعديلات في ضوابط الجمارك عن طريق سلسلة من الاتفاقيات التجارية في الإمبراطورية العثمانية ، كانت أولاها المعاهدة الانجليزية العثمانية في عام ١٨٣٨ ، ثم معاهدة مماثلة في مراكش في ١٨٥٦ ، وحصلوا على حق التجار في حرية السفر والتجارة ، والاتصال المباشر مع المنتجين ، والفصل في المنازعات التجارية عن طريق محاكم خاصة وليس في المحاكم الإسلامية في ظل القانون الإسلامي ، وبسبب نفوذ السفراء والقناصل تحولت هذه المعاهدات الى نظام يجعل المقيمين من الأجانب عمليا خارج نطاق القانون .

وقد كانت القوى الأوروبية مهتمة بأوضاع رعايا السلطان من المسيحيين ، ففي السنوات التي تلت صدور المرسوم العثماني (١٨٣٩) ، تمخلوا بشكل جماعي أكثر من مرة ، لضمان تنفيذ تعهداته حيال غير المسلمين ، وعلى عكس هذا الانحساس من الائتلاف الأوربي ، كانت تجرى صراعات القوى المختلفة على التوازي لضمان نفوذ أوسع ، وأدى هذا في عام ١٨٣٥ الى حرب القرم ، وفيها تلقى العثمانيون العون من إنجلترا وفرنسا

ضد روسيا ، ولكنها انتهت بعودة سيطرة الائتلاف الأوربي ، وقد تضمنت معاهدة باريس في ١٨٥٦ نصا يعيد تأكيد السلطان ل ضماناته حيال رعاياه ، وبمعنى ما ، كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم تحت المراقبة الرسمية من أوروبا ، ومنذ ذلك الوقت أصبح السلطان يعامل رسميا كأحد ملوك أوروبا ، ولكن كانت تلك المعاملة محاطة بكثير من الشكوك ، فبينما اعتقدت كل من بريطانيا وفرنسا أنه يمكن للإمبراطورية العثمانية أن تصبح دولة حديثة على النمط الأوربي ، كانت روسيا أكثر تشككا ، واعتقدت أن المستقبل يكمن في اعطاء حكم ذاتي واسع للأقاليم المسيحية من أوروبا ، ولكن لم ترغب أي من القوى في تشجيع تفكك الامبراطورية ، بما يعنى ذلك من آثار على أمن أوروبا ، فقد كانت ذكريات الحروب الباليونيسية مازالت حية .

ولم تؤد الاصلاحات التي اتخذت في الحدود التي فرضتها أوروبا الا الى نجاح محدود ، فقد اتخذها حكام فرديون ، تعاونهم مجموعات صغيرة من المستشارين ، وبتشجيع من بعض السفراء والقناصل ، وقد كان تغير الحكام ، أو تغير التوازن بين جماعات الاداريين المختلفة ، والصراعات الفكرية ، ومصالح الدول الأوروبية المتحالفة ، تؤدي جميعا الى تغير في اتجاهات السياسة .

اما في اسطنبول ، فقد كانت صفوة المسؤولين التنفيذيين قوية ومستقرة بشكل كاف ، وملتزمة بالمصالح الامبراطورية ، وضمان استمرارية معينة للسياسة ، ولكن في القاهرة وتونس ومراكش ، اعتمد كل شيء على الحاكم ، وعندما توفي محمد علي ، استمرت بعض الخطوط في سياسة خليفته عباس (١٨٤٩ - ١٨٥٤) .

وفيما يتعلق بتنفيذ الاصلاحات ، فقد كان لها بعض النتائج غير المتوقعة ، وكانت هناك بعض التغيرات في طريقة عمل الحكومة ، من حيث تنظيم المكاتب بطريقة جديدة ، ومن حيث فرض طرائق عمل جديدة على المسؤولين للعمل وفقا لضوابط جديدة ، واصدار بعض القوانين الجديدة ،

ومن حيث تدريب الجيش بطرائق جديدة مختلفة ، ومن حيث جباية الضرائب بشكل مباشر ، مثل هذه الإجراءات كان المقصود منها قدرا أكبر من القوة والعدل ، ولكنها فى المراحل الأولى أدت الى اضعاف العلاقة بين الحكومات والمجتمعات ، من حيث كانت الطرائق والسياسات الجديدة التى نفذها المسئولون الذين تدربوا بطرائق جديدة ، غير مفهومة تماما من جانب الرعايا ، ولم يكن لها جذور فى النظام الأخلاقى الذى فرغه الأذعان لعصور طويلة ، كما أصابت العلاقة القديمة بين الحكومة وعناصر معينة فى المجتمع بالاضطراب .

فمن الذى كان يستفيد من طرائق الحكم الجديدة ؟ كان من الواضح أن المستفيد من ذلك هم الأسر الحاكمة وكبار المسئولين ، فقد أدت الضمانات لحياتهم الآمنة وأملاتهم الى تراكم ثرواتهم واستمرارها فى عائلاتهم ، وقد مكنتهم الإدارات القوية والجيش من بسط نفوذهم الحكومى على الأراضى ، وأدى ذلك فى مصر وتونس الى تكوين اقطاعات كبيرة من أفراد العائلات الحاكمة أو المحيطين بهم ، وفى قلب الامبراطورية العثمانية حدثت عملية مشابهة ، فقد أدى احتياج الإدارة الجديدة والجيش الى الأموال فى حين أنها لم تكن بالقوة الكافية لجمع الضرائب بشكل مباشر ، الى استمرار النظام القديم من الالتزام ، وكان بإمكان المزارعين الحصول على نصيبهم من الفائض الريفى .

وقد ميزت السياسة الجديدة - بالإضافة الى الحكام - طبقة التجار المستغلين بالتجارة مع أوروبا ، فقه تنامت التجارات الواردة والصادرة ، وكان التجار المستغلون بها يلعبون دورا متزايدا ، ليس فقط فى التجارة ولكن فى تنظيم الانتاج ، بتقديم رأس المال للملاك الأراضى أو المزارعين ، وتقرير ما يجب انتاجه ، وشرائه وتشغيل القطن ، ولف الحرير ، ثم تصديرهما ، وكان أكبر التجار من الأوروبيين الذين كان لهم ميزة واضحة لمعرفةهم بالسوق الأوروبية ، وكانت لهم امكانيات الاقتراض من البنوك ، وكان الآخرون من المسيحيين واليهود المحليين ، واليونانيين ، والأرمن ، والمسيحيين السوريين ، ويهود بغداد وتونس وفاس ، وكانوا على دراية

بالسوق المحلية ، وفي وضع يمكنهم من التوسط مع التجار الأجانب ، وفي منتصف القرن التاسع عشر كان معظم يعرفون اللغات الأجنبية المكتسبة في المدارس الجديدة ، والبعض الآخر كانت له جنسية أو حماية أجنبية نتيجة توسع حقوق السفارات والقنصليات لتعيين عدد من الرعايا المحليين كوكلاء أو مترجمين ، وأنشأ بعضهم مكاتبهم الخاصة في مركز الأعمال الأوربية في مانتيستر أو مارسيليا ، وتمكنت بعض الجماعات الراسخة من التجار المسلمين من التحول الى تخط التجار الجديد في بعض المناطق ، فالعرب من جنوب الجزيرة كانوا نشطين في جنوب شرق آسيا ، والتجار المسلمون من دمشق وفاس استقروا في مانتيستر بحلول عام ١٨٦٠ ، وأصبح بعض المراكشيين المسلمين في حماية القناصل الأجانب .

ومن ناحية أخرى ، كانت الجماعات التي اعتمدت عليها الحكومات فيما مضى والتي ارتبطت بهم مصالحها ، قد وجدوا أنفسهم يبعدون عن المشاركة في السلطة بشكل متزايد ، والعلماء الذين سيطروا على النظام القانوني أثر عليهم وجود نظام قانوني ومحاكم جديدة ، وكبار العائلات من المدن الذين عملوا كوسطاء بين الحكومة وسكان الحضر ، وجدوا نفوذهم يتضاءل ، وحتى لو كان أولئك الذين احتفظوا بملكية الأرض يمكنهم في بعض المواقع الاستفادة من تحقيق المكاسب من زراعة المحاصيل للبيع والتصدير ، فإن موقعهم وسيطرتهم على المزارعين كان يهددها امتداد الحكومة المباشر ، وتوسع نشاط التجار في الموانئ ، والصناعات العتيقة الراسخة كالنسيج في سوريا ، وتكرير السكر في مصر ، وصناعة « الشاشية » في تونس ، عانت من المنافسة من السلع الأوروبية ، رغم أنه في بعض الحالات كان باستطاعتهم تطويع أنفسهم للشروط الجديدة بل والتوسع أيضا ، ولا نعرف إلا القليل عن أوضاع السكان في الريف ، ولكن يبدو أنها لم تتحسن ، بل ساءت في بعض المواقع ، ومن المحتمل أن يكون إنتاج الغذاء قد تزايد بشكل عام ، ولكن المحاصيل السيئة وسوء الاتصالات كانت تؤدي الى المجاعات ، رغم أنها قلت عن ذي قبل ، وقلد ساءت الأوضاع من ناحيتين : فقلد استفاد التجار في الجيوش جزءا من شبابهم وزادت الضرائب بشكل كبير .

وفي منتصف القرن ، تجسدت نتائج انتقال مراكز الاقتصاد ، وافتقاد القوة والنقوذ ، والاحساس بأن عالم الاسلام مهدد من الخارج ، في شكل عدد من الحركات العنيفة الموجهة ضد النقوذ المتزايد لأوربا ، كما كانت موجهة في بعض الأماكن ضد من استفادوا من هذه الأوضاع من المسيحيين ، وقد ظهر ذلك جليا في سوريا عام ١٨٦٠ ، وفي وديان جبال لبنان ، كان هناك تكافل بين الجماعات الدينية الرئيسية من المسيحيين الموارنة والدروز ، وقد حظى أحد أفراد عائلة « شهاب » المحلية باقرار العثمانيين كزعيم للالتزامات ، وأصبح الشهابيون في الواقع هم الامراء الوارثون للمجال ، ورؤوس عائلات ملاك الأراضي من المسيحيين والدروز ، والذين كانت لهم مصالح مشتركة وتحالفات وعلاقات رسمية - وبدلاً من ثلاثينات القرن التاسع عشر وما بعدها ، انغمرت عقد التكافل بحكم انتقالات السكان والقوى المحلية ، وسخط الفلاحين على ساداتهم ، والمحاولات العثمانية لفرض السيطرة المباشرة ، والتدخل البريطاني والفرنسي ، وفي عام ١٨٦٠ ، كانت هناك حوب مدنيّة أهلية في لبنان، مما أدى الى مذبحه المسيحيين في دمشق ، وكانت تعبيرا عن المعارضة للإصلاحات العثمانية والمصالح الأوربية المرتبطة بها ، في فترة من الكساد التجاري ، وهذا بدوره أدى الى تدخل القوى الأوروبية وإنشاء نظام خاص لجبال لبنان .

وفي تونس عام ١٨٦٤ ، في فترة من ندرة المحاصيل ، وتفشي الأوبئة ، حدثت انتفاضة عنيفة ضد حكم الباي والطبقات المستفيدة منه من المالك والتجار الأجانب ، وضد زيادة الضرائب اللازمة لمواجهة تكاليف الإصلاح ، وقد بدأت هذه الانتفاضة بين القبائل وانتشرت الى مدن السهل الساحلي الذي يزرع الزيتون ، وطلاب المتمردين بتخفيض الضرائب ، وانهاء حكم المالك ، وبالعدل وفقا للشريعة ، وتهددت سلطة الباي لفترة ، ولكن اتحاد المصالح بين الحكومة والمجتمعات الأجنبية صمد ، وأمكنه الانتظار حتى انقراط عقد التحالف بين الثوار ، ويعدها تمكن من القضاء عليه .

الفصل السابع عشر

الامبراطوريات الأوروبية والصفوة المسيطرة

(١٨٦٠ - ١٩١٤)

حدود الاستقلال

حققت معاهدة باريس في عام ١٨٥٦ نوعا من التوازن بين المصالح الأوروبية ومصالح الجماعات المحلية الحاكمة في الامبراطورية العثمانية الملتزمة بالتغيير ، وتعهدت القوى التي وقعت المعاهدة باحترام استقلال الامبراطورية (العثمانية) ، في الوقت الذي اعترفت فيه بالقيمة العظيمة للمراسيم الاصلاحية التي أصدرها السلطان . وفي الواقع ، فإن الموقعين على المعاهدة لم يستطيعوا تقاضى التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية نظرا لعدم وجود توازن عسكري بينهم وبين العثمانيين ، وكانت الجماعات العثمانية المختلفة تلجأ الى طلب العون من السفارات ، والى استغلال علاقات الدول المختلفة بالجماعات المسيحية واهتمامهم المشترك بالأمن الأوروبي ، وكان تدخل القوى الأوروبية هو الذي حقق تسوية في لبنان في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٨٦٠ ، وبعد ذلك بسنوات قليلة في عام ١٨٦٦ ، اتحدت المقاطعتان الرومانيتان وأصبحتا عمليا مستقلتين ، وفي العقد التالي كشفت المسألة الشرقية التي ظلت خافية لفترات طويلة عن حدود التدخل الخارجي ، وقد واجه عدم الاستقرار في الأقاليم الأوروبية للامبراطورية قسما شديدا ، واحتجت الحكومات الأوروبية وفي النهاية أعلنت روسيا الحرب عام ١٨٧٧ ، وتقدم الجيش الروسي باتجاه اسطنبول ، ووقع العثمانيون معاهدة سلام أعطت حكما ذاتيا للأقاليم البلغارية من

الامبراطورية ، وقد أدى هذا الوضع الى تحقيق مزيد من النفوذ لروسيا كما أدى الى ظهور رد فعل بريطاني عنيف ، كما ظهرت احتمالات قيام حرب أوروبية ، ولكن تفاوضت القوى الأوروبية وعقدت اتفاقية برلين عام ١٨٧٨ ، وبسببها حصل إقليمان من المناطق البلغارية على درجات متفاوتة من الحكم الذاتي ، وتعهدت الحكومة العثمانية بتحسين الأوضاع في الأقاليم التي تضم نسبة عالية من السكان المسيحيين. وتعهدت القوى الأوروبية مرة أخرى بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية العثمانية .

وقد كان من الواضح أنه لن تسمح دولة أوروبية للأخرى باحتلال اسطنبول أو المضائق ، ولم يكن أى منها راغبا في المخاطرة بالانفجار الذي قد ينتج عن محاولة تفكيك الامبراطورية ، وقد استمرت عملية انفصال المناطق الحدودية بالفعل ، فقد اتحدت المنطقتان البلغاريتان في دولة ذات حكم ذاتي في عام ١٨٨٥ ، وحصلت جزيرة كريت على الحكم الذاتي في عام ١٨٩٨ ، وارتبطت باليونان في عام ١٩١٣ ، وفي ذلك العام نشبت حرب بين دول البلقان تسبب فيها رعايا الامبراطورية السابقون ، وفقدت الامبراطورية معظم أملاكها الأوروبية المتبقية ، ومن ناحية أخرى ، فبسبب زيادة الخصومات بين الدول الأوروبية وتصادد القوة الألمانية ، أضيف عنصر جديد للتوازن الأوروبي ، واكتسبت الحكومة العثمانية قليلا من الحرية في الحركة في مناطقها المركزية ، وقد ظهر هذا في الستينات من القرن التاسع عشر ، عندما بدأ الأرمن المسيحيون في العمل بنشاط للحصول على الاستقلال ، واستطاع العثمانيون قمع الحركة بخسائر كبيرة في الأرواح ، وبدون تدخل أوروبي مؤثر ، ورغم ذلك ظلت الوطنية الأرمنية قوية تحت السطح .

وقد غير فقدان الدولة العثمانية لمعظم الأقاليم الأوروبية من طبيعتها ، وبدأ للمسلمين من مواطنيها عربا أو تركيا ، كآخر علامة على فقدان العالم الاسلامي لاستقلاله السياسي في ظروف تحوطه بالأعداء ، وصار المضي في سياسات الإصلاح ملجأ أكثر من أى وقت مضى، وازداد تحديث البيروقراطية والجيش ، وتلقى المسئولون والضباط التدريب في المدارس الحديثة

والمسيحية ، ومكنت وسائط الاتصالات الحديثة من توسيع السيطرة المباشرة ، وبظهور السفن البخارية أمكن تدعيم الحاميات العثمانية بسرعة في المناطق القريبة من البحرين المتوسط والأحمر ، وامتد التلغراف وهو أحد قنوات السيطرة الأساسية في الامبراطورية في الخمسينيات والستينات من القرن التاسع عشر ، وبنهاية القرن التاسع عشر كانت السكك الحديدية قد مدت في الأناضول وسوريا ، وفي السنوات الأولى من القرن العشرين ، مدت الخطوط الحديدية الحجازية من دمشق وحتى المدينة ، وقد حلت الحجيج الى المدن المقدسة ، ومكنت الحكومة العثمانية من احكام سيطرتها على الاشراف في مكة ، وامكنها استعادة وجودها المباشر في اليمن أيضا ، وقد عاشت في أواسط الجزيرة عائلة يساعدوا العثمانيون ، هي عائلة « ابن الرشيد » ، امكنها قهر الدولة السعودية لفترة من الزمن ، ولكنها - أي الدولة السعودية - استعادت سلطتها على أيدي شهاب قوى من العائلة هو عبد العزيز ، وبحلول عام ١٩١٤ نازع سلطة ابن الرشيد ، أما في شرق الجزيرة ، فكان التوسع العثماني محدودا نتيجة للسياسة البريطانية ، وقد حققت بريطانيا علاقات رسمية على مستوى أعلى مع حكام الخليج لمنع النفوذ المتزايد للدول الأوروبية الأخرى مثل روسيا وفرنسا وألمانيا وعقدت عدة معاهدات مع حكام البحرين وعمان وإقليم الهند وأودعت الكويت علاقاتها بالعالم الخارجى في أيدي الحكومة البريطانية ، وكان لهذه الاتفاقيات أثر في منع التوسع العثماني رغم أن العثمانيين احتفظوا بمطالباتهم بالسيادة على الكويت .

وحتى داخل حدودها الأضيقة ، لم تكن سلطنة اسطنبول قوية كما كان يبدو ، فقد تفككت تحالف القوى بين الصفوة الحاكمة وكان هذا التحالف قد جعل الإصلاح ممكنا ، فقد كان هناك انشقاق بين أولئك الذين آمنوا بحكومة من المسؤولين في مجلس يحكمون بهدى من ضمامتهم ومبادئ العدالة ، وأولئك الذين اعتقدوا بالحكومة التفويضية التي تكون مسئولة أمام ارادة الشعب ، الذي يعبر عن نفسه عن طريق الانتخابات ، وقد كان كثير من المسؤولين القدامى يعتقدون أن ذلك يمكن أن يكون خطيرا في دولة شعبيا غير متعلم ، وفيها جماعات وطبقة ودينية مختلفة يمكن أن تستغل

حرياتها السياسية للعمل على تمزيق الامبراطورية . وفي عام ١٨٧٦ في ابان الازمة الشرقية وضع دستور وانتخب برلمان واجتمع ، ولكن السلطان الجديد عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) جمده بمجرد احساسه بالقوة ، ومنذ ذلك الوقت بدأ انشقاق أعرق ، وانتقلت القوة من صفوة كبار المسئولين الى السلطان وحاشيته ، مما أضعف من الرابطة بين الأسرة الحاكمة والعنصر التركي الذي اعتمدت عليه الامبراطورية كلية .

وفي عام ١٩٠٨، قامت ثورة يدعمها جزء من الجيش أعادت الدستور (واستغادت كل من رومانيا وبلغاريا من ذلك بإعلانهما الاستقلال رسميا) وفي البداية، بدا للكثيرين أن هذه الثورة قد تكون البداية لحقبة جديدة من الحرية والتعاون المشترك بين شعوب الامبراطورية ، وكتب عنها مبشر أمريكي أقام لفترة طويلة في بيروت أن الثورة قد قهمت على أنها انتقالية :

« وقد انتقلت الأمور من بين أيدي باشوات مستهترين مرتشين الى برلمان لمثل كافة مناطق الامبراطورية ، انتخبهم الشعب بكل طوائفه من المسلمين والمسيحيين واليهود ، وانفجرت الامبراطورية بتكاملها في فرح غامر ، وكتبت الصحافة ، وعقدت اللقاءات العامة ، وازدانت المدن ، وشوهد المسلمون يعانقون المسيحيين واليهود » (١) .

وفي السنوات القليلة التالية ، كانت السيطرة على الحكومة في أيدي مجموعة من الضباط الأتراك والمسئولين « لجنة الوحدة والتقدم » أو « شباب الأتراك » الذين عملوا على تقوية الامبراطورية بزيادة السيطرة المركزية .

ورغم أن الحكومة العثمانية كانت قادرة على الحفاظ على خريتها في الفعل السياسي ، أصبح هناك نوع آخر من التدخل الأوروبي أكثر أهمية: فمثلا الخمسينيات من ذلك القرن وما بعده ، كانت الحكومة العثمانية في احتياج متزايد للمال لدفع مستحقات الجيش والإدارة وبعض الأشغال العامة، ووجدت مصسدا جديدا للمال في أوروبا ، حيث أدى تطور الصناعة

والتجارة الى تراكم رأس المال ، الذى تدفق من خلال نوع جديد من المؤسسات هى المصارف الى الاستثمار فى كل انحاء العالم وبين عامى ١٨٥٤ و ١٨٧٩ ، اقترضت الحكومة العثمانية على نطاق واسع وبشروط غير جيدة مبلغ ٢٥٦ مليون جنيه تركى (الجنيه التركى كان يساوى تقريبا ٩٠ - ٩١ جنيها استرلينيا) ، وقد تسلمت بالفعل ١٣٩ مليونا ، والمبلغ الباقي خصم وبحلول عام ١٨٧٥ ، لم تعد قادرة على الاستمرار فى تحمل الفوائد وسداد الدين ، وفى عام ١٨٨١ نشأت ادارة عموم الدين لتمثل الدائنين الاجانب ، وتولت السيطرة على جانب كبير من الايرادات العثمانية ، وبهذه الطريقة كانت لها السيطرة الفعلية على تصرفات الحكومة ؛ مما كان له نتائج مالية •

الانصال افريقيا : مصر والمغرب

لقد جرت الأحداث على نحو مماثل فى مصر وتونس ، ولكنها اقتصرت بشكل مختلف ، بغرض السيطرة المباشرة للدول الأوروبية ، كان يمكن لدولة واحدة أن تتدخل فى كلا البلدين يشكل فعال ولأسباب مختلفة ، وفى تونس كان تضخم المديونية للمصارف الأوروبية له نفس النتائج المباشرة التى ظهرت فى الدولة العثمانية ذاتها (اسطنبول) ، فقد أدى الى انشاء مفوضية دولية مالية (صندوق دين) فى ١٨٦٩ ، تلا ذلك محاولات أخرى لاصلاح المالىات واعادة تنظيم القضاء ، ونشر التعليم الحديث ، وكلما انفتحت البلاد للأعمال الأجنبية ، جذبت اهتمام الحكومات الأجنبية ، خاصة حكومة فرنسا التى كانت متواجدة بالفعل عبر الحدود القريبة فى الجزائر ، وفى عام ١٨٨١ احتل جيش فرنسى تونس ، جزئيا لأسباب مالية ، وجزئيا لقطع الطريق على تنامي النفوذ المنافس خاصة النفوذ الايطالى ، وجزئيا لتأمين الحدود الجزائرية ، وبعد عامين ، تمت اتفاقية مع « الباي » تفرض فرنسا بمقتضاها الحماية رسميا ، وتكون لها مسئولية الادارة والشئون المالية •

وفى مصر ايضا ، قدم الانفتاح امام المشروعات الأجنبية تشجيعا كبيرا للتدخل ، وفى أثناء حكم خلفاء محمد على - ، وخاصة اسماعيل (١٨٣٦ -

١٨٧٩) استمر إنشاء مؤسسات المجتمع الحديث ، وأصبحت مصر عمليا مستقلة عن الدولة العثمانية ، وانتشر التعليم ، وفتحت بعض المصانع الجديدة، والأهم من كل ذلك العملية التي تحولت بمقتضاها البلاد وأصبحت مزرعة لانتاج القطن للسوق الانجليزية، وقد توقف استيراد القطن الأمريكي نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية في الفترة (١٨٦١ - ١٨٦٥) لبعض الوقت، وكانت هذا حافزا للتوسع في زراعة القطن في مصر ، واستمر ذلك بعد الحرب وتضمن اتفاقا متزايدا على الري وعلى المواصلات ، ودخلت مصر عصر السكك الحديدية مبكرا منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر وما بعدها ، كما تم تنفيذ عمل ضخم آخر هو مشروع قناة السويس التي بنيت معظمها بالمال الفرنسي والمصري والعمالة المصرية وافتتحت في عام ١٨٦٩ ، وكان افتتاحها من أعظم المناسبات في ذلك القرن ، واستغل الخديو اسماعيل الفرصة لإظهار أن مصر لم تعد جزءا من أفريقيا - ولكنها تنتمي للعالم المتحدين في أوروبا ، وضم الضيوف امبراطور النمسا والامبراطورة اوجيني زوجة نابليون الثالث ، وولي عهد بروسيا ، وفناني وكتانا فرنسيين ، مثل : ثيوفيل جوتييه واميل زولا ويوجين فرومونتان وهنريك ايسن وموسيقين وعلماء مشاهير ، وكانت الاحتفالات تحت رعاية رجال الدين من المسلمين والمسيحيين، وقادت الامبراطورة في اليخت الامبراطوري القافلة الاولى من القوارب خلال القناة الجديدة ، وفي نفس الوقت تقريبا افتتحت دار الأوبرا في القاهرة ، بأغنية على شرف اسماعيل ثم عزفت أوبرا ريجوليتو لفردى ، وكان من المحتم أن يجذب افتتاح القناة في مصر اهتمام بريطانيا ، حيث كان عليها الدفاع عن التجارة البحرية مع آسيا ، والدفاع عن امبراطوريتها في الهند .

وقد كان التصدير وتصنيع القطن مربحا لرجال المال الأوروبيين وكذلك أيضا كانت القناة والأشغال العامة الأخرى ، وبين عامي ١٨٦٢ ، و١٨٧٣ ، اقترضت مصر ٦٨ مليون جنيه استرليني وتسلمت بالفعل ثلثيها فقط ، وخصم المبلغ الباقي كفوائد ، ورغم المجهودات لزيادة مواردها بما فيها بيع نصيبها في القناة للحكومة البريطانية بحلول عام ١٨٧٦ ، لم تكن قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، وبعد ذلك بسنوات قليلة قرضت

السيطرة المالية البريطانية الفرنسية ، وقد أدى تنامي النفوذ الأجنبي ، بالإضافة للأعباء المتزايدة للضرائب التي فرضت لمواجهة مطالب الدائنين الأجانب بالإضافة الى أسباب أخرى ، الى حركة للحد من سلطة الخديو ، كما أدت الى تصاعد النبرة الوطنية ، وأدت زيادة النفوذ الأجنبي وما تبعها من تداعيات أخرى ، الى قيام الجيش المصرى بحركة بزعامة أحمد عرابى - وقد أدى كل هذا الى الاسراع بأصدار قانون بانشاء صندوق الدين سنة ١٨٨١ (*) ، وعندما اجتمعت الحكومة حاولت تأكيد استقلاليتها ، وقد أدى احتمال قيام حكومة لا تصنع بسهولة الى المصالح الأجنبية الى تدخل دبلوماسى من جانب إنجلترا وفرنسا معا ، ثم الى تدخل عسكري من جانب إنجلترا منفردة ، وقد كانت ذريعة الغزو البريطانى هي الادعاء بأن الحكومة كانت متمردة ضد السلطة الشرعية ، وأن النظام قد انهار ، الا أن غالبية اليهود المعاصرين لا يوافقون على هذا الادعاء ، فالسبب الحقيقي كان رغبة الدول الأوروبية فى التوسع ، متذرة بالحفاظ على مصالحها المالية ، وقد بدأ الغزو بالقصف المدفعى البريطانى للاسكندرية ، وتبعه انزال قوات فى منطقة القناة ؛ مما أيقظ المشاعر الدينية أكثر من المشاعر الوطنية ، ولكن الرأى العام المصرى كان مستقطبا بين الخديو والحكومة ، ولم يقم الجيش المصرى بأية مقاومة فعالة ، واحتل الجيش البريطانى البلاد ، وعند ذلك الوقت وما بعده حكمت بريطانيا مصر فعليا ، ورغم أن السيطرة البريطانية لم تتجلى فى أشكال رسمية بسبب تشابك المصالح الأجنبية ، فان فرنسا لم تعترف بالوصع المسيطر لبريطانيا فى مصر الا فى عام ١٩٠٤ .

وقد كان احتلال تونس ومصر خطوات مهمة فى العملية التى تحدد بوجوبها القوة الأوروبية دائرة مصالح كل منها فى أفريقيا ، وكبديل لقتال كل منها الآخر ، وكذلك فتحوا الطريق الى خطوات أخرى ، فامتد الحكم

(*) أصدر الخديو اسماعيل مرسوما بتحديد مهمة صندوق الدين سنة ١٨٧٦ م -

(المرجع)

البريطاني جنوباً على طول وادي النيل حتى السودان ، وكان السبب المعلن لهذا هو تصاعد الحركة الدينية لمحمد أحمد (١٨٤٤ - ١٨٨٥) ، الذي كان يعتبره أتباعه المهدي المنتظر ، بهدف عودة حكم الشريعة الإسلامية ، وقد انتهى الحكم المصري على البلاد في ١٨٨٤ ، وظهت حكومة ذات شكل إسلامي . ولم يكن الخوف من امتدادها بقدر ما كان التخوف من تحريك الحكومات الأوروبية هو ما أدى إلى الاحتلال المصري الإنجليزي الذي قضى على دولة المهدي الإسلامية ، ونصب نظاماً جديداً من الحكومة . في ١٨٩٩ ، ونظراً ، كان حكماً مصرياً إنجليزياً مشتركاً ، ولكن في الواقع كانت إدارة بريطانية أساساً .

وبعد فترة وجيزة ، أدى تنامي النفوذ الأوروبي في المملكة المغربية (مراكش) إلى نتيجة مشابهة ، فقد انتهت بالفصل محاولات السلطان للمحافظة على حرية الدولة من التدخلات ، وفي عام ١٨٦٠ ، عندما غزت إسبانيا البلاد لغرض سيطرتها فيما وراء ميناء سيته ومليلة ، اللذين كانا تحت سيطرة الأسبان لقرون عديدة ، وجرتيا لمقاومة انتشار النفوذ البريطاني ، انتهى الغزو بمعاهدة تنص على أن تدفع إسبانيا تعويضاً مالياً يفوق طاقتها ، وقد أدت محاولات دفعها والاتفاقيات المعقودة مع الدول الأوروبية إلى زيادة سريعة في النشاط الأوروبي ، وفي خلال فترة حكم السلطان حسن (١٨٧٣ - ١٨٩٤) حاولت الحكومة القيام بإصلاحات مماثلة لتلك التي حاولتها في بلاد أخرى لتوفير إطار يمكن من خلاله احتواء التدخل الأوروبي . وذلك بإنشاء جيش جديد ، وإدارة متطورة ، وطرائق أكثر فعالية لتحصيل الإيرادات واستخدامها ، وكان لهذه السياسة نجاح محدود لأن الحكومة لم يكن لها سيطرة كافية على البلاد لتنفيذها ، وأصبح الزعماء في الريف يؤسستهم المتجذرة في التضامن الديني لأسباب دينية وقبلية مستقلة عملياً ، وكانت قوتهم في تزايد في الجنوب ، وأضعفت الإجراءات الجديدة للضرائب والإدارة سلطة الحكام في المدن ، وأنشأ الزعماء المحليون علاقات مباشرة مع ممثلي الأجانب ، ووضع التجار أنفسهم تحت حمايتهم ، وبدأت الحكومة في الاستئذاة من المصارف الأوروبية من أجل أن تمشي وزاد هذا من المصالح الأجنبية وحدثت النتيجة

المنطقية في ١٩٠٤ ، حينما كانت إنجلترا واسبانيا قوتين من بين ثلاث قوى ذات مصالح ، واعترفتا بالمصالح الأساسية للقوة الثالثة وهي فرنسا (بريطانيا في مقابل اطلاق يدها في مصر ، واسبانيا في مقابل نصيب من السيطرة النهائية) ، وفي عام ١٩٠٧ وافقت الدول الأوروبية الرئيسية على السيطرة الفرنسية الاسبانية على الادارات والماليات ، واحتلت القوتان أجزاء من البلاد : اسبانيا في الشمال ، وفرنسا على الساحل الأطلنطي والحدود الجزائرية ، وكان هناك تمرد ضد السلطان الذي وضع نفسه تحت الحماية الفرنسية ، واستمر توسع القوة الفرنسية ، وفي عام ١٩١٢ وقع السلطان الجديد اتفاقية تقبل بالحماية الفرنسية ، وقد قبلها أيضا كبار زعماء القبائل في الجنوب ، وبموجب الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ، تدير اسبانيا جزءا من الشمال ، بينما تظل طنجة مركزا للمصالح الأجنبية تحت نظام دولي خاص .

وفي نفس الوقت تقريبا وصل تقسيم المغرب الى نهايته . في عام ١٩١١ أعلنت إيطاليا - التي أثت متأخرة الى المعركة حول افريقيا - الحرب على الامبراطورية العثمانية ، وانزلت قواتها على ساحل طرابلس ، وبرغم المقاومة العثمانية ، استطاعت احتلال الموانئ والحصون على بعض الاعتراف بوضعها من الحكومة العثمانية .

تحالف المصالح المسيطرة

وباندلاع الحرب العالمية الأولى ، كانت آثار السيطرة الإيطالية في ليبيا ، والفرنسية والاسبانية في مراكش غير ملموسة ، لكن الحكم الفرنسي ترك آثاره في الجزائر وتونس ، وترك الحكم البريطاني آثاره في مصر والسودان ، ومن بعض النواحي كان ذلك علامة على الانفصال عن الماضي ، وعما كان يحدث في الامبراطورية العثمانية ، فالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية لدولة أوروبية واحدة كانت هائلة ، ورغم أن الحكومات المحلية في مصر وتونس ومراكش كانت موجودة بالاسم فقط ، فإنها فقدت

قوتها تدريجيا مع اتساع سيطرة المسئولين الأوروبيين ، ولم يكن لديهم حتى مجال محدود لعمل مستقل ، يسمح للحكومة في اسطنبول بضرب قوى بالآخرى والسعي من أجل ما يعتبر مصالح قومية .

ومن نواح أخرى سارت السياسات التي اتبعتها إنجلترا وفرنسا بحيث يمكن اعتبارها استمرارا لأشكال أكثر فعالية لسياسات المصلحين المحليين ، وخلف هذه الواجهة من الحكومات المحلية تم ادخال المزيد من المسئولين الأجانب ، الذين اكتسبوا تدريجيا سيطرة واسعة ، ومال توازن القوى بينهم وبين المسئولين المحليين الوطنيين (في السودان لم تكن هناك هذه الواجهة ، ولكن ادارة حكم مباشرة لمن الطراز الاستعماري حيث كانت كل المناصب الكبرى في أيدي البريطانيين ، والمصريين وكان الآخرون المتوددين) ، وفي مواقع أقل أهمية ، وعملت الحكومات بشكل أكثر فعالية ، ولكن أيضا بشكل أكثر ابتعادا عن المجتمع ، فالجنود الأجانب أو المحليون تحت امرة قواد أجانب ، والشرطة المنظمة مكنت من سيطرة الحكومة والامتداد حتى الريف ، وجعل تحسين وسائل الاتصالات الإقليمية أكثر قربا من العاصمة : السكك الحديدية في كل من تونس ومصر وأيضا الطرق في تونس ، وأنشئت المحاكم العلمانية التي تعمل بالقوانين الأوروبية أو توسعت ، وأدت السيطرة المالية والحماية الضرائبية الفعالة الى تناقص الديون الخارجية الى معدلات يمكن السيطرة عليها ، وجعلت إمكانية الحصول على قروض ودروس أموال أجنبية ميسرة من الممكن القيام ببعض المشروعات العامة ، وبشكل خاص مشروعات الري في وادي النيل ، وذروتها سد أسوان ، وكن نتيجة له أدخل نظام الري الدائم في صعيد مصر ، وتم افتتاح عدد محدود من المدارس أو عدلت من مدارس العهود السابقة ، وكانت كافية لتدريب المسئولين والتقنيين على مستوى يمكن من استخدامها بفعالية ، ولكنه لم يكن كافيا لايجاد طبقة كبيرة من المثقفين الساخطين

وفي المناطق التي تحكمها اسطنبول ، القاهرة وتونس والجزائر ، تحلقت المصالح حول الانفتاح الجديدة من الحكومة وقويت خلال النصف

الثاني من القرن التاسع عشر ، وكانت سياسة الحكومة تميز - بالإضافة الى المستولين - جماعتين بشكل خاص ، الأولى كانت تلك الجماعات المرتبطة بالتجارة والمال ، فقد أدى تزايد السكان والصناعة في أوروبا ، وتحسين الموانئ وتطويرها ، وبناء السكك الحديدية والطرق في لبنان والجزائر وتونس ، كل ذلك أدى الى تنامي التجارة مع أوروبا وكذلك بين أجزاء مختلفة من الشرق الأوسط والمغرب برغم فتوات الكساد .

وبشكل عام كان على نفس النسق كما كان من قبل ، تصدير المواد الخام للخارج - (القطن المصري ، والحرير اللبناني ، والصوف والجلود من المغرب ، والفوسفات التونسية) والمواد الغذائية (البرتقال من فلسطين والتبنيذ من الجزائر وزيت الزيتون من تونس) والواردات من المنسوجات والسلع المعدنية والشاي والبن والسكر ، وبشكل عام كان الميزان التجاري في غير صالح أوروبا ؛ الا أن الذي خفف الوطأة (عن أوروبا) هو وصول الأموال لها من الخارج ، وكانت هذه الأموال لازمة لتنفيذ الأشغال العامة ، وفي مناطق أوربية أخرى ساعدت تحويلات المهاجرين الأوروبيين في العالم الجديد ، بالإضافة لفيض الذهب والفضة الذي غمر أوروبا في هذه الفترة (من العالم الجديد) .

وقد كان القسم الأكبر من التجارة بين أيدي الشركات الأوروبية والتجار البريطانيين ، والفرنسيين على الأخص ، وعدد متزايد من الألمان مع توسع الصناعة وزيادة السكان في ألمانيا ، ولكن جماعات التجار المحليين لعبت أيضا دورا ملحوظا في التجارة الدولية ودورا قياديا في التجارة المحلية ، ففي الشرق الأوسط تميز المسيحيون السوريون واللبنانيون ، وإليهود السوريون والعراقيون ، والأقباط المصريون في التجارة الثمينة ، وفي المغرب سيطر اليهود المحليون ، وكذلك آخرون من ذوي التراث الطويل في التجارة وتجارة سوس في مراكش ، وواحة مزاب في الجزائر ، وجزيرة جربة قبالة الساحل التونسي .

وقد امتدت المصالح الأوروبية المالية فيما وراء التجارة ، وكانت الاستثمارات الكبيرة الأولى هي تلك المقرضة المقدمة للحكومات ، التي أدت

الى فرض السيطرة المالية الأجنبية ، ولكن بعد ذلك قدمت الحكومات المزيد من القروض ولكن وجود السيطرة الأجنبية مكن من الحصول عليها بشروط أقل تعسفا عن ذى قبل ، وأصبحت الاستثمارات تمتد لما هو أكثر من القروض للحكومات فشملت الهيئات والمؤسسات العامة التي أعطيت من أجلها الشركات الأجنبية امتيازات ، فبعد قناة السويس أعطيت الامتيازات فى مناطق متنوعة ، فى الموانئ وخطوط الترام ومشروعات المياه ، والغاز والكهرباء وقبل كل شئ السكك الحديدية ، وبالمقارنة بهذا كان هناك استثمار قليل فى الزراعة فيما عدا فى بعض الأجزاء من مصر والجزائر ، حيث كان الطلب كبيرا ومنظما على منتجات معينة ، والادارة تحت السيطرة الأوروبية ، ضمنت عاقدا كبيرا مامونا ، وكان هناك استثمار صغير فى الصناعة أيضا بما عدا بعض الصناعات الاستهلاكية على نطاق صغير ، وفى بعض المناطق تم الاستثمار فى استخراج المعادن (الفوسفات فى تونس والبتروى فى مصر) .

لم تكن كل تلك المصارف والشركات أوروبية ، ولكن بعضها نشأ فى اسطنبول والقاهرة وغيرها ، كالبنك العثمانى ، وقد شارك فى الاستثمار الا أنه رأس المال فى هذه البنوك المحلية كان فى أغلبه أوروبيا ، وكان الجزء الأكبر من الأرباح الناتجة من الاستثمار يصدر الى بلاد المنشأ لزيادة الثروات ورأس المال ، ولم يكن يبقى فى البلاد المعنية لتوليد المزيد من الثروة ورأس المال الوطنى .

السيطرة على الأراضي

وقد كانت الجماعات الأخرى التى ارتبطت بمصالحها بمصالح الحكومات الجديدة هى جماعات ملاك الأراضي ، وقد تغيرت الأسس القانونية للملكية الأرض سواء فى الامبراطورية العثمانية وفى مصر فى منتصف القرن التاسع عشر ، ففى العولة العثمانية ، حدد قانون الأرض الصادر سنة ١٨٥٨ أنواع الأراضي المختلفة ، وقد كانت معظم الأراضي الزراعية

مملوكة للدولة وفقا للتقاليد الراسخة منذ امد طويل ، ولكن الذين كانوا يزرعونها ، أو الذين تمسكوا بزراعتها كان من حقم الحصول على وثيقة (حجة) تمكنهم من الاستخدام الكامل لها دون أن يتهددهم شيء ، وكان بإمكانهم بيعها أو توريثها ، وربما كان الهدف من ذلك القانون الصادر سنة ١٨٥٨ تشجيع الانتاج ، وتقوية وضع المزارعين الفعليين ، وفي بعض المناطق حقق القانون هذه النتيجة المرجوة ، ففي أجزاء من الأناضول وفي لبنان تزايدت الحيازات الصغيرة من الأراضي المنتجة للحرير بفضل التحويلات المرسلة من المهاجرين لعائلاتهم ، الا أنه في معظم المناطق كانت النتائج مختلفة ، ففي المناطق القريبة من المدن ، والتي تعمل في انتاج المواد الغذائية والمواد الخام لاستهلاك المدن أو للتصدير ، كان أغلبها يقع بين أيدي العائلات الحضرية (غير فلاحين) ، وكان بإمكان هذه العائلات الاستفادة من الجهاز الإداري لتسجيل الملكية ، كما كانوا في وضع أفضل من الفلاحين للحصول على القروض من المصارف التجارية أو شركات الرهونات أو من البنك الزراعي الحكومي ، وكان بإمكانهم تقديم الأموال للفلاحين لتمكينهم من دفع الضرائب أو تمويل عملياتهم ، وفي مناطق الانتاج للتصدير ، كان بإمكان التجار من الحضر من ذوي الروابط مع الأسواق الأجنبية التحكم في الانتاج ، وتقدير ما يجب زراعته ، وتقديم الأموال للزراعة وشراء الانتاج ، وبعضهم كان في موقع الاحتكار ، فقد كان شراء التبغ والحرير في كل الامبراطورية العثمانية امتيازاً لشركات ذات رأس مال أجنبي ، وبهذه الطرائق ظهرت طبقة من الملاك الغائبين من سكان المدن ، وكان بإمكانهم الالتجاء للحكومة لتعظيم مطالباتهم بجزء من الانتاج ، فالفلاحون الذين يزرعونها كانوا اما عمالا بلا ملكية ، أو مزارعين بالمشاركة ، ويحصلون على ما يكفيهم للعيش من المحصول ، وقد كان من أكبر هذه الاقطاعيات وأفضلها إدارة أراضي السلطان عبد الحميد نفسه .

كما يظهر في الريف الإنشائي بعيداً عن التأثير الفعلي للمدن نوع آخر من كبار ملاك الأراضي ، فقد كانت معظم الأراضي ، خاصة في المساحات

المستخدمة للمراعى تعتبر عند الحكومة أو أولئك الذين عاشوا عليها .
ملوكة للقبيلة على المشاع ، ولكن الأسر المهيمنة فى القبيلة قامت بتسجيل
معظم الأراضى باسمها وإذا كانت المساحة كبيرة ، لم تكن السيطرة الفعلية
على الأرض فى يد زعيم القبيلة ولكن فى يد مجموعة من الوسطاء أقرب الى
الأرض وعملية الزراعة من مالك الأرض فى المدينة ، أو من شيخ القبيلة .

وقد كان من بين هؤلاء الملاك تجار ، مسيحيون ويهود ومرابون .
ولكن بعض الأجانب فى معظم أجزاء الامبراطورية ظلوا يتحكمون من
اسطنبول ، وقد كان الاستثناء الرئيسى من ذلك هو فلسطين ، حيث كان
هناك مجتمع يهودى متنام منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر من نوع
جديد ، ليسوا اليهود الشرقيين المستقرين منذ زمن ، ولكن كانوا من
يهود أواسط وشرق أوروبا لم يحضروا الى القدس للدراسة أو الصلاة
أو الدفن؛ ولكنهم أتوا برؤية جديدة عن استعادة الوطن اليهودى ذى الجذور
فى هذه الأرض ، وفى عام ١٨٩٧ تبلورت هذه الطموحات فى قرارات
المؤتمر اليهودى الأول ، الذى دعا الى انشاء وطن للشعب اليهودى فى
فلسطين يحميه القانون الدولى ، وبرغم المعارضة من الحكومة العثمانية ،
والتقلق المتزايد بين قطاعات من السكان العرب المحليين ، زاد السكان
اليهود فى فلسطين بحلول عام ١٩١٤ الى حوالى ٨٥ ألف أو ما يقارب
١٢٪ من مجموع السكان ، وكان حوالى ربعهم مستقرين فى الأراضى التى
تم شراؤها بمعونة الصندوق القومى (اليهودى) وأعلنت ملكية خالصة
لليهود ، على ألا يستخدم على هذه الأراضى من ليس يهوديا ، وكان
بعضهم يعيش فى مستوطنات زراعية من نوع جديد (كيبوتز) ذات
ادارة جماعية للإنتاج والحياة الاجتماعية .

وفى مصر ، كانت العملية التى انتقلت بمقتضاها ملكية الأراضى
من الحاكم الى أيدي الأفراد قد بدأت أواخر سنوات محمد على ، وتوسعت
بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٨٠ بواسطة سلسلة من القوانين والمراسيم التى

أدت في النهاية إلى الملكية الخاصة الكاملة ، وبدون هذه القيود التي جردها القانون العثماني ، وهنا أيضا لم تكن النية هي خلق طبقة من كبار ملاك الأرض ، ولكن هذا في الواقع هو ما حدث بالفعل بسبب عدد من العمليات المتشابهة ، فقد منح الخديو مساحات شاسعة من الأراضي قبل الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ لأفراد عائلته أو كبار المسؤولين في خدمته ، واحتفظ بكثير منها لنفسه كملكية خاصة ، كما استطاعت العائلات الكبيرة مد ملكياتها بعد تزايد الطلب على القطن ، وبعد الاحتلال ، وقعت الأراضي التي أعطاها الحاكم لمخدمة الدين الخارجي والأراضي التي أدخلت حديثا للرقعة المزروعة في أيدي كبار الملاك أو شركات الرهونات ، وغرق صغار الملاك في الديون للمرابين في المدن وفقدوا أراضيهم ، وحتى أن امكنتهم الاحتفاظ بها فلم يكن بإمكانهم الحصول على القروض لتحويل انتحسينات ، كما أدت قوانين الموارث إلى تفتيت الملكية إلى الحد الذي لم يعد ممكنا لقطعة أرض أن تعول عائلة ، وبحلول الحرب العالمية الأولى كان أكثر من ٤٠٪ من الرقعة الزراعية بين أيدي كبار الملاك (من يملكون أكثر من ٥٠ فدانا) وحوالي ٢٠٪ كانت مملوكة لصغار الملاك أقل من ٥ فدادين (الفدان حوالي ٤٠ ر. هكتارا) وحوالي ٢٠٪ من المزارع الضخمة كانت مملوكة للأفراد أو الشركات الأجنبية خاصة في الشمال ، وأصبح العادي هو المالك الكبير الذي يزرع الفلاحون أراضيهم ، وكان مسموحا لهم باستئجار قطع من الأراضي وزراعتها لأنفسهم ، ويضاف إلى هذه الفئة عدد متزايد من العمال غير المالكين يمثلون ٢٠٪ من السكان العاملين .

وفي تونس ، توسع تخصيص الأراضي للملاك الأجانب وقد كان هناك بالفعل جاليتان كبيرتان ، فرنسية وإيطالية في زمن الاحتلال الفرنسي ، وفي السنوات العشر الأولى من إعلان الحماية ، كانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في صالح أصحاب المصالح الكبرى الراغبين في شراء الأراضي ، فقد كانت قضايا الأرض تنظر في محاكم مختلطة ، وكان من جراء ذلك أن أولئك الذين استأجروا أراضي الوقف أصبح مسموحا لهم بشرائها ، ومنذ عام ١٨٩٢ تم تبني سياسة جديدة لتشجيع الهجرة والمستوطنات تحت ضغط من جماعات الاستعمار لزيادة العنصر الفرنسي

بينهم ، وكان هناك مساحات كبيرة من الأراضى عرضت للبيع من أراضى الوقف وأراضى الدولة والأرض التى تستخدمها بعض القبائل على المشاع ، حيث سادت نفس السياسة كما كان الحال فى الجزائر لحصر السكان فى جزء صغير منها . وكانت تقدم للمشتريين ، القروض الزراعية ، والمعدات ، والطرق ، كما كانت الظروف الاقتصادية أيضا جيدة ، واستمر الاحتياج للقمح وتزايد الطلب على النبيذ وزيت الزيتون ، وعليه زادت مساحة الأراضى بين أيدي الأوربيين خاصة فى المناطق التى تزرع القمح فى الشمال ، ومناطق زراعة الزيتون على الساحل ، وبحلول ١٩١٥ تملك المستعمرون حوالى خمس الأراضى المزروعة ، وكان قليل منهم من صغار الملاك ، وكان النمط التقليدى هو كبار الملاك ، يزرعون بمعاونة الصقليين والىطاليين الجنوبيين أو العمال التونسيين ، أو الذين يؤجرون أراضهم للفلاحين التونسيين ، وكان هناك وفرة فى الأيدي العاملة لأن عملية اغتصاب المستعمرين للأراضى ، أساءت لأحوال الفلاحين الذين حرّموا من إمكانية الحصول على رأس المال ، وحرّموا أيضا من الحماية التى كان يقدمها لهم الملاك المحليون ، وجلب التحول الاقتصادى معه تغييرا فى القوة السياسية ، فكان المستعمرون يطالبون بدور أكبر فى وضع السياسة ، وكانوا يرغبون فى أن تتحرك الحكومة باتجاه ضم البلاد إلى فرنسا ، واخضاع السكان المحليين بالقوة ، والابقاء عليهم فى إطار ثقافة تقليدية ونمط للحياة يمنحهم من المشاركة بفاعلية فى ممارسة القوة ، وقد حققوا بعض النجاح فى هذا الأمر ، حيث أن حشدا كبيرا من مسئولى الحكومة كانوا فرنسيين ، كما كان المؤتمر الاستشارى للشئون المالية والاقتصادية يتكون أساسا من المستعمرين ومن ناحية أخرى ، كانت الحكومة فى باريس وكبار المسئولين الذين أرسلوا من هناك يرغبون فى الحفاظ على المحمية على أسس من التعاون بين الفرنسيين والتونسيين .

وبحلول عام ١٩١٤ ، كانت السياسة الفرنسية فى تونس قد وصلت إلى مرحلة مشابهة لسياستها فى الجزائر ، ولكن فى نفس الوقت كانت الأمور فى الجزائر قد تغيرت ، حيث أضعفت هزيمة فرنسا فى الحرب الفرنسية البروسية (١٨٧٠ - ١٨٧١) وسقوط نابليون الثالث من

سلطة الحكومة الفرنسية في الجزائر ، وسيطر (المستعمرون) لفترة تسلموا خلالها السلطة ، ولكن في شرق البلاد حدث شيء مختلف ، فقد قامت ثورة واسعة بين العرب والبربر لعدة أسباب : من ناحية كان النبلاء يرغبون في استعادة وضعهم السياسي والاجتماعي الذي ضعف بتوسع الادارة المباشرة ، ومن ناحية أخرى كان الفلاحون سكان القرى يعترضون على فقدان أراضيهم ، وبعد فترة من الأوبئة والمحاصيل السيئة تبلورت بين قطاع كبير من السكان الرغبة في الاستقلال ، التي لم تتجلب بعد في أشكال وطنية ولكن كان لها بعدها الديني ، غذتها ووجهتها زعامة إحدى الطرق الصوفية ، وقمعت هذه الانتفاضات وأدت الى نتائج فاجعة للمسلمين الجزائريين ، وفرضت الغرامات الجماعية وصودرت الأراضي كعقاب ، وقدرت خسائر تلك المناطق التي اشتركت في التمرد بما يساوي ٧٠٪ من ممتلكاتها .

كانت النتائج على المدى البعيد أكثر سوءاً ، فقد أدت الى تدمير القيادات المحلية كما نتج عن تغير النظام في باريس ، ازالة العقبات امام توسع ملاك الأراضي الاوربيين ، وتحولت اقطاعيات كبيرة من الأراضي الى أيادي المستعمرين ، سواء بالبيع أو الهبة من اراضي الدولة أو بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تستخدم استخدماً على المشاع ، أو بالتلاعب القانوني ، وبحلول ١٨٧٤ ، كان الاوربيون يمتلكون قرابة ثلث الأراضي المزروعة وكانت أكثر الأراضي انتاجية تنتج القمح أو الكروم كما كانت من ذى قبل ، وكان للنبيل الجزائري سوق جديدة كبيرة في فرنسا ، ومعظم الأراضي التي تزرع كروماً كان يعمل بها المهاجرون الاوربيون من الاسبان والاطاليين وكذلك الفرنسيين ، ولكنها كانت مملوكة للملاك أغنياء نسبياً بما لديهم من رؤوس أموال ، واقتصر صغار المزارعين الجزائريين على أجزاء صغيرة من الأراضي غير المتميزة وبلا رأس مال ، وبموارد متناقصة من الماشية ، ومالوا لأن يصبحوا مزارعين بالمشاركة أو مجرد عمال على الأرض المملوكة للاوربيين ؛ رغم ظهور طبقة جديدة من الملاك المسلمين .

وقد تزايد سكان الجزائر من الاوربيين بسبب الفرض الجديدة في الأراضي بشكل سريع من ٢٠٠ ألف في عام ١٨٦٠ الى قرابة ٧٥٠ ألف

فى عام ١٩١١ ، والرقم الأخير يشمل اليهود الجزائريين الذين حصلوا جميعا على الجنسية الفرنسية ، وتزايد السكان المحليون فى نفس الفترة الى ٤٠٠.٠٠٠. وكان الأوربيون يشكلون ١٣٪ من اجمالى السكان ، وفى المدن الكبرى كانوا يمثلون عنصرا أكبر ، وفى عام ١٩١٤ كان ثلاثة أرباع سكان المدن الكبرى فى الجزائر من الأوربيين *

وقد سيطر هذا الوجود الأوربي المتزايد فعليا على الحكومة المحلية ، وبحلول عام ١٩١٤ أصبح لهم ممثلون فى البرلمان الفرنسى وشكلوا جماعة ضغط سياسى مهمة فى باريس ، وبالتدريج مع ظهور جيل جديد فى الجزائر ، وحصول المهاجرين من بلاد أخرى على الجنسية الفرنسية وشكلوا هوية منفصلة واهتمامات منفصلة ، بلورتها جماعات الضغط السياسى فى مطالب لاستيعاب الجزائر بقدر الامكان فى فرنسا ، مع اخضاع الادارة الفرنسية المحلية لسيطرتهم ، ونجحوا فى ذلك بشكل عام ، فقد كانت الاغلبية العظمى من المستولين المحليين من الفرنسيين، وكذلك ممن يحتلون المواقع العليا ، وتوسعت المناطق التى كانت تديرها المجالس البلدية ذات الاغلبية الفرنسية وفى هذه المناطق لم يكن للمسلمين فعليا أية سلطة ، وكانوا يدفعون ضرائب مباشرة أكثر من تلك التى يدفعها المستعمرون ولكن العائدات كانت تستخدم أساسا لصالح الأوربيين ، وكانوا يحاكمون بناء على قانون عقوبات خاص يفرضه عليهم القضاة الفرنسيون ، كما كان الاتفاق على تعليمهم قليلا *

وبنهاية القرن ، أصبحت الحكومة فى باريس واعية « بالمشكلة الدربية » وبأهمية ضمان أن تظل الادارة مستقلة عن ضغوط المستعمرين ، وأن بإمكانها استخدام سلطاتها للحفاظ على « كرامة المهزومين » (٢) ، وبذلك بعض الجهد حيال التعليم الابتدائى للمسلمين ، ولكن بحلول عام ١٩١٤ كان عدد الجزائريين الذين تلقوا تعليما ثانويا أو عاليا يعد بالعشرات أو بالمئات وليس بالآلاف *

احوال الشعب

في تلك الأجزاء من الشرق الأوسط والمغرب التي كانت سيطرة الحكومة فيها قد أصبحت أكثر فعالية ، أنشئت الأشغال العامة ، وصدرت القوانين الجديدة للأراضي لتضمن حقوق ملكية مؤكدة ، منحت المصارف والشركات العقارية رؤوس الأموال ، ووجدت المنتجات أسواقا في العالم الصناعي ، وتزايدت المساحات المزروعة ، وتزايدت المحاصيل الانتاجية بين عامي ١٨٦٠ و ١٩١٤ ، ومن الواضح رغم سوء الإحصائيات أن ذلك ما حدث في الجزائر وتونس حيث تضاعفت الأراضي القابلة للزراعة ، وفي مصر بالذات كانت الظروف جيدة، في ذلك الوقت، حيث كانت سيطرة الحكومة غير مهددة حتى في صعيد مصر ، وكانت سوق القطن في تزايد برغم الذبذبات التي كان معرضة لها ، وأدت مشروعات الري الكبرى الى زيادة انتاجية الأراضي ، وتزايد المساحة المنتجة بمقدار الثلث بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، ولم تكن هذه الزيادة بلا مخاطر ، وريحة زراعة القطن للتصدير كانت كبيرة ؛ لدرجة أن المزيد من الأراضي كانت توجه لها ، وبحلول حوالي ١٩٠٠ أصبحت مصر مستوردة بالكامل للمواد الغذائية والسلع المصنعة .

وبالنسبة لسوريا وفلسطين والعراق، كانت الإحصائيات أكثر بعدا عن الدقة ولكن المؤشرات المتاحة تشير الى نفس الاتجاه ، ففي سوريا وفلسطين كان بإمكان الفلاحين في القرى الجبلية زيادة مساحة الأراضي التي يزرعونها في السهول لانتاج القمح والمحاصيل الأخرى التي كان لها سوق في العالم الخارجي ، فزيت الزيتون والسمسم والبرتقال من منطقة ياقا ، وفي لبنان تزايدت صناعة الحرير ، وفي العراق لم يكن العامل المهم هو توسع سلطة الدولة ، ولا تحسين الري ، أو المشروعات الكبرى للري مثل قناطر الهندية على نهر الفرات حتى عام ١٩١٣ ، وإنما كانت الطريقة التي طبقت بها قوانين الأراضي ، عندما سجل زعماء القبائل الأراضي بأسمائهم ، وكان هناك حافز في تحويل رجال قبائلهم من الرعي الى الزراعة المستقرة لانتاج القمح أو البلح للتصدير .

وقد حدث مثل هذا التغير في التوازن بين الزراعة المستقرة والرعى، حيثما تراجعت غاملان متضاققان، كان الأول توسع دائرة السيطرة الحكومية التي كانت تفضل دائما التعامل مع المزارعين المستقرين لاماكان فرض الضرائب عليهم وتحبيذهم عن البدو والرحل الذين يعيشون خارج المجتمع السياسي، والذين يمكنهم أن يشكلوا خطورة على النظام، وكان يحدث هذا التوسع حيثما استطاعت الحكومة فرض قوتها وتحسنت المواصلات، ففي الجزائر تحرك الجيش الفرنسي جنوبا من الهضبة العليا الى واحات الصحراء والأراضي التي يعيش فيها « الطوارق »، وفي سوريا جعل إنشاء السكك الحديدية بالامكان مد حدود الزراعة داخل السهول، وأصبحت كل محطة سكة حديد مع مسئوليتها والحامية العسكرية والسوق، مركزا لانتشار الزراعة وللتجارة، وكانت عناصر معينة من السكان تستخدم للحفاظ على النظام في الريف، كانت تستخدم في الشمال مثل الجاليات الكردية، والشراكسة (أو الجركس) الذين تركوا بلادهم في أعقاب الفتح الروسي واستقروا في سلسلة من القرى في جنوب سوريا.

وكان العامل الثاني هو الطلب المتناقض على المنتجات الرئيسية للسهول أو الأرياح المنكمشة الناتجة منها بالمقارنة بالعائدات من المحاصيل المنتجة للبيع أو التصدير، وبدأت سوق الابل في الانكماش مع دخول وسائل الاتصال الحديثة (ولكن التغير الحاسم بظهور السيارة لم يكن قد بدأ بعد) واستمر الطلب على الأغنام وتزايد مع زيادة عدد السكان، ولكن رأس المال كان أكثر ربحية في زراعة المحاصيل، ومن الدلائل المتوافرة أنه كان من الواضح أن أعداد الماشية نسبة الى عدد السكان كانت في تناقص، ففي الجزائر كان هناك ٢٨٥ رأسا من الأغنام لكل نسمة من السكان، وبعد ذلك بثلاثين عاما انخفضت هذه النسبة الى ١٢٦٥.

وبشكل عام، تميزت هذه الفترة بتزايد السكان بمعدلات تختلف بشكل كبير من بلد لآخر، ومن بين البلدان ذات الإحصائيات التي يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن ملاحظة الزيادة فيها بوضوح، كانت مصر

والجزائر ، ففي الجزائر تضاعف السكان المسلمون في خمسين عاما من ٢ مليون عام ١٨٦١ الى ٤٥ مليون عام ١٩١٤ . وفي تونس كانت الزيادة بنفس المستوى من ١ الى ٢ مليون . في مصر كان التزايد مستمرا خلال القرن التاسع عشر من ٤ ملايين في عام ١٩٠٠ الى ٥ مليون عام ١٨٦٠ ثم الى ١٢ مليونا في ١٩١٤ . وفي السودان ، كان التزايد مطردا منذ بداية الاحتلال البريطاني ، وفي الهلال الخصيب فان العملية لا تخرج عن تقديرات وتكهنات ، ويمكن سوريا يبدو أنهم تزايدوا بنسبة حوالي ٤٠٪ بين عامي ١٨٦٠ و ١٩١٤ من ٢٥ الى ٣٥ مليون . ومن ناحية أخرى كان هناك تدفق خارجي كبير من لبنان الى أمريكا الشمالية والجنوبية ، وبحلول عام ١٩١٤ يعتقد أن حوالي ٣٠ ألف لبناني قد غادروا البلاد ، والزيادة في العراق كانت على نفس المستوى ، والتقديرات التقريبية تدعّب الى أن يكون التعداد الكلي للبلاد العربية بشكل عام تزايد بين ١٨ - ٢٠ مليونا عن عام ١٨٠٠ الى حوالي ٣٥ - ٤٠ مليونا بحلول عام ١٩١٤ .

وكان معظم السكان أساسا في الريف ، وقد نمت بعض المدن بشكل سريع ، خاصة الموانئ المتخصصة في التجارة مع أوروبا ، وهي مدن الساحل الجزائري وبيروت والاسكندرية (بحلول عام ١٩١٤ كانت ثانية كبرى المدن العربية) وغيرها ، خاصة العواصم الوطنية أو الاقليمية ، التي تنامت تقريبا بنسبة التزايد في اجمالي السكان ، فالقاهرة على سبيل المثال تضاعفت تقريبا في الحجم ، وظلت أكبر المدن العربية ولكن تعداد مصر ككل تزايد ، أيضا ظلت درجة التحضر تقريبا كما كانت عليه ولم يكن تدفق المهاجرين من الريف الى المدن قد بدأ بعد .

وقد كان تزايد السكان يرجع لعدة عوامل : في مصر ، قد يكون متعلقا بانتشار زراعة القطن ، اذ كان صغار الاطفال يساعدون في الحقول في سن مبكرة ؛ ولهذا فقد كان هناك حافز للزواج المبكر وكثرة الانجاب ، وفي معظم البلاد كان نتيجة لهبوط قوة غاملين نتج عنها نقص في السكان فيما مضى وهما : الأوبئة والمجاعات ، وكان ذلك يقضل

تحسين اجراءات الحجر الصحي تحت اشراف الاطباء الأوربيين ، وبدعم من الحكومات الأجنبية أمكن القضاء على الوباء في بلدان البحر المتوسط تقريبا بحلول ١٩١٤ ، كما حدث بالنسبة للكوليرا ، كما أن ارتباط عاملي تزايد الانتاج من الغذاء ، وتحسن الاتصالات جعل بالامكان تعويض نقص المحاصيل المحلية الذي كان يؤدي للمجاعة في العصور السابقة . وفي بعض البلاد كالجزائر وتونس والسودان ، لم ترفع الزيادة تعداد السكان الى مستويات غير مسبوقة بقدر ما عوض النقص الحاد الذي عانت منه من قبل . ففي الجزائر أدت الحرب والكوارث والأوبئة والمجاعة الى نقص السكان بشكل ملحوظ في منتصف القرن التاسع عشر ، وفي تونس كان هناك نقص تدريجي على فترات طويلة ، وفي السودان أدت الاضطرابات التي سببتها أحداث الحركة المهدية وما تلاها من سلسلة من المحاصيل المتفدية ، الى هبوط خطير في التعداد إبان التسعينات من القرن التاسع عشر .

ولم تكن زيادة السكان تعنى بالضرورة ارتفاع مستوى المعيشة بالضرورة بل انها قد تعنى العكس ، ورغم ذلك هناك سبب يدعو الى الاعتقاد أن المستوى ارتفع في بعض الأماكن . وكان ذلك صحيحا بالتأكيد فيما يتصل بالطبقة العليا في المجتمع الحضري ، أولئك المرتبطين بالحكومات الجديدة او بالقطاعات المزدهرة من الاقتصاد ، فكانت مكاسبهم أعلى وتمتعوا باسكان أفضل ، ورعاية صحية أفضل ، ومجال أكبر من السلع المطروحة في الأسواق ، وفي الريف أدى الانتاج المتزايد من الغذاء ، وتحسن الاتصالات ، الى تحسين التغذية في بعض الأماكن على الأقل ، وليس في المستعمرات الأوربية حيث فقد الفلاحون أفضل الأراضي ، ولكن في مصر وبعض الأجزاء من سوريا ، حيث كان هناك توازن بين الانتاج وزيادة السكان (رغم أن تحسن الصحة العامة في مصر نتيجة تحسن التغذية وإزائه من ناحية أخرى انتشار مرض البلهارسيا التي تحملها المياه وتنتشر مع توسع الري) .

وقد كانت إمكانيات التحسن في حياة الفلاحين محدودة ، حتى في أفضل الظروف ليس فقط بحكم التزايد المستمر في السكان ، ولكن بتحول

ميزان القوى الاجتماعية لصالح أولئك الذين تملكوا الأراضي أو سيطروا عليها ، فقد كانت قوة القانون والحكومة تدعم دعاوهم ، وكان بإمكانهم الحصول على المال الذي لا يمكن الانتاج بدونه أو طرح المنتج في الأسواق ، وفي أغلب الأحيان لم يكن لزاما عليهم أن يعملوا في إطار الروابط الأخلاقية بينهم وبين من كانوا يعملون لديهم ، فلم يكن للمستعمرين أو المرابين في الحضر أو لشيوخ القبائل الذين تحولوا الى ملاك اراض ، نفس الروابط مع أولئك العاملين لديهم مثل ما كان لأسلافهم ، وفي مثل هذه الظروف لم يستطع الفلاحون أن يحصلوا من ناتج الريف سوى الحد الأدنى الذي يقيم أودهم بالكاد ، بالإضافة الى أنهم فقدوا حماية الأقوياء في أوقات الشدة والقهر .

المجتمع المزدوج

بحلول عام ١٩١٤ ، ظهر في البلاد العربية التابعة للامبراطورية العثمانية والمغرب بدرجات متفاوتة شرائح طبقيّة جديدة ، وهي الجماعات المالية والتجارية الأوروبية ، وفي بعض الأماكن ظهرت مجتمعات المستوطنين التي تميّزها قوى حكوماتها ، وشرائح التجار المحليين وملاك الأراضي كانت مصالحها مرهونة الى حد ما بمصالح الجماعات الأجنبية ، ولكنها كانت في بعض الأحيان متعارضة معها ، وسكان الريف المتزايدين وفقراء سكان المدن الذين لم يكن لهم سوى علاقة محدودة بالسلطة ، وكانوا مستبعدين من مزايا التغييرات الادارية والقانونية والاقتصادية .

وقد تجلّت العلاقات المتغيرة للقوى الاجتماعية في التغييرات التي بدأت تحدث في حياة المدن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وانتقل النشاط الاقتصادي والقوة من المدن الكبرى الى الداخل الى الموانئ البحرية ، وبشكل خاص على سواحل المتوسط ، وقد أصبحت مواقع لتجارة الترانزيت كما أنها أصبحت المراكز الرئيسية للتجارة والمال ، حيث يتم تجميع البضائع من المناطق الداخلية وتوزع منها الواردات ،

وكانت أيضا مراكز للتصدير والاستيراد ، وحيث كان الانتاج الزراعى ينظم ويمول ، وقد كانت بعض الموانئ مدنا قديمة اتخذت حجما وأهمية جديدة فحلت بيروت محل صيدا وعكا كميناء رئيسى لجنوب سوريا ، وحلت الاسكندرية محل دمياط ورشيد فى تجارة سمر البحرية مع تزايد التجارة مع أوروبا ، وقد تددت التجارة مع الأناضول والساحل السوري ، فأصبحت البصرة هى الموقع الرئيسى لتصدير القمح والتور بالعراق ، وأصبحت جدة الميناء الرئيسى للحجاز وتزايدت أهميتها حيث غزت غرب الجزيرة بالبضائع الخارجية عن طريق البحر بدلا من القوافل من سوريا ، وتونس وموانئ الجزائر ، وقد نشأت موانئ جديدة كانت فعليا مراكز للحركة الدولية مثل بور سعيد فى الطرف الشمالى من قناة السويس ، وعدن كمركز لتزويد البواخر التجارية بالفحم على الطريق من أوروبا عن طريق القناة الى الهند ، والدار البيضاء على ساحل الاطلنطى فى مراكش .

وقد كانت المدن والموانئ تمتلئ بالمخازن والمصارف ومكاتب شركات الشحن المشيئة على الطراز المعمارى لمثيلاتهما فى جنوب أوروبا ، وكانت بها أحياء سكنية بقبيلات تحوطها الحدائق ، وكان تخطيطها يشمل الحدائق العامة والميادين والفنادق والمطاعم والمقاهى والمحال والمسارح ، وكانت الشوارع الرئيسية متسعة وعريضة بما يسمح بمرور الترام العربات التى تجرها الخيل ، وبحلول عام ١٩١٤ ، بدأت تترادها أول سيارات . ومدن الداخل أيضا تغير مظهرها بنفس الطريقة ، فى البداية ، بذلت المحاولات لادخال طرق ومبان جديدة الى قلب هذه المدن القديمة ، وشق طريق عريض خلال القاهرة حتى سفح القلعة ، وأصلحت الأسواق وتوسعت فى دمشق ، وأنشئت سوق الحميدية ، وسوق مدحت باشا ، وعلى المدى الطويل تنامت الأحياء الجديدة خارج أسوار المدن القديمة (اذ كانت ما زالت موجودة) على الأراضى التى لا يعوق استخدامها المباني القديمة أو مشاكل الملكية والتى يمكن تطويرها طبقا لخطة ، فتوسعت دمشق الجديدة شرقا على مرتفعات جبل قاسيون ، والقاهرة الجديدة أولا الى شمال المدينة القديمة وبعدها الى الغرب على الأراضى الممتدة الى النيل ،

والتي كانت مستنقعات جففت في تلك الآونة وأصبحت مناسبة للبناء ، وتونس الجديدة توسعت جزئيا على الأرض المردومة من البحيرة الواقعة الى الغرب منها ، والخرطوم التي كانت عاصمة السودان تحت حكم المصريين تم عاصمة للحكم المشترك كانت انشاء جديدا بشوارع متماثلة ، حرب نقطة التقاء النيل الأبيض والأزرق ، وفي نهاية تلك الفترة حدثت تغيرات مشابهة في المغرب ، فقد امتدت الرباط عاصمة المحمية ومقر الإقامة الرئيسي للسلطان نحو الساحل ، وصممت مدينة الجديدة خارج أسوار المدينة القديمة متفادية أى تداخل مع المدينة القديمة .

وقد امتصت المدن الجديدة الحياة تدريجيا من المدن القديمة ، وأقيمت فيها مكاتب الشركات والمصارف ، وتزايدت القصور والمكاتب الحكومية ، ففي القاهرة بنيت الوزارات الجديدة في الضواحي الغربية ، وفيها كانت مقر القناصل من الأجانب ، وانتقل الخديو من القلعة الى قصر جديد بنى على الطراز الأوربي ، وسيطر الجيش البريطاني على القاهرة من ثكنات قصر النيل على ضفاف النيل .

وقد كان الأجانب يشكلون جزءا كبيرا من سكان المدن والأحياء الجديدة ، مسئولون وقناصل وتجار ومصرفيون ومهنيون . والجزائر وهران أكبر مدن الجزائر كانت فيها أغلبية أوربية ، ففي القاهرة كان ١٦ ٪ من السكان من الأجانب ، وفي الاسكندرية ٢٥ ٪ . عاشوا حياة منفصلة منعزلة متميزة ، لهم مدارسهم وكنائسهم ومستشفياتهم وأماكن اللهو الخاصة بهم . ويفضل في قضاياهم مستشارون أوربيون أو محاكم مختلطة ، ومصلحهم الاقتصادية يحميها القناصل الذين تحميهم حكوماتهم . وقد جذبت السلطة وطرائق الحياة الجديدة الى المدن أيضا التجار المحليين وغالبيتهم من المسيحيين واليهود المشتغلين بالتجارة الدولية . وبعضهم يتمتع بالحماية الأجنبية واستوعبتهم المجتمعات الأجنبية تماما ، وفي عام ١٩١٤ ، بدأت العائلات الاسلامية من مسئولى الحكومة أو ملاك الأراضي في ترك بيوت أملاكهم في المدن القديمة طلبا لرفاهية العيش في الأحياء الجديدة .

وقد ظهر نوع جديد من الحياة في المدن الجديدة كان انعكاسا للحياة في أوروبا ، فالرجال والنساء يرتدون ملابس مختلفة ، وقد كان أحد سمات التحديث المهمة للاصلاحات في عصر محمود الثاني هو التغيير في اللباس الرسمي ، فقد تخلى السلطان ومستولوه عن الأردية القضاضة والعمائم الواسعة التي كان يرتديها أسلافهم ، وأحلوا محلها الردنجات الأوربنى وغطاء جديدا للرأس هو الطربوش الأحمر ذو الزر الأسود ، كما ارتدى جنود الجيوش الجديدة العثمانية والمصرية والتونسية أزياء على الطراز الأوربي ، وقد أدى السفر وارتداد الأحياء الأجنبية والمدارس الحديثة بالتجار والمهنيين وعائلاتهم الى الاعتقاد على الملابس الجديدة وارتداها المسيحيون واليهود قبل المسلمين ، وبنهاية القرن كانت بعض زوجاتهم وبناتهم أيضا يرتدين ثيابا على الطراز الايطالي أو الفرنسي ، تعلمنها من الدوريات المصورة ، وحتى عام ١٩١٤ كان نادرا ما تخرج النساء المسلمات بدون نوع من الغطاء على الرأس ان لم يكن على الوجه .

وقد كانت المساكن أيضا تعبيرا مرثيا عن التغير في طرائق المعيشة . فكانت مباني الأحياء الجديدة سواء أكانت سكنية أم للأعمال ، يصممها في الغالب معماريون ايطاليون أو فرنسيون أو تبنى على طرز ايطالية أو فرنسية بالحجارة ، وتزخرف بالمصيص والحديد المشغول ، واتخذت المباني العامة واجهات مهيبه من الخارج وبعضها كان معبرا عن رؤى جديدة في المجتمع ، ففي القاهرة بنيت دار الأوبرا والمتحف والمكتبة الخديوية ، كما كانت المباني أيضا انعكاسا لرؤية مختلفة للحياة العائلية ، فكان من الصعب التوفيق بين فصل غرف المعيشة في الطابق الأرضي وغرف النوم في الطابق العلوى ، وبين الفصل القديم الصارم بين الصالونات حيث يستقبل رجال العائلة الزوار ، والحريم حيث تجرى حياة العائلة ، وقد أدت التغيرات في الحياة الاقتصادية والعادات الاجتماعية ، بالإضافة الى الاجراءات العثمانية والمصرية والانجليزية ضد تجارة العبيد ، الى انتهاء العبودية . وفي عام ١٩١٤ ، اختفى الحصيان السود حراس عفاا الحريم من بعض القصور ، وكانت الكراسي والمناضيد المصنوعة تقليدا للاثاث الفرنسي في القرن الثامن عشر ، تعنى ضمنا طريقة مختلفة في استقبال الضيوف وتناول الطعام معهم ، وكانت

المنازل محروطة بالحدائق وليست مبنية حول أفنية داخلية ، وكانت نوافذها تطل على الخارج الى الطرقات . وكان بالامكان النظر الى الخارج وللآخرين النظر الى الداخل ، وفي الشوارع الأكثر اتساعا أو على مشارف المدينة كانت النساء من العائلات الكبيرة يتنزهن في عربات تجرها الخيول ، وفي عام ١٩١٤ كان بإمكان السيدات الأرستقراطيات من القاهرة حضور عروض الفرق المسرحية المتجولة ، التي تعرض الدراما الكلاسيكية الفرنسية أو الأوبرا الإيطالية ومن - أى المشاهدات - مختفيات خلف ستائر في مقصورات دار الأوبرا *

الفصل الثامن عشر

ثقافة الامبريالية والاصلاح

ثقافة الامبريالية

واجه العرب والأوربيون بعضهم بعضاً بطريقة جديدة في المدن الجديدة، وخاصة في البلاد تحت الاحتلال الأوربي، وتغيرت نظرة كل منهما للآخر . وفي القرن الثامن عشر تزايد فضول العقل الأوربي تحت تأثير السفر والتجارة ليشمل كل العالم . وفي القرن التاسع عشر تعمق هذا الفضول ، وكان هناك المزيد مما يفضيه ، فقد جلبت التجارة والحروب أعداداً متزايدة من الأوربيين والأمريكيين إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وبدأت السياحة المنتظمة في منتصف القرن مع الحج للأراضي المقدسة (القدس وما حولها) والرحلات في النيل .

وقد تجلّى الفضول العالمى فى نوع جديد من الدراسة، الذى حاول تفهم طبيعة المجتمعات وتاريخها فى آسيا ؛ بدراسة ما تركوه فى آثارهم من السجلات المكتوبة أو منتجات الحرف ، وتعود الترجمة الأولى للقرآن (الكريم) الى ما قبل ذلك بكثير منذ القرن الثانى عشر ، ولكن هذا الجهود المبكر خلف القليل من الأثر ، وقد بدأت المحاولة المنظمة لتفهم النصوص الأساسية للمعتقد الإسلامى وتاريخ المسلمين فى القرن السابع عشر بإنشاء كرسي للغة العربية فى كل من جامعات باريس وليدن واكسفورد وكامبريدج ، وجمع المخطوطات فى المكتبات الكبرى، ومحققاتها الدقيقة الأولى ، وترجماتها . وفى الوقت الذى كتب فيه ادوارد جيبون « انحدار وسقوط الامبراطورية الرومانية » (١٧٧٦ - ١٧٨٨) ، كان لديه كم كبير من المصادر والأعمال المعروفة ليغيد منه .

الا أن الدراسة المنظمة لأوجه الثقافة العربية والإسلامية وإنشاء المعاهد التي يمكن من خلالها تناول النتائج من جيل لآخر بدأت في وقت لاحق ، فقد أنشأ سير ويليام جونز (١٧٤٦ - ١٧٩٤) الجمعية الآسيوية لدراسة التراث الإسلامي والهندوسي في الهند في المنطقة البريطانية الجديدة في البنغال ، وهي الأولى من بين عدد كبير من مثل هذه الجمعيات العلمية ، وفي باريس كان العالم الفرنسي سيلفستر دي ساسي (١٧٥٨ - ١٨٣٨) بداية سلسلة من المعلمين والباحثين ، امتدت إلى أجيال أخرى وبلدان أخرى .

ولعب الدارسون الألمان في ألمانيا وإمبراطورية هابسبورج دوراً خطيراً في نمو هذه التقاليد ، فكانوا ينظرون إلى الدين والتراث الإسلامي بعقول شكلتها النظريات الثقافية العظيمة لعصرهم : التاريخ الثقافي ، ودراسة استمرارية التطور الإنساني من عصر إلى عصر ومن شعب لآخر ، وعلم اللغة المقارن الذي حاول تتبع التاريخ الطبيعي والعلاقات العائلية للغات والثقافات والشخصيات التي تعبر عنها ، وتطبيق الطرائق النقدية على النصوص المقدسة لاكتشاف التطور المبكر للتراث الديني ، وتسجيل وتفسير الحياة والعادات والمعتقدات لشعوب آسيا وأفريقيا ، التي أصبحت في مجال أسفار وحكم الأوروبيين ، وقد أنعم كل ذلك علم الأنثروبولوجيا ، وبتهاية القرن ، ظهر نوع آخر من العلم ليلقي الضوء على دراسة النصوص : فظهر علم الآثار بهدف السعي لاكتشاف المستوطنات البشرية وتفسيرها ، وهكذا برزعت معرفة تاريخ البلاد العربية ، خاصة مصر والعراق فيما قبل ظهور الإسلام .

وقد أنتج الخيال الرومانسي - الذي واجه الماضي البعيد والقريب ، والانكباب على المعرفة (أو ما يشبه المعرفة) المستمدة من الأسفار والدراسة ، رؤية عن الشرق ، جعلته غامضاً ومشوقاً ، ومهداً للعجائب والأساطير التي أخصبت الفنون ، وأصبحت ترجمة « ليلى بحرية » ألف ليلة وليلة جزءاً من التراث الغربي ، وشكلت الصور عنها ، ومن الكتب الأخرى أفكاراً فرعية في الآداب الأوروبية ، وكتب جوته أشعاراً عن الأفكار

الإسلامية ، وجعل سير والتر سكوت من صلاح الدين تجسيدا لغروسية القرون الوسطى فى كتابه «التعويذة» *The Talisman* ، وكان التأثير على الفنون المراثية أعظم من ذلك ، فقد ظهرت المؤثرات الإسلامية فى تجميل وتزيين بعض المباني ومارس كبار الرسامين طرازا شرقيا فى التصوير ، ومنهم : انجر *Ingres* ، ودلاكروا *Delacroix* وبعض صغار الرسامين ، وتكررت صور معينة فى أعمالهم : الفارس العربى كبطل صوحش ، واغراء الجميلات فى الحريم ، وروعة الأسواق ، والحياة التى تثير الاشفاق بين أطلال روعة الماضى .

وقد اشتبكت فكرة أخرى مع الرغبة فى المعرفة ، والانبعاث الحثالى للانجذاب الغامض . فالهزيمة تتعمق داخل الروح البشرية أكثر من الانتصار . فإن يكون المرء واقعا تحت سيطرة شخص آخر ، فانه يخوض تجربة واعية تثير الشكوك حول نظام الكون ، ويتناسى الطرف القوى - أو يفترض - جزءا من النظام الطبيعى للأمور ، ويخترع أو يتبنى أفكارا تبرر سيطرته ، وقد برزت عدة أنواع من التبرير فى أوروبا القرن التاسع عشر ، وخاصة فى بريطانيا وفرنسا ، حيث كانتا الدولتين الأساسيتين المهيمنتين على الحكم فى الدولة العربية ، وكان بعض تلك التبريرات تعبيرا فى صورة علمانية عن موقف المسيحيين الغربيين من الاسلام والمسلمين ، منذ أن واجهتهم القوة الإسلامية فى البداية ، فالاسلام بالنسبة لهم يعتبر خطرا معنويا وعسكريا يجب مقاومته . وحين ترجعت هذه العقيدة الى مصطلحات علمانية ، وفر ذلك تبريرا لحكمهم وتحذيرا منهم . ولقد كان الخوف ماثلا فى أذهان الحكام البريطانيين والفرنسيين من « ثورة الاسلام » كحركة فجائية بين الشعوب المجهولة التى يحكمونها ، كما كانت ذكريات الحروب الصليبية تستخدم - من قبل الأوربيين - لتبرير التوسع .

وقد اقتطعت أفكار أخرى من البحر الثقافى لتلك الفترة ، نصبت فى منظور هيجل للفلسفة التاريخ ، وهى أن العرب ينتمون الى لحظة سابقة فى تطور الروح الانسانية ، وأنشأ مهمتهم فى الحفاظ على الفكر اليونانى ، وسلمت شعلة المدنية للآخرين ، وكما هو ملاحظ فى علم اللغة

المقارن، فإن أولئك الذين عاشوا في أوساط اللغات السامية كانوا يعتبرون غير قادرين على العقلانية ، والثقافة المدنية الرفيعة التي كانت وقفا على الآريين . كما يمكن استخدام تفسير معين لدارون عن التطور لتدعيم الادعاءات بأن أولئك الذين استطاعوا الصمود في معركة البقاء هم الأصلح، ولذلك فمن حقهم أن يحكموا ، ومن ناحية أخرى يمكن النظر للقوة على أنها تجلب معها الأعباء وعقابة ، عبء الرجل الأبيض ، عبرت عن مثالية ألهمت بشكل أو آخر المسئولين والأطباء والمبعوثين ، وحتى أولئك الذين يقرءون عن بعد عن آسيا وأفريقيا ، بالاحساس بالمسؤولية العالمية التي تبلورت في العون الذي يقدم لضحايا الكوارث ، والمال الذي جمع في أوروبا وأمريكا لضحايا الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٨٦٠ والذي وزعته القناصل ، كان المثل الأول للعمل العالمي المنظم الخير .

وقد قدر لفكرة الهوية الانسانية والمساواة بعيدا عن الاختلافات أن تبرز في بعض الأحيان ، ففي بداية القرن التاسع عشر أعلن « جوته » ، Goethe : « أن الشرق والغرب لا يمكن أن يتفصلا مرة أخرى » (١)، ولكن في النهاية سيطر صوت كبلنج Kipling الذي أكد أن « الشرق شرق والغرب غرب » (٢) ، (رغم أنه ربما لم يقصد تحديدا ما فهمه البعض من كلماته) .

ظهور طبقة المثقفين

ولم تكن مثل هذه المناقشات لتجرى دون أن يكون لها صدى ، ففي أواخر القرن التاسع عشر ، كان الوعي بقوة أوروبا ، الذي كان موجودا بالفعل لدى الصفوة العثمانية الحاكمة قد أصبح وعيا واسع الانتشار ، ونمت طبقة متعلمة جديدة ، تنظر لنفسها والعالم من حولها بعيون فتحتها أساتذة الغرب ، وتنقل ما رآته بطرائق جديدة .

وبخلاف استثناءات معدودة، تشكلت هذه الطبقة في مدارس من نوع جديد ، كان أكثرها تأثيرا تلك التي أسستها حكومات الإصلاح لخدمة

اغراضها الخاصة ، فى البداية كانت تلك المدارس متخصصة فى تدريب المستولين والضباط والأطباء والمهندسين فى اسطنبول والقاهرة وتونس وبنهاية القرن تنامي النظام الادارى ، وكانت هناك مدارس ابتدائية وثانوية فى عواصم المدن العشائية ، وتحسن وسائل المواصلات جعل بإمكان التلاميذ الانتقال منها الى الكليات العليا فى اسطنبول ، ومنها يجتذبون للعمل الحكومى ، وأسست فى اسطنبول جامعة ، وفى مصر حدثت بعض التطورات المهمة خارج الجهاز الحكومى ، فقد أنشئت بالقاهرة مدرسة فرنسية للقانون لتدريب المحامين للعمل فى المحاكم المختلطة ، وأسست الجامعة بمبادرات أهلية ، وفى السودان نشأت كلية حكومية هى « كلية جوردون » ، التى كانت تؤهل الصغار للوظائف الصغرى التى تحتاجها الادارة الحكومية ، وفى تونس بالمثل كان التشجيع الحكومى محدودا ، وكانت هناك بعض المدارس الابتدائية التى تستخدم فيها اللغتان (الفرنسية والعربية) وبعض المدارس العليا للمعلمين ، ومدرسة (الصدقية) وهى مدرسة ثانوية أنشئت على نمط الليسىة أصلها وسيطر عليها الفرنسيون ، وفى الجزائر توسعت المدارس الابتدائية تدريجيا بدءا من التسعينات من القرن التاسع عشر ، ولكن ببطء وعلى مستوى منخفض وضد رغبة المستعمرين، الذين لم يكونوا راغبين فى تعليم الجزائريين المسلمين الفرنسية وما تعبر عنها من افكار ، وأقيمت ثلاث مدارس تدرس المواد الحديثة والتقليدية على المستوى الثانوى ، وقليل من الجزائريين كان يسمح لهم بدخول المدارس الثانوية الفرنسية ، أو مدارس القانون والطب والآداب فى جامعة الجزائر ، حيث كان القلة قادرين على الوصول للمستوى المطلوب وجزئيا لأن الجزائريين كانوا مترددين فى ارسال أبنائهم للمدارس الفرنسية .

والى جانب المدارس الحكومية كان هناك عدد قليل من المدارس أقامته الأجهزة الاهلية ، وعدد أكبر منها دعمته الارشاليات الأمريكية والأوربية ، وفى لبنان وسوريا ومصر كان لبعض المجتمعات المسيحية مدارسهم الخاصة ، خاصة الموارنة بترائيم الطويل فى التعليم العالى ، وبعض المدارس الحديثة أنشأتها المؤسسات التطوعية الاسلامية أيضا ،

وتوسعت مدارس الارساليات الكاثوليكية بالدعم المالى من الحكومة الفرنسية وحمايتها ، وفى عام ١٨٧٥ أسس اليسوعيون جامعتهم « سان جوزيف » فى بيروت وألحقت بها كلية فرنسية للطب فى ١٨٨٣ .

كما أدت مبادرة فرنسية الى انشاء « المنظمة الاسرائيلية » ، التى أسست المدارس للجاعات اليهودية من المغرب حتى العراق ، ومنذ بداية القرن كان عمل الارساليات الكاثوليكية منسجما من جهة ومتعارضا من جهة أخرى مع الارساليات البروتستانتية التى كان معظمها امريكيا ، وقد أنشأت مجتمعا بروتستانتيا صغيرا ، ولكنها وقرت التعليم للمسيحيين الآخرين ولبعض المسلمين أيضا فيما بعد ، وقد كانت الكلية البروتستانتية السورية فى بيروت ، التى تأسست فى ١٨٦٦ هى قمة نظامهم التعليمى ، وأصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وهناك أيضا المدارس الروسية لاتباع الكنيسة الارثوذكسية الروسية الامبراطورية .

وفى كل هذه الأنظمة كانت هناك مدارس للبنات ، لم تصل بعد الى نفس مستوى مدارس الذكور ، ولكنها كانت تعلم القراءة وتخرج الفتيات القادرات على كسب عيشهن فى عدة مهن ، كصالحات فى المدارس ، أو ممرضات ، وفى النادر كصحفيات أو كاتبات وكان قليل منها مدارس حكومية ، ولكن الأغلب كان مدارس ارساليات ، وكان الآباء المسلمون يفضلون مدارس الراهبات الكاثوليكية ؛ لأنها تعلم بناتهم اللغة الفرنسية وحسن الاخلاق والنضج الاثنوى والحماية .

وقد ظهر جيل جديد من معتادات القراءة كان الكثير منهم يقرأ باللغات الأجنبية ، وفى منتصف القرن التاسع عشر حلت الفرنسية محل الإيطالية كلفة للتجارة وحياة المدن ، وكانت المعرفة بالانجليزية تادرة فى المغرب وكانت أقل انتشارا من الفرنسية شرقا ، وانتشرت ثنائية اللغة وفى بعض العائلات خاصة فى القاهرة والاسكندرية وبيروت ، حلت الفرنسية أو الانجليزية محل العربية فى الحياة العائلية ، أما بالنسبة لأولئك الذين تعلموا حتى مستوى عال بالعربية ، فقد بدأ انتاج نوع جديد

من الأدب ، ولم تكن الطباعة بالعربية موجودة الا نادرا قبل القرن التاسع عشر ، ولكنها انتشرت خلال نفس القرن خاصة في القاهرة وبيروت ، اللتين ظلتا المركزين الرئيسيين للنشر ، وقد خرجت المدارس الحكومية في مصر ومدارس الارسلانيات في بيروت جمهورا قارئا كبيرا نسبيا ، وفيما خلا النصوص المدرسية كانت الكتب أقل أهمية في تلك الفترة من الصحف والدوريات ، التي بدأت تلعب دورا كبيرا في الستينات والسبعينيات من ذلك القرن ، وكان من بين الدوريات الفكرية التي تفتح النوافذ على الثقافة والعلم والتكنولوجيا في الغرب ، مجلستان أسسهما لبنانيون مسيحيون في القاهرة : « المقتطف » ليعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧) وفارس نصر (١٨٥٥ - ١٩٥١) ، و « الهلال » لجورجي زيدان (١٨٦١ - ١٩١٤) . وكذلك موسوعة نشرت في أجزاء دورية وضعها بطرس البستاني (١٨١٩ - ١٨٨٣) وعائلته ، وكانت هذه الموسوعة تضم المعارف الحديثة وتسجل ما كان معروفا ومفهوما في بيروت والقاهرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وقد كانت موادها من العلوم الحديثة والتكنولوجيا دقيقة وواضحة التعبير ، كما أن المقالات عن الأساطير والتاريخ اليوناني والأدب تمتد أبعد بكثير مما كان معروفا عن التاريخ القديم في الثقافة الإسلامية ، وهو عمل كتبه وراجعه أساسا العرب المسيحيون ، ويتحدث عن المواضيع الإسلامية بنبرة لا يتغلفها التحفظ أو الخوف ، وأول الصحف التي صدرت كانت تلك التي نشرت بدعم رسمي في اسطنبول والقاهرة وتونس ، والتي تحوى نصوصا وشروحا للقوانين والمراسيم ، أما صحف الرأي غير الرسمية فقد ظهرت فيما بعد بظهور جيل جديد من القراء وغلبوا في معرفة ما كان يحدث في العالم ، وقد ساعد ظهور البرق (التلغراف) على تحقيق رغبتهم في معرفة مجريات الأمور في العالم ، وكان حجم الجمهور القاريء وتوسع حدود الحرية الثقافية قد جعلوا من القاهرة مركزا للصحافة اليومية ، ومرة أخرى كان أكثر الصحفيين نجاحا من المهاجرين اللبنانيين وهي عائلة « نقلا » التي أسست الأهرام في عام ١٨٧٥ ، وأصبحت فيما بعد أهم الصحف العربية على الإطلاق .

ثقافة الإصلاح

ولقد كانت الكتب والدوريات والصحف هي القنوات التي أوصلت المعرفة من العالم الجديد في أوروبا وأمريكا إلى العرب ، ومعظم ما نشر كان مترجما أو مقتبسا عن الفرنسية أو الانجليزية ، وقد بدأت حركة الترجمة في عهد محمد علي ، الذي كان محتاجا لدلائل عمل لمستولييه وضباطه وكتبا لمدارسه . وقد كتب بعض أولئك الذين تدرّبوا في أوروبا وتعلّموا الفرنسية أو لغة أخرى أوصافا لما شاهدوه وسمعوه ، وهكذا كتب رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، الذي أرسله محمد علي في مهمة تعليمية إلى باريس وصفا للمدينة وسكانها :

اعلم أنّ البارزين يختصون بين كثير من النصارى بذكاء العقل ، ودقة الفهم وغوص ذهنهم في الفويصات ، . . . ، وليسوا أمراء التقليد أصلا ، بل يحبون دائما معرفة أصل الشيء والاستدلال عليه ، حتى ان عامتهم أيضا يعرفون القراءة والكتابة ، ويدخلون مع غيرهم في الأمور العميقة ، كل انسان على قدر حاله ، . . . ، ومن طباع الفرنساوية التطلع والتولع بسائر الأشياء الجديدة ، وحُب التغيير والتبديل في سائر الأمور ، وخصوصا في أمر الملبس ، . . . ، ومن طباعهم أيضا الطيش والتلون ، فينتقل الانسان منهم من الفرح إلى الحزن وبالعكس ، ومن الجد إلى الهزل وبالعكس ، حتى ان الانسان قد يرتكب في يوم واحد جملة أمور متضادة ، وهذا كله في الأمور غير المهمة ، وأما في الأمور المهمة فادأؤهم في السياسات لا يتغير ، كل واحد يدوم على مذهبه ورأيه ، . . . ، وهم في الحقيقة أقرب للبخل من الكرم ، . . . ، وأقول هنا انهم ينكرون خوارق العادات ، ويعتقدون أنه لا يمكن تخلف الأمور الطبيعية أصلا ، وأن الأديان انما جاءت لتسلل الانسان على فعل الخير ، . . . ، ومن عقائدهم القبيحة قولهم : ان عقول حكمائهم وطبايعيتهم أعظم من عقول الانبياء وأذكي منها (٣) .

وبمرور الوقت ظهر نوع جديد من الأدب ، حاول الأدباء العرب التعبير به عن وعيهم وذاتهم باللغة العربية وموقعهم في العالم الحديث ،

وقد كانت أحد الاهتمامات الرئيسية للأدب الحديث هي اللغة العربية ذاتها . وقد بدأ أولئك الذين دخلوا في نطاق اشعاع التعليم والآداب الأوروبية في النظر الى ماضيهم بشكل مختلف ، وبدأت تطبع في القاهرة وأوروبا نصوص من الأعمال الكلاسيكية العربية ، وأعيد احياء ضروب وأنواع الأدب العربي القديم ، فكتب الكاتب اللبناني الأشهر في عصره «نصيف اليازجي» (١٨٠٠ - ١٨٧١) عملا على نمط المقامات ، وهي سلسلة من القصص والطرائف حول بطل واسع الحيلة مروية في سجع منظم متقن ، وكان هناك آخرون وطنوا أنفسهم لتطويع اللغة لتعبر عن أفكار وأشكال جديدة من الحسابية الفنية ، وكان من بينهم بطرس البستاني وأولئك الذين تعلموا منه ، واستخدموا نوعا من النثر الوصفى غير بعيد عن القواعد الأساسية للغة العربية ، ولكن بأنماط أكثر بساطة للتعبير وكلمات واصطلاحات جديدة ، كانت اما مطورة من مصادر اللغة العربية، أو مطوعة من الانجليزية أو الفرنسية ، وكان هناك أيضا احياء للشعر العربي الملتزم بالوزن والقافية ، ولكنه تحول تدريجيا الى التعبير عن أفكار ومشاعر وأحاسيس جديدة ، ويمكن اعتبار أحمد شوقي (١٨٦٨ - ١٩٣٢) ، من أواخر الشعراء الكلاسيكيين وقد استخدم لغة راقية لتخليد المناسبات العامة أو التعبير عن المشاعر القومية أو مدح الحكام ، وهو ينتمى للنخبة التركية المصرية التي نشأت حول مقر الحاكم المصرى ، وبين معاصريه : خليل مطران (١٨٧٢ - ١٩٤٩) ، الذى كتب شعرا لم تستخدم فيه الأنماط التقليدية واللغة لذاتها ، وانما لاضفاء تعبير محدد عن الحقيقة سواء أكانت في العالم الخارجى أم في مشاعر الكاتب ، وحافظ ابراهيم (١٨٧١ - ١٩١٢) ، الذى عبر عن الأفكار السياسية والاجتماعية للمصريين في عصره بلمسة أكثر عمومية ، وكان له قبول أوسع من شوقي ، وبدأت في الظهور أنواع جديدة تماما من الكتابة : المسرح والقصة القصيرة والرواية ، وأول رواية مهمة كانت (زينب) لمحمد حسين هيكل التى نشرت عام ١٩١٤ ، وعبرت عن نظرة جديدة للريف ، والحياة البشرية المتجذرة في الطبيعة ، والعلاقة بين الرجال والنساء .

وقد كان الاهتمام الرئيسى الآخر للأدب الجديد متزاها مع تزايد القوة الاجتماعية والثقافية لأوروبا ، والذي كان ينظر اليه لا باعتباره غريما فقط وانما باعتباره تحديا ، وكان من بعض النواحي تحديا جذابا ، ولقد كانت قوة أوروبا وعظمتها ، والعلم والتقنية الحديثة ، والمؤسسات السياسية للدول الأوروبية ، هي الموضوعات المفضلة ، وهذه الكتابات أظهرت مشكلة أساسية : كيف يمكن للعرب المسلمين والدولة العثمانية الاسيلاية أن يكتسبوا القوة لمواجهة أوروبا وأن يصبحوا جزءا من العالم الحديث .

وقد كانت المحاولات الأولى الواضحة للاجابة عن مثل هذه التساؤلات ، هي التى ظهرت فى كتابات المسئولين القائمين على الإصلاحات فى منتصف القرن فى اسطنبول والقاهرة وتونس ، وبعضها كان مكتوبا بالتركية ، ولكن بعضها كان بالعربية وخاصة أحد أعمال خير الدين (ت ١٨٨٩) ، الذى كان رائد المحاولة الأخيرة لإصلاح الحكومة التونسية قبل الاحتلال الفرنسى ، وقد بين خير الدين فى مقدمة كتابه غرضه ومقصده (٤) (*) .

ومن وجهة نظر هؤلاء الكتاب ، كان على الامبراطورية العثمانية أن تكتسب قوة الدول الحديثة بتغيير القوانين ، وطرائق الإدارة ، والتنظيم العسكرى ، وعلاقة السلطان بالرعايا يجب أن تتغير لتصبح كالعلاقة بين الحكومات الحديثة والمواطنين ، والولاء للعائلة يجب أن يتحول الى احساس بالانتماء للدولة ، الدولة العثمانية التى تضم المسلمين وغير المسلمين ، الأتراك وغير الأتراك ، كل ذلك يمكن تحقيقه بدون المناس بالولاء للاتصال أو تقاليد الامبراطورية اذا فهمت بشكل صحيح .

وبعض الوقت ، وبظهور طبقة جديدة من المتعلمين فى السبعينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ، ظهر انشقاق بين أولئك الذين أيدوا الإصلاح ، فكان هناك انقسام فى الرأى حول أسس السلطة ، وهل يجب أن تكون فى أيدي المسئولين اعتمادا على احساسهم بالعدل ومصالح الامبراطورية ، أم فى أيدي حكومة مقوضة بالانتخاب

(*) لم يورد الأخ المترجم فقرات الزركلى بنفسها لكن المعنى مفهوم من السياق .

وقد ازداد عمق الانشقاق بين الأجيال، فالجيل الثاني في كل البلدان الثلاثة كان على وعى بالمشكلة الكامنة في التغييرات التي كانت تحدث ، فإصلاح المؤسسات كان خطرا ما لم يكن متجذرا في نوع من التضامن المعنوي ، فكيف يكون ذلك ؟ وإلى أى حد يمكن أن يكون مستتبعا من تعاليم الإسلام ؟ مثل هذا السؤال أصبح ملحا عندما بدأت المدارس الجديدة في إنتاج جيل غير مؤسس على تعاليم الإسلام التقليدية ، وكان معرضا لرياح المذاهب التي تهب من الغرب .

ولم تنبع المشكلة بالطبع من المسيحيين الذين يتكلمون العربية في لبنان أو سوريا ، والذين لعبوا دورا كبيرا في الحياة الثقافية لعصرهم . ولم تكن مدينة الغرب بالنسبة لمعظمهم غريبة تماما ، وكان بإمكانهم التحرك تجاهها بدون أى إحساس بعدم الصدق مع أنفسهم . إلا أنه كان لديهم مشكلة مكافئة لهذه المشكلة ، فقوة الهياكل التنظيمية للكنائس التي تعترف بها وتدعمها الدولة يمكن أن تكون عقبة لفكرهم ، وعقبة أمام التعبير عن أنفسهم كما يرغبون . وقد اتجه بعضهم تجاه العلمانية أو البروتستانتية ، والتي كانت أقرت ما يمكن للعلمانية في مجتمع تقاس فيه الهوية بقياس الانتماء لمجتمع ديني .

وكانت مشكلة بالنسبة للمسلمين لابد من مواجهتها ، فقد كان الإسلام في أعماق أوصافهم ، وإذا كانت الحياة في العالم الحديث تتطلب تغييرا في طرائق تنظيمهم للمجتمع ، فيجب عليهم القيام بها على أن يظلوا صادقين مع أنفسهم ، وهو يكون ممكنا فقط إذا ما فسر الإسلام ليكون متوافقا مع البقاء والقوة والتقدم في العالم . وكانت تلك نقطة البداية لأولئك الذين يمكن تسميتهم بـ «الإسلاميون المحدثون» وقد كانوا يعتقدون أن الإسلام ليس فقط متفقا مع العقل والتقدم والتضامن الاجتماعي ، وهي أسس المدينة الحديثة ، إذا ما فُسرت بشكل صحيح ، وإنما هو يتضمنها جميعا بشكل إيجابي ، وبمثل هذه الأفكار طرحها جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، وهو إيراني كانت كتاباته غامضة بعض الشيء ، ولكن تأثيره ونفوذه الشخصي كان ملحوظا وواسعا . وتطورت أفكار الأفغاني

الى شكل أكثر اكتمالا ووضوحا فى كتابات محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥)
المصرى الذى كان لكتاباته تأثير عظيم ومستمر على اتساع العالم الاسلامى ،
وكان الهدف من حياته كما بيته بنفسه :

تحرر الفكر من اغلال التقليد ، وفهم الدين كما كان مفهوما فى الامة
قبل أن يظهر فيها الشقاق ، والعودة فى تحصيل المعرفة الدينية الى مصادرها
الاولى ، وأن توزن بميزان العقل الانسانى ، الذى خلقه الله لكى يمنع
الغلو فى الدين أو المروق منه ، وبحيث تتحقق حكمة الله ويستقر
ناموسه محفوظا فى عالم البشر ، ولكى يثبت أن الدين مصادق للعلم ،
ويدفع الانسان الى استجلاء أسرار الوجود ، ويحثه على احترام الحقائق
الثابتة ، ويعتمد عليها فى أخلاقه وسلوكه (٥) .

ويظهر فى أعماله التمايز بين الأسس العقيدية للإسلام وبين تعاليمه
وقوانينه الاجتماعية . وقد انتقلت الأسس العقيدية للإسلام من السلف
الصالح حتى وصلت للجيل الحالى ، ومن هنا كان التمسك بهذه الأسس
والسير على هداها والتزام خطها فى التفكير يسمى بالسلفية وهى تعتمد
بمساطة على الايمان بالله ، وبالوحي الذى نزل على مجموعة من الأنبياء
وأخبرهم محمد ﷺ ، والمسئولية الأخلاقية والقانونية اللتين يمكن الدفاع
عنهما بالعقل ، والقانون والأخلاقيات الاجتماعية من ناحية أخرى هى
تطبيقات لظروف محدودة خاصة لمبادئ عامة معينة يحتوئها القرآن
وبقيها العقل الانسانى ، وعندما تتغير الظروف يجب أن تتغير هى
أيضا ، ومهمة المفكرين الاسلاميين فى العالم الحديث اخضاع القوانين
التغيرة والعادات للمبادئ الثابتة وبذلك يحددون حدودها وتوجهاتها .

ومثل هذه النظرة للإسلام أصبحت جزءا من محتويات العقل لكثير
من العرب المسلمين المثقلين ، وأيضا للمسلمين خارج العالم العربى ،
ويمكن تطويرها على أكثر من مسار ، وقد كان أهم أتباع تلاميذ الامام
محمد عبده ، السورى رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) وقد حاول فى

دوريته «المنار» ، أن يظل أمينا لكلا الوجهين من تعاليم أستاذه ، وقد اقترب في دفاعه عن المذاهب الثابتة للإسلام ضد كل الهجمات ، من التفسير الخنثى لها ، وفيما بعد للوعائية في سلسلة من الفتاوى ، وحاول إخضاع القوانين لتناسب العالم الحديث في إطار من الشريعة المعدلة .

ظهور الوطنية

وقد كان الامام محمد عبده ورشيد رضا - وكلاهما من العلماء الذين تلقوا تعليما تقليديا - مهتمين بتبرير التغيير ووضع الضوابط عليه ، ولكن عند أولئك الذين تعلموا في المدارس الحديثة كانت جاذبية وجهة نظر الامام محمد عبده للإسلام تكمن في أنها حررتهم لقبول أفكار الغرب الحديثة بلا أدنى احساس بالتدخل من ماضيهم ، وقد بدأت جماعة من الكتاب - أعلن بعضهم الانضمام اليه - في طرح أفكار جديدة حول الطريقة التي يمكن بها تنظيم الدولة والمجتمع ، كانت فكرة الوطنية قد أصبحت صريحة بين الأتراك والعرب والمصريين والتونسيين في ذلك الجيل . وكان هناك أمر أقدم وأقوى ، هو الرغبة في قيام مجتمعات مستقرة تعارس حياتها بدون تدخل ، ولكن تفاصيل الأفكار التي تؤدي إلى قيام الحركات السياسية لم تصبح مهمة إلا في العقدين الأخيرين قبل الحرب العالمية الأولى .

وقد نشأت الحركات الوطنية المختلفة كرد فعل للتحديات المختلفة ، فالوطنية التركية كانت رد فعل للضغط المستمر المتزايد من أوروبا ، وأيضا لانتهاء فكرة القومية العثمانية ، وقد أدى انفصال الشعوب المسيحية عن الامبراطورية شعبا بعد آخر ، إلى أن اكتسبت الوطنية العثمانية المزيد من الصبغة الإسلامية . ولكن في حكم عبد الحميد ، انهار التحالف بين العرش والنخبة التركية الحاكمة ، وظهرت فكرة الوطنية التركية والفكرة قائمة على أنه بإمكان الامبراطورية أن تبقى فقط على أسس من التضامن بين أمة توحدتها لغة مشتركة .

وحيث أن الامبراطورية العثمانية في تلك المرحلة قد أصبحت دولة تركية غربية ، فإن أية محاولة لتأكيد أهمية العنصر التركي كانت خليقة بأن

تخل بالتوازن بينهم وبين العرب ، وكرد فعل ، أصبحت القومية العربية واضحة ، وفي المرحلة الأولى كانت حركة عاطفية بين بعض المسلمين المتعلمين في سوريا تركزوا في دمشق ، وبعض الكتاب المسيحيين من لبنان وسوريا ، وكانت جذورها تكمن في أحياء الوعى بالماضى العربى فى المدارس الحديثة ، وتركيز المصلحين المسلمين على الفترة الاسلامية المبكرة للتاريخ الاسلامى ، والفترة التى ساد فيها العرب ، ولم تصبح قوة سياسية مهمة الا بعد ثورة ١٩٠٨ ، التى أضعفت من وضع السلطان الذى كان بمثابة اليؤرة التقليدية للدولة ، وأدت فى النهاية الى استيلاء تركيا الفتاة ، على السلطة ، ولأن سياستهم تبلورت فى تعزيز السلطة المركزية ، والتركيز على الوحدة الوطنية للامبراطورية ، فقد مالت ضمنا فى اتجاه الوطنية التركية ، وبدأ بعض المسئولين والضباط العرب - وغالبيتهم من السوريين من دمشق والذين كانوا معارضين لهذه المجموعة لأسباب مختلفة - فى المطالبة بوضع أفضل للأقالييم العربية داخل الامبراطورية ، وبلا مركزية تصل الى حد الحكم الذاتى ، وفى المنطقة الناطقة بالعربية ، بدأ بعض المسيحيين اللبنانيين يأملون فى المزيد من الحكم الذاتى اللبناني تحت حماية احدى القوى الأوروبية .

ولم تكن الوطنية التركية أو العربية فى هذه المرحلة موجهة لمعارضة القوى الأوروبية ، بقدر ما كانت موجهة تجاه مشاكل الهوية والتنظيم السياسى للامبراطورية العثمانية ، فما الشروط التى كان يمكن للمجتمع العثمانى المسلم أن يستمر قائما فى ظلها ؟ من حيث المبدأ كانت تمتد لما هو أكبر من الامبراطورية ، لكل أولئك الذين يتحدثون العربية أو التركية ، وقد كانت وطنية المصريين والتونسيين والجزائريين مختلفة طرائقها ، فالثلاثة كانت تواجههم مشاكل محددة مع الحكم الأوروبى ، والثلاثة كانوا منشغلين بهذه المشاكل داخل البلاد المحددة بوضوح ، ومصر وتونس كانتا عمليا كيانات سياسية منفصلة لمدة طويلة ، فى البداية تحت حكم الأسر ، وبعدها تحت الحكم البريطانى أو الفرنسى ، والجزائر أيضا كانت منطقة عثمانية منفصلة ، ثم أصبحت فى ذلك الوقت اقليما منضمما الى فرنسا فعليا .

وهكذا عندما ظهرت الوطنية المصرية ، فانها قامت للحد من الاحتلال البريطاني او انهائه ، وكانت مصرية بالتحديد أكثر منها عربية أو اسلامية أو عثمانية المحتوى ، وقد احتوت مقاومة الاحتلال البريطاني فى عام ١٨٨٢ على عنصر وطنى ، ولكنه يكتسب تعبيرا واضحا ولم يصبح قوة سياسية فاعلة الا فى السنوات الأولى من القرن الجديد ، وأصبح أيضا بؤرة للأفكار الأخرى حول الطريقة التى يمكن بها تنظيم المجتمع ، ولم تكن قوة متوحدة فكان هناك انقسام بين أولئك الذين طالبوا بالانسحاب البريطانى ، وأولئك الذين اعتقدوا ، تحت تأثير أفكار الهدنة الاسلامية ، أن الاحتياج للتطور الاجتماعى والثقافى له الأولوية وأن مصر يمكن أن تفسد بهذه الطريقة من الوجود البريطانى ، وبالمثل فى تونس ، كانت الليبرالية عالية فى التعبير عن المشاعر الوطنية فى مقاومة الغزو الفرنسى فى عام ١٨٨١ ، ولكن الجماعة الوطنية المتميزة بوضوح « الشباب التونسى » وهى عدد صغير من الرجال ذوى التعليم الفرنسى ، ظهروا حوالى عام ١٩٠٧ ، وهنا أيضا لم يكن الشعور السائد متعاطفا مع الانسحاب الفرنسى القورى ، بل بالتغيير فى السياسة الفرنسية ، بما يعطى الفرنسيين فرصة أكبر فى التعليم الفرنسى وقرضا أكبر فى الخدمة الحكومية والزراعة ، وكانت تلك سياسة عارضا للمستعمرون ، فى الجزائر أيضا - وعلى سطح المقاومة المستمرة العميقة للاستعمار الفرنسى ، التى تجلت فى أشكال تقليدية ظهرت حركة صغيرة هى « شباب الجزائر » لها نفس أفكار « التحديثيين » ونفس المطالب على التعليم الفرنسى والاصلاحات المالية والتشريعية وحرية سياسية أكبر داخل الاطار الموجود ، أما فى مراکش ، فكانت المعارضة للحماية الفرنسية واسعة الانتشار فى المدن والريف وكان زعمائها من بين علماء المدن ورموزها فى الطوائف التقليدية للفكر الاسلامى .

استمرارية التراث الاسلامى

لقد كانت أفكار « العثمانية » و « الاصلاحات الاسلامية » و « الوطنية » تنتمى الى القلة الحضرية المتعلمة ، معبرة عن علاقة جديدة بالدولة والعالم الخارجى بمصطلحات مفاهيم جديدة ، وبخلاف هذه

الأقلية ، كانت هناك بعض الارهاصات من الفكر والمشاعر التي يمكن أن تتضح في جيل لاحق في شكل وطني وتعطي الحركات الوطنية قوة جديدة ، ولكن كان الاسلام في تصوره التقليدي هو الذي يغلب على الدوافع التي تحث الناس على الحركة ، كما غلب على الرموز التي عبرت عن معنى تلك الحركات ، وما كان يطلق عليه « تقاليد » لم يكن ثابتا ، ولكن كان يأخذ مساره الخاص وإيقاعه الخاص .

وقد فقد النظام القديم للمدارس بعضا من وضعه في المجتمع ، ولم تعد الدراسة فيه تؤدي الى المناصب العليا في الخدمة الحكومية ، ومع ادخال نظم جديدة للإدارة ، أصبح هناك احتياجات لنوع جديد من الخبرات ، والمعرفة بأحدى اللغات الأوربية أصبح لا يمكن الاستغناء عنه ، وخريجوها لم يعودوا متحكمين في النظامين القضائي والتشريعي ، وقد وفدت أعراف جنائية وتجارية جديدة على النمط الغربي ، حدث من المجال الفعال للشرعية ، كما أن القانون المدني للإمبراطورية العثمانية الذي تعتمد أسسه على الشريعة أيضا أعيدت صياغته ، ومع القوانين الجديدة ظهرت محاكم جديدة : محاكم قنصلية أو مختلطة للفصل في النزاعات بين الأجانب ، وفي الجزائر ، ظهرت محاكم فرنسية لمعظم الحالات التي شملت الرعايا المحليين ، أما محاكم الشريعة فقد اقتصرَت على الأحوال الشخصية ، واحتاج الأمر لقضاة ومحامين من نوع جديد ، ودربوا أيضا بطريقة جديدة ، وبذلت في مصر والجزائر محاولة لتعليم الطلبة الذين تعلموا تعليما جديدا في الموضوعات الحديثة ، ونشأت « المدارس » في الجزائر ودار العلوم في مصر ، إلا أن أبناء العائلات البارزة الثرية كانوا يتعلمون في مدارس من النوع الجديد .

ومع هذا ، استمرت المدارس القديمة وكذلك عمل الدارسون في علوم الدين والفقه في إطار التراث التراكمي للتعليم الاسلامي ، إلا أن الطلبة النابغين كانوا قد بدءوا في اظهار التمرد وعدم الرضا عن نوع التعليم الذي يتلقونه فيها ، - وكما كتب احدهم كانت حياة الطالب تجري على هذا النمط :

حياة مطردة متشابهة لا يجد فيها جديدا منذ يبدأ العام الدراسي الى أن ينتهي * * * وهو في كل هذه الدروس يسمح كلاما معادا ، وأحاديث لا تحس قلبه ولا ذوقه ولا تغذي عقله ، ولا تضيف الى علمه علما جديدا (٦) *

وقد بذلت بعض المجهودات للإصلاح خاصة في الأزهر بقيادة محمد عبيد ، ولكن بلا نجاح يذكر ، الا أنه كان يتمتع بقوة كبيرة في المجتمع ، كقناة يمكن للشباب الأذكياء المنحدرين من العائلات الريفية الفقيرة من خلاله أن يرفعوا مستواهم ، كما أنه - أي الأزهر - يشكل نوعا من الوعي الجمعي ، وتمتع شيخ الأزهر بسلطة أكبر مما كان عليه الحال على الأساتذة والطلاب ، ولكنه بدوره خضع بشكل صارم لسيطرة الخديو ، كما حاولت السلطات الفرنسية في تونس إخضاع الزيتونة لسيطرتهم *

وحتى ذلك الحين ، لم يكن هناك انحدار ملحوظ في نفوذ وتأثير الطرق الصوفية ، وقد كان لمعارضة الوهابيين تأثير محدود خارج اواسط الجزيرة العربية وانتقد بعض المحدثين ما اعتبروه سوء استخدام الصوفية من حيث السلطة التي يمارسها أئمة الصوفية على مريديهم ، والاعتقاد بالمعجزات التي تحدث بالاتصال (بأولياء الله) ، ولكن الأغلبية اعتقدت أن الصوفية النقية كانت ممكنة ، وبالتأكيد ضرورية لصحة المجتمع وحيويته . وبشكل عام ، استمر الجزء الأكبر من السكان في ممارسة نوع من التعاطف مع إحدى الطرق ، وقد استمرت الطرق الصوفية القديمة مثل القادرية والشاذلية في افراز الطرق الفرعية مثل التجانية (بتشديد مع فتح الجيم) والنقشبندية ، اللتين ركزتا على الالتزام بالشريعة وانتشرت بعض الطرق الجديدة ، وظهرت السنوسية التي أنشئت في طرابلس في الأربعينات من القرن التاسع عشر على أيدي جزائري تلقى تعليمه في فاس ومكة .

وقد أدت الطرق الجديدة للحفاظ على النظام في الحضر بواسطة المستولين والشرطة والحاميات (وكانت أجنبية في مصر والمغرب) الى الحد من النفوذ الاجتماعي للطرق في المدن ، كما أدت الى الحد من نفوذ كل

القوى التي يمكن أن تعبر عن السخط الشعبي ، وقد كانت أواخر القرن التاسع عشر فترة خلت تقريبا من أية فوضى في المدن ، بعد الحركات الكبرى في الستينيات والسبعينيات من ذلك القرن والاضطرابات في أوقات الاحتلال الأجنبي ، وفي الريف ظل المعلمون الذين كان لهم قدر من السلطة الروحية يمارسون نفس القوة ، كما كان الحال من قبل ، وفي عصور التوسع الإمبراطوري العثماني كان معظم الزعماء والقادة في المقاومة الريفية من رجال الدين ، وفي الجزائر ، كان وضع عبد القادر في الطريقة القادرية المحلية مركزا يمكن أن تتوسع منه قوته ، وفيما بعد حدثت ثورة الرحمانية عام ١٨١٧ ، وقد لعبت الطريقة الرحمانية فيها دورا مهما ، وبالمثل في مصر وتونس ومراكش أمكن تعبئة المقاومة ضد تنامي النفوذ الأوربي باستخدام الشعارات الإسلامية ، كما أن المحاولة الإيطالية لغزو ليبيا واجهت مقاومتها الرئيسية في السنوسية ، التي كان لها في ذلك الوقت شبكة من المراكز المحلية في واحات الصحراء الليبية . إلا أن بعض الطرق الصوفية لم تثبت المقاومة ، ففي الجزائر عقد شيوخ التجانية سلاما مع الفرنسية ، وفي مصر انحازت معظم الطرق لجانب الحديو في أزمة ١٨٨٢ .

وقد كان المثال الصارخ على القوة السياسية للزعيم الديني هو ما حدث في السودان في تلك الحركة ، التي أنهت الحكم المصري في الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وقد استمدت بعض قوتها من المعارضة للحكام الأجانب ، ولكن كان لها جنود أعمق ، وقد استمد محمد أحمد مؤسس الحركة المهمة من تدريبه الصوفي ، وكان أتباعه يعتبرونه المهدي الذي يرشده الله لاستعادة سيطرة العدل في العالم ، وانتشرت حركته بسرعة في دولة كانت سيطرة الحكومة فيها محدودة ، والمدن صغيرة ، وكان اسلام العلماء ضعيفا لا يستطيع معادلة تأثير المعلم الزيفي وثقوفه ، وبعد انتهاء الحكم المصري كان قادرا على انشاء دولة مبنية على تعاليم الاسلام حسب تصوره وبنيت بوعي على صورة المجتمع المثالي الفاضل للنبي عليه الصلاة والسلام وصحابته ، وهذه الدولة استمرت على أيدي خلفائه بعد وفاته ، ولكن أنهاها الاحتلال الأنجليزى المصرى بنهاية هذا القرن .

وقد أثار مثل هذه الحركات المخاوف من « ثورة إسلامية » كانت تشعر بها الحكومات الأجنبية والإصلاحية ، وأدت إلى محاولات لمقاومتها .
 أو على الأقل السيطرة عليها ، ففي مصر ، ومنذ عهد محمد علي كانت هناك محاولة للسيطرة على الطرق الصوفية بتعيين كبير إحدى العائلات المرتبطة بواحدة من هذه الطرق « الطريقة البكرية » ليكون زعيما لها جميعا ، وأصبحت سلطاته ووظائفه محددة رسميا فيما بعد ، كما أصبحت مشيخة الطريقة منصبا تعترف به الحكومة رسميا ، وقد أمكن من خلال هذه الزعامات ضبط بعض الاسراف في الممارسات الشعبية ، وأمكن الحد منها . وفي الجزائر بعد ثورة ١٨٧١ ، كان الفرنسيون ينظرون بشك إلى هذه الطرق ، وذلك بمحاولة قهر أولئك الذين ظهر عداؤهم ، كما حاولوا اكتساب الشيوخ الآخرين بمنحهم بعض الامتيازات .

وفي الامبراطورية العثمانية ، كان السلطان في وضع يمكنه من تحويل المشاعر الدينية الشعبية لمصلحه الخاصة ، ومن منتصف القرن التاسع عشر قامت الحكومة بمجهودات مكثفة للتركيز على دور السلطان كحاكم للدولة والذي كان آخر البقايا للسلطة السياسية للإسلام السنّي ، ولم يعول كثيرا على الادعاء بأن السلطان خليفة عدا بالمعنى الذي يكون فيه كل حاكم مسلم قوى خليفة ، وبدأ من منتصف القرن التاسع عشر أصبح التركيز بشكل أكثر انتظاما ، على الدعوة للتناهد بين المسلمين في الامبراطورية وخارجها للالتفاف حول العرش العثماني ، وكتحذير للدول الأوروبية التي بها الملايين من الرعايا المسلمين ، وقد استخدم السلطان عبد الحميد خلاصه من الصوفية للتركيز على ادعاءاته الدينية ، وأنشأ سكك حديد الحجاز برأس مال إسلامي بفرض نقل الحجاج إلى المدن المقدسة ، وكان ذلك تعبيرا عن نفس السياسة . وقد انتقد المحدثون ، الإسلاميون هذه السياسة على أساس أن نوع الإسلام الذي كان يشجعه لم يكن الإسلام الحقيقي ، كذلك نازعوا في ادعائه بكونه الخليفة وأملوا أن تعود الخلافة للعرب . ولكن تلك السياسة أثارت مشاعر الولاء في عالم الإسلام من العرب والترك وما وراءهما : بعد انتهاء حكم المفلو تماما في الهند بعد « التمرد الهندي » في عام ١٨٥٧ ، وبعد أن دهر التوسع الروسي العروش القديمة في القوقاز وآسيا الوسطى ، وبعد احكام السيطرة الانجليزية والفرنسية على شمال أفريقيا .

الفصل التاسع عشر

ذروة القومية العربية

(١٩١٤ - ١٩٣٩)

سيادة تفوق بريطانيا العظمى وفرنسا

بحلول ١٩١٤ ، خرج التنافس بين القوى الأوروبية عن حدود الاحساس بالمصير المشترك . ومن ذكريات الحروب النابليونية ، كانت الامبراطورية العثمانية الموقع الذى انكبوا عليه ، وذلك لضعفها وأهمية المصالح الأوروبية فى ممتلكاتها ، وفى بعض الأجزاء أدى توزيع امتيازات السكك الحديدية الى خلق نوع من الانقسام بين دوائر المصالح المختلفة ، ولكن فى بعض المناطق الأخرى مثل بعض أجزاء من البلقان ، واسطنبول ، والمضايق ، وفلسطين ، تضاربت مصالح القوى الأوروبية بشكل مباشر ، وكان التنافس على البلقان من قبل النمسا وروسيا هو السبب المباشر لاندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وعندها دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب فى نوفمبر الى جانب الألمان والنمسا ، وضد انجلترا وفرنسا وروسيا ، أصبحت أراضيها مسرحا للمصالح الحربية ، وكان على الجيش العثماني مدعوما بحلفائه محاربة روسيا على حدوده الشمالية الشرقية ، ومحاربة قوة بريطانية فى أغلبها فى الأقاليم العربية ، وفى البداية هدد الجيش العثماني الوضع البريطانى فى مصر ، ولكن فيما بعد زحفت جيوش بريطانيا وحلفائها الى داخل فلسطين ، وبنهاية الحرب احتلت سوريا بالكامل ، وفى نفس الوقت نزلت قوة أخرى بريطانية فى العراق على رأس الخليج ، وبنهاية الحرب كانت قد استولت على كل العراق .

وبحلول عام ١٩١٨ ، وصلت سيطرة بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط والمغرب الى حد أكثر من أى وقت مضى ، ولكن الأهم من ذلك أن الحكومة الامبراطورية العثمانية العظيمة التى عاشت في ظلها الدول العربية لقرون عديدة ، والتى كانت تمثل نوعا من الحماية في مواجهة الحكم الأوروبى ، كانت آخذة في الأفول الى أن اختفت تماما ، لقد فقدت الامبراطورية العثمانية أقاليمها العربية واقتصرت فقط على الأناضول ، وجزء صغير من أوروبا ، وكان السلطان تحت سيطرة القوات البحرية وممثلى الحلفاء في عاصمته ، وكان مضطرا لتوقيع اتفاقية سلام ذات شروط مجحفة (معاهدة سيفر) ، التى تفرض وصاية أجنبية شاملة على حكومته ، ولكن حركة التمرد التى قام بها الأتراك في الأناضول والتى قادها ضباط في الجيش ، وساندتها تشجيع الحلفاء ، أدت باليونانيين الى احتلال جزء من غرب الأناضول ، وقد نتج عن حركة الضباط هذه ظهور جمهورية تركية والغاء السلطنة ، وهذه التغيرات قبلها الحلفاء في اتفاقية لوزان (١٩٢٣) ، التى يمكن اعتبارها نهاية رسمية للامبراطورية العثمانية .

وقد تفككت الهيكل السياسى الذى كان معظم العرب يعيشون في ظله لقرون ، ولم تعد عاصمة الدول التركية الجديدة في اسطنبول وإنما في أنقرة في مرتفعات الأناضول ، وفقدت المدينة الكبرى التى كانت مقر السلطة لهذه طويل قوة جاذبيتها ، وأصبحت الأسرة الحاكمة - التى سواء قبلت ادعاءاتها أو رفضت في الخلافة ، وكانت تعتبر الراعى لما تبقى من القوة والاستقلال للإسلام السنى - في ذمة التاريخ ، وهذه التغيرات كان لها تأثير عميق على الطريقة التى كان العرب من ذوى الوعى السياسى يفكرون بها في أنفسهم ، وحاولوا تعريف هويتهم السياسية ، وطرحوا أسئلة حول الطريقة التى يجب أن يعيشوا بها معا في مجتمع سياسى ، فالعرب عامل مساعد يحفر في الوعى مشاعر غير مفصلة ، وتخلق توقعات التغيير ، وقد وردت الفكرة عن عالم يعاد تشكيله على أسس من تقرير المصير ، وتأكيد الهوية الوطنية ، في تصريحات أدلى بها ويلسون رئيس الولايات المتحدة ، كما عبر عنها غيره من قواد الحلفاء ، وأثارت

أحداث الحرب الرغبة بين بعض الطبقات في بعض الشعوب العربية في التغيير في وضعهم السياسي ، ففي المغرب كان يتوقع الجنود الجزائريون والتونسيون ، وكثير منهم من المتطوعين الذين حاربوا في الجيش الفرنسي على الجبهة الغربية - الثغرات التي تعترف لهم بما قدموه ، والمصريون يرغم أنهم لم يكونوا مقاتلين في الحرب ، عانوا من الصعوبات من العمل بالسخرة ، وغلاء الأسعار ، ونقص المواد الغذائية ، ومذلة الاحتلال على أيدي جيش أجنبي ، وفي الأجزاء العربية من الإمبراطورية العثمانية كان التغيير من نوع مختلف ، ففي عام ١٩١٦ ثار حسين ، شريف مكة الهاشمي رأس العائلة التي انتسبت إليه (١٩٠٨ - ١٩٢٤) ضد السلطان العثماني بقوة عربية مكونة جزئياً من بدو غرب الجزيرة ، والجزء الآخر من السجناء أو الفارين من الجيش العثماني ، حاربوا إلى جانب القوات المتحالفة وساعدوها في احتلال فلسطين وسوريا ، وتلت هذه الحركة مراسلات بين البريطانيين وحسين (مراسلات ماكماهون - حسين ، ١٩١٥ ، ١٩١٦) الذي كان يمثل الوطنيين العرب ، وقد فسرت ١٠٠ لورنس T. E. Laurance وهو رجل ارتبط اسمه بالثورة العربية الأسباب التي دعت بريطانيا إلى مواقفها تلك : « فقد كنا نرى ضرورة تواجد عامل جديد في الشرق ، نوع من القوة أو العرق الذي يرجح على الأتراك من حيث العدد والنتاج والنشاط الذهني ، ولم يسعفنا التاريخ في تفكيرنا بأن تلك الحصال تستورد جاهزة من أوروبا » . فقد كان من رأى بعضنا أن هناك ما يكفي من القوة الكامنة ويزيد في الشعوب العربية (وهي المكون الأعظم للإمبراطورية التركية) ، وهي تكتل سامي خصب القريحة ، ذو فكر ديني عظيم ، ويتمتعون بدأب معقول ، ولهم مهارة في التجارة والسياسة ، ولكن طبائعهم تسيل إلى اذابة الغير فيهم أكثر من ميلهم إلى السيادة » (١) .

ويقول الشريف حسين بشكل قد يكون ضخم من دوره : « كنت أقصد خلق دولة جديدة واستعادة نفوذ مفقود » (٢) . وسواء أكان هناك وعد فعلي أم لا وإذا كان الأمر كذلك وسواء لعبت ثورة الشريف دوراً فعالاً في انتصار الحلفاء أم لم تفعل ، فهي مسائل ما زالت محل خلاف ، ولكن من

الواضح للمرة الأولى أن أولئك الذين يتحدثون العربية كانوا أمة ويجب أن تكون لهم دولتهم ، وكان ذلك مقبولا الى حد ما لدى القوى العظمى .

وقد اعترضت تلك الآمال والآلام والبحث عن هوية ، سياسات بريطانيا وفرنسا في سنوات ما بعد الحرب ، ففي الجزائر أجرت الحكومة الفرنسية بعض التغييرات كان على المسلمين بموجبها دفع نفس الضرائب التي يدفعها المستوطنون الأوروبيون ، وكان لهم ممثلون أكثر في المجالس المحلية ، ولكن الحركة التي قام بها خلفاء عبد القادر الجزائري قمت بعد أن نادى بتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بدون التخلي عن الشريعة الإسلامية للأحوال الشخصية ، وفي مراكش قامت حركة مسلحة لمقاومة الحكم الفرنسي والاسباني قادها عبد الكريم الخطابي - وهو قاض سابق - في المنطقة الاسبانية من شمال مراكش (١٨٨٢ - ١٩٦٣) ، في جبال « ريف » في الشمال ، هزمت في عام ١٩٢٦ ، وقد اكتمل الفوز الفرنسي لكل البلاد بنهاية العشرينات من القرن العشرين ، وبالمثل امتد الحكم الإيطالي من الساحل الليبي الى الصحراء في عام ١٩٣٤ ، وفي مصر صدر اعلان بريطاني أنهى السيادة العثمانية في عام ١٩١٤ ، ووضع البلاد تحت الوصاية البريطانية ، واكتسب الخديو لقب السلطان ، وفي عام ١٩١٩ أدى رفض الحكومة البريطانية السماح للحكومة المصرية بعرض قضية الاستقلال على مؤتمر السلام ، الى ثورة وطنية واسعة ذات تنظيم مركزي ودعم شعبي ، الا أنها كبحت ، لكنها أدت الى قيام حزب وطني « الوفد » بزعامة سعد زغلول (١٨٥٧ - ١٩٢٧) وبعدها الى اصدار البريطانيين في عام ١٩٢٢ (اعلان الاستقلال) (*) ، الذي احتفظ بالسيطرة على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبريطانيا بناء على اتفاقية بين البلدين ، وترتب على ذلك صدور الدستور المصري ، وغير السلطان المصري لقبه مرة ثانية وأصبح ملكا ، والى الجنوب في السودان قامت حركة معارضة في الجيش ، وطرد من السودان المسئولون والجنود المصريون الذين شاركوا البريطانيين في حكم البلاد بموجب اتفاقية الحكم المشترك .

(*) المقصود تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي تلقى الحماية البريطانية على مصر

لكنه وضع محفظات جعلت مصر وكأنها بالفعل تحت الحماية - (المراجع)

وكان الوضع في الاقاليم العربية الاخرى للامبراطورية العثمانية اكثر تعقيدا ، فبينما اعترفت الاتفاقية الانجلوفرنسية عام ١٩١٦ بمبدأ الاستقلال في المراسلات مع الشريف حسين ، قسمت المنطقة الى مناطق نفوذ دائم ، (اتفاقية سايكس - بيكو ، مايو ١٩١٦) ، وصدرت وثيقة بريطانية عام ١٩١٧ هي وعد بلفور ونصت على أن الحكومة تنظر بعين العطف الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على الا يؤثر ذلك على الحقوق المدنية والدينية للسكان الآخرين للدولة ، وبعد نهاية الحرب نصت معاهدة فرساي على أن الدول العربية التي كانت تحت الحكم العثماني يمكن اعتبارها مستقلة مبدئيا ، بشرط اتباع المساعدة والنصيحة من الدول الوصية عليها ، وهذه الوثائق ، والمصالح التي عبرت عنها ، هي التي حددت المصير السياسي لهذه البلاد ، وبموجب شروط هذه المراسيم التي أقرتها رسميا عصبة الأمم في عام ١٩٢٢ ، تكون بريطانيا مسئولة عن العراق وفلسطين ، وفرنسا عن سوريا ولبنان. وفي سوريا ظهرت محاولة قام بها أنصار ثورة الشريف حسين مع بعض الدعم المؤقت من البريطانيين لايجاد دولة مستقلة تحت قيادة فيصل بن حسين قمعها الفرنسيون ، وظهرت هويتان سياسيتان، دولة سوريا ودولة لبنان كتوسيع للمنطقة التي نشأت في عام ١٨٦١ ، وفي عام ١٢٩٥ أدت توليفة من الاستنكار ضد الادارة الفرنسية في المنطقة الدرزية في سوريا ، صاحبتهما معارضة وطنية للوجود الفرنسي، أدت الى الثورة التي قمعت بصعوبة ، والى الجنوب من منطقة الانتداب الفرنسية كانت فلسطين والأراضي الواقعة شرقها تحت الانتداب البريطاني . وبسبب الالتزامات وفقا لاعلان بلفور ، والتي تقرر في قرار الانتداب لتسهيل ايجاد وطن قومي لليهود في فلسطين ، فقد حكم البريطانيون فلسطين بشكل مباشر ، ولكن الى الشرق منها تم انشاء اماره شرق الأردن ، وحكمها ابن آخر لحسين هو عبد الله (١٩٢١ - ١٩٥١) تحت الانتداب البريطاني ، ولكن بلا التزام منه تجاه انشاء وطن قومي لليهود ، وفي المنطقة الثالثة قامت في العراق ثورة عام ١٩٢٠ ضد الاحتلال العسكري البريطاني ، وتصاعدت النبرة الوطنية اتبعتها محاولات لانشاء مؤسسات للحكم الذاتي تحت السيطرة البريطانية ، وأصبح فيصل الذي نفاه الفرنسيون من سوريا

ملكاً للعراق (١٩٢١ - ١٩٣٣) تحت الاشراف البريطانى وفى اطار من
تصوص قرار الانتداب عقدت المعاهدة الانجلوعراقية .

من بين كل الدول العربية ظلت أجزاء من شبه الجزيرة العربية حرة
بعيدة عن الحكم الأوربي ، وأصبحت اليمن بمجرد انتهاء الحكم العثماني
دولة مستقلة تحت حكم امام الزيديين يحيى ، وفى الحجاز نصب الشريف
حسين نفسه ملكاً ، وحكم لسنوات قلائل ، ولكن انتهى حكمه فى
العشرينات - بعد أن أصبح غير فعال وفقد الدعم البريطانى - بفعل توسع
الحاكم السعودى « عبد العزيز » (١٩٠٢ - ١٩٥٣) من أواسط
الجزيرة العربية ، وأصبح - أى الحجاز - جزءاً من المملكة الجديدة
للعربية السعودية التى تمتد من الخليج الى البحر الأحمر ، وهنا أيضاً
كانت القوى البريطانية تحيط الدولة السعودية التى أنشأها عبد العزيز
من الشرق والجنوب * واستمرت الحماية على الدول الصغيرة بمنطقة
الخليج ، فقد امتدت منطقة الحماية البريطانية من عدن شرقاً ومن الركن
الجنوبى الغربى لشبه الجزيرة بمساعدة بريطانية ، عملت على مد نفوذ
سلطان عمان فى مسقط الى الداخل على حساب الامام الاباضى .

وقد استطاعت اليمن والعربية السعودية الاستقلال بلا موارد
معروفة ، وبروابط قليلة مع العالم الخارجى ورغم احاطتهما من كل
الجوانب بالقوة البريطانية ، فان استقلالهما كان محدوداً ، ففي المناطق
العثمانية السابقة كانت الدولة الوحيدة التى خرجت من الحرب مستقلة
هى تركيا ، وقد بنيت فى اطار الادارة والجيش العثمانيين ، وحكمها حتى
المات زعيم بارز هو مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨) ، واتخذت
تركيا مساراً أدى الى ابتعادها عن ماضيها ، وعن الدول العربية التى
ارتبطت بها فى الماضى بشكل وثيق ، وكان ذلك طريق إعادة تشكيل

(*) النص :

... Under British mandate but with no obligation in regard to Creation
of the Jewish national home.

وعى مسألة خلافة على أية حال - (المراجع)

المجتمع على أساس من الوحدة الوطنية ، والفصل الحاسم بين الدين والدولة ، والمحاولة الدؤوب للابتعاد عن عالم الشرق الأوسط لتصبح جزءا من أوروبا ، وانحل الرباط القديم بين الأتراك والعرب في ظروف تركت بعض المارّة بين الجانبين ، وتفاقت لبعض الوقت بالمنازعات حول الحدود مع العراق وسوريا ، رغم ذلك كان مثال أتاتورك الذي تحدى أوروبا بالنجاح ووضع دولته على مسار جديد ، كانت له آثار ملحوظة على الحركات الوطنية في العالم العربي .

أهمية المصالح البريطانية الفرنسية

وبمجرد اتحاد حركات المعارضة في العشرينات من هذا القرن ، لم تواجه بريطانيا وفرنسا تهديدا يذكر من الداخل لقوتها في الشرق الأوسط والمغرب ، ولعدة سنوات لم يكن هناك تهديد من الخارج أيضا ، والدول الأوروبية الكبرى - الامبراطوريات الروسية والألمانية والمجرية النمساوية - انهارت أو انكفأت على نفسها بنهاية الحرب ، وكان معنى ذلك أن الشرق الأوسط الذي كان لوقت طويل ساحة للعمل المشترك أو التنافس والخصومة بين خمس أو ست قوى أوروبية أصبح الآن منطقة نفوذ بريطانيا وفرنسا ، وإن فاق نصيب بريطانيا نصيب فرنسا التي خرجت من الحرب منتصرة نظريا ، ولكنها خرجت منها منهكة ، وفي المغرب ظلت فرنسا هي القوة المسيطرة .

وقد كانت السيطرة على الدول العربية مهمة بالنسبة لبريطانيا وفرنسا ليس فقط بسبب مصالحهما في المنطقة نفسها ، ولكن لأنها قوت وضعهما في العالم ، وكانت لبريطانيا مصالح رئيسية في الشرق الأوسط مثل زراعة القطن لمصانع لانكشاير والبتروك في إيران وبعدها العراق ، والاستثمارات في مصر وغيرها ، وأسواق السلع المصنعة بالإضافة إلى ما اعتبرته التزاما بالمعونة على إنشاء وطن قومي لليهود . وكانت هناك أيضا بعض المصالح الممتدة ، إذ أن وجود بريطانيا في الشرق الأوسط ساعد على ترسيخ وضعها كقوة شرق أوسطية وقوة عالمية ، وكان الطريق

البحرى الى الهند والشرق الأقصى يمر من خلال قناة السويس ، ونشأت الخطوط الجوية عبر الشرق الأوسط خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن وكان بعضها يمر خلال مصر الى العراق والهند ، والآخر خلال مصر جنوبا الى أفريقيا ، وهذه المصالح كانت تحيها سلسلة من القواعد تتبادل الدعم مع قواعد أخرى فى حوض المتوسط والمحيط الهندي ، مثل ميناء الاسكندرية وموانئ أخرى يمكن استخدامها ، والقواعد العسكرية فى مصر وفلسطين والقواعد الجوية فى تلك البلاد ، وكذلك فى العراق والخليج .

وبالمثل كان المغرب مهما لفرنسا ، ليس فقط فى حد ذاته ، ولكن لوقعه فى النظام الاستعماري الفرنسى ، ولقد وفر المغرب اليد العاملة للجيش ، والمعادن والمواد الأخرى للصناعة ، وكانت موقعا لاستشفارات هائلة ، وموطن أكثر من مليون مواطن فرنسى ، وتمر به الطرق البرية والبحرية والجوية للممتلكات الفرنسية فى أواسط أفريقيا ، وهذه المصالح كان يحويها الجيش الفرنسى المنتشر فى المغرب ، والبحرية فى بيزرطة Bizerta والدار البيضاء ، وفيما بعد فى المرسى الكبير ، وبالمقارنة بهذا ، كانت المصالح فى الشرق الأوسط محدودة ولكنها مهمة : الاستثمارات فى مصر ولبنان ، والبحرول من العراق ، علاوة على ذلك كان الوجود العسكرى الفرنسى فى سوريا ولبنان ، يقوى من وضعها كقوة فى البحر المتوسط ، وكقوة عالمية ، وكان بإمكان جيشها استخدام تلك الأراضى ، وبحريتها تلك الموانئ وموانئها ، وكانت طريقا جويا عسكريا الى الامبراطورية الفرنسية فى الهند الصينية .

وحتى أواخر الثلاثينات من القرن، مرت هذه الأوضاع بلا تغيير فعلى ، وجاء أول تهديد خطير - وكان من الصعوبة القول بمدى خطورته - من إيطاليا ، ففي عام ١٩١٨ كانت إيطاليا تسيطر على جزر الدوديكانيز التى كانت قد استولت عليها من الامبراطورية العثمانية فى عام ١٩١٢ ، وكذلك الساحل الليبي ، وبحلول عام ١٩٣٩ احتلت كل ليبيا ، وألبانيا على البحر المتوسط ، وأثيوبيا فى شرق أفريقيا ، ولهذا

فقد كان بإمكانها تهديد الوضع الفرنسي في تونس، حيث كان كثير من الرعايا الأوروبيين من أصول إيطالية ، أو تهديد الأوضاع البريطانية في مصر والسودان وفلسطين ، وقد سعت إيطاليا بنفوذها لانعاش بعض حركات المقاومة للحكم الفرنسي والبريطاني ، وكذلك فعلت ألمانيا في عام ١٩٣٩ ، رغم أنه لم تكن قد ظهرت بعد أية علامات على التهديد الألماني المباشر للمصالح البريطانية أو الفرنسية هناك . أما روسيا ، فلم تحاول فرض وجودها في المنطقة منذ ثورة ١٩١٧ ، رغم أن المسئولين البريطانيين والفرنسيين كانوا يميلون الى تفسير مشاكلهم بالنقوذ الشيوعي .

وقد كان بإمكان بريطانيا وفرنسا في الفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٩ توسيع سيطرتيهما على التجارة والانتاج في المنطقة من مواقع قوتيهما الراسخة ، وكان العالم العربي لا يزال مهما بشكل أساسي بالنسبة لأوروبا كمصدر للمواد الخام ، كما أن كثيرا من الاستثمارات البريطانية والفرنسية كانت مخصصة للمنطقة حال خلق الظروف المناسبة لها ، وكانت هناك فترة من الندرة في رؤوس الأموال في كلا البلدين ، ولكن رأس المال الفرنسي وجه الى المغرب لتحسين البنية الأساسية للحياة الاقتصادية ولمشروعات الري ، والسكك الحديدية ، والطرق ، وتوليد الكهرباء (من مساقط المياه حيثما أمكن أو من الفحم والبتروال المستورد) واستغلال الموارد المعدنية وبخاصة الفوسفات والمنجنيز والتي أصبحت بلدان المغرب من كبار مصدريها ، وقد وسعت الاستثمارات البريطانية من زراعة القطن للتصدير في مصر والأجزاء السودانية الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق، وطوروت في فلسطين ميناء حيفا وكان هناك جلب ضخم لرؤوس الأموال، على أيدي المؤسسات اليهودية المرتبطة ببناء الوطن القومي لليهود .

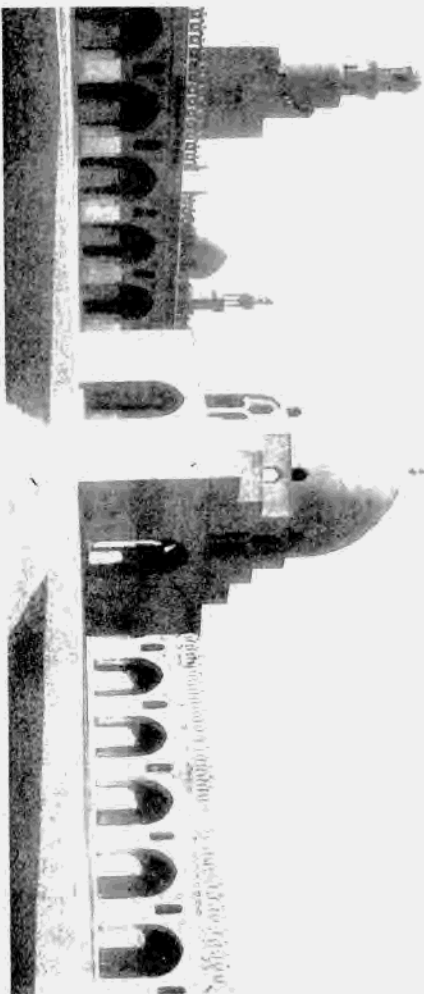
كان الاستثمار في الصناعة قليلا بالمقارنة باستثمار رأس المال الأوربي في الزراعة والتعدين، وكان موجها في معظمه لمواد البناء وتصنيع الغذاء والمنسوجات ، وكان الاستثناء الرئيسي هو صناعة البتروال ، وكان البتروال يستخرج في إيران وعل نطاق ضيق في مصر بحلول عام ١٩١٤ ، وفي ١٩٣٩ كان ينتج بكميات كبيرة في العراق ويصدر الى البلدان الأوروبية



قبة الصخرة في القدس، بناها الأمويون في ٦٩١ - ٦٩٢ هـ. جددتها العثمانيون في النصف الأول من القرن السادس عشر واستبدلوا الزخارف الخارجية بقاشاني ملون ثالث المواقع المقدسة في العالم الإسلامي، وكان بناؤها بين أماكن مقدسة مسيحية ويهودية تأكيداً بأن تعبير الإسلام باق.



مسجد الخليفة العباسي المتوكل في "سامراء" بالعراق. شيد عام ٨٤٧ هـ. يبين عظمة الدولة العباسية. يمكن أن يستوعب بمساحته البالغة ٩,٤ أفدنة عشرات الآلاف من المصلين في صلاة الجمعة.



جامع ابن طولون بنى بالقرب من القاهرة المنيّة في ٨٧٦ — ٨٧٩ وجدد بعد عام ١٢٩٦. وبين القمقل والتشابه بينه وبين الجامع "المشوكى" انتشار الطراز العباسى الأمير طورى ومواطن حمز فى المعمارى الإسلامى — الشرق الأوسط.



الجامع الكبير في قرطبة بأسبانيا بدأ في عام ٧٨٤ - ٧٨٦، وجرى توسيعه وتجديده في ٩٦٦ - ٩٦٦ و ٩٨٧ - ٩٨٩ لاستيعاب التعداد المتزايد للسكان في هذا الموقع التابع للخلافة الأندلسية.



ضريح "علي بن أبي طالب" في النجف بجنوب العراق. وقد جعل التوقيير العميق، الذي يكنه الشيعة له باعتباره خليفة النبي "محمد صلى الله عليه وسلم" من هذه البقعة مزاراً ومركزاً لتعليم الشيعة حتى وقتنا هذا.



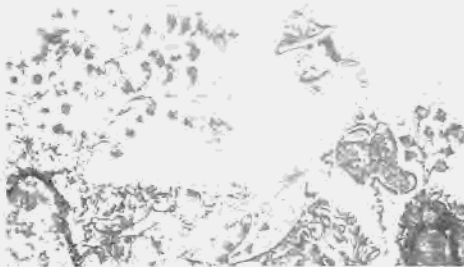
الاحتفال بنهاية شهر رمضان. على الأعلام نقوش دينية، وهي من مخطوطات مقامات الحريري التي كتبت في العراق عام ١٢٣٧.



مكتبة البصرة تتراس الكتب
على جوانبها من نفس المخطوطة
السابقة، الرجل العجوز الجالس في
الخلف هو عالم يصصح للقارئ أمامه.



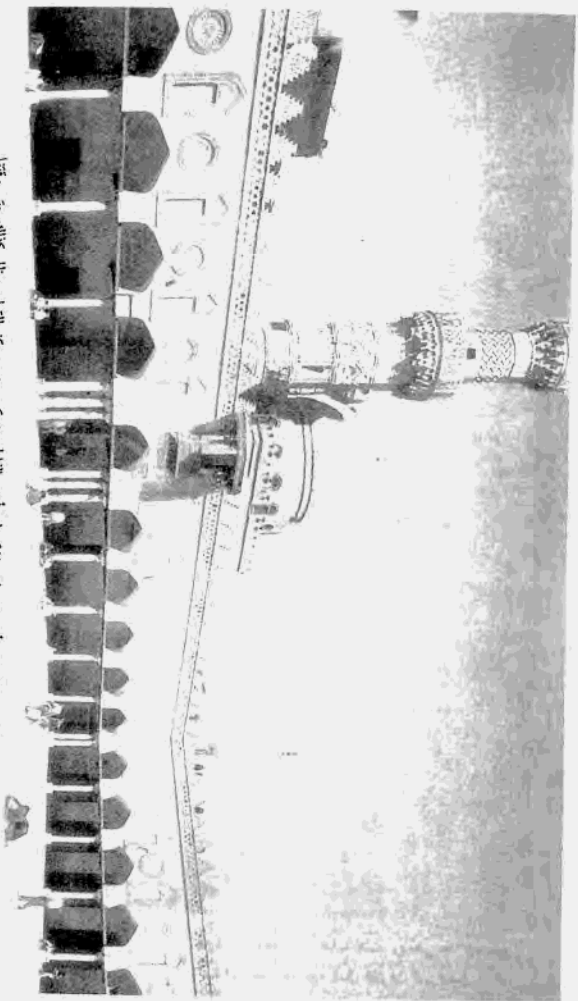
اجتماع لرجال الأدب في الحديقة والماء يتفقد من السابقة. من نفس المخطوطة ويبين عازف
العود الروابط الوثيقة بين الشعر العربي والموسيقى في كل العصور.



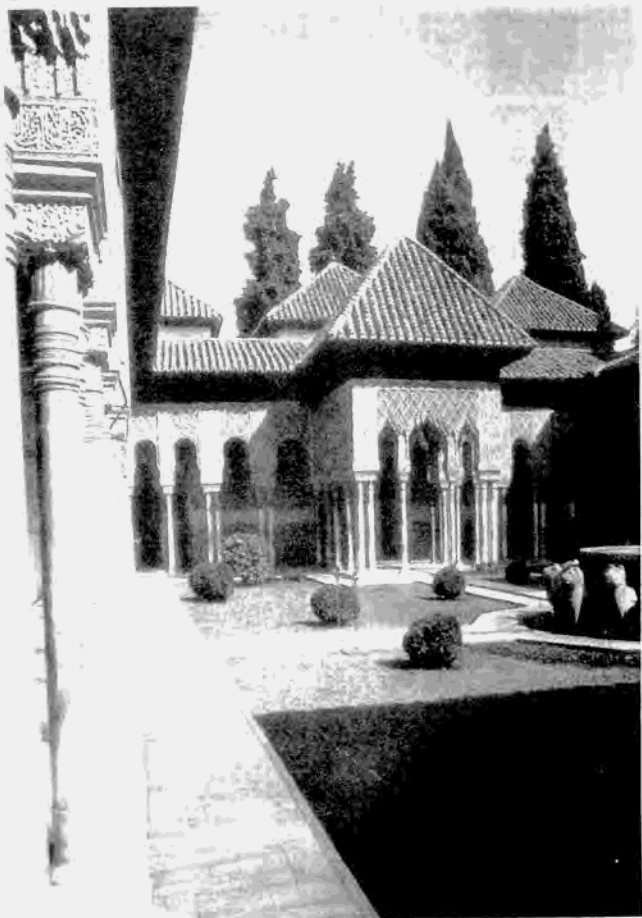
صياد سمك يطرح شبابه، من بدايات القرن الثالث عشر. من مخطوطة سورية "لكليلة ونعمة"
وهي ممتعة في وصفها تفاصيل الحياة اليومية.



مصباح مسجد مصري يعود لمنتصف القرن الرابع عشر، مكتوب عليه آية من سورة "النور"
من القرآن الكريم، ويحمل رنك مملوكي، وهو مشابه لشعار النبالة في أوروبا.



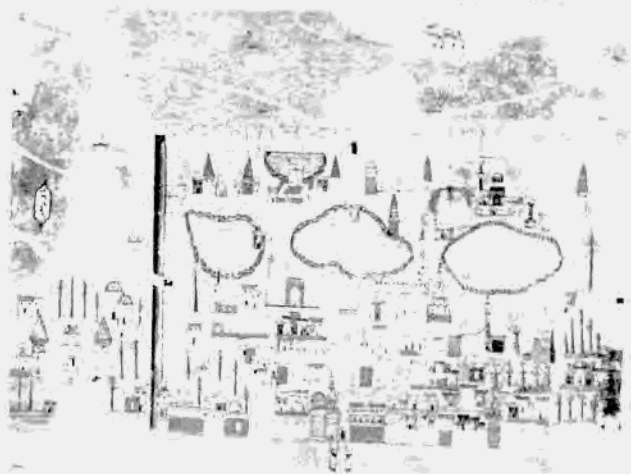
أقيم جامعة إسلامية في القاهرة، تأسست عام ٩٧٠ على أيدي الفاطميين كمسجد ومركز للتعليم وظل كذلك حتى وقتنا
 الحالي، وتعود معظم الإنشاءات الحالية إلى العصر المملوكي عندما اكتسب الأزهر مكانته كمركز رائد لتعاليم السنة.



جانب آخر من قصر الأسود يواجه قاعة استقبال ذات قباب ثلاث، ويعطى هذا التصميم إحساساً بامتزاج الأجزاء الداخلية مع المساحة الخارجية كممثل القنوات التي تحمل الماء من الحوض إلى الغرف المجاورة.



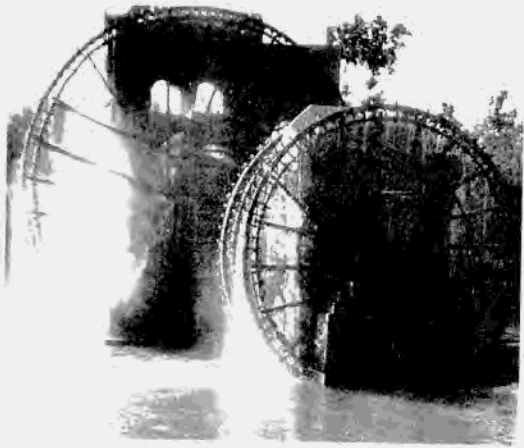
برج بوابة المدخل والجسر المؤدى لقلعة حلب، بنيت في القرن الثاني عشر وبدايات القرن الثالث عشر.



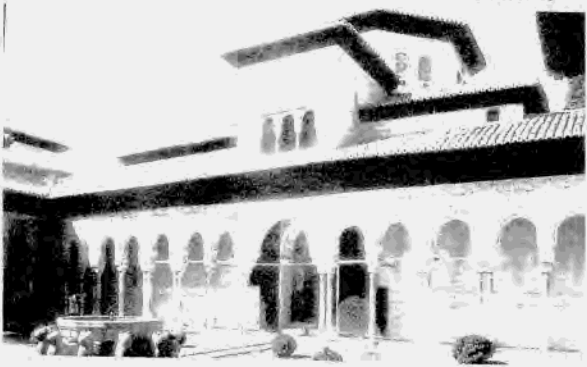
النصف الشرقي من بغداد القرن السادس عشر، وهي مخطوطة "قراش" وتبين أحد حملات سليمان العظيم، وهي تبين الجسر القائم على نهر "دجلة" الذي يربط المدينة خارج الأسوار مباشرة ضريح أبي حنيفة، الذي جدده العثمانيون.



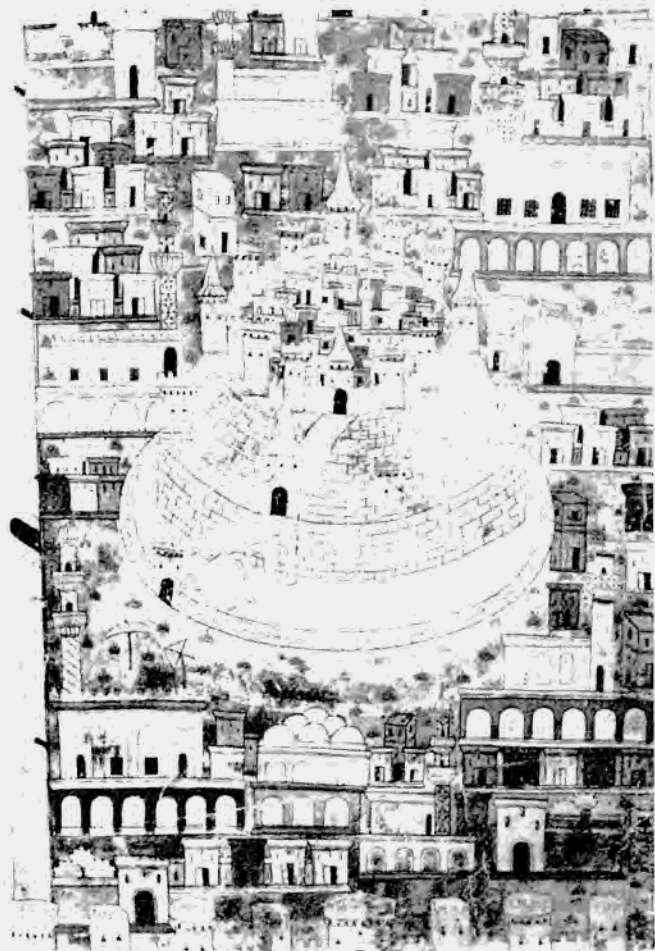
قبة مسجد السلطان قايتباى فى القاهرة، بنيت عام ١٤٧٤. وقد كانت القباب المبنية المحفورة والتكامل غير العادى بين الطراز العربى والزينة الهندسية من القدرات الخاصة للبنائين القاهريين، وكمل الكثير من آثار الحكام المملوكيين فهى تضم مدرسة دائمة.



ساقية في حماه (سوريا) وفيها سلسلة من الدلاء ترفع المياه من النهر إلى قنوات الري في السهل المجاور. وقد وصلت هذه التقنية الخاصة بالسواقي (وكذلك طواحين الهواء) للغرب من الشرق الأوسط.



فناء الأسود — الحمرا — غرناطة — أسبانيا، اكتمل في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. الأسود الاثنى عشر والحوض تشابه الطراز الملبعماني وكان منتشراً في بناء القصور في العالم الإسلامي.



حلب وحصونها في شمال سوريا من نفس المخطوطة من القرن السادس عشر. كانت حلب
مركزاً إدارياً هاماً تحت حكم العثمانيين.

(أساسا لفرنسا) خلال خط أنابيب ذى شعبتين ، وكان يصل الى ساحل المتوسط فى طرابلس لبنان ، وحيفا فى فلسطين ، وكان ينتج على نطاق ضيق فى العربية السعودية والبحرين أيضا، وكان أغلب ملاك هذه الشركات من البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين والهولنديين ، وكانت اتفاقاتهم مع الدول المنتجة ، تعكس توازنا غير متساو ، ليس فقط للقوة المالية ولكن السياسية أيضا ، حيث كانت القوة البريطانية تدعم وضع الشركات والامتيازات التى عملت فى ظلها وأعطتها السيطرة على التنقيب فى مناطق واسعة ، وعلى الانتاج والتكرير والتصدير ولفترات طويلة ، ودفع حقوق محدودة للحكومات المضيفة ، وتقديم كميات محدودة من البترول لاستخدام هذه الحكومات .

والى جانب هذا الاستثناء الوحيد ، كانت الدول العربية ما تزال معتمدة على أوروبا فى معظم السلع المصنعة ، لا المنسوجات فقط ولكن أيضا الوقود والمعادن والآلات، وكان التصدير والاستيراد يتمان أساسا على سفن انجليزية وفرنسية ، واستطاعت مصر أن تفرض سيطرة أكبر على تعريفاتها ، وكذلك فى مراكش كانت فرنسا مرتبطة باتفاقية مع الدول الأوروبية فى عام ١٩٠٦ للحفاظ على سياسة « الباب المفتوح » .

المهاجرون والأرض

فى البلاد التى هاجر الأوروبيون اليها ، تحكموا على نطاق واسع فى المال والصناعة والتجارة الخارجية والى حد كبير فى الأراضى ، فكان المستوطنون فى الجزائر مستقرين تماما فى عام ١٩١٤ ، ولكن فى سنوات ما بعد الحرب حاولت الحكومة الفرنسية تشجيع المزيد من الهجرة والاستيطان فى تونس ومراكش ، ولما كانت مراكش تدخل تدريجيا تحت السيطرة الفرنسية فى العشرينات ، فقد طرحت أراضى الدولة وأراضى المراعى المشاع على المستوطنين . وقد كانت هذه الجهود ناجحة من ناحية أنها أدت الى هجرة ملحوظة ، والى توسيع للرقعة المزروعة ، ومن حيث العائد من الانتاج ، ولكنها لم تنجح فى الإبقاء على معظم المهاجرين على

الأراضي، ومنذ عام ١٩٢٩ وما بعده، كان المغرب متأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية التي خفضت من أسعار المواد الغذائية ، وقامت حكومات الدول الثلاث والمصارف الفرنسية بالترتيبات لزيادة قروض ملاك الأراضي ، ولكن في الواقع كان كبار الملاك فقط هم القادرون على الاستفادة من تلك القروض ، وبحلول عام ١٩٣٩ كان نسق الاستيطان على شكل مزارع كبيرة تستخدم الجرارات والتقنيات الحديثة ، وتستخدم العمال الاسبان والبربر والعرب ، وتنتج الحبوب والنبذ للسوق الفرنسية. ورغم أن ما أطلق عليه أحد الكتاب « رمز البيت الريفي ذي السقف الأحمر » (٣) قد لعب دوراً في رسم الصورة الذاتية للسكان الأوربيين ، فإن المهاجر النمطي لم يكن مزارعاً صغيراً ولكنه كان مسؤولاً حكومياً ، أو موظفاً في شركة ، أو صاحب حانوت أو ميكانيكياً ، وقد شكل الأوربيون أقل من ١٠٪ من اجمالي السكان (١٥ مليون تقريباً من ١٧ مليوناً) ؛ ولكنهم سيطروا على المدن الكبيرة ، فالجزائر ووهران كانت بهما أغلبية أوربية ، كما شكل الأوربيون نصف سكان تونس وقراية نصف سكان الدار البيضاء .

وفي بلدين آخرين كان استيلاء المهاجرين على الأراضي مهما ، خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٣٩ . في برقة Cyrenaica وهو الجزء الشرقي من ليبيا ، كان هناك استيطان رسمي على الأراضي التي صودرت لهذا الغرض وجرى اعدادها بتمويل الحكومة الإيطالية ، وهنا أيضاً تكررت تجربة المناطق الأخرى من المغرب ، وبحلول ١٩٣٩ لم يبق الا ١٢٪ من السكان الإيطاليين الذين كان عددهم قد بلغ ١١٠ آلاف، أما الإيطالي النمطي في ليبيا فكان من سكان طرابلس أو بعض المدن الساحلية الأخرى .

وفي فلسطين، استمر تحريك الأراضي للمهاجرين اليهود الأوربيين، والذي بدأ خلال أواخر القرن التاسع عشر واستمر في إطار النظام الجديد للإدارة الذي وضعه البريطانيون كحكومة انتداب ، وتم تشجيع هجرة اليهود في حدود فرضتها الإدارة بناء على تقديرها لعدد المهاجرين الذين تستطيع البلاد استيعابهم في فترة معينة ، وبناء على الضغط الذي كان يمكن أن يفرسه الصهاينة أو العرب على الحكومة في لندن ، وقد

تغير الهيكل السكاني للبلاد بشكل مؤثر خلال هذه الفترة ، وفي عام ١٩٢٢ كان اليهود يشكلون حوالي ١١٪ من اجمالي السكان البالغ عددهم ٤/٣ مليون . ومعظم الباقي ممن يتحدثون العربية من المسلمين والمسيحيين ، وبحلول عام ١٩٤٩ كانوا يشكلون أكثر من ٣٠٪ من السكان الذين تضاعفوا ، وفي هذا الوقت كان هناك استثمار ملحوظ سواء عن طريق الأفراد أو المؤسسات اليهودية التي قامت للمعاونة على ايجاد وطن قومي لليهود ، ذهب أكثرها للاحتياجات الفورية للهجرة ، وبعضها للمشروعات الصناعية : ادخاء الكهرباء (وأعطى هذا الامتياز لشركة يهودية) ، ومواد البناء ، وتصنيع الغذاء ، وأنفق الكثير أيضا في شراء الأراضي والمشروعات الزراعية ، وفي بداية الأربعينات من هذا القرن ، كان اليهود قد تملكوا قرابة ٢٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة ، وكان الجزء الأكبر مملوكا للصندوق القومي اليهودي الذي احتفظ بها كأموال للشعب اليهودي لا يمكن التخلي عنها وعليها لا يمكن استخدام من ليس يهوديا ، وكذلك في المغرب شملت الأراضي التي حازها واستزرعها المهاجرون نسبة كبيرة من أكثر المناطق انتاجية ، ولكن كما في المغرب أيضا أصبح معظم السكان من اليهود حزينين ، وبحلول ١٩٣٩ عاش ١٠٪ من السكان اليهود على الأرض ؛ لأن الهجرة آنذاك كانت أكبر من أن تستوعبها الزراعة ، وكان اليهودي الفلسطيني الناطق من سكان المدن ، يعيش في واحدة من ثلاث مدن كبيرة ، القدس وحيفا وتل أبيب ، وكان ذلك المزارع الذي يعيش في المستوطنات الجماعية « الكيبوتز » رمزا مهما .

نمو الصفوة الوطنية

بالنسبة لكل من مجتمعات المستوطنين والحكومات الأوروبية ، كان استخدامهما للقوة للدفاع عن مصالحهما أمرا فائق الأهمية ، ولكن القوة لا تستقر ما لم تحول نفسها الى سلطة شرعية ، وقد شاعت بين الأوروبيين الذين كانوا يحكمون في البلاد العربية أو يزاولون فيها أعمالا، فكرة تقول بأنهم هناك من أجل انجاز رسالة التحديث والمدنية ، وسواء عبرت هذه الفكرة عن مدينة متفوقة تحاول أن تجتذب الى مستواها مدنية متخلفة عنها

أو محتضرة على وشك الموت ، أو أنها عبرت عن تأسيس العدالة والنظام والرفاهية ، أو نشر اللغة والثقافة التي تعبر عن هذا كله ، ولما كان الاستنتاج المنطقي لهذه الأفكار هو الاستيعاب النهائي للعرب في مستوى من المساواة وفي عالم موحد جديد ، فقد عارض البعض هذه الأفكار بما لديهم من احساس بوجود فوارق لا تلتئم ، واحساس ذاتي بالسيادة ، منحهم الحق في الحكم ، كما ظهر أمر جديد بين المستوطنين ، فقد ظهر في المغرب آنذاك ما يمكن أن نطلق عليه أمة منفصلة من المستوطنين ، قد تنتمي صفوتها العليا الى العاصمة الفرنسية اجتماعيا وثقافيا ، ولكن الأغلبية العظمى من (البيض الصغار) كانت مختلفة ، فقد كانت مكونة من اخلاط ايطالية واسبانية وفرنسية ، وولد معظمهم بالمغرب ويتحدثون لغة فرنسية خاصة بهم ، ولا يحسون بالمواطنة في فرنسا ، ويشعرون حولهم بعالم عدواني غريب ، يجذبهم حيناً ويلغظهم حيناً آخر ، وكانوا يتوجهون الى فرنسا لحماية مصالحهم ، التي قد تكون مختلفة عن مصالحها الكبرى ، وكذلك كانت فلسطين ، حيث تنشأ دولة يهودية ، واعية بالاختلاف عن تلك الدول التي ادارت لها ظهرها بالهجرة ، وتعيش في وسط من اللغة العبرية التي عادت الى الظهور كلفة للحياة العادية ، منفصلة عن السكان العرب باختلافات الثقافة والعادات الاجتماعية ، وبالأمل في خلق شيء يهودي صرف ، وباللهفة المتزايدة على مصير اليهود في أوروبا وبالتطلع الى انجلترا للدفاع عن مصالحها حتى يمكنهم الدفاع عنها بأنفسهم -

وقد قوت المصالح الرئيسية وكذا الضغط من المستوطنين من تصميم انجلترا وفرنسا أن يظلوا مسيطرين ، ولكن من ناحية أخرى أحاطت الشكوك بذلك التصميم ان لم يكن حول أخلاقيات الحكم الاستعماري فعلى الأقل حول تكاليفه ، وقد كان الفرنسيون منذ البداية يشعرون بشكوك حول فوائد الانتداب على سوريا ، ولكن قليلا منهم تأمل فكرة أي نوع من الانسحاب من المغرب ، وحتى الفرنسيون الشيوعيون كانوا يفكرون في وسيلة أخرى لاستيعاب الجزائر في فرنسا بصورة تحقق قديرا أكبر من المساواة ، رغم أنهم كانوا يأملون في الشاء علاقة مختلفة مع المصلحين،

وأن يستخدموا ثقلهم للاحتياجات خيال تصرفات وأوها ظالمة. وفي إنجلترا، كان هناك اتجاه متزايد للبحث في عدالة الحكم الاستعماري وللنقاش حول المصالح البريطانية الأساسية وكيف يمكن حمايتها بطريقة أخرى، وبالاتفاق مع العناصر في الشعوب المحكومة التي كانت راغبة في التوصل لحل وسط مع الحاكم الاستعماري.

وقد كان الباعث للتغيير في العلاقة أكبر بظهور أولئك الذين على الجانب الآخر، والذين كان بإمكانهم جعل ذلك ممكناً، أنهم أعضاء الصفوة الجديدة الذين كانوا يحكم مصالحهم أو تركيبتهم العقلية، متمسكين بنوع من التنظيم الاجتماعي والسياسي راوا أنه كان ضروريا للحياة في العالم الحديث، والذين بإمكانهم الحفاظ على المصالح الأساسية للقوى الامبراطورية.

وفي العشرينات من القرن، كان هناك في معظم البلاد العربية طبقة من ملاك الأراضي ممن كانت مصالحهم مرتبطة بانتاج المواد الخام للتصدير، أو باستمرار الحكم الاستعماري، وبعض كبار الملاك في الريف كانوا قادرين على التحول الى ملاك على النمط الحديث، وكان ذلك يتم في بعض الأحيان بمساعدة الحكام الأجانب الذين كانوا يلجأون اليهم طلبا للمعون. وفي المغرب، سهلت الطريقة التي امتدت بها السيطرة الفرنسية للداخل وطبيعة الريف من امكانية التوصل الى اتفاقيات مع بعض سادة أعالي جبال أطلس الأقوياء، وخاصة تهاى الجلاوي وهو زعيم قبيلة من البربر سيطر على المنطقة الجبلية الى الشرق من مراكش، وفي العراق استمرت على أيدي حكومة الانتداب البريطاني التي كان يتم بها تسجيل الأراضي القبلية المشاع كممتلكات للعائلات النافذة في القبائل، التي بدأت في القرن التاسع عشر. وفي السودان ظلت الحكومة لعدة سنوات تتبع سياسة من الحكم « غير المباشر » في السيطرة على الريف من خلال زعماء القبائل، والذين كانت قوتهم تتعدل وتزيد بالموازرة الرسمية، وفي مناطق أخرى كان ملاك الأراضي ينتمون غالبا لطبقة جديدة ظهرت نتيجة الظروف الجديدة للزراعة التجارية، وقد كانت طبقة ملاك الأراضي ممن

يزرعون القطن في مصر أول طبقة من هذا النوع ، وظلوا هم الأغنى والأكبر والأكثر نفوذاً في الحياة الوطنية ، وظهرت مجموعات مشابهة في سوريا والعراق ، وحتى في بلاد الاستيطان الأوربي في المغرب ، حيث ظهرت طبقة جديدة من ملاك الأراضي المحليين ، من التونسيين ممن يزرعون الزيتون في الساحل ، والجزائريين الذين يشترون الأراضي من المستعمرين الذين كانوا يرتحلون للمدن ليحققوا أحلامهم الاقتصادية التي تناسبهم .

وظلت غالبية التجارة الدولية في أيدي الأوربيين أو أفراد الجماعات المسيحية واليهودية الذين كانوا على ارتباط وثيق بهم ، ولكن كان هناك بعض الاستثناءات من ملاك الأراضي المصريين الذين يعملون بتصدير الأقطان ، وتجار فاس كان بعضهم آنذاك متركزين في الدار البيضاء ، وظلوا يستوردون المنسوجات من إنجلترا ، وكان هناك أيضا بعض الاستثناءات للقاعدة العامة بأن الصناعة كانت في أيدي الأوربيين ، وكانت مصر أكثرها أهمية حيث تأسس في عام ١٩٢٠ بنك يهدف لتوفير التمويل للمشروعات الصناعية ، وكان رأس مال بنك مصر في الأساس من كبار ملاك الأراضي الباحثين عن استثمارات أكثر ربحية مما يمكن أن تفل الزراعة ، وفي السنوات القليلة التالية استخدم لإنشاء مجموعة من الشركات خاصة للشحن البري ، وصناعة السينما وغزل ونسج الأقطان ، وبنشوتها كان ذلك علامة على بعض التغيرات : تراكم رأس المال الوطني الباحث عن الاستثمار ، وتدني العائد على الاستثمارات على الأراضي ، والرغبة في تحقيق القوة الوطنية والاستقلال ، إلا أن الظروف الجديدة كانت مزعجة حتى أن مجموعة شركات بنك مصر واجهت صعوبات ، ولم يتغذى سوى التدخل الحكومي .

وقد ظهر أيضا نوع آخر من الصفوة لم يكن يقل أهمية : أولئك الذين تلقوا تعليما على الطراز الأوربي ، وكان التعليم في تلك الفترة مقصورا على القادرين ، أو من لهم امتياز أو آخر ، وحتى في حدود هذه المجموعة فقد ظل التعليم محدودا بحكم تردد المجتمع في إرسال أبنائه لتلقي العلم (وأكثر ترددا في حالة البنات) إلى المدارس التي يمكن أن

تجعلهم غرباء عن عائلاتهم وتقاليدهم ، أو تردد الحكام الاجانب في تعليم طبقة قد لا يمكن استيعابها في الخدمة الحكومية ، ويمكن أن تنتهي في المعارضة ، ورغم هذا انتشر التعليم بسرعات متفاوتة في مختلف البلاد .

وفي مراكش ، كانت حركة انشاء المدارس الحديثة في بدايتها وبدأ ذلك بانشاء عدد من المدارس الثانوية الاسلامية التي تسير على النمط الغربي (الفرانكو - اسلامية) بالإضافة الى بعض المعاهد العليا في الرباط . وفي الجزائر ومع حلول عام ١٩٣٩ ، كان عدد الحاصلين على الشهادات الثانوية مازال بالمثلثات ، والحاصلين على المؤهل الجامعي أقل من ذلك ، وكانت جامعة الجزائر إحدى المؤسسات التعليمية الفرنسية البارزة ، وكانت أساسا للأوروبيين ولكن عددا متزايدا من المسلمين كانوا يلتحقون طريقهم الى باريس وتونس أو القاهرة ، وفي تونس أيضا كان عدد أولئك الذين التحقوا بالليسيه على النظام الفرنسي للدراسة متزايدا ، والمجموعة التي أصبحت فيما بعد زعماء لبلادهم ، كانت تذهب الى فرنسا في بعثات دراسية لتابعة الدراسات العليا . وفي مصر ، كان عدد الطلاب في المدارس الثانوية قد تزايد من أقل من ١٠٠٠ عام ١٩١٣ - ١٩١٤ لآكثر من ٦٠٠٠ بعد ذلك بثلاثين عاما ، والجامعة الخاصة الصغيرة التي تأسست في الأعوام الأولى من القرن اندمجت عام ١٩٢٥ في الجامعة المصرية التي تنفق عليها الحكومة ، وبها كليات الآداب والعلوم والقانون والطب والهندسة والتجارة ، وعندما سمحت التغيرات للحكومة المصرية بالتحكم بدرجة أكبر في السياسة التعليمية ، توسعت المدارس على كل المستويات ، وكان هذا هو نفس ما حدث في العراق رغم أن العملية بدأت من مستويات أدنى .

وقد كان معظم التعليم الثانوي والعالي في مصر في أيدي الهيئات التبشيرية الدينية أو الثقافية الأوروبية الأمريكية ، وكان ذلك صحيحا أيضا في سوريا ولبنان وفلسطين ، كانت هناك جامعة حكومية صغيرة في دمشق ، وكلية لتفريب المعلمين في القدس ، ولكن الجامعات الرئيسية كانت ملكية خاصة : في بيروت الجامعة اليسوعية وسان جوزيف المدعومة

من الحكومة الفرنسية ، والجامعة الأمريكية ، وفي القدس الجامعة العبرية اثنتى كانت فى الأساس مركزا لانشاء ثقافة قومية جديدة باللغة العبرية ، ولم تكن تجتذب الطلبة العرب الا نادرا فى ذلك الوقت ، فى هذه البلاد كان التعليم الثانوى أيضا فى غالبيته بين أيدي الأجانب والذين كانوا فى لبنان من الفرنسيين أساسا .

والحقيقة أن كثيرا من مؤسسات التعليم العالى كانت أجنبية ، وهو أمر له معان متعددة ، فإن يدرس الصبى أو الفتاة العربية فى احدها يعنى تخريبا اجتماعيا ونفسيا ، وكان يعنى الدراسة وفقا لطريقة مغايرة لتقاليد المجتمع الذى نشأ فيه ، والقيام بذلك من خلال وسيط من لغة أجنبية ، التى أصبحت اللغة الأولى وربما اللغة الوحيدة التى يفكر من خلالها فى موضوعات معينة ، وممارسة حرق معينة ، وهناك معان أخرى فى أن عدد الفتيات اللاتى تلقين تعليمًا ثانويًا أو عاليًا ، أكبر مما لو كانت المدارس الوحيدة المتاحة مدارس حكومية ، والقليل من الفتيات التحقن بالمدارس الحكومية فيما بعد المرحلة الابتدائية ، والكثير منهن التحقن بمدارس الرهبانيات الكاثوليك الفرنسيات أو البروتستانت الأمريكية ، وفى المغرب ، حيث كانت مدارس الراساليات أقل ، وعلى ارتباط وثيق بالسكان من المهاجرين ، كان تعليم البنات فيما بعد المرحلة الابتدائية يكاد يبدأ فيها ، وفى الشرق العربى كانت البنات من المسيحيات واليهوديات أكثر من المسلمين التحاقا بالمدارس الأجنبية ، كما كن أكثر استيعابا للثقافة الأجنبية وأكثر انفصالا عن تقاليد مجتمعهن .

وقد وجد خريجو المدارس الجديدة وظائف معينة شاغرة فى مجتمعاتهم المتغيرة ، ونادرا ما كانت النساء يجدن وظيفة عامة ، عدا العمل بالتدريس أو التمريض ، ولكن كان بإمكان الرجال العمل بالمحاماة أو الطب ، رغم محدودية المهندسين أو الفتيين ، حيث كان التعليم العلمى والتقنى متخلفا ، وكان تعليم الفلاحين والحرفيين أكثر تدنيا ، وقبل كل شيء كانوا يأملون فى أن يصبحوا موظفى حكومة على مستويات اختلفت طبقا لدرجة وطبيعة السيطرة الأجنبية على المجتمع ، أكثرها فى مصر والعراق ، وأقلها فى

فلسطين والسودان ، حيث انه لأسباب مختلفة ظلت المناصب العليا بين أيدي البريطانيين ، وفي المغرب حيث سيطر المسترلون من فرنسا على المواقع الحاكمة ، أما المناصب انوسطى والأدنى فقد كانت في أغلبها بين أيدي الأوربيين المحليين .

وقد كان ملاك الأراضي والتجار الوطنيون يحتاجون للسيطرة على آليات الحكومة لمصالحهم الخاصة ، وتطلع الشباب من المتعلمين الى أن يعملوا بالحكومة ، وقد أعطت هذه الطموحات قوة واتجاها لحركات المعارضة الوطنية للحكم الأجنبي الذي طبع هذه الفترة ، ولكن اندمج معها شيء آخر كان هو الرغبة والاحتياج الى المعيشة في المجتمع بشكل جديد .

محاولات الاتفاق السياسي

وقد اراد الرجال والنساء المتعلمون المزيد من الفرص في مجال الخدمة الحكومية المهنية ، كما اراد ملاك الأراضي والتجار تحقيق القدرة على السيطرة على الآلة الحكومية (الجهاز الإداري) ، وقد كانوا في عدة أوقات قادرين على تعبئة الجماهير في الحضر بالعزف على نغمة المصائب العملية أو تعميق الاحساس بأن المجتمع في خطر ، وكانت الوطنية من هذا النوع توفر أيضا للحكام الأجانب فرصا للحل الوسط وتعبئة التأييد الكافي لاجبار الجماهير على التفكير في تلك الحلول .

وفي معظم البلاد لم يكن مستوى التنظيم السياسي عاليا ، أما لأن القوى الاستعمارية لم تكن لتسمح بالتهديدات الجادة لموضعهم ، أو لأن الأنماط التقليدية للسلوك السياسي ظلت مستمرة ، ففي مراكش وضعت مجموعة من الشباب المتعلم ، غالبيتهم ينحدرون من الطبقة البرجوازية في فاس ، « خطة للإصلاح » في عام ١٩٣٤ وبدعوا في المطالبة بإجراء التغيير في الحماية الفرنسية ، وفي الجزائر تقدم بعض المهنيين من ذوي التعليم الفرنسي بمطالب لتحسين أوضاعهم في الجزائر الفرنسية ، والحفاظ على ثقافتهم الخاصة ، وذلك عندما أحسوا أن الاستقلال أمل بعيد المنال ، وقد ساعدت الاحتفالات الشعبية عام ١٩٣٠

بالعيد المثنوى للاحتلال الفرنسي للبلاد ، على اصفاء نوع من الاستعجال على مطالبهم (*) ، وفي سوريا وفلسطين والعراق تقدم المستولون والضباط السابقون في الخدمة العثمانية وبعضهم ينتمى للعائلات العربية من كبار رجال الحضر ، وبعضهم ارتفع خلال الخدمة في الجيش العثماني يطلبون منهم درجة أكبر من الحكم الذاتي ، وبحكم وضعهم كان من الصعوبة قبول مطالبهم لكونهم مستجدين في النخبة الحاكمة ، وفي السودان بدأت مجموعة صغيرة من خريجي المدارس العليا في عام ١٩٣٩ في المطالبة بتصيب أكبر في الادارة *

وفي غضون قرنين من الزمان ، كان القادة قادرين على تأسيس أحزاب سياسية ذات تنظيم عال ، وكان ذلك في تونس ومصر ، وكان لكتليهما هناك تراث طويل من سيطرة المدينة الكبيرة على الريف المستقر ، ففي تونس كان حزب الدستور من نفس النوع من القيادات المرننة ، كما كان الحال في الدول الأخرى ، وحل محله في الثلاثينيات حزب من نوع آخر هو حزب الدستور الجديد الذي أسسه الحبيب بورقيبة (ولد في ١٩٠٢) وأصبح تحت قيادة تونسية من الشباب الذين تلقوا تعليما فرنسيا عاليا ، ومع هذا فقد كان لهذا الحزب جذور ضاربة في المدن الاقليمية ، وفي السهل الساحلي الذي يزرع الزيتون ، ونفس الشيء انطبق على مصر ، حيث كان حزب الوفد الذي تشكل خلال الصراع ضد السياسة البريطانية بعد نهاية الحرب وأسس تنظيميا دائما على طول البلاد وعرضها ، واستمد التأييد من الصفوة الحرفية المهنية وقطاعات أخرى من البورجوازية ، ومن بعض ملاك الأرض وليس كلهم ، كما أيده في بعض أوقات الأزمات سكان الحضر بشكل عام ، وقد أعطت الجاذبية الشخصية لسعد زغلول الذي توفي سنة ١٩٢٨ - الوفد القدرة على التعبير عن الأمة حتى سنة ١٩٣٩ رغم الاختلافات بين زعاماته *

وأيما كانت الآمال العليا مثل هذه الأحزاب والجماعات ، فقد كان هدفها المباشر تحقيق درجة أكبر من حكم الذات في إطار النظام الاستعماري

(*) لا يخفى أن وصف الاحتفال بالعيد المثنوى للاحتلال الفرنسي للجزائر بأنه شعبي فيه مغالطة تاريخية ، فلم تكن التركيبة الاجتماعية في الجزائر لمسمع بذلك - (المراجع) *

الذى لم يكونوا يحملون بانهاؤه ، وفى بريطانيا أكثر من فرنسا ، تغير الاتجاه السياسى والرسمى تدريجياً نحو محاولة حماية المصالح البريطانية من خلال اتفاقيات مع مثل هذه الجماعات ، وبحيث تظل السيطرة النهائية بين أيدي البريطانيين ، ولكن مسئولية الحكم المحلى مع منح درجة محدودة من الحركة الدولية المستقلة للحكومات التى تمثل الراى الوطنى .

وقد اتبعت هذه السياسة فى العراق ومصر ، وفى العراق كانت سلطة الانتداب البريطانى تمارس منذ البداية تقريباً من خلال الملك فيصل وحكومته ، وإن اتسع مجال الحركة الحكومية فى عام ١٩٣٠ عن طريق اتفاقية عراقية انجليزية أعطيت العراق بمقتضاها الاستقلال الرسمى مقابل الموافقة على تنسيق سياستها الخارجية مع السياسة البريطانية ، والسماح لبريطانيا بقاعدتين جويتين ، واستخدام الاتصالات عند الحاجة ، وقبلت العراق كمعضو فى عصبة الأمم كرمز للمساواة والسماح لها بالدخول فى المجتمع الدولى . وفى مصر ، كان وجود حزب وطنى جيد التنظيم وتقف خلفه طبقة قوية من ملاك الأراضى ، وبرجوازية ليست راعية فى التغيير العنيف من ناحية ومخاوف بريطانية من الطموح الايطالى من ناحية أخرى ، كل ذلك أدى الى التوصل لتسوية مماثلة من خلال اتفاقية أنجلومصرية عام ١٩٣٦ . وقد أعلن عن نهاية الاحتلال العسكرى لمصر ، ولكن ظلت بريطانيا قادرة على ابقاء قوات مسلحة فى المنطقة حول قناة السويس ، وبعد ذلك مباشرة ألغيت شروط المعاهدة باتفاقية دولية ، وانضمت مصر الى عصبة الأمم ، وفى كلا البلدين كان التوازن الذى تم التوصل اليه هشاً ومزعزعا ، وكانت بريطانيا ترغب فى منح الحكم الذاتى فى اطار حدود أضيق مما يتقبله الوطنيون . وفى العراق ، كانت النخبة الحاكمة صغيرة وغير مستقرة ، ولم تكن لها قاعدة صلبة من القوة الاجتماعية لترتكز عليها . وفى مصر حلت الأربعينيات ، ولم يعد الوفد قادراً على السيطرة بشكل دائم على قيادة القوى السياسية فى البلاد .

وعلى النحو نفسه وجدنا أنه فى البلاد الواقعة تحت الحكم الفرنسى - لم يكن تألف المصالح المفهومة أمراً ليصل الى الحد الذى يمكن

معه تحقيق ولو توازن هش ، فرنسا كانت اضعف من بريطانيا على المستوى الدولى ، فبالنسبة لبريطانيا وجدنا أنه رغم تراخى قبضتها على كل من العراق ومصر ، فقد ظلتا - أى العراق ومصر - محاصرتين بالقوى البريطانية ، العسكرية والمالية ، وظلت الحياة الاقتصادية فى كل منهما تدور فى قلك مدينة لندن ومصنعى القطن فى لاكشير . ومن ناحية أخرى ، فإن فرنسا لم تكن على يقين من قدرتها على الاحتفاظ بدول مستقلة فى دائرة نفوذها وذلك بسبب عدم استقرار العملة الفرنسية ، وما كان يعترى الاقتصاد الفرنسى من ركود ، وكذلك لتركز قواتها المسلحة على الحدود الشرقية لفرنسا . وبالإضافة لهذا فقد كانت المصالح الفرنسية الأساسية فى المغرب مختلفة عن مصالح بريطانيا فى مصر ، ففى المغرب كان للسكان الأوربيين مطالب من الحكومة الفرنسية بدت - بسبب وضع هؤلاء السكان الأوربيين - معقولة : ففى الجزائر وتونس كان الأوربيون من كبار رجال الأعمال وملاك الأراضى يسيطرون على المجالس المحلية التى كانت تشير على الحكومة فى الميزانية وغيرها من الأمور المالية ، وفى ياريس شكل ممثلو الفرنسيين الجزائريين (الفرنسيين المقيمين فى الجزائر) فى البرلمان الفرنسى ، وكذلك اصحاب المصالح المالية الكبرى المسيطرة على المصارف والصناعات ، بالإضافة للشركات التجارية فى المغرب - شكلوا جميعا جماعة ضغط Lobby ولم تكن الحكومات الفرنسية الضعيفة فى هذه الفترة بقادرة على مواجهتها . وقد ظهر هذا واضحا عندما حاولت حكومة الجبهة الشعبية فى عام ١٩٣٦ تقديم تنازلات بالسماح بتمثيل محدود للجزائريين المسلمين فى البرلمان الفرنسى وبدأت بإجراء محادثات مع قادة الحركة الوطنية فى كل من تونس والمغرب الأقصى ، لكن معارضة جماعة الضغط (اللوبى الأنف ذكره) منعت أى تغيير فى الوضع ، وانتهت هذه الفترة بأن عم المغرب كله اضطراب وقمع .

وكان نفوذ جماعات الضغط القوية المعارضة للتغيير محسوسا أيضا فى سوريا ولبنان المنطقتين الواقعتين تحت الانتداب الفرنسى ، ففى عام ١٩٣٦ تفاوضت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مع كل من سوريا ولبنان حول اتفاقات مشابهة لتلك التى وقعتها بريطانيا مع العراق ، لتصبح سوريا ولبنان مستقلتين على أن يكون لفرنسا حق استخدام قاعدتين جويتين فى سوريا لمدة خمسة وعشرين عاما ، وتسهيلات عسكرية فى لبنان - الأمر الذى كان مقبولا لدى تحالف زعماء الحركة الوطنية المهتمين فى سوريا ، والصقوة السياسية بغالبيتها المسيحية فى لبنان -

لكن فرنسا لم تصدق على معاهدات من هذا النوع لسقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية واستسلام الائتلاف الحاكم الضعيف الذى تبعها لضغوط جماعات الضغط المختلفة Lobbies فى باريس .

وقد تكرر فى فلسطين نفس هذا الغياب للتوازن المنظور فى المصالح منذ وقت مبكر ، بعد أن أصبح واضحاً فى إدارة الائتداب البريطانى أنه سيكون من الصعب إنشاء هيكل للحكومة المحلية لاستيعاب مصالح السكان العرب ومصالح الصهيونية ، وقد كانت النقطة المهمة للصهيونيين هى الحفاظ على الأبواب مفتوحة أمام الهجرة ، وكان ذلك بنفسه يعنى استمرار السيطرة البريطانية المباشرة حتى يصبح المجتمع اليهودى كبيراً ، الى الحد الذى يمكن معه السيطرة على الموارد الاقتصادية للبلاد ، ولرعاية مصالحه وبالنسبة للعرب كان منع الهجرة اليهودية على نطاق يمكن أن يعرض النمو الاقتصادى للخطر وتقرير المصير النهائى ، وقد كان هذان العاملان الضاغطان يتنازعا سياسة الحكومة البريطانية فى الحفاظ على السيطرة المباشرة ، والسماح بالهجرة فى حدود ، ومحاباة التنمية الاقتصادية اليهودية بشكل عام ، وتطمين العرب من وقت لآخر بأن ما يجرى لن يؤدى فى النهاية الى خضوعهم ، وكانت هذه السياسة أكثر ميلاً لمصالح الصهيونية منها لمصالح العرب ، ورغم كل هذه التقليلات والوعود التى بذلت للعرب ، فقد أدت الاجراءات الانجليزية الى اختصار الوقت بالنسبة لليهود ، فاستطاعوا أن يملكوا زمام المبادرة وأن تصبح المسائل بأيديهم بسرعة .

وفى منتصف الثلاثينات ، أصبح الحفاظ على التوازن أكثر صعوبة بالنسبة لبريطانيا ، فقد أدى وصول النازى الى السلطة فى المانيا ، الى زيادة ضغط المجتمع اليهودى ومؤيديهم فى انجلترا للسماح بهجرة أكبر ، والهجرة بدورها غيرت التوازن السكانى وميزان القوى فى فلسطين . فى عام ١٩٣٦ ، بدأت مقاومة العرب تأخذ شكلاً مسلحاً ، وقد كانت الزعامة السياسية فى يد جماعة من الوجهاء فى الحضر ، وكان أمين الحسينى مفتى القدس هو الشخصية البارزة ولكن بدأت زعامة عسكرية فى الظهور ، وكان لهذه الحركة تداعيات فى البلدان العربية المجاورة . وفى اللحظة التى تعرضت فيها المصالح البريطانية للتهديد من قبل ايطاليا ومانيا ،

اندفعت بريطانيا الى الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول العربية ، وفي مواجهة الموقف ، قامت الحكومة البريطانية بمحاولتين للحل ، ففي عام ١٩٣٧ تقدمت بخطة تقسيم فلسطين الى دولتين : فلسطينية ويهودية ، بعد بحث قامت به لجنة ملكية (لجنة بييل) ، وكان ذلك مقبولا لدى الصهيونية من حيث المبدأ ، ولم يكن كذلك بالنسبة للعرب ، وفي عام ١٩٣٩ وضعت « ورقة بيضاء » للتشكيل النهائي لحكومة ذات أغلبية عربية ، ووضعت حدود وضوابط على الهجرة اليهودية ، وشراء الأراضي ، وكان ذلك يمكن أن يكون مقبولا للعرب مع بعض التعديلات ، ولكن المجتمع اليهودي لم يكن ليقبل بحل يخلق أبواب فلسطين أمام معظم المهاجرين ، ويحول دون قيام الدولة اليهودية ، وكانت المقاومة اليهودية المسلحة قد بدأت في الظهور ، وعند اندلاع الحرب الأوروبية الجديدة تجمدت الأنشطة السياسية الرسمية في ذلك الوقت الى حين .

الفصل العشرون

العلاقات المتغيرة للحياة والفكر

(١٩١٤ - ١٩٣٩)

السكان والريف

لم يعد التفاهم بين القوى الاستعمارية والوطنيين المحليين - حتى في أقوى وأنجح لحظاته - سوى التقاء محدود بين المصالح ، وقد حدثت تغيرات داخل المجتمعات العربية بدءا من الثلاثينيات أدت في أطوارها الى تغيير طبيعة العملية السياسية .

فقد حدثت هناك زيادة سريعة في السكان ، وربما كانت مصر أكثرها وأسهلها تقديرا يمكن الاعتماد عليه ، حيث تزايد السكان من ١٢٧ مليوناً في عام ١٩١٧ الى ١٥٩ مليوناً في عام ١٩٣٧ بزيادة سنوية ١٢ في الألف ، وبالتقدير التقريبي ، كان اجمالي السكان في البلدان العربية في حدود ٥٥ - ٦٠ مليوناً في عام ١٩٣٩ ، وقد كان في عام ١٩١٤ ما بين ٣٥ و ٤٠ مليوناً ، وكافة جزء بسيط من هذه الزيادة راجعاً لهجرة الأوروبيين الى مراكش وليبيا ، واليهود في فلسطين ، والأرمن المهاجرين من تركيا خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها الى سوريا ولبنان ، وقد وازن تأثير ذلك الهجرة من المنطقة ، حيث هاجر السوريون واللبنانيون الى غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية (لم تعد هناك هجرة بأعداد كبيرة الى الولايات المتحدة كما كان الحال قبل عام ١٩١٤ ؛ بسبب قوانين الهجرة الأمريكية الجديدة) ، والعمال الجزائريون الذين كانوا يذهبون بشكل مؤقت الى فرنسا ، إلا ان الزيادة الرئيسية كانت طبيعية ، ويبدو أن معدل المواليد

لم يكن يتناقص عدداً بين قطاعات من البرجوازية التي مارست نوعاً من تنظيم النسل ، وكان ليا طموحات في مستوى معيشة مرتفع ، وكان الانجاب بالنسبة لمعظم الناس - وانجاب الذكور بالتحديد - كان أمراً حتمياً ، حيث ان وسائل ضبط النسل ، الفعالة لم تكن معروفة بشكل عام ، كما أنها - أى زيادة الانجاب - كانت مصدراً للفخر . وهذا الفخر كان يعبر عن مصالح ، لأن الأطفال كان بإمكانهم العمل في الحقول منذ سن مبكرة ، وكان انجاب كثير من الأطفال يعد ضماناً ، خاصة في مجتمع ينخفض فيه معدل الأعمار ، ولم يكن هناك نظام قومي للرعاية الاجتماعية ، بالإضافة للأمل في أن يعيش بعضهم ليعتنى بوالديه عندما يتقدم بهما العمر ، وقبل كل ذلك كان هناك انخفاض في معدل الوفيات نتيجة السيطرة على الأوبئة ، وتحسن الرعاية الطبية ، وقد نتج عنهما تزايد السكان ، وقد كان ذلك صحيحاً في كل قطاعات المجتمع ، وملحوظاً وذو دلالة في المدن بشكل خاص ، حيث لم تلعب الأوبئة دورها التاريخي في تشتيت الجموع في الحضر من وقت لآخر .

كما اختلف التوازن بين قطاعات المجتمع نتيجة لتزايد السكان في العشرينيات والثلاثينيات ، فقد شهدت حقبة العشرينيات اختفاء الرعاة الرحل ، كما شهدت ظهور السكك الحديدية والسيارات اللتين أضرتا بالنشاط الذي يعتمد عليه اقتصاد الرعى ، وهو تربية الأبل للنقل ، وحتى في المناطق التي مازال فيها الرعى هو الاستخدام الأمثل - أو الوحيد - للأعشاب والمياه الشحيحة ، فقد كانت حرية البدو في الحركة قد قيدت ومالت للانضباط بسبب القوات المسلحة المكونة بدورها من البدو ، وظلت هناك سوق للأغنام ، ولكن في مناطق تربية الأغنام على منحدرات الجبال ، أو على أطراف السهول على امتداد سيطرة الحكومات ، وكانت التغيرات في الطلب من الحضر تدفع المجموعات البدوية إلى الحركة لتقترب من أن تصبح مزارعين ، وهذا ما حدث في منطقة الجزيرة الواقعة بين نهري دجلة والفرات .

وقد استخدمت في هذه الفترة ، ربما للمرة الأخيرة ، القوات المسلحة للبدو الرحل في الصراعات السياسية ، وذلك عندما ثار الشريف حسين

ضد الترك ، كانت قواته المسلحة قوامها من بدو غرب الجزيرة العربية لكن
 أى تحرك عسكري فعال فى المراحل التالية من الحركة ، كان يعتمد على
 الضباط أو الذين خدموا فى الجيش العثماني ، كما أن القوات التي قهر
 بها « عبد العزيز بن سعود » معظم الجزيرة العربية ، كانت أيضا من البدو
 الذين تحركت مشاعرهم بفعل مذهب ديني ، ولكن الرجل الذي قادهم كان
 ينتمي لعائلة من الحضرة ، وكان الجزء الأساسي من سياسته اقناع البدو
 بالاستقرار . وفى العراق ، كان الصراع بين جماعات السياسيين فى الحضرة
 فى الثلاثينات ما يزال يمارس عن طريق إثارة القياائل البدوية فى وادي
 الفرات ، ولكن الحاكم كان قادرا على استخدام طريقة القصف الجوي
 الجديدة ضدهم .

وفى الريف المستقر ، لم تكن التفورات قد حان وقتها بعد - كما كان
 الحال فى المناطق الرعوية - لاضعاف القواعد الاقتصادية التي بنى عليها
 اقتصاد الريف ، ففي معظم البلاد توسعت الرقعة الزراعية وتوسعت نظم
 الري فى مراكش والجزائر ومصر والسودان والعراق . وفى مصر ،
 دخلت جميع مساحات الأراضي الحصبية فى الزراعة ، وكان التوسع باتجاه
 الأراضي الهامشية على الأطراف ، ولكن ذلك لم ينطبق على البلدان الأخرى ،
 فحيثما كان رأس المال متاحا ، كان من الممكن زيادة المحاصيل من الأراضي ،
 وحتى المساحات الممتدة من المناطق المنزرعة لم يكن بإمكانها الوفاء
 باحتياجات سكان الريف فى بعض البلدان ، ولم يكن السكان يتزايدون
 فقط بحكم النمو الطبيعي ، ولكن أكثر الأراضي إنتاجية لم تعد بحاجة لكل
 هذه العمالة ، وكان بإمكان كبار ملاك الأراضي الحصول على الموارد
 الرأسمالية واستخدامها فى الميكنة ، وكان ذلك يعنى احتياجا أقل للعمال .
 وفى بعض الأماكن (مراكش وفلسطين) كان استيراد رأس المال مرتبطا
 باستيطان العمال الأجانب فى الأرض .

وقد حدثت عملية من الاستقطاب فى ريف عدد من البلدان ، فمن
 ناحية ، كانت هناك مزارع كبيرة من الأراضي الحصبية المروية تنتج للتصدير
 (القطن والحبوب والنبيد وزيت الزيتون والبرتقال والتمر) ، وتستخدم

الجرارات والاسمدة عند الحاجة ، ويزرعها عمال يعملون مقابل أجر (أصبحت المشاركة في المحصول أقل انتشارا) ، وكان يمتلك نسبة كبيرة منها شركات أجنبية أو أفراد أجانب ، وكان العمال من المهاجرين في فلسطين وبدرجة أقل في المغرب . وعلى الجانب الآخر ، كانت الملكيات الصغيرة والأراضي المملوكة على المشاع للقرية - عادة - أقل خصوبة وغير مروية بشكل جيد . وكان صغار المزارعين الأهلين بلا موارد رأسمالية وبلا إمكانات في الاقتراض ، يزرعون الحبوب والفواكه أو الخضراوات يطرائق أقل تقصما اما للاستهلاك أو للسوق المحلية ، وحيث سببت الزيادة في السكان تدنيا في نسبة الأرض الى الأيدي العاملة ، وهبوطا لمعدل الدخل . وكان وضع هؤلاء المزارعين قد أصبح أكثر سوءا بسبب نظام الميراث الذي فتت الملكيات الصغيرة الى ملكيات أصغر . وفي الثلاثينات ، زاد الضرر الواقع عليها بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي أدت الى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، وقد مس هذا كل المزارعين ، ولكن أولئك الذين كانوا في موقف ضعيف هم الذين تأثروا بشكل أكثر حدة ، وخفت البتوك والحكومات لنجدة كبار الملاك الذين كان لهم نفوذ سياسى ، أو الذين كان إنتاجهم مرتبطا بالاقتصاد العالمى .

وقد تحرك فائض السكان من الريف الى المدينة ، وهو ما كان يحدث دائما ، ولكنه حدث آنذاك بشكل أسرع ، وعلى نطاق أوسع ، وبناتج مختلفة عن العصور السابقة ، فالقرى التي كان سكانها ينتقلون الى المدن ، كانت تموض سكان الحضر الذين ضربتهم الأوبئة . أما الآن ، فهجرة السكان من الريف أدت الى تضخم سكان الحضر الذين كانوا يتزايدون بالفعل بحكم التحسن في الصحة العامة . والمدن التي كانت بها فرص توظيف أكثر ، تنامت بشكل أسرع من الريف بشكل عام ، وزادت نسبة السكان الحضريين عما كانت ، فزادت القاهرة من ٨٠٠ ألف في عام ١٩١٧ ، الى مدينة سكانها ١٣٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٧ ، وفي عام ١٩٥٠ عاش أقل من ١٥٪ من سكان مصر في مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة ، وبحلول عام ١٩٣٧ زاد هذا الرقم بمقدار ٢٥٪ ، وبالمثل في فلسطين تضاعف

السكان العرب في المدن الخمس الكبرى على مدى عشرين عاما ، وفي المدن المختلطة في المغرب أيضا تزايد العنصر العربي بشكل سريع .

الحياة في المدن الجديدة

لقد حدث تغير في طبيعة المدن وشكلها ، وقد بدأت تغيرات معينة قبل سنة ١٩١٤ واستمرت - بشكل أسرع - فيما بعد الحرب ، وقامت خارج المدن أحياء البرجوازية الجديدة ، ولم تكن هذه الأحياء تضم مساكن (فيلات) الأثرياء فقط ، وإنما اشتملت أيضا على قصور وعماير الشقق السكنية للطبقة المتوسطة المتنامية ، ومستوى الحكومة والمعنيين وأعيان الريف . وقد كانت التغيرات في بعض الأماكن مخططة وفي البعض الآخر عشوائية وعلى حساب تدمير القديم ، وقد أنجزت أعلى مستويات التخطيط في مراكش ، حيث صمم « ليوتاى » Lyautay حيا سكنيا فرنسيا عاما بدوق متميز في مدينة فاس الجديدة بعيدا عن فاس القديمة المحاطة بالأسوار ، وكان هدفه الحفاظ على حياة المدينة القديمة ، ولكن ما حدث في النهاية لم يكن مخططا ، فالعائلات الموسرة ذات المكانة بدأت في الانتقال من منازلها القديمة في المدينة لمنازل أكثر اتساعا في الأحياء الجديدة ، وحل محلهم المهاجرون من المناطق الريفية والفقراء ، وبدأ تدهور المظهر العام والحياة في المدينة .

ولم يجد كل المهاجرين ماوى لهم في المدينة ، فنشأت أيضا أحياء شعبية جديدة ، وكان معظم للذين استقروا فيها من العرب ، وفي المغرب من البربر ، ولكن كان هناك آخرون أيضا من (البيض الصغار) في الجزائر من الذين ابتعدوا عن الأراضي التي لم يكن لديهم رؤوس الأموال لتنميتها ، وهناك المهاجرون الأرمن من تركيا في حلب وبيروت ، وهناك المهاجرون اليهود في فلسطين ، وبعض هذه الأحياء تنامت حول حدود المدن ، حيث كانت الورش والمصانع توفر فرص العمل ، وفي القاهرة ، توسعت الأحياء البرجوازية غربا تجاه النيل وعلى ضفته الغربية ، قابلها التوسع في الأحياء الفقيرة تجاه الشمال ، حيث كان يعيش أكثر من ثلث

السكان في عام ١٩٣٧ . وفي الدار البيضاء ، تنامت الأحياء الفقيرة حول المدينة ، وخاصة في المناطق الصناعية ، ونشأت « مدن الصفيح » في هذه المناطق وفي غيرها ، وهي قرى من البوص والصفيح كانت تظهر حيثما كانت هناك مساحة خالية .

وفي المدن ذات الجاليات الأجنبية الكبيرة ، انفصلت الأحياء الأوربية والأهلية رغم اقترابهما من بعضهما البعض ، فالدار البيضاء التي تحولت في تلك الفترة من ميناء صغير إلى كبرى المدن في المغرب ، توسعت بإنشاء مدينة أوربية حول المدينة القديمة ، ثم نشأت حولها مدينة جديدة لها خصائص المدينة الإسلامية ، من أسواق ومساجد وقصر للحاكم وفيلات البرجوازية والسكان الشعبيين . وفي مدن الشرق الأوسط ، لم يكن للانقسام أو الفصل كاملاً تماماً بهذا الشكل ، خاصة في سوريا ولبنان حيث البرجوازية أساساً محلية ، والسكان من الأجانب قليلون . ولكن في فلسطين ، كان هناك فاصل حاد يقسم بين الأحياء العربية والميهودية ، وقد نشأت مدينة يهودية بالكامل هي تل أبيب جنباً إلى جنب مع يافا العربية .

وقد كان المهاجرون الريفيون يميلون للاستقرار بين مواطنيهم ، على الأقل في المراحل الأولى ، للحفاظ على حياتهم الاجتماعية ، وقد يتكون عائلاتهم خلفهم في القرى في البداية ، ولكنهم إذا أثروا بما يكفي لاختصار عائلاتهم ، فسوف تكون حياتهم في المدينة استمراراً وامتداداً أو إعادة بناء لما تركوه هناك في قرأهم ، وقد جلبوا معهم حياة دلتا النيل إلى القاهرة ، وحياة وادي دجلة إلى بغداد ، وجبال قلابيل إلى الجزائر ، والشاوية وأطلس الصغرى إلى الدار البيضاء .

وفي النهاية يجذبون إلى حياة مختلفة ، ليس فقط عن طريقة حياة القرية ، ولكنها أيضاً مختلفة عن حياة المدينة ، وارتداد الحال ليس كاللنهاب إلى السوتق ، رغم تفصيل الحال الصغيرة حيث يمكن لتشياب الحلافت الشخصية ، كما وفرت المطاعم والمقاهي ودور السينما أنواعاً

جديدة من الترويج ، وأماكن جديدة للتلاقى ، وأصبح بإمكان النساء الخروج بشكل أكثر حرية ، والجيل الأصغر من النساء المسلمات المتعلعات بدان في الخروج بغير حجاب ، أو بوشاح ، وكانت رفاهية الحياة المنزلية أكبر من حيث توصيل المياه ، ونظم الصرف الصحى ، والكهرباء والتليفونات التى انتشرت فى العشرينات ، ودخل قبلها الغاز ، وتغيرت وسائل المواصلات ، وأدخلت شركة بلجيكية الترام فى بعض المدن الساحلية . وبنهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرينات ظهرت السيارة وشوهدت الأولى منها فى شوارع القاهرة سنة ١٩٠٣ ، وفى معظم المدن الأخرى بعد ذلك . وبحلول الثلاثينات شاعت السيارات الخاصة والحافلات وسيارات الأجرة ، واختفت تقريباً المركبات التى تجرها الجياد فى كل هذه المدن ما عدا البلدان الصغيرة ، وتطلب المرور الميكانيكى طرقاً وكبارى أفضل ، وتلك بدورها مكنت من توسيع مساحات المدن ، وتوسعت بغداد لأميال على طول ضفاف دجلة وامتدت القاهرة على جزيرتين فى النيل . هما : الروضة والجزيرة ، وعبر الضفة الغربية للنهر .

وقد أدمجت وسائل الاتصال هذه من سكان الحضر بطرائق جديدة ، فلم يعد الرجال والنساء يعيشون بشكل كامل فى حى من الأحياء ، فقد يعيشون بعيداً عن أماكن عملهم ، والعائلات المعتدة يمكن أن تنتشر فى المدينة ، والناس من أصل عرقى واحد ، أو الجماعة الدينية يمكن أن يعيشوا فى نفس الأحياء مع غيرهم ، ومجالات الاختيار للزواج يمكن أن تتسع ، إلا أن خطوطاً غير منظورة للانقسام ظلت باقية ، فالزواج بين أديان مختلفة ظل صعباً ونادراً ، وفى المدن التى تحت الاحتلال الأجنبى ظهرت الحواجز ليس فقط بفعل الاختلافات القومية والدينية ، ولكن نتيجة الوعى بالقوة والعجز ، ومن بعض النواحي كانت الحواجز أعلى مما كانت من قبل ، فمع تنامي المجتمعات الأوروبية ، تزايدت احتمالات الحياة المنفصلة . مثل حياتهم فى الوطن الأم ، وإذا تزايد عدد العرب الذين يتحدثون الانجليزية أو الفرنسية ، فإن القليلين من الأوروبيين تحدثوا العربية ، أو كان لهم أذنى اهتمام بالحضارة والثقافة الإسلامية . وقد جلب كثير من طلاب العلم العرب

العائدين من دراستهم في الخارج معهم زوجات أجنبيات ، لم يكن مقبولات تماما في كلا المجتمعين .

كما أن البرجوازي لا يحتاج لأن يعيش في حدود الحى الذى ينتمى اليه ، فلم يعد محدودا بمدينة كما كان الحال من قبل ، فالتغيرات فى النقل ربطت المدن والبلدان بطرق جديدة ، فتوسعت شبكة السكك الحديدية التى كانت موجودة بالفعل منذ عام ١٩١٤ فى بعض الدول ، كما ربطت طرق جيدة للمرة الأولى بين المدن الرئيسية فى معظم البلاد . وقد كان أعظم هذه التغيرات اقتحام الصحراء بالسيارة فى العشرينات من القرن العشرين ، عندما بدأ شقيقان استراليان اجتذبتهما أحوال الحرب الى الشرق الأوسط فى ادخال خدمة التاكسى المنتظمة ، وبعدها المركبات من ساحل المتوسط وعن طريق دمشق أو القدس الى بغداد ، والرحلة بين العراق وسوريا التى كانت تستغرق شهرا قبل الحرب ، أصبحت تستغرق أقل من يوم واحد ، والطالب الذى كان يسافر من شمال العراق الى الجامعة الأمريكية فى بيروت فى بداية العشرينات عن طريق الهند ، صار بإمكانه الآن الوصول بشكل مباشر عن طريق البر ، بنفس الطريق كانت الحافلات وسيارات النقل والشاحنات تعبر الصحارى قادمة من ساحل المتوسط .

ولم تعد الاتصالات أوسع من ذى قبل فقط ، ولكنها أصبحت أيضا ممكنة على مستويات أعمق ، وظهرت وسائل تعبير جديدة لتخلق عالما من الحوار ، وحد العرب المتعلمين أكثر مما استطاعت الهجرة وأسفار طلاب العلم الباحثين عن التعليم ، وتضاعفت الصحف وأصبحت جرائد القاهرة تقرأ خارج مصر ، واستمرت الدوريات الثقافية القديمة فى مصر ، وظهرت أخرى ، وخاصة الأدبية منها مثل « الرسالة والثقافة » التى نشرت أعمال الشعراء والنقاد ، وأنتجت دور النشر فى القاهرة وبيروت كتباً تعليمية لأعداد متزايدة من الطلاب ، كما نشرت أشعارا وروايات وبعض أعمال العلوم المبسطة والتاريخ ، التى وزعت حيثما قرئت العربية .

وبحلول عام ١٩١٤ ، كانت هناك بالفعل دور سينما فى القاهرة وبعض المدن الأخرى ، وانتج فى عام ١٩٢٥ أول فيلم مصرى أصيل وكان من المناسب أن يكون عن أول عمل روائى مصرى أصيل هو رواية « زيتب » ، وفى عام ١٩٣٢ أنتج أول فيلم ناطق فى القاهرة ، وفى عام ١٩٣٩ كانت الأفلام المصرية تشاهد فى كل العالم العربى ، وفى نفس الوقت كان هناك أيضا محطات راديو محلية تذيع الأحاديث والموسيقى والأخبار ، وكانت بعض الدول الأوروبية تذيع للعالم العربى وتنافس فيما بينها .

وقد ساعدت الأسفار والتعليم ووسائل الاعلام الجديدة على إيجاد عالم مشترك من التذوق والأفكار المشتركة . وشاعت ظاهرة ازدواجية اللغة على الأقل فى البلاد على ساحل المتوسط ، واستخدمت الانجليزية والفرنسية فى الأعمال والأنشطة الاقتصادية وفى البيوت ، وفى حالة النساء اللاتي تعلمن فى مدارس الأديرة الفرنسية ، قد تحل الفرنسية محل العربية فى بيوتهن كلفة أولى ، وأبناء العالم ترى فى الصحف والاذاعات الأجنبية ، وكان العلماء والمثقفون فى احتياج لقراءة المزيد باللغة الانجليزية أو الفرنسية أكثر من العربية ، وتفشيت عادة الذهاب الى أوروبا لقضاء عطلة الصيف ، خاصة بين المصريين الأغنياء الذين يمكن أن يقضوا عدة اشهر هناك ، ونشأ المصريون والجزائريون والفلسطينيون وقد اعتادوا رؤية السائحين من الأمريكيين والأوروبيين والالتقاء بهم .

وقد أدت هذه التحركات والاتصالات الى تغيرات فى المزاج والميلول ليست سهلة الوصف فى غالب الأحيان ، مثل طريقة فرش الأثاث وتعليق الصور على الجدران ، والاكل على الطاولة ، واستقبال الأصدقاء ، كما ظهرت أنماط مختلفة من اللباس ، خاصة بالنسبة للنساء اللاتي كانت ملابسهن انعكاسا للمودة فى باريس ، ونشأت وسائل ترفيه وترويح مختلفة بالمدن الكبيرة ، مثل ميادين سباق الخيل وكانت بمعنى ما شكلا جديدا من الاستمتاع برياضة قديمة ، ولكن التنس وهو رياضة يروجازية وكرة القدم التي يستمتع بها الجميع ويمارسها كثير منهم كانتا مستحدثتين .

وقد غير النموذج الأوروبي ووسائل الاعلام الجديدة من التعبير الفنى ، فالفنون المرئية بشكل عام كانت فى مرحلة وسيطة بين الجديد والقديم ، وكان هناك تدهور فى مستويات الحرفة بسبب المنافسة من السلع المستوردة من انتاج المصانع الضخمة ، وأيضا لأسباب داخلية مثل استخدام المواد الخام المحسنة والاحتياج لمراعاة الأذواق الجديدة ، وتشمل أذواق الفنانين ، وبدأ بعض الرسامين والنحاتين فى العمل على نمط غربي ، ولكنهم لم ينتجوا شيئا ذا قيمة كبيرة للعالم الخارجى ، ولم يكن هناك عمليا أية قاعات فنية أو معارض حيث يمكن أن تتشكل الأذواق ، ولم تكن كتب التصوير منتشرة كما أصبحت فيما بعد ، كما أن الانجازات المعمارية الكبرى لمبنى الحكومة أسندت معظمها للمعماريين من الانجليز والفرنسيين ، وبعضهم (خاصة الفرنسيين فى المغرب) صمم زخارف شرقية ملصقة . (باستيش) تبعث على السرور ، وبعض المعماريين العرب الذين تعلموا فى الخارج بدءوا فى بناء فيلات على نمط البحر المتوسط (آرت نوفو) Art nouveau فى جاردن سيتي بالقاهرة ، فيما عرف آنذاك بالمدرسة الحديثة * .

وقد أنتجت تسجيلات الجرامافون الأولى للموسيقى العربية فى مصر فى البدايات الأولى للقرن ، كما أحدثت احتياجات الاذاعة والأفلام الموسيقية تدريجيا ، تغيرا فى الحفلات الموسيقية . من الأداء المرتجل الى المكتوب ، والأداء الذى تجرى عليه البروفات والتدريبات تحولت من المؤدى الذى يكتسب حماسة وإلهاما من المشاهدين والسامعين الذين يحيونه ويشجعونه ، الى صمت الاستوديوهات ، وغنى المطربون بمصاحبة الأوركسترا : الفرقة الموسيقية التى جمعت بين الآلات الغربية والتقليدية ، وأصبحت بعض المقطوعات التى أدوها بحلول الثلاثينات أقرب الى موسيقات المقامى الفرنسية والىطالية منها الى الموسيقى التقليدية ، إلا أن التقاليد القديمة استمرت باقية وكانت هناك محاولات لدراستها فى القاهرة وتونس وبغداد ، وظهرت أم كلثوم ، مطربة عظيمة على الطريقة التقليدية ، رتل القرآن وغنت أشعارا كتبها شوقي وغيره من الشعراء ، وجعلتها وسائل الاعلام الجديدة مشهورة من أقصى العالم العربى الى أقصاه * .

ثقافة الوطنية

ولقد كان الأدب أكثر المجالات نجاحا في مسهر العناصر الغربية والتقليدية ، وانتشر في الصحف والراديو والأفلام نموذج حديث ومبسط من الآداب العربية في أنحاء العالم العربي ، ويعود الفضل في ذلك للأصوات واللهجات المصرية التي أصبحت مألوفة في كل مكان ، وقد تأسست ثلاثة مجامع في بغداد ودمشق والقاهرة للإشراف على التراث اللغوي ، ومع بعض الاستثناءات لم يكن هناك تهديد لسيادة اللغة الفصحى . ولكن الكتاب كانوا يستخدمونها بأشكال جديدة ، وقد ظهرت مدرسة من الشعراء المصريين من مواليد التسعينيات من القرن التاسع عشر هي جماعة « أبوللو » واستخدمت اللغة والأوزان التقليدية ؛ ولكنها حاولت التعبير عن المشاعر الشخصية بطريقة تعطي وحدة للقصيدة بكاملها ، وكان من أعظمهم زكري أبو شادي (١٨٩٢ - ١٩٥٥) وكان تأثير الشعر الانجليزي والفرنسي واضحا في أعمالهم ، وكذلك في أعمال مجموعة الرومانسيين من الجيل التالي : الذين آمنوا بأن الشعر يجب أن يكون تعبيرا أميناً عن المشاعر ، مع التركيز على العالم الطبيعي وهو ما لم يكن تقليديا في الشعر العربي ، والذي أصبح بأوزانه وقوافيه حيننا الى عالم مفقود في أعمال الشعراء اللبنانيين الذين هاجروا الى أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، وكانوا رومانسيين أيضا في نظرتهم للشاعر الذي اعتبروه صاحب إلهام ، ملما بجوهر الأشياء مستلهمي معرفته من وحى خارجي . وقد وصلت الثورة ضد الماضي الى حد الرفض التام في كتابات الشاعر التونسي ابن القاسم الشابي (١٩٠٩ - ١٩٣٤) ، وهو أكثرهم أصالة ، فيقول : « أن كل ما أنتجه العقل العربي طوال تاريخه ممل ويفتقد الإلهام الشعري » (١) .

وقد كان الانفصال عن الماضي ظاهرا أيضا في تطور أشكال معينة من الادب كانت غير معروفة في الأدب الكلاسيكي . فقد كتبت « مسرحيات في القرن التاسع عشر كما كتبت بعضها في هذه الفترة » ولكن المسارح اللازمة لعرضها كانت ما تزال نادرة ، فيما عدا ظهور نجيب الريحاني في

مصر ومسرح النقد الاجتماعي الساخر ، وشخصية كشكش بك التي اخترعها ، وكان تطور الرواية والقصة القصيرة في مصر عميق الدلالة ، حيث ظهر عدة كتاب ولدوا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر أو الأول من القرن العشرين ، أنشأوا وسطا جديدا لتمثيل وتقد المجتمع والأفراد ، وفي قصصهم صوروا الفقر والفقر في القرية والمدينة ، وصراع الأفراد ليحققوا ذواتهم في مجتمع حاول احتواءهم ، والصراع بين الأجيال ، والتأثيرات المزعجة لطرائق الحياة والقيم الغربية ، وكان من بينهم محمود تيمور (١٨٩٤ - ١٩٧٣) ويحيى حقي (المولود في ١٩٠٥) .

وقد كان أفضل من عبر عن مشكلات وآمال جيله هو طه حسين (١٨٩٤ - ١٩٧٣) المصري ، ولم يكن الممثل الوحيد لذلك الجيل ، ولكن كان أكثرهم صدقا ، وهو كاتب أحد الكتب التي من المتوقع أن تظل باقية كجزء من الأدب العالمي ، وهي سيرته الذاتية « الأيام » ، وهي تقص كيف أصبح طفل أعمى وإعيا بنفسه وبعالمه ، وتشمل كتاباته الروايات والمقالات والأعمال التاريخية والنقد الأدبي ، وعيلا مهما هو « مستقبل الثقافة في مصر » ، وهي تبين في هذه الفترة محاولات دؤوبة للحفاظ على توازن ثلاثة عناصر جوهرية كما يراها في الثقافة المصرية المميزة : العنصر العربي وقبل كل شيء اللغة العربية الفصحى والعناصر المستجلبة من الخارج في عصور مختلفة وعلى رأسها العقلانية اليونانية ، والعنصر المصري الأساسي المستمر على مدى التاريخ :

عناصر ثلاثة تكون منها الروح الأدبي المصري ، منذ استعربت مصر ، أولها العنصر المصري الخالص الذي ورثناه عن المصريين القدماء على اتصال الأزمان بهم ، وعلى تأثرهم بالمؤثرات المختلفة التي خضعت لها حياتهم ، والذي نستلمه دائما من أرض مصر وسمائها ، ومن نيل مصر وصحرائها ، والعنصر الآخر هو العنصر العربي الذي يأتينا من اللغة ومن الدين ومن الحضارة والذي مهما فعل فلن نستطيع أن نتخلص منه ، ولا أن نضعفه ، ولا أن نخفف تأثيره في حياتنا ، لأنه قد امتزج بهذه الحياة امتزاجا مكونا لها ، مقوما بشخصيتها ، فكل افساد له افساد لهذه الحياة ، ولا تقل انه

عنصر أجنبي ، فليست اللغة العربية فينا لغة أجنبية ، وإنما هي لغتنا ، وهي أقرب إلينا ألف مرة ومرة من لغة المصريين القدماء ، أما العنصر الثالث ، فهو هذا العنصر الأجنبي الذي أثر في الحياة المصرية دائما ، والذي سيؤثر فيها دائما ، والذي لا سبيل لمصر أن تخلص منه ، ولا خير لها أن تخلص منه ، لأن طبيعتها الجغرافية تقتضيه ، وهو الذي يأتيها من اتصالها بالأمم المتحضرة في الشرق والغرب ، جاءها من اليونان والرومان واليهود والفينيقيين في العصر القديم ، وجاءها من العرب والأتراك والقرنجة في القرون الوسطى ، وبجيتها من أوروبا وأمريكا في العصر الحديث ، فاني أحب أن يقوم التعليم المصري على شيء واضح من الملازمة بين هذه العناصر الثلاثة (٣) (٤) .

وقد أثار تأكيدده بأن مصر كانت جزءا من عالم الثقافة الذي شكله الفكر اليوناني اهتماما كبيرا في ذلك الوقت ، ولكن اسهامه الذي ظل باقيا كان في اهتمامه وحرصه على اللغة العربية ، وبرهنته على أن بالإمكان استخدامها للتعبير عن كل دقائق الأحاسيس والأفكار الحديثة .

وقد كتب أيضا عن الاسلام ، ولكن ما كتبه في العشرينات والثلاثينات كان على شكل إعادة خلق تخيلي لحياة النبي ﷺ بطريقة يمكن أن ترضى مشاعر العامة ، وبعدها كتب بشكل مختلف ، ولكن في تلك الفترة لم يكن المبدأ الموحد لفكره هو الاسلام بقدر ما كان الهوية الشاملة للأمة المصرية . وقد أصبح ذلك من خصائص المتعلمين العرب من جيله بشكل أو بآخر ، وكانت الفكرة المحورية هي فكرة الأمة ، ليس فقط كيف تصبح مستقلة ، ولكن كيف يمكنها اكتساب القوة والعافية للازدهار في العالم الحديث ، وقد يختلف تعريف الأمة حيث كان كل بلد عربي يواجه مشكلة مختلفة متعلقة بحكامه الأوربيين ، كان هناك ميل على الأقل بين القادة السياسيين لتطوير حركة قومية منفصلة في كل منها ، وأيديولوجية لتبريرها ، وقد كان ذلك صحيحا بشكل خاص في مصر التي كان لها قدرها السياسي الخاص منذ عصر محمد علي ، وفي بعض الحالات كانت فكرة الوجود المنفصل

(*) تمت الترجمة من النص الإنجليزي ، لا بالرجوع لأسلوب مله حسين نفسه -

(المراجع)

تكتسب شرعية نظرية تاريخية ، وقد كانت الحركات القومية توازن ضد الواقع الحاضر والماضى القريب ، وكان يجتذبهما لذكرى الماضى البعيد فيما قبل الاسلام ما جسده اكتشافات الآثار وافتتاح المتاحف ، وقد أثار اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون فى عام ١٩٢٢ اهتماما بالغا ، وشجعت المصريين على تأكيد استمرارية الحياة المصرية منذ عصر الفراعنة .

وقد ظهر أحمد شوقى شاعر البلاط المصرى فى العشرينات كمتحدث عن الوطنية المصرية ، التى استمدت ألهامها وآمالها من آثار الماضى السحيق لمصر ، وفى إحدى قصائده بمناسبة الاحتفال بوضع أحد الآثار فى أحد الحدائق العامة فى مصر ، يصف أبا الهول ينظر فى ثبات الى التاريخ المصرى كله .

وقد كان العنصر العربى عميق الجذور فى مثل هذه الحركات سواء أكان صريحا ام لا ، حيث كان الهدف من حركات القوميين هو خلق حكم ذاتى ، ومجتمع حديث مزدهر ، فقد كان احياء اللغة العربية كوسيط للتعبير الحديث ورابطة للوحدة موضوعا محوريا .

ولنفس السبب ، كانت هناك حتمية لوجود العنصر الاسلامى فى القومية . وقد مال ذلك الوجود لأن يكون ضمنيا ودفينا بين الطبقات المتعلمة فى تلك الفترة بسبب انفصال الدين عن الحياة السياسية ، كما لو كان ذلك الانفصال سببا لنجاح القومية فى العالم الحديث ، وأيضا لأن بعض دول المشرق العربى مثل سوريا وفلسطين ومصر ، عاش فيها المسيحيون والمسلمون جنباً الى جنب ، ولذا كان التركيز على الروابط الوطنية المشتركة (كانت لبنان استثناء جزئيا من ذلك فلبنان الكبير الذى أوجده الغرسيون كان يضم مسلمين أكثر مما كانت تضمه المنطقة العثمانية المتميزة ، لذلك شعر معظم المسلمين المنتمين له أنه لابد أن ينضم الى هوية عربية أو سورية أكبر ، وبالنسبة لمعظم المسيحيين كان لبشأن اساسا دولة مسيحية ، وقرب نهاية الثلاثينات بدأت فكرة أن تكون هناك دولة قائمة على اتفاق بين المجتمعات المسيحية والاسلامية تكتسب قوة) .

وفكرة أن مجموعة من الناس تكون دولة ، وأن تلك الدولة يجب أن تكون مستقلة ، هي فكرة بسيطة ، أبسط من أن تقرر في حد ذاتها دليلا على الطريقة التي تنظم بها الحياة الاجتماعية ، وفي تلك الفترة كانت تلك الفكرة بذرة لمجموعة من الأفكار الأخرى ، وقد كانت القومية بشكل عام في تلك الفترة علمانية تؤمن بإرباطة يمكن أن تضم الناس من ديانات مختلفة ، وسياسة مبنية على مصالح الدولة والمجتمع ، وكانت دستورية بما يعنى أن إرادة الأمة يجب أن يعبر عنها حكومات منتخبة مسؤولة أمام مجالس منتخبة ، وكان التركيز على الاحتياج للتعليم الشعبى الذى يمكن من المشاركة بشكل أكبر فى حياتها الشاملة ، ودافعت أيضا عن تنمية الصناعات الوطنية ، حيث كان التصنيع يبدو مصدرا للقوة .

وفكرة أوربا كمثال للمدنية الحديثة التى أحيتها الحكومات الإصلاحية للقرن السابق ، كانت فكرة قوية فى هذه الحركات القومية، فإن تكون مستقلا هو أن تكون مقبولا لدى الدول الأوروبية على مستوى من المساواة ، فكان يلزم إلغاء الامتيازات الأجنبية والامتيازات القانونية للمواطنين الأجانب ليسمح لك بالانضمام الى عصبة الأمم ، وأن تكون عصريا هى أن تكون لك حياة سياسية واجتماعية مماثلة لتلك التى فى بلدان غرب أوربا .

ويستحق أحد المكونات الأخرى لهذه المجموعة من الأفكار أكثر من ذكر عابر ، فقد أعطت القومية قوة دافعة لحركة تحرير المرأة ، وافتتاح المدارس للفتيات من جهة الحكومات ، والبعثات الأجنبية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد وفرت زخما لهذه الفكرة ، وقد شجع أيضا عليها السفر ، والصحافة الأوروبية ونموذج المرأة الأوروبية ، كما وجدت مبررا نظريا فى كتابات بعض الكتاب المرتبطين بحركات الإصلاح الإسلامية (ولكن ليس كلهم بحال من الأحوال) .

وتطرح السيرة الذاتية لأحد أفراد عائلة سنية بارزة من بيروت بعض الأفكار عن تحولات التعبير ، وقد ولدت « عنبره سلام » فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، ونشأت فى دقة الحياة العائلية

التقليدية ، تليس الخمار في الأماكن العامة حتى أواخر العشرينات من عمرها ، وتلقت تعليما عصريا كاملا ، كانت أمها وجدتها متعلمتين وتقرآن كتب الدين والتاريخ ، وقد أرسلت الى المدرسة الكاثوليكية ومنها احتفظت بذكريات دائمة عن تواضع الراهبات ورفقتهن.وبعدها الى مدرسة أنشأتها مؤسسة خيرية اسلامية ، وتلقت أيضا دروسا في العربية من أحد أبرز علماء ذلك الوقت ، وكشفت زيارتها للقاهرة عام ١٩١٢ عن بعض عجائب المدنية الحديثة : الأضواء الكهربائية ، والمصاعد ، والسيارات ، والسينما ، والمسارح ذات المقصورات الخاصة للنساء ، وقبل أن تجتاز سن المراهقة كانت قد بدأت في الكتابة للصحافة ، والتحدث في الاجتماعات النسائية وفي تكوين أفكار جديدة عن الاستقلال الشخصي ، ورقضت أن تخطب لأحد أقاربها في سن مبكرة ، وقررت أنها لا تستطيع الزواج من شخص لا تعرفه ، وعندما تزوجت كان ذلك من أحد أفراد العائلات البارزة في القدس هو أحمد سميح الخالدي ، أحد الرواد في تطوير التعليم العربي ، وشاركته مصاعب حياة العرب الفلسطينيين بينما كانت تلعب دورها في تحرير المرأة العربية (٤) .

وقد أخفت الرغبة في توليد كل القوة الكامنة في الأمة معنى جديدا على تحرير المرأة ، فكيف يمكن للأمة أن تزدهر بينما نصف قوتها خاملة معطلة ، وكيف يمكن أن تكون مجتمعا حرا طالما اختل تساوى الحقوق والواجبات ؟ وقد ولدت ثورة وفوران النشاط القومي نوعا جديدا من الشجاعة ، فعندما وصلت زعيمة حركة تحرير المرأة في مصر هدى شعراوي (١٨٧٨ - ١٩٤٧) الى محطة القطار الرئيسية في القاهرة عند عودتها من مؤتمر نسائي في روما عام ١٩٢٣ ، نزلت على سلم القطار ورفضت الحجاب عن وجهها ، ويقال أن النساء اللاتي حضرن هذا الموقف اندفعن في التصفيق وبعضهن حذا حذوها ، وأيضا بعض أفراد جيلها ، ولكن النساء من الجيل التالي لم يضعن الحجاب اطلاقا .

وفي عام ١٩٣٩ لم تكن التغييرات قد تعمقت ، وكانت هناك فتيات في المدارس وقليل منهن في الجامعات ، وتوسعت الحرية في التفاعل

الاجتماعى ، ولكن لم تكن هناك تغيرات فعلية فى الوضع القانونى للنساء ، وشاركت بعض النساء فى الأنشطة السياسية كحركة الوفد فى مصر ، والمقاومة السياسية للبريطانيين فى فلسطين ، ولكن قليلا من المهن كانت مفتوحة أمامهن ، وقطعت مصر ولبنان وفلسطين شوطا طويلا على هذا الطريق من بعض البلاد الأخرى ، مثل : مراكش والسودان وبلاد شبه الجزيرة العربية حيث لم يحدث تغير ملحوظ .

اسلام الصفوة واسلام العامة

لقد تشكل السكان المستقرون فى المدن - أيا كانت مستويات دخولهم - من تجربة التعايش جنباً الى جنب فى مجتمع حضري ، وقد ربطهم ببعضهم بعضاً نظام من العادات المشتركة ، والشعور بالملكية العامة لأشياء مقدسة ، خاصة الأعيان الذين يعيشون بين رجال الحرف وأصحاب المحال ، لرعاية إنتاجهم ، والدفاع عن مصالحهم وقد ربط الدين بين المدينة والريف رغم اختلافهما ، بالالتزام الجماعى بالصلاة وصيام رمضان والحج ، وكان معظم العلماء فى الحضر يفتنون الى طريقة أو أخرى من الطرق الصوفية ، التى انتشرت تعاليمها فى أرجاء الريف ، ورغم أن القرويين كانوا يعيشون حسب أعرافهم ، الا أنهم كانوا يحترمون الشريعة من حيث المبدأ ، وقد يلجأ الى تعاليمها فى بلورة الاتفاقيات المهمة والمسئوليات المشتركة ، الا أن هذين العالمين من الفكر والممارسة قد أصبحا أكثر تباعداً عن أحدهما الآخر ، بعد أن أصبح الانفصال العضوى فى مدن من نوع جديد ، علامة على انفصال أصق فى المواقف والمزاج والعادات والايمان .

وبحلول الثلاثينات ، لم يعد جزء كبير من الصفوة المتعلمة يعيش فى إطار الشريعة ، ففى الجمهورية التركية الجديدة ألغيت الشريعة رسمياً وحلت محلها القوانين الوضعية المستمدة من النماذج الأوروبية ، ولم تصل أية دولة عربية أو سلطنة أوروبية تحكم العرب الى هذا المدى ، ولكن فى البلدان التى تأثرت باصلاحات القرن التاسع عشر سواء أدخلها الأتوكراتيون المصلحون أم الحكام الأجانب ، فقد تميزت بازديادية

النظم القضائية التي أصبحت راسخة في ذلك الوقت ، فكان يفصل في القضايا الجنائية والمدنية والتجارية وفقا للنصوص والقوانين الأوربية ، أما سلطة الشريعة - والقضاة الذين كانوا يطبقونها - فقد كانت قاصرة على مسائل الأحوال الشخصية . وكان الاستثناء الرئيسى فى الجزيرة العربية : حيث كانت الصيغة الحنبلية للشريعة هى الصيغة الوحيدة المعتمدة ، وفرضت الالتزامات الدينية الخاصة بالصلاة والصيام بالقوة على أيدي مسئولى الدولة ، أما فى الدول التى تميزت بمعدل أسرع فى التغيير ، فلم تعد الشريعة تراعى بنفس الشمول الذى كانت عليه من قبل ، رغم أنها ظلت تحكم اللحظات المهمة فى حياة الناس ، فى الميلاد والختان وعقود الزواج والموت والمواريث ، ولكن كانت طقوس الصلوات اليومية الخمس التى يعلنها الأذان على المآذن أقل أهمية كمقياس للوقت والحياة ، وربما فى الأحياء البرجوازية الجديدة قل الالتزام الكامل برمضان عما كان فى الماضى ، عندما تحررت الحياة من الضغوط الاجتماعية للمدينة التقليدية ، حيث يراقب كل انسان جيرانه ، وزاد انتشار المشروبات الكحولية ، وتزايدت أعداد أولئك الذين اعتبروا الاسلام ثقافة موروثة أكثر من كونه قاعدة للحياة .

وقد مال البعض من بين الصغرة المتعلمة - أولئك الذين ظل الاسلام بالنسبة لهم إيمانا حيا - الى تفسيره بشكل جديد ، فقد تغير وضع العلماء فى المستويات العليا من المجتمع الحضرى ، فلم يعودوا يشغلون المواقع المهمة فى الحكومة ، وحل محلهم زعماء الأحزاب السياسية الذين يعبرون عن طموحات الطبقة البرجوازية ، ولم يعد التعليم الدينى يجذب الشباب والطامحين ، الذين كانت امكانيات الاختيار مفتوحة امامهم ، ولم يعد ذلك التعليم يؤدى الى التقدم والترقى فى الوظائف الحكومية ، ولم يعد يؤدى الى المعاونة على تفهم أو على استيعاب العالم الحديث ، وقد أصبح الشبان (وألى حد ما الشابات) من الأسر الكبرى فى سوريا ولبنان وفى مصر وتونس يلتحقون بالمدارس الثانوية العصرية ، حكومية أو أجنبية ، والجامعات فى القاهرة أو بيروت أو فرنسا أو إنجلترا أو الولايات المتحدة ،

وحتى في مراكش ، التي كان التغير فيها بطيئا ، كانت المدرسة الفرنسية الجديدة التي أنشأها الفرنسيون في فاس وكلية مولاي ادريس ، تجتنب الطلبة بعيدا عن جامعة القرويين .

ولم يعد اسلام الذين تعلموا بالطرائق الجديدة كاسلام أولئك المتعلمين في الأزهر أو الزيتونة ، ولكنه أصبح اسلام المصلحين من مدرسة « محمد عبده » وأولئك الذين فسروا أفكاره في اتجاه الانفصال الواقعي بين دأركم الدين والحياة الاجتماعية ، وقد وجدوا موضوعا جديدا للمناقشة في العشرينات بعد إلغاء الخلافة العثمانية وظهور الجمهورية التركية الجديدة حول طبيعة السلطة السياسية . واحد تلاميذ الامام محمد عبده كان « الشيخ علي عبد الرازق » ، الذي وضع كتابا شهيرا عن « الاسلام وأصول الحكم » قال فيه ، ان الخلافة ليست مقدسة ، وان النبي ﷺ لم يبعث لتأسيس دولة ، ولم يفعل ذلك في واقع الأمر :

والحق ، ان الدين الاسلامي يرى من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون ، ويرى من كل ما هياؤا حولها من رغبة ورحمة ، ومن عز وقوة ، والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ، كلا ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وانما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها ، وانما تركها لنا ، انرجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة (٥) . وقد استقبلت أفكاره بشكل سيئ ، من المحافظين ، ولكن آثارها من ناحية عدم وجوب استعادة الخلافة كانت مقبولة بشكل عام .

وقد كان الخط الآخر من الفكر المستمد من الامام « محمد عبده » هو تأكيد الحاجة للعودة الى اصول الدين ، لاستنباط مسئولية أخلاقية للمجتمع تكون مقبولة في العصر الحديث ، وقد كان لهذه النوعية من الإصلاح تأثير كبير في المغرب ، واتخذ في النهاية شكلا سياسيا . وقد تأسست في الجزائر جمعية العلماء الجزائريين في عام ١٩٣١ ، على أيدي

محمد بن باديس بهدف احياء القيم الاخلاقية للاسلام ، و احياء اللغة العربية ، بين شعب اقتلعه من جذوره قرن من الحكم الفرنسي ، وقد استلزمات هذه المحاولة وضع تفسير للاسلام ، مبتنى على القرآن والحديث ، ويميل لكسر حواجز الاختلافات بين الفرقاء ومدارس الفقه وانشاء مدارس غير حكومية تدرس باللغة العربية ، والعمل على تحرير المؤسسات الاسلامية من سيطرة الدولة ، واثار عملها خفيضة اقطاب الصوفية وشكوك الحكومة الفرنسية ، وبحلول عام ١٩٣٩ أصبحت أكثر اندماجاً في الحياة السياسية وتوحدت مع المطالب القومية بأن تكون للمسلمين حقوق ، تتساوى مع حقوق الفرنسيين تحت النظام الفرنسي ، بدون التخلي عن قوانينهم المتميزة وأخلاقياتهم الاجتماعية .

وفي مراكش أيضاً ، تجذرت تعاليم الاصلاحيين في العشرينات من هذا القرن ، وكانت لها نتائج مماثلة ، وقد دعت الى محاولة تطهير الاسلام في مراكش من فساد العصور الماضية ، وهاجمت وضعية أئمة الصوفية التي اكتسبوها في المجتمع المراكشي ، والدعوة الى انشاء مجتمع ودولة مبنين على أسس الشريعة مما كان من شأنه معارضة حكم المحتلين الأجانب للبلاد ، وقد منحت هذه التعاليم الطريق الى العمل السياسي ، وعندما ظهرت حركة قومية كانت بقيادة أحد تلاميذ المصلحين هو « علال الفاسي » (١٩١٠ - ١٩٧٤) ، وقد حانت لحظة العمل في عام ١٩٣٠ عندما حاول الفرنسيون اخلال القانون العرقي محل الشريعة في مناطق البربر ، والتي فسرها القوميون بأنها محاولة لاحداث انشقاق بين العرب والبربر كما أمدتهم بقضية يمكن تعبئة الرأي العام الحضري حولها .

وقد كانت تلك الحركات محدودة بين الصفوة المتعلمة ، ولكن الجماهير في الحضر والريف ظلت متمسكة بظرافتها التقليدية ومعتقداتها وسلوكها ، وبالرغم من أن الصلاة والصيام والحج قد منحت شكلاً لمسار الأيام والسنين ، فإن الواظ في المسجد يوم الجمعة ، والمعلم الصوفي القائم على ضريح الولي : ظلوا هم الذين يشكلون الرأي الشعبي ويعبرون عن تساؤلات قضايا ذلك العصر ، وقد ظلت الطرق الصوفية واسعة الانتشار

بين الجماهير في المدينة والريف . ولكن طبيعتها ودورها تغيرا ، ولم ينضم الى هذه الطرق الا عدد قليل من العلماء والطبقة المتعلمة بسبب تأثير الإصلاح والوهابية . ولم تعد أفكار الصوفية وممارساتها تزاوّل في اطار ثقافة الحضّر الراقية ، وعندما سيطرت الحكومة على الريف بقوة أصبح الدور السياسي لائمة الصوفية محدودا عن ذي قبل ، ولكن حيثما ضعفت هذه السيطرة الحكومية أو غابت ، يمكن أن يصبح هؤلاء القادة زعماء لحركة سياسية ، وقد قام شيوخ الطرق السنوسية خلال الغزو الإيطالي لليبيا بزعامة المقاومة في المنطقة الشرقية .

وقد انتشرت الاتجاهات السياسية النشطة في عالم الاسلام الشعبي ، فقد قامت بين العمال الجزائريين في فرنسا والجزائر ، حركة شعبية انتشرت في الثلاثينات ، اطلقت على نفسها « نجمة شمال أفريقيا » بقيادة « مصالى الحاج » ، وهي حركة قومية بشكل أكثر صراحة وجاذبية من حركات الصفوة ذات التعليم الفرنسي ، وتخطب المشاعر الاسلامية بشكل أكثر وضوحا . ولكن الحركة الأعظم دلالة قامت في مصر ، واصبحت نموذجا للمجموعات المشابهة في البلدان الاسلامية الأخرى : وهي جمعية الأخوان المسلمين ، التي تأسست عام ١٩٢٨ على أيدي مدرس بالمدارس الابتدائية هو حسن البنا (١٨٤٣ - ١٩٠٦) ، ولم تكن تلك الجمعية قاصرة على السياسة كما عبر عن ذلك مرشدنا العام في إحدى خطبه بما معناه :

« لستم جمعية خيرية ، ولا أقم بحزب سياسي ، ولا أنتم منظمة محلية ذات أغراض محددة ، ولكنكم روح جديدة في قلب هذه الأمة كتهبها حياة القرآن ، ونحن تسألون عما تدعون اليه ، فأجيبوا بأنكم تدعون الى الاسلام ، الى رسالة محمد ، الى الدين الذي يشمل الحكومة ، وتشكل الحرية أحد التزاماته ، اذا قيل لكم انكم سياسيون ، فأجيبوا بأن الاسلام لا يسمح بذلك الفصل ، واذا اتهمتم بالثورية قولوا : « نحن صوت الحق والسلام الذي يؤمن به ونفخر به ، واذا عن لكم ان تقاومونا فإلله يعيننا على الدفاع عن أنفسنا من ظلمكم » (٦) .

وقد بدأت حركة الإخوان كحركة لاصلاح أخلاقيات الأفراد والمجتمع ، مبنية على تحليل أوجه الخطأ فى المجتمعات الاسلامية ، وهو اتجاه مماثل للسلفية ومستمد منها ، وقد آمنت الحركة أن الاسلام قد تدهور نتيجة لسيادة روح التقليد الأعمى ، وظهر التنطرف الصوفى ، بالإضافة الى تأثير الغرب ، الذى جلب برغم فضائله الاجتماعية قيما غربية اجنبية ، وفساد الأخلاق والأنشطة التبشيرية ، والسيطرة الامبريالية ، وأن بداية العلاج للمسلمين هى الرجوع الى الاسلام الحقيقى ، اسلام القرآن كما يفسره الاجتهاد الأصولى الصادق ، ومحاولة اتباع تعاليمه فى كل نواحى الحياة ، وأنه يجب أن تكون مصر دولة اسلامية على أسس من الشريعة وأن تسيطر على كل نواحى الحياة ، ويجب أن تتعلم النساء ، ويسمح لهن بالعمل مع مراعاة الفصل بينهن وبين الرجال ، ويجب أن يكون التعليم مبنيا على الدين ، واصلاح الاقتصاد فى ضوء المبادئ المستمدة من القرآن .

وقد كان لهذه التعاليم آثارها السياسية ، رغم أن الإخوان لم يطالبوا فى البداية بأن يحكموا بأنفسهم ، ولكنهم سيعترفون بحكم يحكمون طبقا للشريعة ويعارضون الحكم الأجنبى الذى كان يهدد الشريعة وأمة المؤمنين ، وكانوا مهتمين فى المقام الأول بمصر ، ولكن نظرتهم امتدت لكل العالم الاسلامى ، وكان اشتراكهم الفعلى الأول فى السياسة مع ثورة العرب الفلسطينيين فى أواخر الثلاثينات ، وبنهاية العقد كانوا قوة سياسية معترفا بها ، وينتشرون بين سكان الحضر ، لا بين الفقراء أو ذوى التعليم العالى ، ولكن بين ذوى الوضعية المتوسطة من الحرفيين وصغار التجار والمدرسين والمهنيين .

وقد آمنت هذه الحركات مثل الإخوان المسلمين ، بأن مذاهب وفقه الاسلام يمكن أن توفر قواعد للمجتمع فى العالم المعاصر ، وقد شجعها ظهور دولة على هذه الأسس فى العربية السعودية ، وقد أصبح لمحاولات الملك عبد العزيز وأعوانه من الوهابيين للحفاظ على سيادة الشريعة بصيغتها

الحنبلية في مواجهة العادات القبلية من ناحية ، والتحديات من الغرب من ناحية أخرى ، أصبح لها تأثير كبير فيما بعد عندما احتلت المملكة وضعية أكثر أهمية في العالم ، ولكن حتى في هذه الفترة (أي قبل ظهور البترول) ، كان للسعودية صدى معين رغم فقرها وتخلفها : نظرا لأنها كانت تضم المدن المقدسة في الاسلام .

الفصل الحادى والعشرون

نهاية الامبراطوريات (١٩٣٩ ، ١٩٦٢)

الحرب العالمية الثانية

جاءت الحرب العالمية الثانية على عالم عربى يريج تحت ثقل النظم الاستعمارية الفرنسية والبريطانية ، وكان القوميون ياملون فى تحقيق وضعية متميزة فى اطار تلك النظم ، ولكن الصعود المسكرى والاقتصادى والثقافى الانجليزى والفرنسى ، بدا كما لو كان ثابتا لا يتزعزع ولم يكن للولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتى سوى اهتمام محدود بالشرق الأوسط أو المغرب ، الا أن القوى الايطالية والالمانية ودعاياتها كان لهما بعض التأثير على جيل الشباب ، ولكن ، وحتى اندلاع الحرب بدا ذلك الهيكل المستقر كما لو كان قادرا على مقاومة التحدى ، ومرة أخرى ، كانت الحرب عاملا مساعدا جلب تغيرات سريعة فى القوة والحياة الاجتماعية وفى أفكار أولئك الذين تأثروا بها وآمالهم .

وطوال الشهور القليلة الأولى ، كانت الحرب تجرى فى شمال أوروبا ، وقد ظلت الجيوش الفرنسية فى المغرب والبريطانية والفرنسية فى الشرق الأوسط فى حالة طوارئ ، ولكن بلا قتال . وتغير الموقف فى عام ١٩٤٠ عندما انهزمت فرنسا وانسحبت من الحرب ، ودخلتها ايطاليا ، وهددت الجيوش الايطالية وضلع بريطانيا فى صحراء مصر الغربية وفى اثيوبيا ، وفى الأشهر الأولى من عام ١٩٤١ ، أثار الاحتلال الالماني ليوغوسلافيا واليونان المخاوف من تقدم ألمانيا الى الشرق تجاه سوريا ولبنان ، اللتين كانتا تحكمهما إدارة فرنسية تتلقى أوامرها من فرنسا ، أو باتجاه العراق ، حيث أصبحت السلطة فى أيدي مجموعة

من ضباط الجيش والسياسيين بقيادة رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ - ١٩٦٥) وكانوا على علاقة بالمانيا . وفى مايو ١٩٤١ ، احتلت القوات البريطانية العراق واعادت الى الحكم الحكومة التى تفضلها بريطانيا ، وفى يونيو غزت سوريا قوات استعمارية بريطانية مع قوات فرنسية مشكلة من استجابوا لنداء الجنرال ديغول بأن فرنسا لم تخر الحرب ، وأن على الفرنسيين الاستمرار فى القتال .

ومنذ منتصف عام ١٩٤١ ، أصبحت الحرب بين الدول الأوروبية حرباً عالمية ، وقد فتح الغزو الألماني احتمالات تقدم الألمان باتجاه الشرق الأوسط عبر القوقاز وتركيا ، كما أدت الرغبة فى إرسال الامدادات البريطانية والأمريكية لروسيا الى احتلال مشترك من الجيوش السوفيتية والبريطانية لىران . وفى نهاية العام ، أدى الهجوم اليابانى على البحرية الأمريكية الى دخول الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا واليابان ، وكان عام ٤٢ - ١٩٤٣ نقطة تحول فى الشرق الأوسط ، فقد دعم جيش الألمانى القوة الإيطالية فى ليبيا ، وتقدموا فى يوليو عام ١٩٤٢ نحو مصر ووصلوا بالقرب من الاسكندرية ، ولكن قبل نهاية العام وصلت القوات البريطانية فى هجوم خاطف من الغرب الى قلب ليبيا ، وفى نفس الوقت ، فى نوفمبر ، دخلت الجيوش الأنجلوأمريكية المغرب واحتلت الجزائر ومراكش بسرعة ، وعاد الألمان الى آخر نقاطهم الحصينة فى تونس ، ولكنهم أجلوا عنها فى النهاية تحت ضغط الهجوم من الغرب والشرق فى مايو ١٩٤٣ .

وانتهت الحرب الفعلية تقريباً فيما يتعلق بالبلاد العربية ، وبدأ كما لو أنها انتهت بتأكيد السيادة البريطانية والفرنسية ، وظلت كل البلدان التى كانت تحت الاحتلال البريطانى كما هى ، كما انتشرت الجيوش البريطانية فى ليبيا وسوريا ولبنان ، وظل الحكم الفرنسى رسمياً فى سوريا ولبنان والمغرب ، حيث كان الجيش الفرنسى يعاد تشكيله ليكون له دور فاعل فى آخر مراحل الحرب فى أوروبا .

الا أن أسس القوة البريطانية والفرنسية اهتزت في الواقع ،
وأضعف سقوط فرنسا عام ١٩٤٠ من موقفها في أعين الذين احتلتهم ،
ورغم أنها خرجت في جانب المنتصرين ، وبوضع رسمي كقوة عظمى ،
فإن مشاكل إعادة خلق حياة قومية مستقرة وحياء اقتصاد محطم ، جعل
من الصعوبة عليها الاحتفاظ بامبراطورية تمتد من مراكش حتى الهند
الصينية ، وفي بريطانيا أدت جهود الحرب الى أزمات اقتصادية أمكن
التغلب عليها تدريجياً بمساعدة الولايات المتحدة ، وقد أدى الازهاق
والوعي بالاعتماد على الغير ، الى نمو الشكوك حول ما إذا كان ممكناً
السيطرة على والتحكم في مثل هذه الامبراطورية الشاسعة بنفس الوضع
السابق ، وقد غطى سطوع القوتين الكبيرين ، الولايات المتحدة والاتحاد
السوفيتي (السابق) على بريطانيا وفرنسا بعد أن ظهرت امكاناتهما الفعلية
في الحرب ، وبما لدهما من موارد اقتصادية وبشرية تفوق جميع الدول
الأخرى، وتكنتا من فرض وجودهما على مناطق عدة في العالم خلال مسار
الحرب . وعليه ، أصبحتا في موضع يسمح لهما بالادعاء بأن مصالحهما يجب
أن تؤخذ في الاعتبار في كل مكان . وقد وفر الاعتماد الأوربي على العون
الأمريكي للولايات المتحدة ، وسائل ضغط فعالة على حلفائها الأوروبيين .

ازدهرت آمال الشعوب العربية في أعقاب أحداث الحرب في حياة
جديدة ، بعد تحركات الجيوش (خاصة السريعة والمكثفة في
الصحراء) ، والمخاوف والتوقعات بين الاحتلال والتحرر ، والاحتمالات
التي نشرتها الدعايات المتنافسة ، ومشهد أوروبا وهي تنهش بعضها
البعض ، وإعلان المبادئ العليا للحالف الانجلو أمريكي المنتصر ، وظهور
روسيا الشيوعية كقوة عالمية ، كل هذا شجع على الاعتقاد بأن الحياة
قد تسمى مختلفة .

وقد قوت ظروف الحرب - بين تغيرات كثيرة أخرى - من فكرة
امكان تحقيق وحدة أعمق بين البلاد العربية ، وكانت القاهرة هي

المركز الرئيسي الذى أدار منه البريطانيون الصراع فى الشرق الأوسط وكذلك الحياة الاقتصادية فيه ، وقد أدى الاحتياج الى المحافظة على الملاحه الى انشاء مركز تموين الشرق الأوسط (والذى بدأ بريطانيا ثم أنجلوأمريكى فيما بعد) ، وأصبح أكثر من مجرد مركز لتنظيم الواردات ولتشجيع التغيرات فى الزراعة والصناعة التى يمكن أن تجعل الشرق الأوسط أكثر اعتمادا على الذات - ولما كانت القاهرة مركز اتخاذ القرار العسكرى والاقتصادى ، فقد أتاح ذلك الفرصة للحكومة المصرية (بتشجيع منهم من بريطانيا) لأخذ زمام المبادرة فى تحقيق روابط أوثق بين الدول العربية ، وفى بداية عام ١٩٤٢ وجهت بريطانيا انذارا للحك حتى يطلب من الوفد تشكيل حكومة ، وفى هذه المرحلة الحرجة من الحرب كانت بريطانيا ترغب فى حكومة مصرية يمكنها السيطرة على البلاد ، وتكون أكثر استعدادا للتعاون مع بريطانيا من الملك ومن حوله ، والسلطة التى خولتها هذه المناورة للحكومة مكنتها من القيام بمباحثات مع الدول العربية الأخرى ، حول امكانيات قيام وحدة أوثق وأكثر رسمية فيما بينها ، وكانت هناك خلافات فى المشاعر والمصالح بين سوريا والعراق ، حيث كان الحكام متأثرين بذكرىات الوحدة المفقودة للامبراطورية العثمانية ، وكانوا يأملون فى قيام روابط أكثر قربا فيما بينهم ، وكان لبنان مزعزا بين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم عربا ، وكانوا أساسا من المسلمين ، وبين المسيحيين الذين كانوا يرون لبنان دولة منفصلة ، على رباط أوثق بأوروبا الغربية ، وقد كان لدى حكومات مصر والسعودية واليمن احساس بالوحدة العربية ، مع وعى قوى بمصالحهم الوطنية وكانوا جميعا يرغبون فى تحقيق دعم فعال لعرب فلسطين . وعقد مؤتمران ، فى الاسكندرية فى عام ١٩٤٤ ، والقاهرة فى ١٩٤٥ ، تمخض عنهما قيام جامعة الدول العربية ، وضمت سبع دول عربية ، وهى التى كان لها بعض الحرية فى الحركة ، (مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والسعودية واليمن) ، بالإضافة الى ممثل الفلسطينيين العرب ، وترك الباب مفتوحا لاتضمام الدول العربية الأخرى حال استقلالها ، ونص اعلان الجامعة على عدم التدخل فى سيادة أية دولة عربية ، وكان المأمول أن تعمل معا فى المسائل ذات الاهمية المشتركة ،

خاصة الدفاع عن العرب في فلسطين والمغرب ، وفي كل من المحافل الدولية زادت بعد الحرب . وعندما قامت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، أصبحت الدول العربية المستقلة أعضاء فيها .

الاستقلال الوطني (١٩٤٥ - ١٩٦٥)

بعد نهاية الحرب ، أصبح الشرق الأوسط والمغرب - والتي ظلت المجال المطلق طوال جيل كامل لنفوذ الدولتين الأوروبيتين مسرحا لأربع قوى أو أكثر تمارس نفوذها ، ولم تكن العلاقات بينها مستقرة كما كانت في فترة عصر الوفاق الأوروبي ، في هذه الظروف ، كان بإمكان الأحزاب القومية والمصالح المحلية التي تمثلها أن تضغط باتجاه تغيير الأوضاع في البلاد .

كانت فرنسا في وضع أضعف من بريطانيا ، وكان الضغط الواقع عليها أكبر ، وبنهاية الحرب كان باستطاعتها استعادة وضعها في الهند الصينية والمغرب بعد قمع شديد للاضطرابات في شرق الجزائر عام ١٩٤٥ ، ولكنها أجبرت على ترك سوريا ولبنان ، فعندما احتلت القوات الفرنسية والبريطانية البلاد في عام ١٩٤١ ، وضعت اتفاقية كان لفرنسا بموجبها السلطة الإدارية واحتفظت بريطانيا بالسيطرة الاستراتيجية ، واعترفت بوضع فرنسا كقوة أوروبية عالمية بشرط منح الاستقلال للبلدين . وكانت احتمالات التضارب في المصالح كبيرة ، فلم تكن جبهة الفرنسيين الأحرار راغبة في منح الحكم الذاتي قورا ، حيث لم يكن ادعائهم بتمثيل فرنسا الحقيقية ليلقي تأييدا في أعين الفرنسيين إذا هم أسلموا منطقة فرنسية لا لقاطنيها ، ولكن الى دائرة النفوذ البريطاني . ومن ناحية أخرى ، فإن الوفاء بالتعهد بالاستقلال يصبح لصلحتهم بين القوميين العرب المعادين لسياستهم في فلسطين ، وقد تمكن السياسيون في بيروت ودمشق من الاستفادة من هذا الاختلاف للحصول على الاستقلال قبل نهاية الحرب ، وقيل أن يتحركوا وحيدين تحت راحة حكم الفرنسيين . وقد كانت هناك أزمتان أحدهما عام ١٩٤٣ ، عندما

حاولت الحكومة اللبنانية الحد من السلطة الفرنسية ، والثانية عام ١٩٤٥ ، عندما أدت محاولة مماثلة قام بها السوريون الى قصف دمشق والتدخل البريطاني ، ومفاوضات أدت الى قرار انسحاب بريطانيا وفرنسا في وقت واحد وبشكل كامل بنهاية عام ١٩٤٥ ؛ ولهذا حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما الكامل ، بدون الضوابط التي نصت عليها الاتفاقيات البريطانية مع مصر والعراق ، ولهذا فقد كان من الصعب لأي حزب قومي ان يرضى بأقل من ذلك .

وقد بدا الوضع البريطاني في الشرق الأوسط كما لو كان ثابتا ، بل زاد بشكل ما مع نهاية الحرب ، بعد أن أخضعت الحملات في الصحراء بلدا جديدا (ليبيا) تحت الحكم البريطاني ، كما بدا أن الولايات المتحدة لا ترغب في الحلول محل بريطانيا كقوة عظمى في الأجزاء العربية من الشرق الأوسط ، ورغم أنه كانت هناك نبرات عالية من المنافسة حول الأسواق والسيطرة على انتاج البترول ، فان بداية الحرب أدت الى المزيد من التدخل الأمريكي ، ففي عام ١٩٧٤ ، أصبحت الولايات المتحدة مسئولة عن الدفاع عن اليونان وتركيا ضد أي تهديد روسي محتمل ، وكانت تداعيات ذلك في الجنوب في الدول العربية ، أن تكون بريطانيا مسئولة أساسا عن حماية المصالح السياسية والاستراتيجية الغربية ، في الحقبة الجديدة من الحرب الباردة .

وقد ظل هذا المفهوم الضمني باقيا لعشر سنوات أو نحوها وخلال النصف الأول من تلك الفترة ، كانت هناك جهود مستمرة من حكومة العمال في بريطانيا لصياغة علاقاتها مع الدول العربية على أسس جديدة ، ويبدو أن الانسحاب البريطاني عام ١٩٤٧ من الهند قد قلل من أهمية بقائها في الشرق الأوسط عن ذي قبل ، ولكن ذلك لم يكن وجهة نظر الحكومة ، فكانت تقضع في اعتبارها الاستثمارات والبترول والأسواق والاتصالات والمصالح الاستراتيجية للحلفاء الغربيين ، والاحساس بأن الشرق الأوسط وأفريقيا هما الأجزاء الوحيدة المتبقية من العالم ، حيث يمكن لبريطانيا اتخاذ زمام المبادرة ، كل ذلك جعل البقاء هناك أكثر أهمية ولكن على أسس جديدة .

وقد كان الخط العام للسياسة البريطانية هو دعم الاستقلال العربى ، وتحقيق درجة أكبر من الوحدة ، مع الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأساسية باتفاقيات الصداقة ، وكذلك فى المعاونة فى التنمية الاقتصادية واكتساب المهارات التقنية الى الحد الذى يمكن الحكومات العربية من القيام بمسئولياتها الدفاعية . وقد قامت هذه السياسة على فرضيتين ، أولاها أن تعتبر الدول العربية مصالحها متطابقة مع المصالح البريطانية والتحالف الغربى ، وثانيتهما أن المصالح الأمريكية والبريطانية متفقتان الى درجة أن الجانب الأقوى سوف يقوم بالدفاع عن مصالح الطرف الأضعف ، وقد ثبت خلال السنوات العشر التالية عدم صحة هاتين الفرضيتين .

وقد كان البلد الأول الذى كان يجب اتخاذ قرار بشأنه هو ليبيا ، وفى نهاية الحرب كانت هناك ادارة بريطانية عسكرية فى منطقتى بنى غازى وطرابلس وادارة فرنسية فى المنطقة الثالثة ، فزان فى المنطقة الشرقية . وكانت القوات الموالية لشيخ الطائفة السنوسية قد ساعدت فى الغزو وحصلت على وعود مستقبلية ، وكانت المناقشات التى تجرى بين القوى العظمى والجهات الأخرى التى لها مصالح فى الأمم المتحدة ، تدور حول الفكرة السائدة أن ليبيا هى الدولة التى يمكن فيها تطبيق المفهوم الجديدة عن « الوصاية المشتركة » للدول « الأكثر تقدما » . وقد عبرت نتيجة الاقتراع عن أول حدث تنصلدى فيه الأمم المتحدة للاستعمار ، منذ رفض أغلبية الأعضاء السماح لبريطانيا أو فرنسا بالبقاء فى ليبيا ، أو فى عودة إيطاليا كوصية عليها ، وطالبت جسات محلية مختلفة بالاستقلال رغم اختلافها حول العلاقة المستقبلية بين الأقاليم الثلاثة . وفى عام ١٩٤٩ ، صدر قرار الأمم المتحدة بالاستقلال ، وشكلت لجنة دولية للإشراف على انتقال السلطة . وفى عام ١٩٥١ أصبحت الدولة مستقلة وعلى رأسها الملك إدريس السنوسى ، ولكن احتفظت الولايات المتحدة وبريطانيا لعدة سنوات بقواعد عسكرية بها .

وفى بلد آخر هو فلسطين ، استحال التوفيق بين المصالح المتعارضة ، مما من شأنه إصابتها العلاقات بين الشعوب العربية والقوى

الغربية بأضرار دائمة . وخلال الحرب ، كانت الهجرة اليهودية الى فلسطين مستحيلة ، كما أن الأنشطة السياسية تجسدت معظم الوقت . وباقتراب نهاية الحرب، أصبح واضحاً أن العلاقات بين القوى قد تغيرت، وأصبح العرب في فلسطين أقل قدره على تشكيل جبهة موحدة بسبب نفى بعض الزعماء أو سجنهم خلال ثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩) ، وبعدها ، وبسبب التوتر والعداوات التي تمخضت عنها حركات العنف، ثم جاء تكوين الجامعة العربية والتزاماتها بدعم الفلسطينيين ؛ مما أعطاهم قوة تحولت في النهاية لتصبح وهمية . وكان اليهود من ناحيتهم موحدين في إطار مؤسسات اجتماعية قوية ، وكان للكثير منهم خبرة وممران عسكري في القوات البريطانية خلال الحرب ، وكانوا يتمتعون بتأييد ودعم أوسع وأكثر عزماً وتضامناً من اليهود في البلاد الأخرى . وقد أذكى ذلك المذابح التي تعرض لها اليهود في أوروبا ، وصمموا على إنشاء مأوى لأولئك الذين نجوا ، وموقع قوة يكون من شأنه منع تكرار ذلك في المستقبل ، وقد كانت الحكومة البريطانية واعية بكل من الأسباب المطروحة لتأييد الهجرة الواسعة السريعة لليهود . كما كانت واعية أيضاً بأن ذلك سوف يؤدي الى المطالبة بإقامة دولة يهودية ، وأن ذلك سوف يثير معارضة قوية من العرب الذين كانوا متخوفين من إخضاعهم أو نزاع ملكيتهم ، ومن ناحية لم تهد الدول العربية حرة في التصرف كما كانت في ١٩٣٩ بسبب علاقاتها مع الولايات المتحدة ، واعتمادها الاقتصادي عليها ، والحكومة الأمريكية من جانبها كانت لها في ذلك الحين مصالح قليلة في الشرق الأوسط ، وكانت معرضة للضغط من الجماعات اليهودية القوية الناشطة سياسياً ، كما كانت مضطرة لاستخدام نفوذها لمصلحة المطالب الصهيونية في الهجرة وإنشاء الدولة ، وأصبحت القضية الفلسطينية آنذاك موضوعاً مهماً في العلاقات الأنجلوأمريكية ، ولم تصل المحاولات للاتفاق على سياسة مشتركة بتكوين لجنة الأنجلوأمريكية ، لتقصي الحقائق (١٩٤٥ - ١٩٦٠) ؛ ولكنها مباحثات ثنائية لم تؤد الى نتيجة ، لأن كافة السياسات المقترحة لم تظفر بموافقة العرب واليهود ، ولم تكن الحكومة البريطانية راغبة في تنفيذ سياسة لا تحظى بموافقة الطرفين ، وتزايد

الضغط الأمريكى على بريطانيا ، ووصلت الهجمات اليهودية على المسئولين والمنشآت البريطانية فى فلسطين الى حد يقارب الثورة العلمية .

وفى عام ١٩٤٧ ، قررت بريطانيا أن تسلم الأمر الى الأمم المتحدة ، التى بعثت لجنة خاصة من الأمم المتحدة للدراسة المشكلة ، ووضعت خطة للتقسيم على أسس تحابى فيها الصهيونية أكثر مما كانت عليه خطة ١٩٣٧ ، ووافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ بمعاونة نشطة من الولايات المتحدة وروسيا التى كانت ترغب فى انسحاب بريطانيا من فلسطين ، ولكن الأعضاء العرب فى الولايات المتحدة والفلسطينيين العرب رفضوها ، وأصبحت بريطانيا فى مواجهة نفس الموقف مرة أخرى ، حيث استحال طرح سياسة يقللها الطرقات العرب والصهاينة ، وقررت بريطانيا الانسحاب من فلسطين فى موعد محدد هو ١٤ مايو ١٩٤٨ . ويبدو أنها كانت تأمل ، كما كان الحال فى الهند قبل ذلك بفترة قصيرة ، بأن الانسحاب الوشيك قد يدفع الطرفين لنوع من الاتفاق ، وباقترب تاريخ الانسحاب كان لابد من تناقص القوات البريطانية ، وتزايد العنف ، واندلع الاقتتال ، ومال ميزانه سريعا لصالح اليهود ، وهذا بدوره أدى الى قرار من الدول العربية المجاورة بالتدخل ، وهكذا أدت سلسلة من الصراعات المحلية الى الحرب ، وفى ١٤ مايو أعلنت الجماعة اليهودية استقلالها فى دولة إسرائيل ، واعترفت الولايات المتحدة وروسيا بهذا الوضع فوراً ، ودخلت القوات المصرية والأردنية والعراقية والسورية واللبنانية الى الأجزاء العربية الرئيسية من البلاد ، وفى موقف لم يكن فيه حدود ثابتة أو تقسيمات واضحة بين السكان ، اندلع القتال بين الجيش الاسرائيلى الجديد وجيوش الدول العربية ، واستطاعت إسرائيل فى أربع حملات تغلبها وقف إطلاق النار احتلال الجزء الأكبر من البلاد ، وترك ما يقرب من ثلثى السكان العرب ديارهم وتحولوا الى لاجئين بسبب الذعر والسياسة المتعمدة للجيش الاسرائيلى ، وفى بداية عام ١٩٤٩ عقدت عدة هدنات بين إسرائيل وجيرانها العرب تحت إشراف الأمم المتحدة ، ونشأت حدود ثابتة ، ضمت ما يقرب من ٧٥٪ من فلسطين فى حدود إسرائيل ، وأسند شريط من الأراضى

على الساحل الجنوبي يمتد من غزة حتى الحدود المصرية الى الادارة المصرية ، والباقي الحق بالمملكة الاردنية الهاشمية (الاسم الذى اتخذه شرق الأردن عام ١٩٤٦ بعد اتفاقية مع بريطانيا أعادت صياغة العلاقات بين البلدين) ، وقسمت القدس بين الأردن وإسرائيل ، رغم أن بلادا كثيرة لم تعترف بذلك التقسيم .

وقد تأثر الرأى العام فى البلاد العربية تأثرا عميقا بهذه الأحداث ، واعتبرت هزيمة للحكومة العربية ، وأدى ذلك الى عدة قلاقل فى السنوات القليلة اللاحقة . وكذلك اعتبرت هزيمة للبريطانيين الذين نجحوا فى سحب مسئوليتهم وعسكرهم من البلاد بلا خسائر ، ولكن فى ظروف أثارت الشكوك والعداوة على الجانبين . وفى البلاد العربية ، كان الرأى السائد هو أن السياسة البريطانية قد ساعدت الصهاينة فى واقع الأمر ، فقد شجعت الهجرة الصهيونية ولم تكن الحكومة مستعدة لتقبل تداعياتها بالنسبة للعرب ، وكان عليها إيقافها قبل أن تؤدى الى اخضاعهم ونزع ملكيتهم ، أو على الأقل أن تحاول الحد من الضرر الذى يمكن أن تسببه ، وتصرفت الولايات المتحدة من ناحيتها دائما لدعم الصهاينة .

ورغم ذلك ظل الموقف الأمريكى والبريطانى قوين ، ورفضت الحكومة الاسرائيلية التى كان الشخصية المسيطرة فيها دافيد بن جوريون (١٨٨٦ - ١٩٧٣) ، قبول عودة أى عدد ذى وزن من اللاجئين العرب، ولكن كان من المفهوم بشكل عام لدى الحكومات الأمريكية والبريطانية والاسرائيلية أنهم سيستصون فى سكان البلاد العربية التى هاجروا اليها ، وإذا لم يتحقق السلام فسوف تتحقق على الأقل حالة من التعايش بين إسرائيل وجيرانها ، وفى نفس الوقت فإن الطاقات الرئيسية للحكومة الاسرائيلية وجهت لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود ، ليس فقط من شرق أوروبا ولكن أيضا من الدول العربية ، وغير هذا من هيكل التركيبة السكانية فبحلول ١٩٥٦ ، بلغ تعداد العرب المسلمين والمسيحيين ٢٠٠ ألف نسمة من اجمالى ١.٦ مليوناً أو حوالى ١٢.٥ ٪ .

صودرت معظم الاراضى التى كانت مملوكة للعرب لصالح المستوطنات

اليهودية ، ورغم أن المواطنين العرب في اسرائيل كانت لهم حقوق سياسية وقانونية ، فلم يكونوا منتمين بشكل كامل للمجتمع الوطني الذي كان آخذاً في التشكل ، وقد كان لتحرك السكان داخل اسرائيل تأثيرات في البلاد العربية أيضاً ، وفي الجيل التالي لعام ١٩٤٨ اختفت أحياء اليهود القديمة في البلاد العربية ، قُبل يهود اليمن والعراق أساساً الى اسرائيل ، ويهود سوريا ومصر والمغرب الى أوروبا وأمريكا الشمالية وأيضاً الى اسرائيل ، وقد ظلت الجالية اليهودية في مراكش الوحيدة التي ظل لها حجم ملحوظ .

وفي السنوات القليلة التالية ، انتقل مركز الصراع السياسي والمفاوضات من الصراع العربي الاسرائيلي الى بلاد أخرى ، ظل لبريطانيا فيها وضع خاص ، وهي مصر وايران وراء المحيط الشرقي للعالم العربي ، حيث تسببت تأميمات شركات البترول البريطانية في أزمة دولية ، وكان مازال لبريطانيا في هذين البلدين حرية كبيرة للحركة ، واختلفت سياستها الى حد كبير عنها في فلسطين ، ولم تكن الولايات المتحدة راغبة في اضعاف وضع بريطانيا كراعية للمصالح الغربية في أجزاء أخرى من العالم العربي ، رغم أن الاستثمار الأمريكي في حقول بترول السعودية أدى الى حلول النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني . والاتحاد السوفيتي من جانبه كان مشغولاً أكثر من اللازم بمناطق أخرى ؛ مما لم يمكنه من اتخاذ سياسة فعالة في البلدان العربية ، التي كانت - رغم التزامها بالدفاع عن مصالح الفلسطينيين - مشغولة بمشاكلها الخاصة .

وقد كان الحضور العسكري البريطاني في مصر هو أساس القوة البريطانية في الشرق الأوسط ، وهناك وجدت بريطانيا نفسها في مواجهة أكثر المشاكل إلحاحاً ، وبمجرد انتهاء الحرب ، طالبت الحكومة المصرية بتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت المفاوضات بين الحكومتين قد بدأت في ١٩٤٦ وما بعدها ، ولكنها فشلت في نقطتين ، الأولى كانت المطالبة المصرية بالسيادة على السودان ، وهو ما لم تقبله الحكومة البريطانية لاعتقادها أن معظم السودانيين لم يكونوا ليقبلوا ذلك ، وأن هناك التزاماً بريطانياً

تجاههم ، وثانيا ، مسألة الوضع الاستراتيجي البريطاني في البلاد . ففي أعقاب اتفاقية ١٩٣٦ ، انسحبت القوات البريطانية من القاهرة والدلتا ولكن تجدد الموقف فيما يتعلق بمنطقة القناة ، وقد كان رجال الدولة والاستراتيجيون البريطانيون يعتقدون أن بقاء قواتهم هناك ضروري من أجل الدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط ، ومن أجل المصالح البريطانية في شرق المتوسط وأفريقيا . وفي عام ١٩٥١ ، اندلع قتال خطير بين القوات البريطانية والمليشيات المصرية . وفي يناير ١٩٥٢ ، أشعل القتال حركة شعبية في القاهرة دمرت فيها المنشآت المرتبطة بالوجود البريطاني ، كما أدى انهيار النظام بدوره الى إتاحة الفرصة لجماعة سرية من الضباط المصريين من الرتب المتوسطة لتولى السلطة ، وقد كان لها في البداية قيادة جماعية ثم انتقلت القيادة الى جمال عبد الناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠) ، والميل الى الانفصال عن الماضي الذي ظهر في عدة مجالات ، تجسد في التخلص من الملك وبعث مصر النظام الجمهوري .

ونتيجة احكام قبضة الحكام العسكريين على البلاد أكثر من الحكومات السابقة ، فقد أصبح باستطاعتهم مواصلة المفاوضات مع البريطانيين ، وانتهت المشكلة السودانية - وهي إحدى المشكلتين الأساسيتين - عندما توصلت الحكومة المصرية الى اتفاقية مباشرة مع الأحزاب السودانية في عام ١٩٥٣ ، بعد أن أصبحت الحركات السياسية في السودان قادرة على التعبير عن نفسها بشكل أكثر حرية ، وبهذا أنشئ مجلس تشريعي منتخب في عام ١٩٤٧ ، وظهرت ثلاث قوى رئيسية هي: الذين يرغبون في الاستقلال والابقاء على الصلة مع بريطانيا ، وأولئك الراغبون في الاستقلال وإقامة علاقات وثيقة مع مصر ، وأولئك المصبرون عن غير المسلمين وغير العرب في الجنوب ، وكانت الاتفاقية مع مصر تتضمن مطالب المجموعتين الأوليين ، وكانت مقبولة لدى البريطانيين وإن شابها بعض الاحجام ، وكان من المتفق عليه أن ينتقل الحكم من السلطة الانجلو مصرية المشتركة الى السودانيين تحت إشراف دولي وأجريت الانتخابات في نفس العام . وبحلول عام ١٩٥٥ ، كانت الادارة بين أيدي السودانيين، وانسحبت القوات المسلحة البريطانية والمصرية ، وكانت المخاطر التي ألقت بظلالها على

المستقبل هي بداية التمرد وحرب العصايات في الأقاليم الجنوبية ، حيث السكان من غير المسلمين وغير العرب المتخوفين من نتائج الانتقال من الحكم البريطاني الى الحكم العربي .

وبحل المشكلة السودانية بدأت المفاوضات حول القضية الأخرى ، وهي الوضع الاستراتيجي البريطاني ، وتوصل الطرفان الى اتفاق عام ١٩٥٤ ، وكان على القوات البريطانية أن تنسحب من منطقة القناة ، وتنتهي فترة دامت أكثر من سبعين عاما من الاحتلال البريطاني ، ولكن كان من المتفق أيضا عليه أن تعود بريطانيا لاستخدام القاعدة اذا ما تعرضت مصر أو دولة عربية أخرى أو تركيا لهجوم عسكري . وقد كان ضم تركيا في المعاهدة تعبيراً عن الاهتمام البريطاني والأمريكي بالدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط ضد أى تهديد محتمل من روسيا ، ونوقشت خطط مختلفة لإنشاء حلف الدفاع الشرق أوسطى ، وكان استعداد مصر لمناقشة دخول تركيا في هذه الاتفاقية مؤشرا على رغبتها في الانضمام اليها .

وقد جعلت نهاية الاحتلال في سوريا ، ولبنان ، ومصر ، والسودان من الصعب على العراق والأردن أن تقبلا بأقل من ذلك ، وقد كان النظام الذي أعاده التدخل البريطاني في العراق في عام ١٩٤١ ، مهتما بالحفاظ على رابطة استراتيجية مع القوى الغربية ، كما كان أكثر وعيا بقرب العراق من روسيا أكثر من الدول العربية الأخرى . وفي عام ١٩٤٨ ، بذلت محاولة لإعادة مناقشة الاتفاقية الأنجلو عراقية لعام ١٩٣٠ على هذه الأسس ، ولكن هذه المحاولة فشلت بسبب معارضة اللينين كانوا يرغبون في أن يقل الالتزام بالتحالف الغربي . وفي عام ١٩٥٥ ، توصلت الحكومة الى اتفاقية مع تركيا لإنشاء دفاع مشترك واتفاقية اقتصادية (حلف بغداد) وانضم اليه باكستان وإيران وبريطانيا ، وفيما بعد بدأت الولايات المتحدة في المشاركة في أعماله ، ويوجب هذه الاتفاقية اتفاق الطرفان على تسليم القاعدتين البريطانييتين الجويتين للعراق ، ولكن بريطانيا وافقت على

الاشتراك في الدفاع اذا ما تعرض العراق لهجوم أو تهديد ، وإذا ما طلبت العراق العون .

وفي الأردن كان هناك وضع مماثل ، حيث يقوم نظام يتطلع الى تلقى العون ضد المخاطر الخارجية ، من البلدان العربية المجاورة ، وأيضا من إسرائيل ولكنه معرض لضغط الرأي العام الوطني . وبعد عام ١٩٤٨ ، كان البلاد أغلبية فلسطينية ، ممن كانوا يعتبرون اسرائيل العدو الرئيسي ، وكانوا يترقبون أية علامة على تقديم النظام لأى تنازلات لها . وفي عام ١٩٥١ ، اغتيل الملك عبد الله كعلامة على الشك القومي في أنه كان متساهلا حيال إسرائيل وحلفائنا الغربيين أكثر مما يجب ، وقد مال التوازن غير المستقر لفترة في صالح الاستقلال الكامل . وفي عام ١٩٥٧ ، انتهت الاتفاقية مع بريطانيا باتفاق الطرفين ، وانسحبت القوات البريطانية من القواعد التي كانت تحتلها ، لكنها كانت علامة على الوضع المزعزع للأردن والنظام الهاشمي ، لدرجة أن الحكومتين الأمريكيتين والبريطانية أعلنتا في نفس العام ، أن استقلال البلاد وسيادتها يعتبران من المصالح الحيوية لهما .

وفي المغرب ، كان من الصعب على فرنسا أن تتقبل مطالب الاستقلال ، ولم يكن الوجود الفرنسي هناك مجرد وجود عسكري ، أو للسيطرة على المصالح الاقتصادية في الحضر ، ولكن الجاليات الفرنسية الكبيرة التي عاشت هناك . كانت تسيطر على القطاعات الاقتصادية المربحة ، كما تولى أعضاؤها أغلب المناصب الحكومية في كل المستويات عدا المتدنية منها ، وكان التوصل الى تغير في العلاقات بين الفرنسيين والعرب يعني جهدا كبيرا في مواجهة معارضة قوية ، وقد بدأت هذه الجهود في تونس ومراكش بمجرد انتهاء الحرب ، ففي تونس كان حزب الدستور الجديد يحظى بميزة أن زعيمه بورقيبة قد التزم بالتأييد المطلق للفرنسيين الأحرار وحلفائهم عندما كان في المنفى خلال الحرب ، والقوة الناشئة من الحزب عن التحامه بالنقابات العمالية ، عندما منحه للتونسيين بالانضمام لاتحادات العمال للمرة الأولى . وفي مراكش ، كانت القوة مزيجا من عدة

عناصر ، فالجماعات الوطنية القومية الصغيرة التي ظهرت في الثلاثينات نظمت أنفسها في حزب الاستقلال ، وأقامت علاقات بالسلطان محمد الخامس (١٩٢٧ - ١٩٦٢) ، الذي بدأ مباشرة في المطالبة بإنهاء الحماية الفرنسية ، وقد بدأت فكرة الاستقلال تمس طبقة أوسع من المجتمع ، وأنشئ اتحاد نقابات العمال واستطاع حزب الاستقلال فرض السيطرة عليه ، وأنشأت الهجرة الريقية إلى الدار البيضاء والمدن الصغيرة الأخرى ، علاقات أقوى بين الحضر والريف ، وشجعت على انتشار الأفكار القومية . كما أن وجود مصالح تجارية أجنبية تحميها اتفاقية دولية منذ بداية القرن ، وقيام مصالح استراتيجية أمريكية ، أعطت القوميين بعض الأمل في اجتلاب درجة من التعاطف من الخارج .

ولم تكن الحكومة الفرنسية الضعيفة ، التي كانت تعتمد على تحالفات سرية التحول في سنوات ما بعد الحرب ومنتبهة إلى الرأي العام الذي لم يستعد عاقبته من مرارة الهزيمة ، ثم تكن قادرة على تقديم أكثر من اللجوء للقمع أو « السيادة المشتركة » ، التي كانت تحتى أن يكون للمجالية الأوروبية نفس الوزن النسبي للسكان الأصليين في المؤسسات المحلية ، وأن يظل الرأي النهائي للحكومة الفرنسية في العاصمة الفرنسية - وفي عام ١٩٥٢ ، قبض على بورقيبة وآخرين في تونس ، وبدأت حركة من المقاومة النشطة ، التي أذكت حركات مضادة من العنف بين المستوطنين الأوروبيين . وفي السنة التالية ، وصلت الأمور إلى أزمة في مراكش ، وتوترت الاتصالات بين القصر وحزب الاستقلال ، وطالب السلطان بالسيادة الكاملة ، وفي المقابل ، لجأت الحكومة الفرنسية وللأسرة الأخيرة إلى حركة سياسية تقليدية ، فاجتذبوا إليهم زعماء القبائل في الريف ، من الذين ساعدوهم من قبل على بناء قوتهم ، وكان نفوذهم مهددا من القوة المركزية الأقوى التي كانت كامنة في الرؤية القومية للمستقبل . وفي عام ١٩٥٣ ، خلع السلطان من عرشه ونفى ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح رمزا موحدا لغالبية المراكشيين ، وتحول الغلياني إلى

وفي عام ١٩٥٤، تغيرت السياسة الفرنسية، بعد أن تعرض موقف فرنسا في الهند الصينية لتهديد شديد من نوع جديد من حركة القوميين الشعبيين المسلحة. وفي الجزائر، بدأت حركة ماثلة في الظهور، وجاءت حكومة فرنسية جديدة أكثر حسماً، وبدأت المفاوضات مع حزب الدستور الجديد ومع سلطان مراكش الذي أعيد من المنفى، وحصل البلدان على استقلالهما في عام ١٩٥٦. وفي مراكش، ضمت المنطقة الأسبانية مدينة طنجة الدولية إلى الدولة المستقلة، وقد أطلق الاستقلال يد السلطان (الذي أصبح ملكاً في عام ١٩٥٧)، ولكن في تونس خلع الباي الذي لعب دوراً سطوحيًا في العملية السياسية، وأصبح بورقيبة رئيساً للجمهورية، وفي البلدين ظل الاستقلال والعلاقات مع فرنسا مزعزعين لسنوات عديدة، وكانت الجزائر في ذلك الوقت مشغولة في حرب الاستقلال التي أطلقت الرصاصات الأولى فيها في نوفمبر ١٩٥٤، وانتشرت تداعياتها بسرعة في المغرب العربي.

أزمة السويس

بحلول منتصف الخمسينيات، أصبحت معظم البلاد العربية التي كانت تحت الحكم البريطاني مستقلة رسمياً، وقد بقيت القواعد العسكرية الأجنبية في بعضها وأن أخليت بعد فترة قصيرة، وظل الحكم الفرنسي فقط في الجزائر، حيث تعرض لتحد نشط على يد ثورة وطنية شعبية. وقد بقي الحكم البريطاني أو الحماية في الأطراف الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية، ولم تكن الدولة الرئيسية فيها - العربية السعودية - قد خضعت لحكم الأجنبي، ولكن النفوذ البريطاني فيها كان جسيماً. وقد أدى اكتشاف البترول واستقلاله إلى إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني؛ وكذلك أيضاً أتاح نظام الحكم الأبوي للعائلة السعودية أن يبدأ التحول إلى نظام حكم أكثر تطوراً، وعندما مات الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣، كانت الدولة التي أسسها قد أصبحت أكثر مركزية وأهمية في الحياة السياسية للمنطقة، وظلت اليمن من ناحية أخرى معزولة عن

البلدان الأخرى تحت حكم الامام ، رغم أنها أصبحت عضوا في الجامعة العربية .

وقد تمثل ازدواج السياسة في العراق والأردن في الغربية في انها، الوجود البريطاني ، وفي نفس الوقت ، الرغبة في اقامة علاقة عسكرية مع القوى الغربية ، مما كان من شأنه أن يثبت أن الانسحاب العسكري في حد ذاته لم يؤد الى انشاء علاقة جديدة مع الحكم الاستعماري السابق ، ولكنه وضع مشكلة الاستقلال في منظور مختلف . وقد وجدت الدول العربية نفسها في مواجهة قوة ونفوذ متعاطفين من كل النواحي الاقتصادية أو السياسية من دولة غربية أخرى هي الولايات المتحدة، التي آمنت في فترة الحرب الباردة والتوسع الاقتصادي أن مصالحها في الشرق الأوسط يمكن حمايتها فقط بإنشاء علاقات وثيقة مع الحكومات المحلية التي كان حكمها على استعداد لربط سياستهم بسياسة الحلفاء الغربيين ، ، الا أن كثيرا من السياسيين والجماعات السياسية زادت أن الضمان الوحيد للاستقلال في عالم ما بعد الاستعمار هو في الحفاظ على الحياد بين القوتين العسكريتين . ولأن المعسكر الغربي ظل مرتبطا بذكريات الحكم الاستعماري ، وكذلك ظلت مشاكل فلسطين والجزائر مخيمة ، ولأنه من ناحية أخرى كان الضغط الرئيسي لوضع اتفاقيات دفاع عسكرية يأتي من ذلك الجانب الغربي ، فقد جعلت الرغبة في الحياد في طياتها ميلا للاتجاه الى المعسكر الآخر .

وقد أدى استقطاب الكتلتين الشرقي والغربي وصراع السياسات بين الحياض والتحالف الغربي، الى ظهور بعد جديد في العلاقات بين الدول العربية ، وقد أصبحت الرغبة في اتخاذ أوثق بينها جزءا من اللغة المشتركة للسياسات العربية ، أما الكيفية التي يلزم التوصل بها الى تلك الوحدة اما في اطار اتفاقيات وثيقة مع القوى الغربية واما بالاستقلال عنها ، فقد أصبحت قضية خلافية .

وقد أصبح مستقبل العلاقة بين الدول العربية واسرائيل مرتبطا بالقضية الكلية للانحياز ، وفي الخمسينات ناقشة الحكومتان الأمريكية ،

والبريطانية خططا لحل هذه المشكلة ، على أن تكون هناك بعض التعديلات في حدود ١٩٤٩ لصالح العرب ، وعودة بعض اللاجئين الى ديارهم . واستيعاب أغليهم في البلدان العربية المحيطة ، وإذا كانت الدول العربية على علاقة وثيقة بالقوى الغربية ، فإن هذا يعنى قبولاً لمثل هذا الحل ، ونوعاً من الاعتراف بوجود اسرائيل . ومن ناحية أخرى ، فإن تشكيل المجموعة المحايدة من البلاد العربية التي كان لها علاقات ايجابية بالكنتين الشرقية والغربية، يمكن أن يستخدم لزيادة الثقل السياسي للبلاد العربية، وتقوية قواتها المسلحة مما يحدث تغييراً جذرياً في الوضع الذي اقترته اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ .

ومع ازدياد حدة اختلاف السياسات والمواقف ، ارتبطت هذه الاختلافات بشخصية جمال عبد الناصر،زعيم المجموعة العسكرية التي حكمت مصر ، ولم يتمخض توقيع اتفاقية انسحاب القوات البريطانية عن دخول مصر الى نظام الدفاع الغربى ، بل على العكس ، أعطى مصر الحرية فى اتخاذ سياسة عدم الانحياز ، وفى أن تشكل حولها كتلة من الدول العربية غير المنحازة ، التى كان على العالم الخارجى أن يتعامل معها ككتلة واحدة ، وقد كانت العلاقة الوثيقة التى نشأت مع أهم المتحمسين لفكرة عدم الانحياز ، وهما الهند ويوغوسلافيا ، تعبيرا أشد وقعا لهذه الأسباب ، وكانت الاتفاقية الموقعة فى عام ١٩٥٥ لتزويد مصر بالأسلحة من الاتحاد السوفيتى وحلفائه ، وهى الاتفاقية التى كسرت السيطرة على الأسلحة التى تورده لاسرائيل وجيرانها العرب ، والتى حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا المحافظة عليها .

وقد كان محتملاً لهذه السياسة الحيادية أن تضع مصر وحلفاءها فى موقف العداء مع أولئك الذين يمكن أن تتأثر مصالحهم بذلك ، فالتقى الغربية على الأقل كان عليها أن تتوقع المعوقات والمحددات فى السعى وراء مصالحها السياسية والاقتصادية ، ولم يعد باستطاعتهم السيطرة على تطور مشكلة اسرائيل أو المشاكل الأخرى كما كانوا يأملون ، فقد كان رفض الانضمام الى التحالف الغربى فى فترة الحرب الباردة فى الشرق الأوسط

بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة الانضمام الى الكتلة الشرقية .
وقد كان لجاذبية الحياد والوحدة الوثيقة تحت الزعامة المصرية التي كان جمال عبد الناصر يوجهها للشعوب العربية من فوق رؤوس حكوامتها، يمثل تهديدا لهذه الأنظمة العربية التي تتبنى سياسات مختلفة ، وبشكل خاص ، العراق ، والتي صارت بعد حلف بغداد الممثل الرئيسى للتحالف الغربى ، وقد كانت حياتها السياسية فى تلك الفترة خاضعة لتورى السعيد (١٨٨٨ - ١٩٥٨) ، الذى لعب دورا مهما فى السياسات القومية العربية منذ الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى ، وكانت اسرائيل تعتبر ظهور حكومة مصرية قوية لها مصدرا الخاص للسلاح وتسيطر بقوة على مشاعر الفلسطينيين والعرب الآخرين تهديدا لوضعها ، وقد أدت هذه المداوات المحلية بدورها الى تصيق العداءة للقوى الغربية والولايات المتحدة؛ بسبب علاقاتها مع اسرائيل ومع بريطانيا بحكم عضويتها فى حلف بغداد ، ومع فرنسا بحكم التأييد والمعاونة اللتين كانت تعتقد أن مصر تقدمهما للثورة الجزائرية ، بحكم رؤيتها للاستقلال وعالم عربى غير منحاز .

وبين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦١ ، كانت هناك سلسلة من الأزمات تضمنت كل هذه العوامل ، وفى عام ١٩٥٦ سحبت الولايات المتحدة عرضها فجأة بتمويل السد العالى فى أسوان . وبشكل لا يقل فجائية ، أممت الحكومة المصرية شركة قناة السويس ، وتولت ادارة القناة ، مما أشعر مستخدمى القناة بالخطر من مخاوف حول حرية استخدام القناة ، وقد اعتبرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية ذلك عملا عدائيا؛ بسبب انصبه الحكومتين فى الشركة التى قامت ببناء القناة وتملكتها ، ولأن ذلك قوى من مركز عبد الناصر فى العالم العربى . ووجد الاسرائيليون فى ذلك فرصة لاضعاف دولة عربية معادية ومتعاطلة القوة والتى كانت الحدود معها مضطربة لفترة من الزمن ، وكانت النتيجة اتفاقية سرية بين فرنسا وبريطانيا واسرائيل لمهاجمة مصر وأسقاط حكم عبد الناصر .

وماجبت القوات الاسرائيلية مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ ، واتجهت الى قناة السويس ، ووفقا لاتفاقهم السابق حددت بريطانيا وفرنسا مهلة

زمنية لكل من مصر واسرائيل بالانسحاب من منطقة القناة ، وأعطاهما رفض عبد الناصر للاندثار الذريمة لهجوم القوات البريطانية والفرنسية واحتلال جزء من المنطقة ، ولم يكن ذلك العمل تهديدا لمصر والدول العربية التي تعاونها فقط ، ولكن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أيضا ، والتتين بحكم وضعهما كقوتين عظميين ، لم تتقبلا أن تتخذ مثل هذه الخطوات في منطقة لهما فيها مصالح بدون أخذ هذه المصالح في الاعتبار . وانسحبت القوات الثلاث تحت الضغط الامريكى والسوفيتي ، وفي مواجهة استنكار عالمي ، ومخاطر انهيار مالي ، وكانت تلك احدى الحلقات النادرة التي تكشف فيها هيكل القوى العالمى ، فالعداوات بين القوى المحلية جذبت اليها القوى العالمية من الدرجة الثانية بحثا عن مصالحها الخاصة ، ولكنها اصطدمت بشكل حاد بحدود قوتها في مواجهة مصالح القوى العظمى .

وقد كان من نتائج هذه الازمة تعزيز موقف عبد الناصر في البلدان العربية المحيطة ، لأن المعتقد بشكل عام أنه خرج من الازمة منتصرا سياسيا ، وكذلك عمقت الخلاف بين أنصاره وأولئك الذين كانوا يعتبرون سياساته خطيرة ، وقد أصبح هذا الانقسام عاملا فعالا فى التشتت الداخلية فى البلدان العربية الأخرى . ففى عام ١٩٥٨ ، تضافر مع الصراعات المحلية لتسبب اندلاع الحرب الأهلية فى لبنان ، وفى نفس العام تفجر الصراع على السلطة بين الجماعات السياسية فى سوريا ، وأدت بواحد منهم الى اتخاذ المبادرة فى المطالبة بالوحدة مع مصر ، وتمت الوحدة فعلا فى شهر فبراير ، واندمج البلدان فى الجمهورية العربية المتحدة ، كما اندمجت المملكتان الهاشمية والأردن والعراق فى اتحاد منافس، ولكن فيما بعد وفى نفس العام فى يوليو ، أدت نفس التوليفة من السخط الداخلى بالإضافة الى الآمال التى أنعشتها الزعامة المصرية فى عالم عربى جديد، الى الاستيلاء على السلطة فى العراق على يد مجموعة من ضباط الجيش ، وقتل الملك ومعظم أفراد عائلته ، وكذلك نوري السعيد ، وصارت العراق جمهورية ، ولم يعد بإمكان السلالة الهاشمية أن تأمل فى لعب الدور الرئيسى فى السياسات العربية ، (رغم أن القرع الثانى منها ظل يحكم

فى الأردن) وقد أدت انباء الثورة الى ارسال قوات أمريكية الى لبنان ،
وأخرى بريطانية الى الأردن ، للتهدئة فى موقف غير واضح ، ولكنها
انسحبت بعد قليل . وفيما يتعلق ببريطانيا ، كان ذلك نهاية دورها
النشط والرئيسى فى السياسات العربية .

وكان يبدو فى البداية أن الثورة قد طرحت احتمال انضمام
العراق لاتحاد مصر وسوريا ، ولكن سرعان ما ظهر اختلاف المصالح بين
بغداد والقاهرة ، كما أدى اختلاف المصالح داخل الجمهورية العربية
المتحدة بين القاهرة ودمشق عام ١٩٦١ ، الى انقلاب عسكرى فى سوريا ،
وانقراط الوحدة ، وبرغم هذه النكسات ظل عبد الناصر فى عيون العرب
ومعظم العالم الخارجى ، رمزا لحركة الشعوب العربية تجاه وحدة أكبر
واستقلال حقيقى .

الحرب الجزائرية

وقد كانت سنوات الأزمة فى الشرق الأوسط هى أيضا سنوات
الأزمة النهائية للحكم الاستعمارى فى المغرب ، اذ حارب عرب الجزائر
معركة طويلة نجحت فى النهاية بحصولهم على الاستقلال من فرنسا .

وقد واجه الجزائريون صعوبات أكبر مما واجهته معظم الشعوب
العربية فى كفاحهم من أجل الاستقلال ، ولم تكن بلادهم تعتبر مستعمرة ،
ولكنها كانت جزءا متكاملا من فرنسا الكبرى . لقد طالبت الجزائر
بانفصالها عن أولئك الذين اعتبروا أرض فرنسا غير قابلة للانقسام ،
وكان المستوطنون الأوروبيون قد أصبحوا آتخذ دولة قائمة بذاتها ، متجذرة
فى الجزائر حيث ولد ٨٠٪ منهم ، ولم يكونوا مستعدين للتخلي عن موقع
القوة ، وكانوا مسيطرين على معظم الأراضى الخصبة ، وغالب الزراعة المنتجة
التي حسنتها المكنة وظلت تتوسع ، والمدن الرئيسية ، الجزائر ووهراء
كانت فرنسية أكثر منها جزائرية مسلمة ، وقد احتلوا الغالبية العظمى
من المناصب فى الحكومة والمهن . وكان من شأن نفوذهم القوى والمستمر
على الإدارة المحلية والحكومة فى باريس ، أن يمنع أى تغيرات قد تكون فى

غير صالحهم . وقد أصدر مجموعة من الجزائريين المتعلمين اعلانا في عام ١٩٤٣ ، مطالبين بدولة ذات حكم ذاتي ، ترتبط بفرنسا ، ولم يجدوا استجابة الا في الغاء بعض المساواة القانونية ، ثم تفجرت حركة اكر عنفا عام ١٩٤٥ قمعت بلا رحمة . وتمت آتئذ بعض التغييرات ، وأصبح من حق المسلمين الجزائريين التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي ، وأن يكون لهم عدد مساو من الأعضاء كالأوروبيين في المجلس النيابي الجزائري . ولكن الادارة الفرنسية كانت تدير انتخابات المجلس النيابي لفوز أغلبية مستأنسة .

وقد كان المجتمع الجزائري يتغير تحت السطح من السيطرة الفرنسية التي لا تتزعزع ، فقد كان السكان المسلمون يتزايدون بمعدلات عالية ، وبحلول عام ١٩٥٤ بلغ تعدادهم حوالي ٩ ملايين ، أكثر من نصفهم أقل من سن العشرين ، وكان السكان الأوروبيون حوالي مليون واحد ، وقد كان الجزء الأكبر من السكان المسلمين متركزين في الجزء الأقل انتاجا من البلاد ، وبلا رأسمال لتطويره وتسهيلات محدودة في الاقتراض ، ورغم المحاولات الصغيرة والمتأخرة التي قامت بها الحكومة لتوفير تلك التسهيلات ، وكنتيجة لذلك ، كانت مستويات المعيشة منخفضة ، ومعدل البطالة في الريف مرتقعا ، وكانت هناك هجرة متزايدة من الفلاحين من الريف التعميس المزدهم بالسكان الى السهول ، للعمل كعمال في مزارع الأوروبيين ، والى مدن الساحل حيث كونوا بروليتاريا عاطلة غير ماهرة . وبحلول عام ١٩٥٤ ، أصبح خمس المسلمين من سكان المدن في الجزائر وسافر حوالي ٣٠٠ ألف الى فرنسا ، وأصبحت فرص التعليم أكثر مما كانت عليه ولكنها ظلت محدودة ، فقد كان ٩٠٪ من السكان أميين ، ولم ينتقل سوى بضع آلاف من المدارس الابتدائية الى الثانوية ، وبضع عشرات الى التعليم العالي . وفي عام ١٩٥٤ ، كان هناك أقل من مائتي طبيب وصيدلي مسلم وعدد أقل من المهندسين .

وقد كان من بين المهاجرين الذين يعيشون بعيدا عن عائلاتهم في مدن غريبة ، جنود في الجيش الفرنسي ، وطلاب أمامهم فرص محدودة ،

وكان هناك وعى بالتغيرات الكبيرة في العالم ، الهزائم الفرنسية في الحرب وفي الهند الصينية ، واستقلال البلدان الأفريقية والآسيوية ، والتغيرات في الأفكار حول الحكم الاستعماري ، وبدأ الاستقلال يبدو ممكنا ، ولكن لقاء ثمن فادح ، فقد أثبت قمع الاضطرابات عام ١٩٤٥ أن الاستقلال لن ينال بسهولة ، وفقد حزب الجماعة الذي كان على استعداد لقبول وضع أفضل في إطار النظام السياسي الفرنسي ، كثيرا من نفوذهم فيما تلا عام ١٩٤٥ ، وتكون في الحزب الوطني تدريجيا جماعة ثورية كان معظمهم من ذوي التعليم المحدود ، ولكن كانت لهم خبرة عسكرية في الجيش الفرنسي ، وقد تمكنوا فيما بعد من اجتذاب أعضاء من الصفوة المتعلمة ، وفي عام ١٩٥٤ ، شكلوا جبهة التحرير الوطنية ، وفي نوفمبر من ذلك العام ، انطلقت الرصاصات الأولى في تلك الثورة .

وقد كانت تلك الحركة ذات بداية محدودة ، وفرص نجاحها مشكوك فيه ، ولكن الدفع الذاتي للثورة وتصرفات الحكومة الفرنسية حولتها الى حركة وطنية وانتشر تأييدها في العالم بالتدريج . وقد كان أول رد فعل للحكومة هو القمع العسكري ، وعندما تولت السلطة حكومة أكثر ميلا الى اليسار ، بدأ أنها على استعداد لتقديم تنازلات ، ولكنها استسلمت للمعارضة من الجيش والأوربيين في الجزائر ، وفي نهاية عام ١٩٥٦ ، قامت بمحاولة للتوصل الى تسوية من خلال التفاوض ، بمساعدة من مراكش وتونس ولكنها لم تصل الى شيء . وعندما تحول مسار الطائرة التي تقل مجموعة من الزعماء الجزائريين المسافرين من الرباط الى تونس ، الى الجزائر حيث ألقى القبض عليهم ، وافقت الحكومة الفرنسية على عمل بدا كما لو كان مبادرة محلية .

عندئذ ، كانت القوة الفعلية قد انتقلت من الحكومة في باريس الى الجيش والأوربيين في الجزائر ، ومن الناحية الأخرى كان الجزء الأكبر من السكان الجزائريين المسلمين قد التقوا حول جبهة التحرير الوطنية . وقد لاحظ أحد الدارسين الفرنسيين المتعاطفين أنه « بعد سنتين من الحرب تقريبا وجد معظم المجتمع المسلم نفسه مؤيدا بقوة وفعالية بهيكل تنظيمي خفي ، واتضح قادة هذه الحركة الى صفوف الثوريين ،

الذين كانوا يمثلون الصفوة الجزائرية بالكامل ، (١) . وبدأت تظهر الخطوط العامة للدولة الجزائرية المستقلة بفعل الحرارة والحماس اللذين ولدتهما الثورة المتوجهة نحو المساواة الاجتماعية وإعادة توزيع الأراضي ، وبلغت الحرب ذروتها العسكرية في عام ١٩٥٧ عندما كان هناك صراع طويل حاد للسيطرة على مدينة الجزائر ، وأعاد الجيش فرض سيطرته على العاصمة ، واتبع في الريف سياسة تشتيت السكان على مستوى واسع ، وتغيرت طبيعة هذا الصراع تدريجيا ، وأعلنت جبهة التحرير الوطنية العاملة من مراكش وتونس والقاهرة نفسها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في عام ١٩٥٨ ، وتلقت الدعم وقامت بالمفاوضات في كل أنحاء العالم ، وبتشجيع أيضا من بعض العناصر الراديكالية في فرنسا ، وأوقفت أمريكا وبعض الاعتراضات الأخرى محاولة من الجيش الفرنسي لتوسيع الحرب إلى تونس خشية الضغط العالمي الذي قد يسيطر على حكومة ما بعد الحرب الضعيفة في فرنسا ، حتى الجيش والأوروبيين والمتحالفين معهما في فرنسا ، فرضوا تغييرا فعليا في النظام ، وانتهت الجمهورية الرابعة . وفي عام ١٩٥٨ ، عاد ديغول إلى السلطة مع دستور جديد يعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات أوسع .

وقد كان الذين أعادوا ديغول للسلطة يأملون أنه سوف يستخدم نفوذه في تقوية قبضة فرنسا على الجزائر ، ولكن سرعان ما أصبح واضحا أنه كان يتحرك بطرائق خفية وغير مباشرة نحو عقد تسوية مع الجزائريين ، رغم أنه لم يكن مؤكدا أنه كان يرى منذ البداية منح الجزائر الاستقلال التام ، وفي المرحلة الأولى ، كانت سياساته تتجه نحو استمرار الإجراءات العسكرية لقمع الثورة ، ولكن في التحرك بشكل مستقل عن الجيش والأوروبيين في الجزائر لتحسين أحوال المسلمين ، وأعلنت خطة للتنمية الاقتصادية لتشجيع الصناعة وإعادة توزيع الأرض ، وأعلن عن إجراء الانتخابات للبرلمان الجزائري ، وكان من المأمول أن تفسر قيادة بديلة تستطيع فرنسا أن تتفاوض معها بدون الحاجة للاتفاق مع جبهة التحرير الوطنية ، وذهبت هذه الآمال أدراج الرياح ، ولم يكن هناك بديل عن التفاوض مع جبهة التحرير الوطنية ، وأجريت المفاوضات الأولى عام ١٩٦٠

ولم تصل الى نتيجة • وفي العام التالي ، أصبح لديجول حرية أكبر للمناورة ، فأجرى استفتاء في فرنسا أظهر أن هناك أغلبية تؤيد حق تقرير المصير للجزائر ، وقمعت محاولة قام بها الجيش في الجزائر للقيام بانقلاب ضد ديغول ، وعادت المفاوضات ، وكانت هناك مشكلتان عصيتان على الحل ، الأولى خاصة بالجمالية الأوروبية والأخرى خاصة بالصحاري الجزائرية التي كانت فرنسا تريد الاحتفاظ بها ، حيث اكتشفت بها موارد من البترول والغاز الطبيعي وكانت تستغلها شركة فرنسية • وفي النهاية ، تخلى الفرنسيون عن النقطتين ، بحيث يصبح الأوروبيون أحراراً في البقاء أو الرحيل من الجزائر مع ممتلكاتهم ، وأن تصبح الجزائر بالكامل - بما فيها الصحاري - دولة مستقلة تتلقى العون من فرنسا ، ووقعت اتفاقية في مارس ١٩٦٢ ، وأصبح الاستقلال حقيقة واقعة ولكن بتكاليف بشرية هائلة من الجانبين ، وتشرد جزء كبير من السكان المسلمين وقتل ما يزيد على ٣٠٠ ألف وقتل عدة آلاف ممن كانوا إلى جانب الفرنسيين ، أو أُجبروا على الهجرة في أعقاب الاستقلال ، وفقد الفرنسيون قرابة ٢٠ ألف قتيل • ورغم الضمانات ، غادرت الغالبية العظمى من السكان المستوطنين البلاد ، وسالت دعاء أكثر مما يمكن أن تنسى ، ولجأت جماعة نشطة بين المستوطنين إلى العنف في المراحل الأخيرة من الحرب ، وهو ما أدى إلى زعزعة موقف الأوروبيين •

الفصل الثاني والعشرون

المجتمعات المتغيرة (الأربعينات والخمسينات)

السكان والتنمية الاقتصادية

كانت الأربعينات والخمسينات هي سنوات الضغط السياسي وزمن تغيرت فيه المجتمعات بشكل سريع ، وفي مقدمة هذه التغيرات نمو السكان وما يؤدي إليه من ضغط على وسائل المعيشة ، وهو ما كان ملحوظا في كل مكان وأصبح معروفا بأنه مصدر أنواع عديدة من المشاكل .

وفي مصر ، ظل التزايد في السكان مستمرا لأكثر من قرن ، ويعدل متضاعدا ، وبينما كان معدل الزيادة في الثلاثينات أكثر قليلا من ١٪ سنويا ، أصبح بحلول الستينات بين ٢.٥٪ إلى ٣٪ ، وتزايد إجمالي السكان من ١٦ مليونا في عام ١٩٣٧ إلى ٢٦ مليونا عام ١٩٦٠ ، وكان التغير راجعا أساسا للانخفاض في معدل الوفيات من ٢٧ من الألف عام ١٩٣٩ إلى ١٨ في الألف عام ١٩٦٠ ، وتدنت الوفيات في المواليد بنوع خاص من ١٦٠ إلى ١٠٩ في الألف في نفس الفترة ، مقارنة بذلك ، كان هناك تغير بسيط في معدل الانجاب ، وكانت المعدلات مشابهة أيضا في الدول الأخرى في وقت لاحق لما حدث في مصر ، ففي مراكش كانت هناك زيادة طبيعية طفيفة قبل ١٩٤٠ ، ولكن في السنوات العشرين التالية تزايد السكان من ٧ إلى ١١.٥ مليون ، وفي تونس كانت الزيادة في هذه السنوات من ٣.٦ إلى ٣.٨ مليونا ، وفي سوريا من ٢.٥ إلى ٤.٥ مليون ، وفي العراق من ٣.٥ إلى ٧ ملايين نسمة .

وكان من نتائج مثل هذه الزيادة السريعة ، أن تغير التوزيع العمري للسكان ، ففي عام ١٩٦٠ كان أكثر من نصف السكان في معظم البلاد

تحت سن العشرين ، وكانت هناك تغيرات أخرى أيضا في التركيبة السكانية ، فالعنصر الأجنبي الذي لعب دورا كبيرا في القطاع الاقتصادي الحديث ، تقلص بانكماش الامتيازات الاقتصادية وتغير الظروف السياسية ، ونقص عدد المقيمين من الأجانب في مصر من ٢٥٠٠٠٠ عام ١٩٣٧ الى ١٤٠٠٠٠ بحلول عام ١٩٦٠ ، وفي ليبيا من ١٠٠٠٠٠ الى نصفهم في نفس الفترة ، وفي تونس من ٢٠٠٠٠٠ الى أقل من النصف ، وفي مراکش من ٣٥٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ فقط ، وفي الجزائر من قرابة المليون الى أقل من ١٠٠٠٠٠ فرد ، في مقابل ذلك كانت هناك حركة كبيرة لليهود من كل من أوروبا وبلاد الشرق الأوسط والمغرب الى دولة إسرائيل الجديدة ، والتي تزايد فيها السكان اليهود من ٧٥٠٠٠٠ عام ١٩٤٨ الى ١٩٩٠ مليونا عام ١٩٦٠ ، وتناقصت المجتمعات اليهودية القديمة في البلدان العربية بنفس الدرجة ، من خلال الهجرة الى إسرائيل وأوروبا وأمريكا -

وقد كان التغير الأعمق دلالة، هو هجرة السكان بعيدا عن أراضيهم، وقد كان ذلك في الأساس نتيجة للزيادة في سكان الريف بما يفوق طاقة الأرض على إطلاعهم ، ولكنها في بعض المناطق كانت بسبب التغيرات في تقنية وأساليب الزراعة ، فقد كان استخدام الجرارات الميكانيكية في زراعة الأراضي المنتجة للحبوب ، يعنى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة ، كما كان ملاك الأراضي التي تزرع بكثافة لأغراض تجارية ، يفضلون استخدام العمالة المهرة على المزارعين بالمشاورة، وفي فلسطين، كان النزوح نتيجة مباشرة للتغيرات السياسية ، وبحلوله عام ١٩٤٨ ، أصبح الريف المتخمس بالسكان العرب ملحوظا في القرى العربية ، ولكن أحداث ذلك العام أدت الى طرد أكثر من نصف هؤلاء القرويين وأصبح معظمهم بلا أرض ، لاجئين في المخيمات أو الأحياء الفقيرة في الأردن وسوريا ولبنان وفي مصر بالطبع .

أما الفلاحون الذين لم يستطيعوا البقاء في القرى ، فقد اجتذبتهم مراكز السلطة والتجارة للعمل في القطاعات الصناعية والخدمية المتنامية

من الاقتصاد وأملا في مستوى معيشي أرقى وفرض تعليم أفضل لأبنائهم ، وقد نزح عدة آلاف من الفلاحين من « كابيلىا » Kabylia في الجزائر ومن مراكش وتونس الى المدن الكبرى في فرنسا ، وبدرجة أقل الى ألمانيا ، وبحلول عام ١٩٦٠ ، كان هناك قرابة نصف مليون شمال أفريقيا في فرنسا ، الا أن معظم المهاجرين من الريف ، اتجهوا الى المدن الكبيرة في بلادهم أو البلدان المجاورة ، وتوسعت الدار البيضاء في مراكش ، بسرعة أكبر من المدن الأخرى ، من مدينة تضم ٢٥٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٣٦ الى مليون في عام ١٩٦٠ ، وزاد سكان القاهرة من ١٫٣ مليون في عام ١٩٣٧ ، الى ٣٫٣ مليون عام ١٩٦٠ ، ولد أكثر من نصفهم خارج المدينة ، وتزايد سكان بغداد من نصف مليون في الأربعينات الى ١٫٥ مليون في الستينات ، وكانت الزيادات في عمان بالأردن من ٣٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٨ الى ٢٥٠٫٠٠٠ عام ١٩٦٠ ، وكان معظم هذه الزيادة راجعا لحركة اللاجئين من فلسطين .

وتغيرت معظم البلاد العربية ، بسبب هذه الهجرات الداخلية ، من مجتمعات ريفية أساسا الى مجتمعات تتركز أعداد كبيرة متزايدة منها في بضع مدن كبيرة ، ففي مصر عاش قرابة ٤٠٪ من السكان في المدن بحلول عام ١٩٦٠ ، و ١٣٪ تقريبا في القاهرة (وأكثر من ذلك اذا ما أضفنا الجزيرة التي تتبعها اداريا بالفعل) ، والدار البيضاء كان بها ١٠٪ من سكان مراكش ، وبغداد تضم ٢٠٪ من كل العراقيين .

وقد كان من الضروري لاطعام السكان المتزايدين وتحسين مستويات المعيشة ، تنمية الانتاج في الريف والمدن ، وقد أدى هذا الى الاحتياج الى فكرة التنمية الاقتصادية . وفي المرحلة الأخيرة من الحكم الاستعماري ، بدأت بريطانيا وفرنسا في السعي الى تنمية اقتصادية سريعة ، كطريقة لايجاد مصالح مشتركة بين الحكام والحكومين ، وغندما تولت الحكومات الوطنية السلطة اهتمت أيضا بالتنمية الاقتصادية كطريقة وحيدة لتحقيق القوة والاكتفاء الذاتي ، فهدوتها لا يمكن أن تستثقل الدول حقا .

وقد كانت تلك فترة تدخلت فيها الحكومات بشكل أكثر قوة في العملية الاقتصادية لتشجيع التنمية ، وتميزت تلك الحقبة في الريف بمشروعات الري على نطاق واسع في عدد من البلدان : مراكش والجزائر وتونس وسوريا وقبليها جميعا مصر والعراق ، ففي مصر ، استمرت التقنيات في نظام الري لأكثر من قرن ، ووصلت إلى قمته في الخمسينات عندما بدأ العمل في السد العالي في أسوان ، بدعم مالى وفنى من الاتحاد السوفيتي الذى تقدم عندما تراجعت الولايات المتحدة عن تنفيذ المشروع ، وقد كانت مشروعات الري السابقة في وادى النيل تهدف إلى الحد من الفيضان السنوى وتوزيع المياه بشكل يسمح برى مساحة كبيرة من الاراضى على مدار السنة ، لزراعة أكثر من محصول واحد على مدار العام ، ولكن السد العالي كان يحقق أكثر من ذلك ، فقد كان الهدف من بنائه تخزين الفيضانات المتتالية في بحيرة ضخمة ثم تصريف المياه عند الاحتياج اليها ، وبهذه الطريقة تكون التقلبات في حجم المياه من عام لآخر قليلة لا تذكر ، وللمرة الأولى في تاريخ الطويل للحياة المستقرة في وادى النيل ، لم يعد فيضان النيل السنوى مناسبة مهمة ، وكان من المأمول بهذه الطريقة زيادة المساحة المنزرعة بمقدار مليون فدان ، والمساحة المنتجة بمقدار أكبر من ذلك بفضل التوسع في الري السنوى للأراضى المنزرعة بالفعل ، كما كان يمكن أن يستغل السد أيضا في توليد الطاقة الكهربائية ، وكانت هناك امكانية لتطوير المزارع السمكية في البحيرة ، وأما من الناحية السلبية ، فقد يتزايد معدل البخر والتغير في المناخ ، كما أن تخزين المياه في البحيرة يعنى أن العطب سيطرل بها ، والا ينتقل للأجزاء الشمالية من البلاد .

وفي العراق ، أدت الزيادة في الإيرادات الحكومية ، بفضل الانتاج المتزايد للنفط ، إلى إمكان تنفيذ أعمال الري والتحكم في الفيضان على نطاق واسع وطبقا لخطة موضوعة ، وأنشئ عام ١٩٥٠ مجلس للتطوير يسيطر على الجزء الأكبر من عائدات البترول ، وقام بتخطيط وتنفيذ مشروعات كبيرة للتحكم في الفيضان في كل من دجلة والفرات ، وبناء سدود على روافد دجلة الشمالية .

كانت تلك أيضاً فترة استخدمت فيها الجرارات لأول مرة على نطاق واسع ، وإن كانت مستخدمة بالفعل في عام ١٩٣٩ في الأراضي المملوكة للأوربيين في المغرب ولليهود في فلسطين ، ولكن فيما عدا ذلك كان استخدامها نادراً . وقد بدأ استيرادها آنئذ في العراق وسوريا والأردن ومصر ، وبلغ عددها أكثر من ١٠٠٠٠ وحدة عام ١٩٥٩ ، ولم يكن استخدام المخصبات والأسمدة الكيماوية أو السلالات والبذور المحسنة ، واسع الانتشار في تلك الفترة عدا في مصر ولبنان وسوريا .

ونتيجة لهذه التغيرات ، توسعت المساحة المزروعة في بقعة بلاد وزادت كمية المحاصيل ومساحتها في كل مكان . وفي معظم الأماكن تغير نمط انتاج الحبوب للاستهلاك المحلي إلى المحاصيل النقدية في المدن أو للتصدير ، وفي مراكز قامت السلطات الفرنسية في المراحل الأخيرة من حكمها بمجهودات منتظمة لتحديث الفلاحة ، وكانت تقوم بتدريب المزارعين المواطنين المتجمعين في مناطق كبيرة على طرائق انتاج المحاصيل النقدية ، وتزويدهم بوسائل تعاونية للائتمان والتسويق . وفي سوريا وشمال العراق ، كانت هذه التغيرات تجري على أيدي القطاع الخاص ، وفي المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات ، بدأ التجار ممن لديهم رؤوس الأموال ، في استئجار الأراضي من شيوخ القبائل وزراعة الحنطة باستخدام الجرارات ، وللمرة الأولى في تاريخ هذه المنطقة التي تعتمد الزراعة فيها على الأمطار غير المنتظمة : أمكن زراعتها على نطاق واسع بأيد عاملة وبشكل اقتصادي لتصبح العملية مربحة ، وكانت النتيجة هي الميل تجاه الزراعة المستقرة مع تربية الماشية باعتبارها أحسن طرائق استغلال الأراضي وأكثرها ربحية ، ففي سوريا تضاعفت المساحة المزروعة حنطة خلال عشرين عاماً من ٧٤٨٠٠٠ هكتار في عام ١٩٣٤ إلى ١٨٩٠٠٠٠ في عام ١٩٥٤ ، وفي وادي الفرات وغيره في سوريا توسعت زراعة القطن أيضاً .

ورغم أهمية التوسع في الزراعة ، فلم يكن له الأولوية لدى معظم الحكومات فيها . يتعلق باستثمار الموارد ، وبدأ كما لو أن التنمية الصناعية

أكثر أهمية وأشد الخاسر ، فأعطت معظم الحكومات الأولوية لإنشاء البنية الأساسية التي لا يمكن بدونها للصناعة أن تنمو : الطرق ، والسكك الحديدية ، والموانئ ، والاتصالات والقوى الهيدروكهربية ، وفي بلدان المغرب الثلاثة ، قام الفرنسيون بجهود منظم لتحسين المواصلات ، وطرق النقل وتوليد الطاقة الكهربائية وأعمال الري .

وقد أدت الاستثمارات الحكومية بالإضافة للاستثمار الخاص على نحو ما ، (وبنسبة أقل من نسبة الاستثمار الحكومي) أساسا إلى التوسع في الصناعة ، وكانت صناعات استهلاكية في معظمها : الصناعات الغذائية ، ومواد البناء والمنسوجات خاصة في مصر وسوريا اللتين كانت لهما مصادرها الخاصة من القطن ، وأصبحت المناجم مهمة في البلدان ذات الموارد المعدنية ، خاصة الفوسفات في الأردن ومراكش وتونس .

ومن عدة نواح زاد النمو الاقتصادي من اعتماد معظم البلدان العربية على البلدان الصناعية ، ولم يكن تراكم رأس المال الوطني للاستثمار كافيا للوفاء باحتياجاتها ، لذا اعتمدت التنمية على الاستثمار والدعم من الخارج ، وفي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أمكن لبعض الدول الانفاق ، من احتياطات الاسترليني المتراكمة ، على الجيوش خلال الحرب ، وكانت لدى دول المغرب أموال وفرتها الحكومة الفرنسية من الدعم المنوح لفرنسا وفقا لمشروع مارشال ، وكان هناك استثمار أجنبي ضئيل ، ما عدا في مراكش ، التي اجتذبت رؤوس الأموال الفرنسية خلال سنوات ما بعد الحرب ، بسبب الخوف مما يمكن حدوثه في فرنسا ، وفيما بعد أعطيت القروض الأمريكية للبلدان التي تتفق سياساتها مع سياسة الولايات المتحدة ، وبنهاية الخمسينات منحت القروض السوفيتية لمصر وسوريا .

وكان الدعم الأجنبي يقدم جزئيا على الأقل ، لأسباب سياسية ، وإن لم يخصص لتعزيز القدرة العسكرية للبلدان المستقلة حديثا ، والتي وجدت نفسها متورطة في علاقات معقدة ، وغالبا عدائية ، مع بعضها البعض ، واستخدم أساسا في تمويل استيراد السلع الرأسمالية أو المواد

المطلوبة لتحسين البنية الأساسية أو تنمية الصناعة ، وكانت النتيجة ، مزيدا من الاعتماد على الدول المانحة للمعونات ، وظلت الدول التي حصلت على المعونة مدينة لتلك التي أعطتها الدعم ، وظلت علاقاتها التجارية الرئيسية قائمة مع الدول الصناعية الأوروبية ، وبدرجة متزايدة مع الولايات المتحدة ، الاستثناء الوحيد كان مصر ، التي كانت بنهاية الخمسينات تصدر أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الى بلدان الكتلة الشرقية ، وتستورد منها ٣٠٪ من وارداتها ، إلا أن نسق التبادل ظل كما كان من قبل ، في حدود تصدير الموارد الخام واستيراد السلع المصنعة ، وكان هناك تغيران ذوا دلالة ، كان أولهما أن أصبح استيراد المنسوجات أقل أهمية ، بعد أن قامت المصانع المحلية ، وكان ثانيهما أن تزايد استيراد القمح ؛ لأن الانتاج المحلي لم يعد كافيا لإطعام السكان المتزايدين في المدن .

وتزايدت أهمية نوع واحد من الصادرات بشكل سريع في تلك السنوات ، هو تصدير البترول ، وكان يمثل أكثر الأمثلة أهمية على الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول التي تمتلك البترول والعالم الصناعي . فقد ثبت ، بعد بدايات متواضعة قبل الحرب العالمية الثانية ، أن موارد البترول في دول الشرق الأوسط والمغرب من بين أهم الموارد في العالم ، قبل حلول عام ١٩٦٠ ، كانت هذه البلدان تنتج ٢٥٪ من انتاج العالم من النفط الخام ، وبسبب صغر حجم السوق المحلية ، كانت هذه الموارد مجتمعة تشكل أضخم حجم تصديرى للبترول في العالم ، وكان الانتاج الأكبر موزعا بين إيران وبين الدول العربية في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية ، ولكن كان هناك أيضا انتاج في بلاد أخرى من الخليج ومصر ، وفي عام ١٩٦٠ اكتشفت أيضا احتياطيات كبيرة في ليبيا والجزائر ، وبدأ كما لو أن بترول الشرق الأوسط سوف يزداد أهمية في المستقبل ، ففي عام ١٩٦٠ قدرت الاحتياطيات بحوالى ٦٠٪ من الاحتياطيات المعروفة في العالم .

ومنحت امتيازات التنقيب عن البترول واستخراجه وتصديره للشركات الغربية ، ومعظمها كان في أيدي عدد صغير من الشركات الكبرى

التي احتكرت فيما بينها هذه الصناعة ، وكان التنقيب في العراق موكلا لشركة مشتركة بريطانية فرنسية هولندية أمريكية ، وفي السعودية لشركة أمريكية ، وفي الكويت بريطانية أمريكية ، وفي ليبيا في أيدي عدد كبير من الشركات ، وفي الجزائر شركة فرنسية تستثمر فيها أموال حكومية ، وكان رأس المال في معظم الحالات من أفراد مستثمرين غربيين ، وكان بالفعل أهم أمثلة عن الاستثمار الغربي الخاص في البلدان العربية خلال تلك الفترة ، وتوفرت التكنولوجيا المتقدمة على أيدي الخبراء الأوروبيين والأمريكيين ، وكان الجزء الأكبر من النفط يصدر للبلدان الغربية ، وبخلاف النفط نفسه ، كان اسهام الدول المضيفة يتمثل في تقديم العمالة ذات المستوى المنخفض ، ماهرة وغير ماهرة ، وكان ذلك محدودا حيث أن استخراج البترول وتكريره لم يكن يتطلب عمالة كبيرة .

ومع بداية الستينيات ، تغير الموقف ، وبدأ استخدام عدد أكبر من العمالة المحلية في الأعمال التي تتطلب مهارة عالية ، ورغم أن حجم القوى العاملة ككل لم يكن كبيرا ، إلا أن العديد من الكوادر المحلية التي نشأت في قطاع البترول ، بدأت في الانتقال إلى قطاعات أخرى ، والأهم من ذلك أن تقسيم الأرباح بين الشركات والدول المضيفة بدأ يتغير ، ففي عام ١٩٤٨ كانت نسبة ٦٥٪ من اجمالي عائدات الصناعة للشركات ، ونصيب الدول كان منحصرا في « حق الملكية » وهي نسبة مئوية ضئيلة من السعر الذي تحدده تلك الشركات ، ومنذ عام ١٩٥٠ بدأت الضغوط من جانب البلدان المنتجة تحقق تغييرات في الاتفاقيات ، حتى وصل نصيبها إلى ٥٠٪ من صافي دخل الشركات ، وفي عام ١٩٦٠ تجمعت الدول الرئيسية المنتجة (ليس فقط في الشرق الأوسط) فيما بينها في منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ، وهو تحالف يهدف إلى تشكيل جبهة موحدة في المفاوضات مع شركات البترول الكبرى ، التي كانت بدورها تعمل بالتنسيق فيما بينها وبهذا انفتح الطريق أمام تحرك جديد ، ينتهي بأن تتولى الدول المضيفة في النهاية مهام هذه الشركات .

مكاسب التنمية : التجار وملوك الأراضي

فيما بعد الاستقلال ، تمكن التجار من أهل البلاد وملوك الأراضي من الحصول على نصيب أكبر من أرباح النمو الاقتصادي ، وأصبح باستطاعتهم الاستفادة من التغلغل في حكومات ما بعد الاستقلال للحصول على نصيب أكبر من تجارة الصادرات والواردات ، وحتى في تجارة القطن المصرية التي ظلت لوقت طويل في أيدي الشركات الأجنبية والمصارف . لعبت بعض الشركات المصرية الكبيرة التي تعمل بالتعاون الوثيق مع السياسيين دورا مهما ، وفي العراق هاجرت معظم البرجوازية اليهودية التي كانت بارزة في التجارة مع إنجلترا والهند ، بعد أن أصبح وضعها صعبا بعد ظهور دولة إسرائيل ، واحتل مكانها في الغالب التجار الشيعة من العراقيين ، كما كانت معظم الصناعات الجديدة بين أيدي أهلية نتيجة تراكم معين لرأس المال لدى التجار وملوك الأراضي ، وأيضا نتيجة لاحتياج الصناعات الوليدة لتحقيق اتصال بالحكومة ، وفي بعض البلدان كان التعاون بين رأس المال المحلي والأجنبي موجودا . كان ذلك صحيحا في مراكش ، حيث ظلت الشركات الفرنسية المراكشية المختلطة مهمة حتى بعد الاستقلال ، كما تحقق ذلك إلى حد معين في مصر أيضا ، وصارت البنوك الأهلية المشتركة مهمة في تلك واستثمار حقوق الملكية والامتيازات وأرباح صناعة البترول ، وكان أغلبها في أيدي بنوك يديرها اللبنانيون والفلسطينيون في بيروت .

وفي معظم المناطق ، كان التوسع في الزراعة في سنوات ما بعد الحرب لصالح أولئك الذين تملكوا وسيطروا على الأراضي في الأساس ، وخاصة كبار الملاك الذين كانت القروض متاحة لهم من المصارف وشركات الائتمان ، وكان بإمكانهم مراكمة رؤوس الأموال للاستثمار في مراكش وتونس . وأما الأراضي التي كانت بين أيدي الملاك الأجانب ، فقد اشتراها بعدد الاستقلال أما أصحاب رؤوس أموال أهلية أو الحكومة ، وفي مصر ظل وضع كبار ملاك الأراضي قويا حتى عام ١٩٥٢ ، وكان الأربعمائة فرد البارزون من العائلة المالكة مجتمعين ، هم أكبر ملاك للأراضي ، وحولهم

ما يقرب من ٢٥٠٠ من العائلات المصرية والشركات ، وحوالى ٢٠٠ شركة أجنبية تمتلك كل منها أكثر من ١٠٠ فدان ، وفيما بينهم تملك كبار ملاك الأراضي ٢٧٪ من الأراضي المزروعة ، وكانوا يتحكمون فعليا فى الحكومة ، فمنهم فى المتوسط نصف عدد الوزراء ، والشيوخ المنتخبون ينتمون الى هذه الطبقة ، وبهذا كانوا قادرين على الحصول على امتيازات فى الرى ، والابقاء على نظام الضرائب فى صالحهم ، وبفضل رؤوس أموالهم المجمععة وإمكانات الائتمان كانوا قادرين على شراء الأراضي المتاحة ، وسيطرتهم على أفضل الأراضي جعلت بإمكانهم فرض إيجارات مرتفعة على المستأجرين الذين كانوا يستزرعون معظم هذه الأراضي ، وقد كان بعض الاقتصاديين يطالبون بإصلاحات فى نظام ملكية الأراضي ، وكان لدى المزارعين شعور بالظلم قوى ، ولكن فيما قبل عام ١٩٥٢ ، نادرا ما ارتفع صوت ينادى بالإصلاح فى المجالس النيابية للبلاد .

وقد تزايدت أيضا قوة ملاك الأراضي فى سوريا والعراق فى نفس الفترة ، ففي سوريا كانت السهول الكبرى المخصصة لزراعة الحنطة ، دائما فى حوزة كبار العائلات فى المدن ، وتضخمت آنشد طبقة كبار الملاك بانضمام زراع القطن فى الأراضي المروية فى وادى الفرات ، وأولئك (سواء أكانوا من الملاك أم المستأجرين) كانوا يزرعون الحنطة فى الجزيرة . وفى العراق ، نشأت معظم طبقة كبار ملاك الأراضي نتيجة التغيرات التى حدثت منذ أواخر القرن التاسع عشر ، من زيادة الرقعة الزراعية باستخدام الجرارات الميكانيكية ، والطمبات ومشروعات الرى ، والتحول الى الزراعة المستقرة ، وتسجيل حجج ملكية الأراضي ، وقد عملت سياسة حكومات الانتداب البريطانى وبعدها حكومة الاستقلال لصالح ملاك الأراضي ، وخاصة شيوخ القبائل الذين كان بإمكانهم استغلال نفوذهم فى خدمة بريطانيا و الملكية . وفى عام ١٩٥٨ ، كان أكثر من ٦٠٪ من أراضي الملكية الخاصة بين أيدي أولئك الذين يمتلكون أكثر من ١٠٠٠ دونم ، وتملكت ٩٩ عائلة أكثر من ٣٠٠٠٠٠ دونم لكل منها (الدونم العراقى يعادل تقريبا ٢٥ ر. هكتارا أو ٦ ر. من الفدان الانجليزى) ، وقد كانت الملكيات أكبر من مثيلاتها فى مصر حيث كانت الزراعة من النوع الكثيف ، كما أن

هذه الأراضي الواسعة كانت تستهلكها المملوكة الزائدة بسرعة ، وبخلاف شيوخ القبائل ، تضمنت طبقة الملاك ، العائلات الحضرية البارزة ، الذين حصلوا على الأراضي من خلال الخدمة في الحكومة أو المكانة الدينية ، وبالإضافة إلى التجار المسلمين ممن لديهم رؤوس الأموال للاستثمار ، وتمثل الحال في مصر ، كان للملاك الأراضي وضع سياسي قوى ، نتيجة توليهم عضوية الوزارة والمجالس النيابية ؛ ولأن الملك والجماعة الحاكمة كانوا باحتياج اليهم .

وبرغم مطالبة بعض الاقتصاديين بإصلاحات في نظام ملكية الأراضي والشعور المتعاظم لدى المزارعين بالظلم ، فإنه نادرا ما ارتفع صوت ينادي بالإصلاح

قوة الدولة

لقد بدأ انتصار الحركة الوطنية في البداية كما لو كان انتصارا للطبقات المالكة الوطنية ، ولكن ذلك لم يدم طويلا في معظم البلاد ، وكان المنتصر في النهاية هو الدولة نفسها ، من خلال أولئك الذين سيطروا على الحكومة ، وهؤلاء الذين كانوا في الخدمة العسكرية والمدنية ، والذين كانت الدولة تمارس سلطاتها من خلالهم ، واكتملت العملية الاجتماعية الأساسية ، التي فرضت الحكومة بها سيطرتها في معظم البلاد بخروج الحكام الأجانب ، وحتى في بلد مثل مراكش ، التي كانت سلطة الحكومة الحضرية فيها ضعيفة حتى ذلك الوقت ، فقد ورنّت الحكومات وسائل السيطرة : الجيش وقوات الشرطة والبيروقراطية ، وفي العربية السعودية أيضا تولت الحكومة القوية المنظمة التي أورثها الملك عبد العزيز لأولاده السيطرة على عدد من المناطق المختلفة في مجتمع متوحد سياسيا ، إلا أن تلك العملية ظلت غير مكتملة على الحدود الجنوبية لشبه الجزيرة ، فلم يكن حكم الامام في اليمن يغطي الدولة بكاملها ، وكانت الإدارة البريطانية في عدن قد أوجدت جماعات متفرقة غير مترابطة من زعماء القبائل تحت الحماية البريطانية في الريف ، ولكنها لم تحكمها بشكل مباشر ، وفي عمان أيضا

كانت قوة الحاكم تعتمد على البريطانيين ، ولم تغط سلطته كامل البلاد من الداخل من عاصته في مسقط على الساحل .

وبدأت أنشطة الحكومات في التوسع لتشمل ما هو أكثر من حفظ القوانين والنظام وجمع الضرائب وتوفير بعض الخدمات الأساسية ، فأصبحت الخدمات العامة ملكية عامة ، سواء أكانت المصارف التي تصدر أوراق النقد ، أم السكك الحديدية والتليفونات ومياه الشرب والغاز والكهرباء ، وكان هذا متفقاً مع ما كان يحدث في كل العالم ، ولكن كان له سبب خاص في البلاد العربية : ففي معظمها كانت الخدمات العامة ملكاً للشركات الأجنبية ، وكان التأمين يعني نقلها من الملكية الخاصة إلى العامة ، ومن الأجنبية إلى الأهلية . . .

وكان لحركة التأمين زخماً ذاتي ، فقد تخوفت الحكومات الجديدة من استثمارية أو تنامي مراكز القوة الاقتصادية المستقلة التي يمكن أن تولد قوة سياسية ، أو أن ترتبط بعلاقات بالحكام السابقين ، كما أن التصنيع المتسارع يصبح صعباً وبطيئاً إذا ما ترك للاستثمار الخاص ، وكان تراكم رأس المال الخاص للاستثمار محدوداً تحت الحكم الأجنبي وظل غير كاف ، وكان توجيهه للاستثمار الانتاجي صعباً ، وما لم تكن هناك سوق مال منظمة ، فقد يتردد في توجيه أموالهم لصناعات جديدة غير مجربة ، بدلاً من العقارات في الحضر أو الأراضي ، وحتى أن فعلوا ذلك ، فقد لا تحظى مصانعهم بأولوية في الخطة القومية .

كانت تلك هي القضايا المثارة حيال تدخل الحكومة في العملية الاقتصادية ، وهو ما أصبح ممكناً بعد أن جمعت كل الموارد في يدها ، وقد كان انسحاب الحكام الأجانب يعني أن الإيرادات من الضرائب أصبحت تحت السيطرة الكاملة للحكومات وتزايدت الإيرادات بشكل كبير ؛ بسبب إلغاء الامتيازات المالية التي كانت تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية ، وفي بعض البلدان ، توافرت حينئذ موارد للاستثمار من العائدات المتزايدة من البترول ، وحتى تلك البلدان التي لم يتوافر بها البترول أمكنها

الاستفادة من مدفوعات الشركات لحقوق التراخيص أو من القروض أو الهبات التي وفرتها الدول الغنية ، وفي عام ١٩٦٠ كانت ٦١٪ من العائدات الحكومية في العراق من البترول ، و ٨١٪ من السعودية وقراية ١٥٪ في الدول الصغيرة في الخليج ، وفي سوريا ٢٥٪ من الواردات كانت في خط الأنابيب الذي كان يحمل بترول العراق والسعودية لساحل البحر المتوسط ، وفي الأردن كانت ١٥٪ من القروض من أجل التنمية من الدول الصناعية ومن الوكالات الدولية .

وحتى فيما قبل الاستقلال ، أخضعت بعض الأنشطة الاقتصادية للسيطرة الحكومية ، فاستخراج الفوسفات في مراكش كانت تحت سيطرة وكالة حكومية منذ أن ظهرت أهميته ، وفي السودان انتهت الامتيازات الممنوحة للشركات البريطانية لزراعة القطن في منطقة الجزيرة عام ١٩٥١ . وتسارعت العملية بعد الاستقلال ، فتولت تونس صناعة الفوسفات ، وفي الأردن ، شاركت الحكومة في شركة الفوسفات بدرجة كبيرة ، وفي مصر ، كانت سياسة الحكومة العسكرية التي تولت السلطة عام ١٩٥٢ موجهة بشكل متزايد نحو تأمين المصانع ، قد بلغت ذروتها عام ١٩٦١ بتأميم المصارف وشركات التأمين وكل الشركات الصناعية الكبيرة تقريبا ، وفي العام السابق ، وضعت أول خطة خمسية بهدف التنمية الصناعية والزراعية تحت السيطرة الحكومية ، وكان الاستثناء الرئيسي من هذا الاتجاه مراكش ، فقد كان هناك خيار واضح بين الاقتصاد الموجه مع التصنيع السريع والضوابط على الاستهلاك ، وبين اقتصاد يعتمد على الاستثمار والمشروعات الخاصة عام ١٩٦٠ ، تضمن هذا الخيار صراعا على السلطة بين الحزب القومي الذي يضغط باتجاه التغيير السريع ، وبين القوى المحافظة الملتفة حول الملك ، وانتهى الأمر بتولي الملك السلطة الفعلية ، وأن يستقر الخيار في صالح الاستثمار الخاص .

ولم يكن أكثر الأمثلة إثارة في تدخل الدولة في العملية الاقتصادية في الصناعة بقدر ما كان في اصلاح نظام ملكية الأراضي ، وكان لذلك أهمية سياسية واجتماعية كبرى ، حيث أن معظم السكان في البلدان

العربية كانوا يعيشون في الريف ، وأيضا - لأن كبار ملاك الأراضي كانوا يشكلون أقوى طبقة ، ولها أكبر قدر من نفوذ على الحكومة ، كما كانت تسيطر على معظم رأس المال ، وكان ضرب أملاكها ومصالحها يعنى تدمير القوة التى يمكن أن تسيطر على الحكومة ، وإطلاق رأس المال للاستثمار فى مختلف المجالات * .

وقد كان أكبر خطط الإصلاح الزراعى تأثيرا هو ذلك الذى أعلنت عنه الحكومة العسكرية الجديدة فى مصر فى أعقاب توليها السلطة عام ١٩٥٢ ، فقد كان رسم تلك الخطة المفصلة ووضعها بهذه السرعة عقب تولي السلطة ، رغم أنه الموضوع لم يكن ليبحت فى الحكومات السابقة أو البرلمان ، علامة على استقلالية قوة الحكومة وأيضا على ظهور مجموعة حاكمة جديدة بأفكار مختلفة الى حد كبير عن أفكار أولئك الذين سبقوهم فى السلطة ، وأبرز أجزاء الخطة كان تحديد الحد الأقصى للملكية بـ ١٠٠ فدان عام ١٩٦١ ثم بـ ٥٠ فدان عام ١٩٦٩ ، وتشترى الحكومة ما يزيد عن الحد الأقصى بسعر محدد بسندات حكومية وتوزعه على صغار المزارعين ، إضافة لذلك صودرت الأراضي التى امتلكتها العائلة الملكية بلا تعويض ، وحددت القيمة الإيجارية ، ومدة عقد الإيجار لا تقل عن ثلاث سنوات ، على أن يحصل المستأجرون وصغار الملاك على القروض وتسويق منتجاتهم من خلال التعااتيات التى أنشأتها الحكومة ، وفى العقد التالى اشترت الحكومة - بشكل إجبارى - حوالى نصف مليون فدان وزع جزء منها ، وقد كان لذلك آثار بعيدة المدى ، غير متوقعة أحيانا ، فمن الناحية السياسية تحطمت قوى كبار ملاك الأراضي والعائلة المالكة ، ومن الناحية الاقتصادية أعيد توزيع الدخل من كبار الملاك لصغارهم والمزارعين المستأجرين ، ولم تمس تقريبا الطبقة الوسطى ذات الملكيات المتوسطة .

واتخذت فى سوريا إجراءات مشابهة عام ١٩٥٨ ، وحدد الحد الأقصى للملكيات ، وأعيدت صياغة العقود الزراعية لصالح المزارعين أو المستأجرين ووضع حد أدنى لأجور العمالة الزراعية ، وفى العام الأول لم يكن تطبيقه بنفس الفعالية كما كان فى مصر ، لأن الأجهزة الحكومية لم تكن مؤهلة

المهمة ، ولم يكن هناك مسح كامل للملكيات الزراعية ، وكان النفوذ السياسى للملاك قد تحطم تماما ، وفى العراق أيضا طبقت اجراءات مشابهة بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٥٨ ، ولكن قبل أن تتبلور من الثورة جماعة حاكمة مستقرة بأفكار واضحة متفق عليها ، خاصة حول كيفية تنظيم المجتمع ، وقد استمر عدم الاتفاق طوال الستينات الأولى بين الحكام حول الأراضى التى صادرتها الدولة ، وهل يجب الاحتفاظ بها وتنميتها عن طريق الدولة نفسها أو توزيعها على صغار الملاك .

الأغنياء والفقراء فى المدن

أثر تزايد حجم السكان ، والهجرة من الريف الى المدينة ، فقد تزايدت أعداد وقوة البرجوازية من ملاك الأراضى ، والتجار ، وأصحاب ومديرى المصانع ، وموظفى الخدمة المدنية ، وضباط الجيش ، وكان لهذا أثره على طبيعة الحياة فى الحضر من عدة نواح ، فقد انتقلت الطبقة الوسطى من الأهل الى أحياء كان يشغلها الأوروبيون ، وانتقل المهاجرون من الريف الى الأحياء التى هجروها ، أو الى أحياء جديدة ، وفى كل هذه الحالات كان هناك تغير فى العادات وطرائق الحياة ، ومالت الطبقة المتوسطة الى نمط المعيشة الذى كان يعيشه الأوروبيون من قبل ، وعاش الريفيون على نمط فقراء الحضر .

فى المغرب ، بدأت عملية حلول الطبقات ذات التعليم الحديث فى قلب المدن محل الأجانب فى الأربعينات أو الخمسينات ما قبل الاستقلال . وانتهت سياسة التفرقة الحضرية التى كان يتبعها الانتداب الفرنسى فى مراكش ، والتى كانت موجودة أيضا فى الجزائر وإلى حد أقل فى تونس ، وقد شجع الاستقلال هذه العملية الى أبعد حد ، وغادر الأوروبيون ومعهم رؤوس أموالهم ، وحل محلهم الحكام الجدد والمستولون وطبقة ملاك الأراضى والتجار المرتبطون ولم يكن الفصل أبدا تاما فى القاهرة والإسكندرية وتغيرت طبيعة الأحياء وكان بعضها أوربيا أكثر منه مصرية ، وكان فتح نادي الجزيرة الرياضى لانقسام المصريين ، واحراق مبان معينة ، مرتبطة

بالأجانب ، خلال شعب ١٩٥٢ فى القاهرة ، رموزا للتغيير الاجتماعى : وفى لبنان وسوريا والعراق لم تكن المستوطنات (الأحياء الخاصة بالأجانب) كبيرة بهذا الشكل أو مقتصرة عليهم الى هذا الحد ، ولكن مصادرة أملاك معظم السكان العرب فى فلسطين فى عام ١٩٤٨ ، كانت تعنى أن المدن التى كانت مختلطة أصبح سكانها أساسا يهودا من أصول أوربية ، واستقر المهاجرون اليهود من البلدان العربية غالبا فى المدن أو القرى الجديدة ، وفى القدس التى أصبحت مقسمة بين إسرائيل والأردن ، كان النصف الأردنى الذى يضم المدينة القديمة عربيا بالكامل ، ولكن جزءا كبيرا من البرجوازية العربية فى القدس وحيفا ويافا ، استبقوا فى مدن خارج فلسطين ، وكانت رؤوس أموالهم وطاقاتهم هما السبب الرئيسى لازدهار « عمان » السريع .

وقد عاشت البرجوازية فى أحيائها الجديدة كما عاش الأوربيون فى نفس المنازل ، ويرتدون نفس الملابس ، رغم أن هناك حلا وسطا بين طرائق الحياة الجديدة والقديمة ، فقد يرتدى المراكشى فى الدار البيضاء ملابس أوربية أثناء العمل ، ولكنه يرتدى الملابس التقليدية (الجلباب) فى المسجد يوم الجمعة ، وقد يضم منزله الحديث غرفة على الطراز الشرقى ، ذات أرائك منخفضة ، وصوان نحاسية وسجاجيد معلقة على الحوائط ، وفى بعض الأحياء الجديدة ، اختلقت المجتمعات الدينية المختلفة مما أكثر مما كان عليه الحال فى المدينة القديمة ، فقد عاشوا فى نفس البنايات السكنية والشوارع وادخلوا أبناءهم نفس المدارس ، وقد ظل التزاوج بين المسلمين والمسيحيين واليهود نادرا ، ولكنه كان أقل ندرة مما مضى .

وكان الثراء باديا بشكل أكثر وضوحا فى الأحياء الجديدة المفتحة ، حيث أدى الخوف ، من الحاكم أو الجيران ، بالشعب الى إخفاء مظاهر الثراء ، واكتسبت المنازل واجهة واضحة تطل على الشارع ، وفرشت الغرف بفخامة ، واستعرضت المجوهرات بشكل واضح ، واكتسب رمز معين أهمية فى الرضعية الاجتماعية فى تلك الفترة ، وهو السيارة الخاصة .

وكانت نادرة نسبيا قبل الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت الآن أكثر شيوعا ، ففي القاهرة تضاعف العدد تقريبا بين عامى ١٩٤٥ وعام ١٩٦٠ ، والزيادة فى أعداد السيارات والشاحنات والحافلات تطلبت طرقا جديدة أكثر اتساعا ، وأصبح ركوب السيارة فى طريق واسع رمزا للحدادة والاستقلال ، وكان أولها فى السبعينيات من القرن الماضى عندما أنشأ اسماعيل باشا شارع محمد على ، وتكرر آنئذ فى أكثر من موضع فى الشرق الأوسط ، وإن لم يكن فى المغرب سيارات على الإطلاق ، وقد غيرت السيارات الخاصة والطرق التى أنشئت من أجلها من طريقة حياة الأغنياء ولم تعد حياتهم مقصورة على أحيائهم ، فقد أصبحوا يمتلكون فى كل المدينة ، ومناطق الريف المحيطة بها ، وقد يعيشون بعيدا عن أماكن عملهم .

وبدأت الهجرة من الريف تحتل الأحياء التى هجرتها البرجوازية ، وقد كان بعضهم يذهب إلى المدينة لزيارة ضريح مقدس أو مسجد شهير ، أو يجتذبه توافر المساكن ووسائل الإقامة ، وفى المدن المختلطة استقر البعض فيما كان يعرف فيما قبل بأحياء البرجوازية الأوروبية الصغيرة ، مثل شبرا فى القاهرة ، وفى بعض المدن تضخمت مدن الصفيح التى كانت موجودة بالفعل ، وتكاثرت أينما كانت هناك أراض خالية ، ولكن ذلك لم يحدث فى القاهرة حيث كانت الجبانة الشرقية أو ما يعرف فى الغرب « بمدينة الأموات » الشاسعة خارج المدينة القديمة . وأدت نفس أغراض احتواء فائض السكان ، وقد تقلت السلطات مدن الصفيح من مكان لآخر ، ولكن مع مرور الوقت اكتسب بعضها مبانى دائمة ومرافق الحضرة ، فقد أصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على مشارف مدن بيروت ودمشق وعمان من أحياء هذه المدن فعليا ، وفى بعض البلدان بدأت الحكومات برامج لإنشاء مساكن منخفضة التكاليف للسكان الشعبى على المحيط الخارجى للمدينة ، أو بقرب المناطق الصناعية ، وفى العقد الأخير من الحكم الفرنسى فى مراكش حاول أحد المؤسسين من مضمضى المدن وضع برنامج من هذا النوع ، وقد أعلنت فى مصر خطة خمسية للسكان عام ١٩٦٠ ، وتضمنت إنشاء مدينة تابعة بالقرب من القاهرة ، هى مدينة نصر ، وفى تلك السنوات تساءل معمارى مصرى هو حسن فتحى (١٩٠٠ - ١٩٨٩)

تساؤلات مهمة حول الطرائق التي يجب أن تتبع لتصميم مثل هذه المشروعات وتنفيذها ، واقتراح بدلا من تبني الطرائق السائدة وأنماط العمارة الغربية ، أنه بالإمكان تعلم الكثير من تخطيط المدن والبناء الاسلامي التقليدي .

وانتشرت في القاهرة وبيروت وبضع مدن أخرى تلك الأمور التي تميز « الحداثة » بما في ذلك الدخول الضروري لتحقيقها ، وانتشرت بشكل أوسع من مجرد طبقة صغيرة ، ونشأ « حزام انتقال » في الأحياء الغنية والفقيرة ، تتطلع منه بروجوازية صغيرة من الموظفين والعمال المهرة وأصحاب المحال الى أساليب حياة الطبقة الوسطى ، وقد كانت هناك فجوة بين الأغنياء والفقراء في معظم المدن ، وكان المهاجرون من الريف يميلون الى تبني عادات أهل الحضر ، في الوقت الذي كان أهل الحضر يتخلون فيه عنها ولهذا ظلت الطرائق التقليدية للحياة دائمة : فالسيّدات اللاتي كن يعملن بلا خمار في الحقول أو يرفعن المياه من الآبار ، تحجبن الآن وتخفين عن الأعين ، كما حدثت تغيرات في المستوى الأعلى ، فتعدد الزوجات الذي كان شائعا الى حد ما في بعض الطبقات الاجتماعية ، أصبح نادرا بسبب صعوبات الحياة في شقق صغيرة ، أو المفاهيم المستجدة للحياة العائلية ، وكان معدل الطلاق عاليا والأرجح أنه انخفض ، وانخفضت أيضا نسبة المواليد في المدينة عن الريف ، لأن الفتيات اللاتي دخلن المدارس ملن للزواج المتأخر ، وكان على الرجال تأمين وظيفة دائمة وإدخار قدر من المال قبل الزواج ، وأيضا بسبب انتشار وسائل تحديد النسل ، وفي مصر في أواخر الخمسينيات كان أكثر من ٥٠٪ من ذوى التعليم العالي و ١٠٪ من فقراء الحضر يمارسونه ، ولكن لم يمارسه (تحديد النسل) أحد من فقراء الريف ، وفي ذلك الوقت كانت مشاكل تضخم السكان معلومة ومطروحة للنقاش في مصر . وأعلن بعض علماء الدين أن تحديد النسل جائز شرعا .

وقد ظلت الحياة قاسية بين فقراء الحضر ، فنسبة كبيرة منهم كانوا عاطلين ، وقد قدر عمال الصناعة عام ١٩٦٠ بنسبة ٧٥٪ ، ونسبة ٢٣٪ في الخدمات ونسبة ٦٦٪ من بين سكان القاهرة بلا عمل دائم أو منظم

من بين سكان القاهرة يعيش معظمهم في مساكنهم المكتظة وأكواخهم ، وبالرغم من اختفاء الأمراض والأوبئة مثل الطاعون والكوليرا التي أهدكت مدنا في العصور السابقة ، فإن السمل والتيفود والملاريا وأمراض العيون كانت شائعة ، وكانت وفيات الأطفال عالية عام ١٩٥٦ وبلغت ٣٤ في كل ألف حالة حمل .

الا أن هناك بعض الدلائل على تحسن ظروف المعيشة على الأقل بين بعض الفقراء ، قالشاي والسكر اللذان كانا خارج قدرتهم الشرائية أصبحا من عهد الحياة اليومية في مراكش والعراق ، كما ارتفع استهلاك الغذاء في مصر من متوسط مقداره ٢٣٠٠ سعر حرارى يوميا في بداية الخمسينات ليصبح ٢٥٠٠ سعر خلال عشر سنوات ، وتوسعت الخدمات الاجتماعية ، وتوافرت عيادات الخدمات الصحية ، وقلل تحسن مياه الشرب من حالات الإصابة ببعض الأمراض ، وفي بعض المدن تطور النقل العام ، ودخلت نسبة كبيرة من الأطفال الى المدارس الابتدائية وتزايدت حملات محو الأمية ، ودخل المزيد من النساء سوق العمل ، أساسا كخدم في المنازل أو في المصانع ، كان معظمهن من الصغيرات غير المتزوجات ومازلن يعشن في بيوت أهلهن ، وحقيقة أنهن يعملن خارج هذه المنازل ويكسبن قوتهن لم تحدث تغييرا كبيرا في هيكل العائلة ، فقد زدن من دخل عائلتهن ولكن ذلك لم يعن بالضرورة أن تكون النساء أنفسهن أكثر رفاهية أو استقلالية .

وقد أثرت مثل هذه التغيرات على بعض الطبقات من السكان أكثر من البعض الآخر ، فقد اتسعت الفجوة بين العمال الصناعيين وعمال اليومية غير المهرة وبلدان الحكومات في التدخل بشكل أكثر فعالية في الصناعة لتنظيم ظروف العمل ، ففي مصر صدر قانون يضع حدا أقصى للعمل اليومي والأسبوعي ، وفي معظم البلدان سمح بقيام نقابات عمال ، وقد حدث هذا التغير في معظمه في الأريينيات بتأثير الحرب العالمية الثانية ، وبعدها بتأثير الحكومة العمالية في بريطانيا والأحزاب اليسارية في حكومات الائتلاف الفرنسية ، وزاد عدد العمال المسجلين في النقابات بتوسع الصناعة ، وفي مراكش وتونس شكلت النقابات جزءا متكاملا من

الحركة الوطنية ، وفي مصر أيضا كانت المنظمات العمالية نشطة في معارضة السيطرة البريطانية بعد عام ١٩٤٥ ، وبمجرد الحصول على الاستقلال حاولت الحكومة الحد من الأنشطة السياسية للنقابات ، ولكن في بعض المناطق كانت هذه النقابات فعالة في تحقيق ظروف عمل أفضل لأعضائها .

وقد كان التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة بين أهل المدينة وأهل الريف ، واضحا وضوحا يفوق التفاوت وعدم المساواة فيما بين أهل المدن أنفسهم . فقد استفادت كل الطبقات الحضرية الى حد كبير من الظروف المتغيرة للحياة في الحضر ، ولكن هذا التحسن كان جديدا وفي بدايته بحيث لم يؤثر في الحياة في القرية ، وعاش معظم القرويين في معظم البلدان كما كانوا يعيشون دائما ، من انجاب الكثير من الأطفال ، لكي يموت معظمهم في سن الطفولة أو الشباب بلا رعاية طبية ، وبتعليم أولى فقط ، وبلا كهرباء ، وقد اقتصرت حركتهم داخل نظام زراعي ، حيث يحصل ملاك الأراضي ومحصلو الضرائب على الفائض منه ، وفي ظروف تزايد السكان مما يحرمهم من موقف المتفاوض القوي ، وقد بذلت بعض الحكومات جهودا في الأربعينيات لتحسين الظروف بلا تغيير في نسق العلاقات الاجتماعية ، وخاصة نظام الوحدات الريفية الصحية المدمجة في مصر ، التي وفرت الخدمات الصحية وغيرها في مجموعات من القرى ، ولكن أول المحاولات الجادة لتغيير العلاقات بين الطبقات الريفية وإعادة توزيع الدخل من الزراعة كانت عند تنفيذ الإصلاح الزراعي . وفي بعض المدن خلال الخمسينيات كان هناك العديد من التغيرات ، فكان المهاجرون الى المدن يرسلون أموالا الى أهلهم ، واتسعت آفاق الحياة الريفية بالانتقال الى المدن ، كما تم توسيع الطرق لاستيعاب السيارات والشاحنات ، بالإضافة الى زيادة الصحف وانتشار الاذاعة والمدارس الابتدائية .

الفصل الثالث والعشرون

الثقافة الوطنية (الأربعينات والخمسينات)

قضايا التعليم

أدت التغيرات في المجتمع بالإضافة الى وصول مجموعات من الصفوة الوطنية للحكم ، الى انتشار سريع للتعليم - كما جعلت مقتضيات الحياة في المدن ، من الالمام بالقراءة والكتابة واكتساب المهارات ضرورات أكثر إلحاحا ، وكان التزام الحكومات الوطنية بإنشاء دولة قوية يعنى ضرورة استغلال كل الطاقات البشرية . وكانت هذه الحكومات المركزية الحديثة بحاجة الى الاتصال برعاياها بشكل أكثر اكتمالا مما كان ضروريا في الماضي .

وخلق نخبة متعلقة نتيجة التعليم العالي ، كان بالطبع عملية بدأت قبل ذلك بوقت طويل في بعض البلدان العربية ، ولكن المعدل تزايد مع تحقيق الاستقلال ، فكان هناك عام ١٩٣٩ ست جامعات أغلبها صغيرة ويسيطر عليها الأجانب ، وفي عام ١٩٦٠ أصبح هناك أكثر من عشرين جامعة كاملة ثلاثة أرباعها وطنية ، إضافة لبضع مؤسسات أخرى للتعليم العالي ، وبلغ عدد طلاب الجامعات ١٠٠ ألف طالب ، ولا يشمل ذلك المدارس في أوروبا أو أمريكا ، وكان العدد الأكبر منهم في مصر ، وبعدها سوريا ولبنان والعراق ، وقد كانت الزيادة أقل في المغرب ، فعندما غادر الفرنسيون تونس كان فيها ١٤٣ طبيبيا وطنيا و ٤١ مهندسا ، وفي المغرب لم يكن هناك سوى ١٩ طبيبيا مسلما و ١٧ طبيبيا مراکشيا يهوديا و ١٥ مهندسا مسلما و ١٥ مهندسا يهوديا ، ولكن عدد المسلمين كان أكثر بكثير في حالة المحامين والمدرسين والموظفين ، لذا يجب أن يبدأ تعليم النخبة من البدايات وأنشئت المدارس لهذا الغرض .

وقد أدى متطوّر الوطنية الى ما هو أكثر من مجرد تكون النخبة ، بل وتجاوزه الى تعليم الشعب كله ، فالتعليم الشعبى العام كان أحد المهام الأولى التى التزمت بها الحكومات وخصصت لها نسبة كبيرة من إيراداتها ، وكان فتح المدارس على نطاق واسع فى كل مكان فى الأحياء الفقيرة فى المدن وفى القرى ، وفى مصر عام ١٩٦٠ كان ٦٥٪ من الأطفال فى سن التعليم الابتدائى يذهبون للمدارس ، وبلغ عدد التلاميذ فيها ٣ ملايين كان من بينهم ٢٠٠٠٠٠ فى المرحلة الثانوية ، وفى مراكش عام ١٩٥٤ ، ورغم المجهودات التى بذلها الفرنسيون خلال السنوات الأخيرة من الانتداب ، بلغت نسبة التلاميذ المسلمين ١٢٪ فقط فى سن التعليم الابتدائى . وبحلول عام ١٩٦٣ ، ارتفع هذا الرقم الى ٦٠٪ والى قرابة ١٠٠٪ بين الأطفال فى سن السابعة ، وفى تونس وصلت الزيادة فى نفس الفترة من ١١٪ الى ٦٥٪ وقد أدت هذه الزيادة فى عدد التلاميذ مع المجهودات المبذولة لتعليم الكبار الى اقتراب بعض البلدان من هدف محو الأمية الكامل ، الا أنها ظلت بعيدة عن تحقيقه . ففي مصر عام ١٩٣٧ كان ٧٦٪ أميين ، وبحلول عام ١٩٦٠ انخفض المعدل الى ٥٦٪ ، أما فى بلدان شبه الجزيرة العربية ، فكان التغير أبطأ من ذلك ، فالأنظمة المحافظة التى تعتمد على توسع من القداسة الدينية فى العربية السعودية واليمن ، كانت أكثر حرصاً من الآخرين تجاه افتتاح مدارس من نوع جديد وما يعنيه من تعرض الطلاب لرياح أفكار جديدة . وبخلاف المدن المقدسة مكة والمدينة ، لم تكن هناك أى مراكز اشعاع للثقافة تصل الى الريف ، وفى البلدان التى كانت تحت الحماية البريطانية على أطراف الجزيرة ، كانت الموارد قليلة ، ولم يكن لدى البريطانيين ولا الحكام الرغبة الصادقة فى التغيير السريع بكل ما يحمله من مشاكل ، وكان الاستثناء هو الكويت حيث كانت الموارد المتزايدة من تصدير البترول تستخدم لخلق مجتمع حديث .

وقد كانت نسبة النساء غير المتعلّيات والأميات أعلى بكثير منها بين الرجال ، فبلغت فى مصر ٩٤٪ فى عام ١٩٣٧ ، وأصبحت ٨٣٪ عام ١٩٦٠ ، وفى معظم البلدان كان المعدل أكبر من ذلك ، وكان هدف الحكومات الوطنية تعليم البنات كالذكور لأنه بغير ذلك تضيق نصف قوة

الامة العاملة ، وفي مصر ، بلغت نسبة التلميذات من البنات في سن المدارس ٥٠٪ ، وبحلول عام ١٩٦٠ بلغت النسبة في تونس قرابة ٢٠٪ ، وقد كانت نسبة البنات في التعليم الثانوى أو العالى اقل ، ولكنها كانت متزايدة ، ففي جامعة بغداد عام ١٩٦١/٦٠ كان ٢٢٪ من الدارسين من الفتيات ، وفي الرباط ١٤٪ ، وفي تونس ٢٣٪ ، وفي السودان ، حيث بدأ تعليم الاناث متأخرا ، أنشئت كلية خاصة للبنات ، وكان في جامعة الخرطوم بضع فتيات عام ١٩٦٠/٥٩ .

وكانت بعض مشاكل التوسع السريع في التعليم هي نفسها ذات المشاكل الشائعة في كل البلاد في نفس المرحلة من التغيير والتنمية ، فكان النمو السريع في السكان يعني - حتى اذا تزايد عدد التلاميذ من سن التعليم في المدارس بالفعل - الا أن ذلك لم يعن بالضرورة تناقص نسبة من هم خارج المدارس من هذه الشريحة العمرية ، وافتتحت المدارس بشكل عاجل لاحتواء أكبر عدد ممكن ، وكانت فصولها كثيفة العدد بما يستحيل معه تحقيق تعليم فعال ، ولم يكن المدرسون على دربة تمكنهم من أداء عملهم ، وكانت النتيجة منحوطة على كل المستويات ، وخاصة التعليم العربى الذى أصبح غير واف ولا كاف في المستوى الثانوى ، ولم يكن الطلاب الذين التحقوا بالجامعة مؤهلين بشكل عام ، وكان هناك ميل للتركيز على التعليم الاكاديمى (النظرى) الذى يؤدي الى الخدمة الحكومية أو المهن الحرة بدلا من التدريب التقنى أو الحرفى فاستعمال الأيدى بالاضافة الى الذهن ، كان غريبا على مفهوم التعليم في الثقافة الاسلامية وغيرها من الثقافات ما قبل الحديثة ، الا أن تنامي صناعة البترول أدى الى بعض الاختلاف ، فالعمال العرب اكتسبوا منها المهارة والمعرفة التي استطاعوا استخدامها في قطاعات أخرى من الاقتصاد .

وقد ظهرت بعض المشاكل التي اوضحت خصوصية التجارب التاريخية للمجتمعات العربية ، فعندما استقلت تلك المجتمعات ورثت مدارس مختلفة بعضها أهلية ، وبعضها خاص ، وبعضها حديث ، وبعضها اسلامي تقليدي ، بعضها يدرس باللغة العربية وبعضها بلغات أوروبية

(عادة الانجليزية أو الفرنسية) وكانت الحكومات المستقلة مبالاة بتوحيد الأنظمة واخضاعها جميعا لسيطرة الدولة ، فالمدارس الاسلامية التقليدية الفيت أو أخضعت لنظام الدولة ، فالجامع الأزهر فى القاهرة أصبح جزءا من جامعة على النظام الحديث ، وأصبح جامع الزيتونة كلية للشرعية فى جامعة تونس ، وأما جامع القيروان فى فاس فلم يعد له وجود كمؤسسة تعليمية ، ولكن المدارس فى المدينة بالحجاز ، وكذلك فى مدن الأضرحة الشيعية فى العراق ، استمرت بلا تغيير يذكر .

وفى بعض البلدان ، أخضعت المدارس الأجنبية لسيطرة الدولة ، وقامت بالتعليم طبقا لبرنامج المدارس الوطنية ، ولكن كانت هناك استثناءات : ففى لبنان استمرت الجامعتان الأجبيتان الأمريكية والفرنسية مزدهرتين ، ونشأت بجانبهما جامعة تابعة للدولة ، وفى مصر كانت الجامعة الأمريكية فى القاهرة . وكانت مدارس الارساليات الكاثوليكية ، التى كانت لها حماية دبلوماسية من الفاتيكان ، قادرة على الحفاظ على استقلالها ، وكان الاتجاه الرئيسى هو تعريب المدارس التى تدرس باللغات الأجنبية ، وأصبح استخدام اللغة العربية على نطاق أوسع ، فاعلته للتعليم الابتدائى ، وفى سوريا تم ذلك بحيث لم تعد هناك لغة أجنبية تدرس قبل الحادية عشرة ، مما كان له نتائج على المدارس الثانوية والتعليم العالى ، أما فى المغرب ، فكانت الحكومات المستقلة التى تؤكد على أهمية اللغة العربية ترى فى نفس الوقت أن ازدواجية اللغة هى جزء من رأسمالها الثقافى ، حيث أدى وجود جالية أجنبية كبيرة مسيطرة على الحكومة والاقتصاد ، الى تغلغل اللغة الفرنسيو الى المستويات الأدنى من المجتمع بخلاف الحال فى مجتمعات الشرق العربى ، وبذلك جهود فى بعض الجامعات لتدريس كل المواضيع باللغة العربية بما فيها العلوم الطبيعية ولكن بافتراض امكان طبع الكتب الدراسية باللغة العربية ، فان الطالب الذى لا يستطيع قراءة الأعمال العلمية أو الدراسية باللغات الرئيسية للتعليم العالى ، وجد نفسه فى موقف سيئ . وكانت الحكومة تبعث الى

الخارج بضعة آلاف من الطلاب بمنح دراسية ، وكانوا في حاجة لاتقان لغة أجنبية بها ، وكما كان الحال في كل المجتمعات ، أمكن لمن لهم حظ من ثراء أو سلطة أو تراث ثقافي عالمي التغلب على هذه المشكلات أو تفاديها . ويشكل عام ، كانت هناك مدارس أفضل من سواها وهي تلك التي أدارتها مؤسسات أجنبية أو خاصة ، ذات فصول أصغر ، ومدرسين أفضل ، مثل الليسنية في المغرب ومصر ولبنان ، والتي وفرت الحكومة الفرنسية لها المدرسين ، وتعلم طلاب مثل هذه المدارس إنتاج بالخارج اما بأموال خاصة أو حكومية ، واتسعت الفجوة بين الثقافتين ، ولكن بشكل مختلف الى حد كبير عما كان موجودا من قبل ، فلم تكن الصفوة تعيش كما عاش الجيل السابق لها في وسط من الثقافة الانجليزية أو الأمريكية أو الفرنسية ، ولكن في وسط من ثقافة انجلو عربية أو فرانكو عربية ويجيدون لغتين أو ثلاثا ، ويتحدثون في المنازل بالعربية ، ولكنهم يكتسبون ثقافتهم العالية ومعارفهم عن العالم من خلال الانجليزية أو الفرنسية (بالانجليزية بشكل متزايد ما عدا في المغرب) ؛ ولكن الطبقات الأعرض كانت تتحدث العربية في البيوت واستمدت معارفها عن سياسات العالم وأفكارها عن المجتمع وقهمها للعلوم من الكتب والصحف والاذاعات العربية .

اللغة والتعبير عن الذات

تراكم في هذه الفترة كم هائل متزايد من المعارف ، غذى عقول أولئك الذين كانوا يرون العالم من خلال اللغة العربية ، وقد كان معظم هذه المادة مشتركا بين كل الدول العربية .

كان ذلك هو العصر الذهبي للسينما ، وفي أوائل الستينات كانت بدايات التليفزيون في البلدان العربية ، ولكن دور السينما كانت منتشرة بشكل هائل ، فكان في مصر ١٩٤ دارا للسينما في عام ١٩٤٩ ، وأصبحت ٣٧٥ دارا بحلول عام ١٩٦١ ، وكانت الزيادة في معظم البلدان الأخرى بنفس المعدل تقريبا ، وكانت الأفلام الأمريكية شائعة ومحبوبة كما كان

الحال في أنحاء العالم ، وشاعت الأفلام الفرنسية في المغرب ، ولكن الأفلام المنتجة في مصر كانت منتشرة أيضا بشكل واسع ، وقد أنتجت القاهرة ٦٠ فيلما عام ١٩٥٩ معظمها عاطفي موسيقي من النوع الذي كان ينتج في بداية صناعة السينما في مصر ، ولكن كانت هناك بضعة أفلام جادة من الواقعية الاجتماعية زادت من الوعي العام للمغرب ، ونشرت في كل مكان بصيدا من الصور ، ومن اللهجة العامية المصرية والألفة مع الأصوات المصرية ، والموسيقى المصرية التي حلت محل الموسيقى الأندلسية في المغرب .

وقد كان ذلك عصر الراديو أيضا ، فاستوردت أجهزة المذياع على نطاق واسع في الأربعينات والخمسينات ، وفي عام ١٩٥٩ كان هناك ٨٥٠٠٠٠ مذياع في مصر ، ونصف مليون في مراكش ، يستمع لكل منها عشرات من الناس في المقاهي وساحات القرى ، ويتلقون أحداث الحرب ، وأنباء فترة ما بعد الحرب من الانتصارات والهزائم والوعود والآمال والمخاوف ، أصبحت جميعها معروفة بشكل أوسع عن ذي قبل ، وكان لكل حكومة محطة إذاعتها ، كما أن القوى العظمى ذات المصالح في البلاد العربية كان لها إرسال على الموجة القصيرة باللغة العربية ، ونسبة كبيرة من البرامج التي كانت تبثها كل المحطات من الأحاديث والتمثيلات والموسيقى نشأت أصلا في القاهرة ، ونشرت هذه بدورها المعارف عن مصر وطرائق الحديث فيها . وكانت أكثر المحطات نفوذا في تلك الفترة « صوت العرب » التي تبثها مصر للدول المحيطة ، معبرة في نبرة حماسية عن آمال العرب وظموحاتهم كما تراها مصر ، وأصبحت أصوات مصرية معينة معروفة في كل مكان ، صوت حاكم مصر بحال عبد الناصر ، وأصوات معظم مشاهير المطربين المصريين ، فحين تغنى أم كلثوم ، يستمع لها العالم العربي كله .

وبانتشار التعليم والاهتمام بالقضايا العامة ، ارتفع توزيع الصحف ، وأصبحت أكثر أهمية في تشكيل الرأي العام ، ومرة أخرى أيضا كانت

صحف القاهرة أكثرها انتشارا وتأثيرا ، وظلت الأهرام أكثرها شهرة ، يصل توزيعها الى مئات الآلاف ، وكانت الصحافة المصرية حرة نسبيا حتى وصول السياسيين العسكريين الى السلطة عام ١٩٥٢ ، ولكنها أصبحت بعد ذلك تحت سيطرة الدولة ثم تم تأميمها عام ١٩٦٠ شأنها شأن المشروعات الكبرى الأخرى ، وحتى فيما بعد ظلت الصحف المصرية واسعة الانتشار لأنها كانت تعبر عن وجهة نظر حكام البلاد ، وكانت مقالات محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام تعد من الأحداث السياسية المهمة . وفي معظم البلدان الأخرى أيضا كانت الصحف تحت السيطرة الصارمة فيما يتعلق بالأحداث والآراء ، ولكن كان هناك القليل الذي يورد الأخبار ويعبر عن الآراء من مختلف الأنواع بحرية ، وكانت أكثر الصحف حرية هي صحف بيروت التي كان جبهورها الكبير متعلما ومتنوعا ، وينتمي بعضهم لبلدان أخرى خلاف لبنان . أما التوازن الدقيق بين القوى السياسية ، فقد جعل من ظهور حكومة قوية جاذبة أمرا مستحيلا ، وكانت صحف ودوريات بيروت مقروءة خارج حدودها كمشيلاتها القاهريات .

كانت القاهرة وبيروت هما المركزان الرئيسيان لنشر الكتب للدول العربية ، وفيهما تزايدت أعداد الكتب وكميات النسخ المطبوعة بشكل هائل لتغذية أعداد الطلبة المتزايدون وعامة القراء ، وبحلول الستينات كان هناك حوالي ٣٠٠٠ كتاب تنشر سنويا في القاهرة ، وكانت هناك كتب من كل الأنواع ، كتب مدرسية على كل المستويات ، الأعمال الأدبية والعلمية الجماهيرية ، وبدايات أدب خاص للأطفال أصبح مفهوما في عالم الطفل .

وعما كان له مغزى عميق ، تلك الكتب التي استكشف فيها الكتاب العرب علاقاتهم بمجتمعهم وماضيهم ، وأصبح هناك تقليد راسخ من البحث التاريخي في بعض الجامعات في تونس والقاهرة والجامعة الأمريكية في بيروت ، وظهرت بعض التفسيرات الأصلية للتاريخ العربي والإسلامي مثل كتاب عبد العزيز الدروى (ولد سنة ١٩١١) « نشأة علم التاريخ عند

العرب ، وكتاب عبد الله لاروى (ولد سنة ١٩٣٣) « تاريخ المغرب » ، فى محاولة منه لتقاد تفسير التاريخ المغربى من الكتاب الفرنسيين الذين فشلوا فى استيعاب جوهره حسب وجهة نظره : « ونحن نستطيع تمييز فترة طويلة ظل فيها المغرب مجرد موضوع لا ينظر اليه سوى بعيون المنتصرين الأجانب ٠٠ ولا يعد تاريخ هذه الفترة سوى تاريخ الأجانب على الأرض الأفريقية ٠٠ وقد توقفت الآليات الاجتماعية فى المغرب فى عدة مناسبات ، كما لو أن الأفراد والجماعات قد عقدوا صلحا منفردا مع القدر ، فماذا نستطيع أن نفعل لنمنع ذلك من الحدوث مرة أخرى ، حيث ان نهاية الاستعمار تقدم فرصة بداية جديدة ؟ ٠٠٠ وما يريد كل منا أن يعرف اليوم هو كيف نخرج من أنفسنا ، وكيف نهرب من جبالنا وكتباننا ، وكيف نعرف أنفسنا من واقع أنفسنا ، وليس من واقع آخرين ، وكيف نهجر ذلك المنفى الروحى الذى نحيا فيه » (١) .

وقد ظلت الرواية والقصة القصيرة الشكلىين الرئيسيين ، اللذين استكشف فيهما الكتاب العرب علاقاتهم بالمجتمع ، واضيفت روايات التحليل الاجتماعى والنقد الضمنى الى الروايات ، التى عبرت عن الأفكار الوطنية وأزمة المتعلمين العرب المزدقين بين ثقافتهم الموروثة والثقافة الأوربية ، وكما كان الحال من قبل فان أهم الأعمال الروائية صدرت من القاهرة ، وقد صور نجيب محفوظ (م ١٩١١) فى سلسلة من الروايات عن الحياة فى المدن فى الأربعينات والخمسينات ، صورا من حياة البرجوازية الصغيرة المصرية بحيرتها واضطرابها فى عالم أصبح غريبا عليها ، وقد حصل محفوظ على جائزة نوبل عام ١٩٨٨ - وكذلك وصف عبد الرحمن الشرقاوى (م ١٩٢٠) حياة فقراء الريف فى روايته « الأرض » ، وساعدت هذه الأعمال - بشكل ضمنى على الأقل - فى تفسير اغتراب المجتمع عن حكماءه ، واغتراب الفرد عن مجتمعه . وبرز أيضا صيروت جديد مع ظهور عدد من الأدبيات اللائى كانت كتاباتهم عن جهود النساء من أجل حياة أكثر جرية ، وقد كان عنوان الكتاب الأول لليلى بعلبكي « أنا أحيا » رمزا لأهراقهن ، وكان ملحوظا ظهور نوع من التمرد لدى بعض الكتاب حيال الحاضر الواقع ، باسم ماخ « أصيل »

كان واقعا نبيل أن تقتلته تغيرات الحياة الحديثة ، وكان الكتاب من هذا النوع ينظرون للدين بشكل مختلف ، فالاسلام الذي كانوا يعبرون عنه لم يكن اسلام المحدثين ، كما لم يكن أيضا اسلام عصور النقاء الاولى الحقيقية أو المتخيلة ولكن ذلك الاسلام الذى تطور فى الواقع ، من عقيدة وساطة الأولياء وزيادة أضرحتهم والممارسات الصوفية فى القرى .

كانت مثل هذه الأفكار واضحة فى مصر ، وبدرجة أقل فى دول أخرى حيث ظهر وسيط جديد تسميا هو الدراما ، وأصبحت المسرحيات شكلا محبوبا من التسلية بعد أن عودت السينما والراديو المشاهدين على سماع ورؤية التوتر فى العلاقات الانسانية بالكلمات والاياءات ، وكانت أيضا ملجأ لابداع كتاب المسرح ، وظلت الدراما الشعرية تكتب باللغة الفصحى الراقية ، وكانت موضوعة أصلا للقراءة أكثر منها للتمثيل ، على سبيل المثال توفيق الحكيم (١٨٩٩ - ١٩٨٧) ، وإلى جانب ذلك ظهرت دراما المجتمع الحديث المكتوبة أساسا لتمثيل وتؤدى فى المسارح الصغيرة بالقاهرة والمدن أخرى ، وكانت باللغة الدارجة العامية أو بلغة قريبة منها ، وقد شرح أحد دارسى الآداب ، الأسباب فى ذلك موضحا أن اللغة الفصحى تعبر عن الخطاب والاطناب الاستاتيكي أكثر من الفعل الدرامى ، وهى لغة عامة ولا يمكن أن تصبح صوتا للمشاعر الفردية بسهولة ، كما انها تجريدية تفتقد الاوتباط بالبيئة ، أما اللغة الدارجة - من ناحية أخرى - فقد يعوزها الرتين الضرورى للوصول الى ذروة اللحظة الدرامية أو التراجيدية .

وقد ظهر فى شعر هذه الفترة شيء من جمود الفصحى وميلها للتجريد ، كما ظهرت بعض التعبيرات التقليدية المرتبطة بها ، ومنذ أواخر الأربعينات كانت هناك ثورة شعرية بين شباب الشعراء فى لبنان وسوريا وفلسطين والعراق ، والذين يعيشون أساسا فى بغداد وبيروت ، ولسان حالهم ، مجلة «الشعر» ، كانوا يأملون فى تحقيق تغير متعدد الأوجه ، فى أغراض الشعر ومحتواه ، وقد حاول رومانسيو الجيل السابق تحرير

الشعر من الروح الخطابية ، كما حاولوا عدم قصره على المناسبات ، وحاولوا أن يجعلوا الشعر معبرا عن المشاعر الفردية الشخصية وكانوا ينظرون للعالم الطبيعي كتعبيرات خارجية عن تلك المشاعر ، وحاول الشعراء الجدد الابتعاد عن ذاتية الرومانسية ، مع المحافظة على شيء تعلموه منهم ، فكان على الشعر عندهم أن يعبر عن حقيقة الأشياء ، ولكن الحقيقة لا يمكن تعلمها بالعقل فقط ، وإنما بذويان ذات الشاعر كاملة فيها ، بخياله وعقله معا ، وقد اختلف الشعراء من ناحية تركيزهم على المواضيع المختلفة للحقيقة المتعددة الجوانب ، فبعضهم كان معنيا بمشاكل هويتهم في عصر من القلق ، والآخرين يستمدون من المناقشات الأدبية الفرنسية في الخمسينات فكرة أن الكاتب يجب أن يكون « ملتزما » ، وكانوا مهتمين بموضوع الأمة العربية ومواطن ضعفها ، وكان هناك احتياج الى ظهور أمة عربية جديدة وإنسان عربي جديد ، والى أن يكون الشاعر « الخالق لعالم جديد » وكان أحد الشعراء البارزين من هذه المجموعة ، الشاعر السوري أحمد سعيد (م ١٩٢٩) الذي كان يكتب باسم أدونيس قال : « أن الشعر يجب أن يكون تغييرا لنظام الأشياء » (٢) .

وقد أصبحت القرية العراقية في شعر بدر شاكر السياب (١٩٢٦ - ١٩٦٤) رمزا للحياة ليس الحياة الفردية فقط ، وإنما أيضا حياة الشعب العربي محوطة بشوارع المدينة السجن العقيم للروح الانسانية :

دروب تقول الأساطير عنها

على موقد نام : ما عاد منها

ولا عاد من ضفة الموت سار ،

فمن يفجر الماء فيها عيوننا لتنبئ قرانا عليها ؟

.....

وجيكور ، من غلق الدور فيها - وجاء ابنه يطرق الباب - دونه ؟

ومن حول الدرب عنها .. فمن حيث دار اشرابت اليه المدينة ؟

وجيكور خضراء من الاصيل ذرى النخل فيها يشمسي حريفة

.....

ودربى إليها كرمض البروق ، . . . (٣) .

وكان العالم الجديد محتاجا للغة جديدة ، وحاول هؤلاء الشعراء الابتعاد عن الآراء السائدة حول ما ينبغي أن يكون عليه الشعر ، فالوحدة الأساسية للقصيدة لا يحتم أن تكون البيت الذى يتكون من عدد محدد من التفعيلات كما يجب التخلي عن نظام القافية السائد ، بل والقافية ذاتها ، وبهذا تتجنب تلك العلاقات التركيبية العصارمة بين الكلمات وتنتج الى صياغات أكثر تحروا ، كما يجب استبدال الكلمات والصور التى أفرغها التكرار من معانيها بغيرها ، وابتداع نظام رمزى جديد ، وقد كان بعض تلك الرموز المطروحة خاصا ، والبعض الآخر مستعدا من الرصيد المشترك الثماني للرموز فى الشعر الفرنسى والانجليزى الحديث .

أخذ العلامات الواضحة المميزة لهذه المجموعة هو مدى تأثيرهم واحساسهم بالشعر الأوربي ، وقد حاولوا زيادة الوعي الشعرى للقارئ العربى ليشمل التراث الثقافى العالمى ، صبور الخصوبة المستمدة من قصيدة « الأرض الحراب » لـ « البيوت » ، وصور موت « تموز » واعادة بعثه لـ « أدونيس » ، والمأخوذة من الأساطير الكلاسيكية ، التى كان لها صدى محلي لارتباطها بالريف السورى (كما أن اتخاذ أحمد سعيد لاسم أدونيس فى كتاباته كان له فلالات) .

وفى المغرب ، ظهرت فى ذلك الوقت مجموعة من الكتاب ينشرون الروايات والمسرحيات والأشعار باللغة الفرنسية ، ولكنهم يعبرون عن حساسية معينة وتمسك مع الفكر ، وفى الجزائر ظهر كتاب جيل ١٩٥٢ مثل : « كاتب يابسين » (١٩٢٩ - ١٩٨٩) ، « ومولود قرعون » (١٩١٣ - ١٩٦٢) ، « ومولود معمري » (١٩١٧ - ١٩٨٨) ، الذين استخدموا تمكنهم من اللغة الفرنسية فى استكشاف مشاكل التحرر الشخصى والهوية القومية ، ولم تكن كتاباتهم بالفرنسية تعنى فقدان اتصالهم بجذورهم ، بل كانت نتيجة لتعليمهم ووضعية مجتمعاتهم ، وبعض الجزائريين من البربر

من « قبيليا » كانوا أكثر الفة للفرنسية منهم للعربية ، وشارك بعضهم في الصراع الوطني ، وكلهم تأثر به وأكثرهم شهرة في فرنسا هو « كاتب ياسين » ، الذي ترك الكتابة بالفرنسية بعد ١٩٧٠ وكرس نفسه لكتابة الدراما بالعربية الدارجة .

الحركات الإسلامية

كان الشعر الحديث مكتوباً ليقرأ ويبحث على التأمل ، وكان مختلفاً في دلالاته عن الشعر المكتوب ليتلى على السامعين في المهرجانات الشعرية التي كانت مناسبات متميزة في تلك الفترة ، وكانت تقرؤه القلة التي يمكنها فهم اشاراته ، ولكنه رغم ذلك عبر عن السخط العربي العام على أنفسهم وعلى عالمهم .

كانت هذه المشاعر مع الرغبة في التغيير ، متفشية في قطاع اعرض من السكان في كلمات وصور مرتبطة بالاسلام بشكل أو بآخر من اشكاله المتعددة ، وكانت محاولات الحداثيين لاعادة صياغة الاسلام بشكل يجعله استجابة واعية لمتطلبات الحياة الحديثة ، وقد ظلت أكثر الاشكال انتشاراً بين النخب المتعلمة التي قادت الحركات الوطنية أو القومية ، والتي سيطرت آنئذ على الحكومات الجديدة ، وقد عبر بعض الكتاب المشهورين الذين يقرأ لهم جمهور كبير بشكل متميز ، مثل الكاتب المصري خالد محمد خالد (م ١٩٣٠) الذي بلورت كتاباته رفضاً جاداً لأسلوب التلقين التقليدي في تعليم الدين ورأى في ذلك جوذاً يقيد حرية العقل الانساني ويدعم مصالح الاقوياء والأغنياء ، ويبرر الفقر ، في حين أن الدين الحقيقي عقلاني انساني ديمقراطي يحض على التقدم الاقتصادي ، وأن الحكومة الشرعية ليست حكومة دينية ، ولكنها قائمة على الوحدة الوطنية ، وتهدف الى العدل والرفاهية . وقد بدأ بعض الكتاب البارزين في تلك الفترة في الكتابة بمصطلح اسلامي أكثر تركيزاً عن العدالة الاجتماعية ، فكان الخليفة الاسلامي عمر بن الخطاب مصطلحاً اجتماعياً عند طه حسين وكانت أفكاره مماثلة لأفكار العصر الحديث .

وقد اختلطت في تلك الآونة هذه الأصوات مع أصوات أخرى ، تعلن أن العدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها فقط تحت قيادة حكومة يكون الإسلام أساسا في سياستها وقوانينها ، وبعد الحرب أصبحت حركة الإخوان المسلمين عنصرا سياسيا رئيسيا في مصر ، وعاملا ملحوظا في سوريا وبعض البلاد الأخرى ، وخلال السنوات ما بين ٤٥ و ١٩٥٢ ، وهي السنوات التي شهدت تفكك النظام السياسي المصري ، كان يبدو أن تعاليم الإخوان التي كانت أساسا للعمل المشترك ضد البريطانيين وضد الفساد ، يمكن أن تتحقق بالثقة والوحدة ، وبعد تولي الضباط السلطة عام ١٩٥٢ ، كانت لبعض الضباط علاقات وثيقة بهم ، ويبدو أنهم كانوا يمثلون الهدف الذي يجب أن توجه إليه سياسات الحكومة الجديدة ، وكانوا التنظيم السياسي الوحيد المستثنى من قرار حل الأحزاب السياسية ، وسرعان ما أصبحت العلاقات عدائية بعد محاولة لاغتيال عبد الناصر عام ١٩٥٤ ، وأعدم بعض قادة الإخوان ، وبعدها شكلوا أكبر القنات السرية المعارضة ، وظلوا يمثلون نموذجا بديلا لمجتمع العدل .

واغتيل مؤسس الحركة حسن البنا في سنوات الاضطراب بعد الحرب ، ولكن بعض الكتاب الآخرين المرتبطين بالحركة أصبحوا يعبرون عن فكرة مجتمع اسلامي عادل، وتميز بينهم مصطفى السباعي في سوريا، وسيد قطب (١٩٠٦ - ١٩٦٦) في مصر ، الذي قدم تفسيراً قويا في كتاب شهير « العدالة الاجتماعية في الإسلام » فلم يكن هناك فجوة في الإسلام بين الإيمان والحياة ، كما كان الحال بالنسبة للمسيحيين ، وأن كل الأعمال الانسانية ما هي إلا عبادة ، وأن القرآن والحديث هما المبادئ التي يتحدد العمل في ضوءها ، ويكون الانسان حرا فقط اذا تحرر من الخضوع لكل القوى ما عدا قوة الله ، سواء كانت قوة الكهنوت أو الخوف أو سيطرة القيم الاجتماعية ، أو الرغبات والشهوات الانسانية .

ومن بين المبادئ التي يمكن استنباطها من القرآن ، أكد سيد قطب على المسئولية المتبادلة بين الناس في المجتمع ، ورغم أن الناس متساوون أساسا أمام الله ، إلا أن عليهم واجبات مختلفة مرتبطة بوضعهم المختلف

فى المجتمع ، فالرجل والمرأة متساويان من حيث الروح ولكنهما مختلفان فى الوظائف والالتزامات ، وعلى الحكام أيضا مسئوليات اجتماعية من حفظ القانون الذى يجب تطبيقه بصرامة للحفاظ على الحقوق والأرواح ، وفرض الاخلاق ، واقامة المجتمع العادل ، وتضمن هذا الحفاظ على حق الملكية مع ضمان استخدامها لصالح المجتمع ، والثروة لا يجب أن تستخدم فى الرفاهية أو الربا أو تجمع بوسائل غير آمنة ، ويجب أن تخضع للضرائب لصالح المجتمع ، وأن ضرورات الحياة الاجتماعية يجب ألا تكون بين أيدي الأفراد ، ولكن ملكا مشتركا للجميع طالما حافظوا على نسيج المجتمع العادل ، ويجب طاعة الحكام ولكن اذا كفوا عن ذلك سقط واجب الطاعة ، وأن عصر العدالة الإسلامية العظيمة فى العصور الأولى ، وبعد ذلك جاء الحكام الذين لم يبايعهم الشعب ، وجلبوا كوارث متتابة على المجتمع المسلم ، وأن المجتمع الاسلامى الحق يمكن أن يقوم فقط بتربية عقلية جديدة بواسطة التعليم الصحيح .

وقد كان قادة مثل هذه الحركات فى مصر وبلاد أخرى من الذين تلقوا تعليما عاليا ، وحظوا بسطة اجتماعية طيبة ، ولكن أتباعهم كانوا فى معظمهم من الشرائع الأدنى للمجتمع ، ومن الذين تلقوا تعليما عربيا خالصا وليس فرنسيا أو انجليزيا ، ومن ذوى الوظائف المتوسطة فى المجتمع الحضري ، الذين أغلقت دونهم الوظائف العليا ، وكانت هذه الحركات بالنسبة لهم أساسا أخلاقيا معنويا ممكننا للحياة فى العالم الحديث ، إذ انها تقدم نظاما من المبادئ مرتبطة بالمشاكل الاجتماعية ، ومتاحا لكل الرجال والنساء ، ومتنيزا عن اسلام الأولياء والأضرحة والذى كان بطبيعته مرتبطا باماكن معينة ومجموعات محددة ، لهذا كانت مناسبة للمجتمع الذى فيه الفعل السياسى والاجتماعى ليشتمل المجتمع بأكمله ، ويمكنه أيضا أن يأمل فى تخطى الحدود الوطنية ، وأن يمتد الى عالم الاسلام كله .

وظلت هناك طبقة عريضة من المجتمع لم تندمج فى الحياة الجديدة على مستوى واسع ، فبالنسبة للقرويين والبروليتاريا الجديدة فى الحضرة

من المهاجرين من الريف ، ظلت الأضرحة على وضعها تجسيدا للتأكيد بأن للحياة معنى ، وكانت المزارات الكبرى لدى مهاجري الريف الى المدن هي : مولاي إدريس في فاس ، والسيدة زينب في القاهرة ، وابن عربي في دمشق ، علامات مألوفة في عالم أجنبي مختلف . وفقد خادم الضريح بعضا من وظائفه الاجتماعية ليتولاها الطبيب أو الشرطي أو المستولون الحكوميون ، ولكنه ظل وسيطا فعالا في مشاكل الحياة اليومية ، يواسي الذين صادفهم حقل عائر ، والنساء العاقرات ، وضحايا السرقة أو ازدياء الجيران ، ويمكن أن تنشأ طريقة صوفية جديدة من ذكرى رجل صالح لم يمض وقت طويل على موته ، وأن تتسع دائرتها باستخدام الطرائق الحديثة لتنظم في ثنايا مجتمع برجوازية الحضر .

الفصل الرابع والعشرون

(الخمسينات والستينات)

القومية بمفهومها الشعبي

سيظل العنصر الاسلامي بشكل خاص مهما في تلك التوليفة الفكرية التي شكلت القومية بمفهومها الشعبي في هذا العصر ، اذ تجاوز هذا البعد الاسلامي النخبة المتعلمة تعليما عاليا ليشمل اهتمامات المتعلمين عامة ، الذين كان لهم دور في الحياة السياسية بفعل وسائل الاعلام ونتيجة لما حصلوه من تعليم ، وغالبية هؤلاء من الحضر ، سواء اكان اسلامهم من النوع العصري المرن أم من نوع اسلام الاخوان المسلمين ، ففي كل الأحوال ظل هذا العنصر (الاسلامي) بشكل عام عاملا ثانويا (اضافيا) في تكوين النظام ، أما العناصر الرئيسية التي شكلت نبرة القومية الشعبية ، فأتت من مصادر أخرى ، فتلك كانت هي الفترة التي تزايدت فيها أهمية فكرة « العالم الثالث » ، وقد تبلورت حول فرضية تكوين جبهة مشتركة من البلاد التي كانت تحكمها الامبراطوريات الاستعمارية ، تظل على الحياد بين الكتلة الغربية والشرقية الشيوعية ، وتمارس نوعا من القوة الجماعية من خلال العمل المشترك ، وخاصة وأنها تمثل الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان العنصر الثاني هو فكرة الوحدة العربية ، وتتلخص في أن البلاد العربية المستقلة حديثا ، بينها الكثير من الثقافة المشتركة والتجربة التاريخية وأيضا من المصالح المشتركة ، مما يجعل بالإمكان أن يتحدوا

بشكل وثيق ، وهذه الوحدة سوف تمنحهم المزيد من القوة ، فضلا عن أنها ستحقق الوحدة المعنوية بين الشعب والحكومة : مما يجعل الحكومة شرعية ومستقرة .

أضيف الى هذه العناصر آنثذ عنصر جديد هو الاشتراكية ، وهي فكرة سيطرة الحكومة على الموارد لصالح المجتمع ، وملكية الدولة وتوجيه الانتاج ، والتوزيع العادل للدخل من خلال الضرائب (التصاعدية) ، وتوفير الخدمات الاجتماعية ، وقد كانت القوة المتزايدة لهذه الفكرة ، الى حد ما ، انعكاسا لما كان يجرى في أماكن أخرى من العالم : قوة الاشتراكيين والشيوعيين والأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، والنفوذ المتزايد للاتحاد السوفيتي وحلفائه ، ووصول الحزب الشيوعي للسلطة في الصين ، وتوليفة الأفكار الوطنية والاشتراكية في برامج بعض الأحزاب التي تولت السلطة في البلدان المستقلة حديثا في آسيا ، وقد كانت هذه التوجهات ظاهرة بشكل خاص في تفصيل الأفكار الماركسية باللغة العربية ، ومرة أخرى ، كانت مصر مركزا لهذا النشاط ، حيث بدأ المؤرخون في تفسير التاريخ المصري بمفردات ماركسية ، بحيث تبدو الحركات الوطنية كما لو كانت حركات طبقات معينة تسعى من أجل مصالحها الخاصة ، وقد كتب محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس دراسة نقدية اشتراكية للثقافة المصرية ، عن أن الثقافة يجب أن تعكس الطبيعة الكلية ووضع المجتمع ، والأدب يجب أن يحاول اظهار علاقة الفرد بتجربة مجتمعه ، والأدب الذي يهرب من التجربة هو أدب فارغ ، ولهذا فإن الكتابات التي عبرت عن القومية الوطنية البرجوازية قد أصبحت قارغة من المعنى ، وأن الكتابة الجديدة يجب أن تقيم من منظور مدى مناسبة تعبيرها عن الصراع مع « الأخطبوط الامبريالي » ، وهو الحقيقة الأساسية في الحياة المصرية ، ومدى تعبيرها عن حياة الطبقة العاملة . وفي هذا السياق ، يصبح السؤال حول أشكال التعبير مهما ، فالفجوة بين الشكل والمضمون هي علامة على البعد عن الحقيقة ، فكانوا يرون أن نجيب محفوظ في كتاباته عن الحياة الشعبية متفاديا للغة العربية الدارجة ، هو يعبر عن نوع من التغريب عن الحياة الواقعية .

وقد تباينت الطريقة التي تتكامل بها هذه العناصر المختلفة في حركات شعبية من بلد لآخر ، ففي المغرب أدت ظروف الصراع ضد الحكم الفرنسي الى ظهور حركات وطنية لها تأييد شعبي واسع وتنظيم أفضل من مثيلاتها في الشرق ، ولم يكن الفرنسيون مجرد حكومة أجنبية ، ولكن مجموعة متميزة من المستوطنين الذين يسيطرون على الموارد الانتاجية ، وكانت الطريقة الوحيدة لمقاومتهم بنجاح هي ثورة شعبية حسنة التنظيم ، تنتشر الى الريف فيما وراء المدن ، وفي تونس ، تحقق الاستقلال ، وسيطر على الحكومة الجديدة ائتلاف من النقابات وحزب الدستور الجديد ، تقوده نخبة متعلمة جاء معظمها من مدن وقرى صغيرة في الساحل ، ولها أيضا فروع في أنحاء البلاد ، وكان الحال في الجزائر مماثلا فالتنظيم الذي قام بالثورة ضد الحكم الفرنسي عام ١٩٥٤ وهو جبهة التحرير الوطنية بقيادة رجال من أصول متواضعة ، ولكن على تدريب عسكري ، وتحت ضغط الحرب والتدريب ، اكتسبت دعما واسعا بين كل طبقات المجتمع ، وعندما تحولت من قوة ثورية الى حكومة ، أصبحت خليطا من القيادة العسكرية التاريخية للثورة والتكنوقراط ذوي التعليم العالي ، والذين بدونهم لا يمكن تحقيق حكومة حديثة ، واستمدت قوتها من شبكة من فروع الحزب في أنحاء البلاد لعب فيها صغار التجار وملاك الأراضي والمدرسون دورا مهما ، وفي مراكش كان هناك تحالف مماثل من المصالح ، بين الملك وحزب الاستقلال والنقابات التجارية توصلت للاستقلال ، ولكنها لم تحقق استقرارا ووحدة فيما بينها مثل بلاد المغرب الأخرى ، فكان الملك يعلن في مواجهة حزب الاستقلال أنه التجسيد الحقيقي للمجتمع الوطني ، كما استطاع فرض سيطرته على الجيش الجديد ، ولقد أدان حزب الاستقلال التأييد الشعبي المستمد من القبول العام لدعواه بتمثيل الارادة الوطنية انقسم الى فرقاء ، وظهرت منه حركة جديدة هي الانجاد الوطني للقوى الشعبية ، بقيادة زعماء من الريف والجبال بدعوى التعبير عن مصالح البروليتاريا في المدن .

وقد تحقق الاستقلال في معظم بلدان الشرق الأوسط بمناورات القوى السياسية الداخلية والخارجية ، وبالمفاوضات السلمية نسبيا ، ورغم

فترات القلاقل الشعبية ، كانت السلطة في البلاد المستقلة حديثا في البداية في أيدي العائلات الحاكمة أو النخبة المتعلمة ، الذين كانت لهم الوضعية الاجتماعية الخاصة والمهارات السياسية اللازمة خلال فترة انتقال السلطة ، وبشكل عام لم يكن لهذه الجماعات المهارة والجاذبية الضروريتان لتعبئة التأييد الشعبي في ظروف الاستقلال المستجدة ، أو تحقيق دولة بالمعنى الكامل ، ولم تكن لهم نفس اللغة السياسية ، وكانت مصالحهم تكمن في الحفاظ على النسيج الاجتماعي المراهق وتوزيع الثروة ، أكثر منها في تغيير الاتجاه نحو عدالة اجتماعية أكبر ، وفي هذه البلدان غالباً ما تفككت الحركات السياسية بعد الاستقلال ، وأصبح الطريق ممهداً أمام حركات وأفكار سياسية جديدة يمكن أن تصبح عناصر الوطنية والدين والعدالة الاجتماعية معا بشكل أكثر جاذبية ، وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين هي التي حققت هذه الأفكار خاصة في مصر والسودان وسوريا ، كما لعبت الجماعات الاشتراكية والشيوعية دوراً ملحوظاً في مقاومة كل من الحكم الاستعماري في مراحل الأخيرة ، والحكومات الجديدة التي حلت محله .

كانت الحركة الشيوعية في مصر منقسمة إلى جماعات صغيرة ، واستطاعت أن تلعب دوراً في لحظات معينة من الأزمات ، خاصة خلال المواجهة مع البريطانيين في سنوات ما بعد الحرب ، وقد لعبت لجان الصال والطلبة ، التي تحكم فيها الشيوعيون ، دور الزعامة والتوجيه للقوى الشعبية التي كانت سبباً في إيقاظها . وفي العراق لعب الشيوعيون دوراً مشابهاً في الحركة التي أجبرت الحكومة على الانسحاب من اتفاقية الدفاع التي وقعتها مع بريطانيا في عام ١٩٤٨ ، وقد لقيت الاتفاقية تأييد معظم القادة السياسيين المراسخين ، حيث أعطت العراق بعض المزايا مثل توفير السلاح للجيش ، وإمكانية الدعم البريطاني في الصراع (الذي كان في بداياته في فلسطين) ، ولكنها كانت تعنى ضمناً رباطاً دائماً بين العراق وبريطانيا ، وكانت في النهاية تفرض تبعية دائمة من العراق للمصالح البريطانية . وقد شكلت المعارضة لها بؤرة التفت

حولها عدد من المصالح المختلفة ، وامتزجت معارضة الفلاحين الساخطين على شيوعهم الذين أصبحوا ملاكا للأراضي مع معارضة البروليتاريا في المدن التي تشكو من ارتفاع أسعار الطعام ، مع معارضة الطلبة والزعماء الوطنيين على ألوانهم المختلفة ، وفي هذا الموقف ، لعب الحزب الشيوعي دورا مهما في الربط بين الجماعات المختلفة . وفي السودان ، كانت الجماعة الحاكمة التي ورثت الحكم البريطاني مرتبطة بحزبين ، كل منهما مرتبط بزعماء دينية تقليدية ، وكلاهما متماثلين في التركيبة الاجتماعية رغم اختلافهما حول مدى ارتباط السودان بنصر ، وكان هناك دور شعبي لا يمكنه أدائه وهو الذي حاول أن يلعبه الحزب الشيوعي ، المكون غالبا من الطلبة الذين درسوا في القاهرة *

وفي مواجهة هذا التفرق للقوى السياسية ، كانت هناك محاولات عديدة لايجاد حركات من نوع جديد يمكنها استيعاب العناصر المهمة على الساحة السياسية ، ونشأت محاولات كان لها أهمية خاصة خلال الخمسينات والستينات * الأولى كانت حزب البعث الذي نشأ في سوريا ، وكان حزبا يمثل تحديا لسيطرة عدد قليل من كبار عائلات الحضر والأحزاب والروابط المفككة بين الزعماء ، التي تعبر عن مصالحهم الخاصة وتأثيرها على السياسة السورية . واجتذب الحزب الطبقة المتعلمة الجديدة التي أفرزها التزايد السريع في التعليم ، وهي من الطبقات الأقل نفوذا في المجتمع ، وأغلبها من جماعات الأقليات خارج الأغلبية المسلمة البعثية من العلويين والدروز والمسيحيين ، وكانت جذورها كامنسة في الجدل الثقافي حول الهوية الوطنية للسوريين ، وعلاقاتهم بالمجتمعات العربية الأخرى ، وقد كان ذلك الجدل أكثر إلحاحا في سوريا منه في البلاد الأخرى ؛ بسبب الحدود التي رسمتها بريطانيا وفرنسا وفقا لمصالحهما الخاصة ، ولم يكن لها أي ارتباط ، كمعظم بلدان الشرق الأوسط ، بالفواصل الطبيعية أو التاريخية .

وقد أجاب ميشيل عفلق (١٩١٠ - ١٩٨٩) المنظر الرئيسي لحزب البعث - وهو مسيحي من دمشق ، على تلك القضية بمفاهيم عربية صرفة :

« هناك أمة عربية واحدة ، لها الحق في أن تعيش كدولة موحدة شكلتها تجربة تاريخية عظيمة ، هي ظهور الاسلام على يد النبي محمد ﷺ والمجتمع الذي جسده ، وهذه التجربة ليست ملكا للعرب المسلمين فقط ، ولكن لكل العرب الذين استوعبوها باعتبارها ملكا لهم ، أساسا لاعتلانهم بأن لهم رسالة خاصة في العالم ، وبحقهم في الاستقلال والوحدة . ويمكن تحقيق هذه الأهداف فقط بتحول مزدوج ، أولا بتحول العقل والروح ، وهو استيعاب لفكرة الأمة العربية من خلال الفهم والحب - وثانيا بتحول في النظام الاجتماعي والسياسي ، »

وقد كانت عناصر الإصلاح الاجتماعي والاشتراكية قليلة الاهمية في أول الأمر ، ولكن في منتصف الخمسينات أصبح حزب البعث حزبا أكثر اشتراكية ، وانتشر نفوذه في سوريا والبلدان المحيطة ، لبنان والأردن والعراق ، وأيضا بلاد شبه الجزيرة العربية ، وامتدت جاذبيته لأكثر من الطلبة والمتقنين الذين حرمهم السؤال حول الهوية ، وكان الحزب نافذا بشكل خاص أيضا بين جيل من ضباط الجيش المنحدرين من أصول اقليمية متواضعة ، والطبقة العاملة في المدن من المهاجرين من الريف . وفي الخمسينات، حدثت تقلبات بين حكم عسكري وحكم برلماني في سوريا، وفي ظروف تفتت السلطة ، يمكن لحزب لديه السياسة الواضحة والتأييد الشعبي أن يلعب دورا يفوق حجم افراده ، وكان البعث مؤثرا في كل من الحركة التي أدت الى قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ثم في انفصالها عام ١٩٦١ ، وبشكل مماثل اكتسب نفوذا متزايدا في العراق في أعقاب ثورة ١٩٥٨ .

كان البعث أيديولوجية تحولت الى قوة سياسية ، ولكن الحركة المهمة الثانية في تلك الفترة كانت نظاما حاكما ، طور بالتدريج نظاما فكريا يمكن به ادعاء الشرعية ويبرر به شرعيته ، وهم ضباط الجيش المصري الذين تولوا السلطة عام ١٩٥٢ ، والذين برز من بينهم جمال عبد الناصر كقائد بلا منازع في البداية ، كان لديهم برنامج سياسي محدود ، سياسيا ، ولم تكن بينهم أيديولوجية مشتركة بخلاف

المناداة بالمصالح الوطنية كموقف يعلو على مصالح الأحزاب والفرقاء ، واحساس بالتضامن مع جماهير الفلاحين الذين ينتمى معظمهم اليها ، وبمرور الوقت اكتسبوا صفات أيديولوجية ارتبطت بشكل عام بشخصية عبد الناصر . في هذه الأيديولوجية الناصرية ، كان هناك عدد من العناصر التي كانت في ذلك الوقت قادرة على تحويل الآراء ، وكانت لغة الاسلام اللغة الطبيعية التي استخدمها القادة في نداءاتهم للجماهير ، وكانوا بشكل عام يمثلون طبقة اصلاحية في نطاق الاسلام والتي لم تعارض ، بل على العكس ، عضدت أشكال الحدانة والتغيير العلماني والتحديثي التي أدخلوها ، وفي تلك الفترة ، أصبح الأزهر تحت السيطرة الحكومية بشكل صارم .

وكان التركيز على جاذبية الاسلام بشكل عام ، أقل من التركيز على جاذبية القومية والوحدة العربية ، وكانت الوحدة العربية مقبولة لدى الحكومات المصرية السابقة للثورة لدعم السياسة الخارجية ، ولكن التطور التاريخي المنفصل لمصر ، والثقافة والحضارة المتميزة التي تنامت في وادي النيل ، جعلتها متباعدة بمشاعرها عن جاراتها ، وبدأ نظام عبد الناصر ينظر لبلده كجزء من العالم العربي ، بل وزعيمه الطبيعي . وكان نظام عبد الناصر ينظر لمصر باعتبارها جزءا من العالم العربي وزعيمة له . كما آمنوا بوجوب توظيف هذه الريادة باتجاه الثورة الاجتماعية ، وملكية الدولة والسيطرة على وسائل الانتاج واعادة توزيع الدخل وكلها كانت أساسية لتعظيم القوة الوطنية ، ولذاكاء الدعم الشعبي للنظام .

وقد جرى تسويق الإصلاح الاجتماعي بمصطلحات « الاشتراكية العربية » وهي نظام وسط بين الماركسية التي تؤيد صراع الطبقات ، والرأسمالية التي تعني سيادة المصالح الفردية وسيطرة الطبقات التي تمتلك وسائل الانتاج ، أما في الاشتراكية العربية فإن المجتمع بكامله يلتف حول حكومة تعمل من أجل المصالح العام . وقد طرحت هذه الفكرة في الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ :

« فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ، والوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي فرض عليها نتيجة طبيعية للقيمر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة في التقدم ، والثورة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها . ذلك التحدي الذي تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التي تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف ، بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها ، لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية هي الكفاية والعدل . وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية للعودة الى الأمر الطبيعي - أمة واحدة » (١) .

وفي الميثاق أن الديمقراطية السياسية مستحيلة بلا ديمقراطية اجتماعية ، بما يعنى الملكية العامة لوسائل الاتصالات والخدمات العامة الأخرى ، والمصارف ، وشركات التأمين ، والصناعة الثقيلة والمتوسطة ، والأكثر أهمية التجارة الخارجية ، ويجب أن يكون هناك تكافؤ في الفرص ، والرعاية الصحية والتعليم للجميع رجالا ونساء على السواء ، وتشجيع تنظيم الأسرة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات بالوحدة الوطنية ، وكذلك الانقسامات بين الدول العربية ، وأن مصر يجب أن تنادى بالوحدة العربية ورفض الادعاء بأن هذا يعد تدخلا في شئون الدول الأخرى . وفي السنوات القليلة التي تلت ذلك ، نفذت إجراءات الإصلاح الاجتماعي بصرامة ، وتضمنت تحديد ساعات العمل ، والحد الأدنى للأجور ، وتوسيع مظلة الخدمات الصحية ، وتوزيع نسبة من أرباح الصناعة على التأمين الاجتماعي ، والخدمات الاجتماعية ، وقد أمكن تحقيق هذه الإجراءات بالنمو السريع الذي تحقق لمصر في بداية الستينات ، وبحلول ١٩٦٤ ، توقف النمو ، ولم يعد معدل الاستهلاك الفردي في تزايد .

وحتى في ذروة نفوذه ، لم ينجح نظام عبد الناصر في استيعاب كل القوى السياسية للشعب المصري ، فقد كانت حركته السياسية الرئيسية « الاتحاد الاشتراكي العربي » قناة لنقل نوايا الحكومة الى الشعب ، بدلا من التعبير عن الرغبات الشعبية والمقترحات والشكاوى ، واتهمها الاخوان المسلمون باستغلال مفردات الاسلام كغطاء سياسي لسياساتها العلمانية ، وانتقد الماركسيون « الاشتراكية العربية » ؛ باعتبارها مختلفة عن « الاشتراكية العلمية » ، انقائمة على الاعتراف باختلاف الطبقات وصراعها .

الا ان الناصرية لاقت في البلدان العربية الاخرى قبولا شعبيا هائلا ومستمرا ، وقد شجعت شخصية عبد الناصر ، ونجاح نظامه ، والانتصار السياسي في أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، وبناء السد العالي ، واجراءات الاصلاح الاجتماعي ، والتطلع الى قيادة قوية للدفاع عن القضية الفلسطينية كلها ساعدت على تقوية الأمل في تحقيق عالم مختلف ، وأمة عربية موحدة مرتبطة بالثورة الاجتماعية الحقبة ، لتنبؤا موقعها المناسب في العالم ، وكان مما أنعش هذه الآمال الاستخدام الحاذق للصحافة والاذاعة ، التي خاطبت الشعوب العربية من فوق رأس حكوماتها ، وقد عمقت هذه النداءات من الخلافات بين الحكومات العربية ، ولكن الناصرية ظلت رمزا للوحدة والثورة ، وجسدت نفسها في حركات سياسية ذات منظور واسع ، كحركة القوميين العرب التي تأسست في بيروت ، وكان لها صدى واسع بين اللاجئين الفلسطينيين .

صعود الناصرية

على مدى الستينات ، ظلت الحياة العامة للبلدان العربية خاضعة لتلك الفكرة عن شكل اشتراكي محايد من القومية العربية وعبد الناصر زعيمها ورمزها ، وبتحقيق الاستقلال في الجزائر عام ١٩٦٢ انتهى فعليا عصر الامبراطوريات الاوربية ، وان ظلت بعض المناطق من الشرق الاوسط

تحت السيطرة البريطانية ، التي تجسدت فى أشكال من الحكومات قائمة على أساس احتمال امكانية استخدام القوة المسلحة ، وفى عدن و « المحميات » من حولها كانت المصالح البريطانية ملحوظة فى الخمسينات ، وكان معمل تكرير البترول فى عدن مهما وكذلك القاعدة البحرية ، بسبب الخوف من سيطرة أسطول الاتحاد السوفيتى على القرن الأفريقى فى الساحل المقابل من البحر الأحمر ، وتحولت الحماية المتسببة على البلدان المحيطة الى نظام شكلى للسيطرة .

انتعاش الوعي السياسى فى عدن والمعز بصعود الناصرية مع تغيرات معينة كانت تجرى حينذاك فى اليمن ، كلها فرضت على البريطانيين رفع درجة المشاركة المحلية فى الحكم ، وتشكل مجلس تشريعى فى عدن ، واتحدت المحميات المحيطة فى فيدرالية انضمت اليها عدن نفسها ، وقد جلبت بعض التنازلات المحدودة مطالب جديدة من الطبقة المتعلمة الصغيرة بين العمال فى عدن ، وايضا من بين أولئك الذين عارضوا سيطرة الحكام فى الاتحاد الفيدرالى وبتشجيع من مصر ، واندلعت الاضطرابات . وفى عام ١٩٦٦ ، قررت الحكومة البريطانية الانسحاب ، وعندما انقسمت المعارضة الى مجموعتين ، وعندما تم الانسحاب فى ٦٧ ، كانت الجماعة ذات الميول الماركسية فى الحضر هى التى تمكنت من الوصول للسلطة .

وفى الخليج ، لم يكن الضغط هو الذى أدى للانسحاب بمقدار ما كان المفهوم المتغير لوضع بريطانيا العالمى ، وفى عام ١٩٦١ حصلت الكويت على الاستقلال ، وتمكنت الطبقة الحاكمة المستقرة ، من عائلات كبار التجار ، والملتفة حول العائلة الحاكمة ، من ايجاد نوع جديد من الحكومة والمجتمع بالاستفادة من البترول ، وإلى الجنوب فى الخليج أدت إعادة نظر بريطانيا لاستراتيجيتها ولمواردها ، الى قرار حكومتها عام ١٩٦٨ بسحب قواتها المسلحة ، وبهذا انتهت سيطرتها السياسية على كامل منطقة المحيط الهندى بحلول عام ١٩٧١ ، وقد كان هذا القرار بشكل ما مناقضا للمصالح البريطانية فى المنطقة ، وأدى اكتشاف البترول فى أجزاء مختلفة من الخليج واستغلاله على نطاق واسع فى (أبو ظبى) ، الى اضافة أهمية كبيرة على

منطقة كانت في الماضي شديدة الفقر ، وأدى ذلك الى امتداد السيطرة البريطانية من الموانئ الصغيرة على الساحل الى الداخل ، حيث أصبح الترسيم اندقيق للحدود أمرا مهما . ومن خلال النفوذ البريطاني ، نشأ اتحاد هثن بين امارات الخليج السبع (الامارات العربية المتحدة) للقيام بالدور التوحيدي الذي مارسه البريطانيون . وتكون من : أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ، ولم تنضم اليه قطر أو البحرين ، وظل استقلال البحرين مهتدا لفترة ما يادعاهات الايرانيين بالسيادة عليها بناء على مجادلات تاريخية ، ولكنها عادت فُسجبتها عام ١٩٧٠ .

ولقد كان الجزء الوحيد الذي ظل فيه الوجود البريطاني ، هو منطقة لم يكن لها فيها أي وجود رسمي من قبل ، فقد كان حاكم عمان لوقت طويل تحت السيطرة الفعلية لمجموعة صغيرة من المسئولين البريطانيين ، ونادرا ما امتد حكمه للداخل ، حيث كانت القوة الفعلية في أيدي امام « الطائفة الاباضية » ، وقد أدت احتمالات العثور على البترول في الداخل في الخمسينات الى توسع سلطة السلطان بدعم من بريطانيا ، وأدى هذا بدوره الى قيام ثورة محلية بدعم من السعودية التي كانت لها مطالباتها الاقليمية ، وراء ذلك الصراع ، وكانت المصالح المتضاربة لشركات البترول البريطانية والأمريكية ، غير بعيدة عن المشهد ، وقمعت هذه الثورة بمعونة بريطانية ، وانتهت الامامة ، ولكن في عام ١٩٦٥ اندلعت ثورة أكثر خطورة في الجزء الغربي من البلاد « ظفار » واستمرت بدعم خارجي حتى السبعينات ، ولم يكن السلطان راغبا في تقديم أي تنازلات بالتغيير ، وفي عام ١٩٧٠ خلع السلطان بإيعاز من البريطانيين لصالح ابنه .

بحلول الستينات ، لم يكن الشاغل الرئيسي لأولئك المهتمين بظهور القومية العربية منصبا على بقايا الحكم الاستعماري . ولكن على نوعين آخرين من الصراع بين القوتين العظميين ، وصراع بين الدول التي تحكمها مجموعات ملتزمة بالتغيير السريع أو الثورة على النسق الناصري بشكل عام ، وبين دول تحكمها عائلات حاكمة أو جماعات محافظة تجاه التغيير السياسي الاجتماعي ، ومعادية لانتشار نفوذ الناصرية . وفي سوريا ، كانت

السلطة في يد حزب البعث عام ١٩٦٣ ، تولاهما زعماؤه المدنيون بادى الأمر ومن بعدهم ضباط الجيش المرتبطون به ، وفي العراق عام ١٩٩٣ ، أسقطت ثورة أخرى أكثر ميلا للبعث والناصرية ، حكومة الضباط التي شكلتها الثورة عام ١٩٥٨ ، ولكن النقاش حول الوحدة بين العراق وسوريا ومصر أظهر الخلافات في المصالح والأفكار بين ثلاثتهم ، وفي السودان ، قامت ثورة عسكرية عام ١٩٥٨ ، واتخذت الحكومة التي أعقبتها سياسة الحياض والتنمية الاقتصادية ، حتى استعيد الحكم البرلماني عام ١٩٦٤ بضغط شعبي . وفي الجزائر ، قامت الحكومة الأولى التي تشكلت بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بيللا ، وخلفتها عام ١٩٦٥ حكومة أخرى أكثر التزاما بالاشتراكية والحياض برئاسة اليوارى بومدين ، وعلى الجانب الآخر كانت هناك ملكيات في مراكش وليبيا والأردن والعربية السعودية ، وكان لتونس وضع غامض ، حيث كان يحكمها بورقيبة كزعيم لحزب الجماهير الوطني الملتزم بالاصلاحات الواسعة ، ولكنه كان مناعضا لتوسع النفوذ المصري ولمعظم الأفكار السائدة عن القومية العربية .

وفي تلك الفترة تعاظم الشعور ، بأمة في مرحلة التكوين ، بالثروة الجديدة والتغيرات الأخرى الناتجة عن استغلال البترول ، فقد أصبحت الموارد البترولية للعرب وبلدان الشرق الأوسط الأخرى آنئذ ، مهمة بالفعل في عالم الاقتصاد وكان لذلك تأثير عظيم على مجتمعات الدول المنتجة للبترول ، العراق والكويت والسعودية وليبيا والجزائر . كانت عائداتهم تصل الى ٢ بليون دولار سنويا واستخدمت بشكل مسئول في العراق والكويت وليبيا والجزائر وبشكل أقل مسئولية في العربية السعودية ، حتى قامت ثورة عائلية خلعت سعود الابن الأكبر لعبد العزيز الذي أصبح ملكا بمجرد وفاة أبيه ، ونصب الأخ الأقل فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥) ، الذي أوجد البنية الأساسية للمجتمع الحديث فقد وسع من الخدمات الاجتماعية ، ووضع هياكل متقنة متطورة للإدارة ولقوات الأمن والدفاع التي بنيت على أسسها .

وقد بدأت هذه التطورات في تغيير مكانة الجزيرة العربية في العالم العربي بطريقتين مختلفتين ، فمن ناحية استطلاع حكام السعودية وبلدان الخليج استخدام ثرواتهم لتحقيق وضعية أكثر نفوذا في الشؤون العربية ، وبدءوا أيضا في هذه الفترة في تقديم العون على نطاق واسع للدول الأكثر فقرا ، ومن ناحية أخرى كانت مجتمعاتهم المتغيرة بشكل سريع قد بدأت في اجتذاب أعداد كبيرة من المهاجرين من البلدان العربية الأخرى ، وكان ذلك بشكل أقل في الجزائر والعراق اللتين تتمتعان بتعداد كبير ، وكان بإمكانهما إيجاد العمال المهرة المتعلمين من بين أبنائهما ، ولكن في السعودية والكويت وبلدان الخليج الأخرى وليبيا ، كان التعداد صغيرا بما لا يفي باحتياجات تنمية الموارد ، وكانت الطبقات المتعلمة قليلة ، والمهاجرون معظمهم من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين ما عدا في ليبيا ، حيث عمل عدد قليل من المصريين ، إذ كانت مصر في احتياج لجيش عامل كبير بالإضافة إلى تنامي الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة ، مما جعل الحكومة مترددة في السماح بالهجرة على نطاق واسع ، وفي بداية السبعينات ، كانت هناك قرابة نصف المليون مهاجر ، معظمهم من العمال المتعلمين ، حملوا معهم الأفكار السائدة في البلدان التي أتوا منها : أفكار الثورة الناصرية أو القومية البعثية وحنين الفلسطينيين الذي لا ينتهي للعودة إلى وطنهم ، وكانت أفكارهم وآمالهم تميل إلى مساندة مصالح مصر عبد الناصر في استخدام ثروة دول النفط ، كوسيلة لتحقيق كتلة قوية من الدول العربية تحت القيادة المصرية .

أزمة ١٩٦٧

كانت هناك بالفعل خلال الستينات علامات بأن دعاوى الناصرية وأدعائها قد ذهبت إلى أبعد من إمكاناتها ، وقد أوضح انهيار الاتحاد بين سوريا ومصر في ١٩٦١ ، وقشل المباحثات اللاحقة حول الوحدة - حدود زعامة عبد الناصر وحدود المصالح المشتركة للبلدان العربية ، وكانت الأحداث في اليمن أكثر دلالة ، ففي عام ١٩٦٢ توفي الإمام الزيدى حاكم البلاد وخلع خليفته بشكل شبه فوري على يد حركة قام بها الليبراليون

المتعلمون في المنفى ، بالاشتراك مع ضباط الجيش النظامي ، وبدعم محدود من القبائل . وأصبحت الامامة العتيقة ، الجمهورية العربية اليمنية (وتعرف باليمن الشمالي للتفرقة بينها وبين الدولة التي تأسست بعد الانسحاب البريطاني وأطلق عليها اليمن الجنوبي) ، وقد طالبت المجموعة التي تولت السلطة بالدعم المصري مباشرة ، وأرسلت بالفعل وحدات من الجيش المصري . ورغم هذا الدعم كانت مهمة حكم البلاد أكبر من قدرة الحكومة الجديدة . قتلك البلاد كان الامام يحكمها بشكل مباشر ، وكانت متمسكة بفضل المهارات والخبرة المتراكمة للامام واتصالاته ، وقد تمردت بعض أجزاء من الريف ، وهي التي دانت بالولاء للامام ، أو التي تعارض توعية السيطرة التي حاولت الحكومة فرضها - بدعم من السعودية ، وتلا ذلك سنوات من الحرب الأهلية كان الصراع فيها مختلطاً بين الجماعات المحلية ، وأيضاً بين مصر والملكيات التقليدية ، ولم يكن أى من الجانبين قادراً على هزيمة الطرف الآخر ، وتمكن الذين يتلقون الدعم المصري من السيطرة على المدن الرئيسية والطرق التي تربطها فقط . ولكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على معظم الريف ، وتورط جيش مصري كبير ظل يحارب لمدة سنوات في ظروف غير عادية .

وقد بانّت حدود القوة المصرية والعربية بشكل أكثر تحديداً في أزمة أكبر وهي تلك التي حدثت عام ١٩٦٧ ، والتي جرت مصر ودولا عربية أخرى لمواجهة مأساوية مباشرة مع إسرائيل ، كان من المحتم أنه تدفع ديناميكيات السياسة الناصرية بعبد الناصر الى وضع البطل القائد للعرب فيما كان يعتبره معظمهم القضية المركزية أو المحورية ، وهي علاقاتهم بإسرائيل . وفي عام ١٩٥٥ كانت الحكومة العسكرية المصرية قد بدأت في تأكيد قيادتها ، كما أدت أحداث ١٩٥٦ والسنوات التي تلتها الى تحويل عبد الناصر الى رمز للقومية العربية ، ولكن فيما وراء ذلك ، كان هناك اتجاه معين في السياسة المصرية لجعل مصر زعيمة لكتلة عربية مرتبطة بشكل وثيق ، الى الحد الذي يدفع العالم الخارجى للتعامل معها فقط من خلال الاتفاق مع القاهرة ، وقد كان للأعباء المترتبة على القضية الفلسطينية

والتحدث باسمها خطرهما الواضح ، وحتى عام ١٩٦٤ ظلت مصر تؤدي ذلك الدور بحذر ، ففي ذلك العام رفضت مصر أن تجر الى المواجهة مع اسرائيل حول خطط اسرائيل لاستغلال مياه نهر الأردن في الري ، ومنذ ذلك الوقت تعرض عبد الناصر لضغوط من جهات مختلفة ، فالتزم المحافظة التي كان بالفعل في صراع معها بسبب الحرب الأهلية في اليمن ، أكدت أن حذره علامة على عدم إيمانه الحقيقي بالقضية التي يدعى تبنيها . وفي سوريا ، كانت السلطة قد أصبحت بين أيدي مجموعة من البعثيين الذين آمنوا بأنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية ، سوى من خلال الثورة الاجتماعية والمواجهة المباشرة مع اسرائيل ، وخلق أمة عربية جديدة .

وفي قلب العلاقات العربية - العربية بدأ يتشكل نسيج جديد ، فعند عام ١٩٤٨ والفلسطينيون أنفسهم لم يكونوا قادرين على القيام بدور مستقل في المفاوضات حول مصيرهم ، وانهارت قيادتهم ، وكانوا متفرقين بين عدد من الدول ، وكان على الذين فقدوا بيوتهم وأعمالهم بناء حياة جديدة لأنفسهم ، ولم يكن بإمكانهم لعب أي دور إلا تحت سيطرة البلدان العربية وبموافقتها . وفي عام ١٩٦٤ ، أوجدت الجامعة العربية هوية خاصة بهم (منظمة التحرير الفلسطينية) ولكنها كانت تحت سيطرة مصر ، والقوات المسلحة التابعة لها كانت جزءا من الجيوش المصرية والسورية والأردنية والعراقية ، في ذلك الوقت تنامي جيل جديد من الفلسطينيين في المنفى لهم ذكريات عن فلسطين ، وتعلموا في القاهرة أو بيروت ، وتأثروا بالتيارات الفكرية هناك ، وظهرت تدريجيا في أواخر الخمسينات حركة سياسية من نوعين ، منظمة فتح الملتزمة بأن تظل كاملة الاستقلال عن النظم العربية والتي لم تكن مصالحها هي مصالح الفلسطينيين ، وإضا ملتزمة بالمواجهة المسلحة المباشرة مع اسرائيل ، وعدد من الحركات الأصغر التي خرجت من الناصريين والقوميين العرب في بيروت ، وتحركت تدريجيا باتجاه التحليل الماركسي للمجتمع ، والعمل الاجتماعي والايمان بأن الطريق لاستعادة فلسطين يكمن في الثورة الشاملة في البلدان العربية .

وفي عام ١٩٦٥ ، بدأت هذه الجماعات فى القيام بعمليات مباشرة داخل إسرائيل ، وبدأ الاسرائيليون فى القصاص ، لا ضد البعث السورى الذى كان يدعم الفلسطينيين ، ولكن ضد الأردن ، ولم تكن هذه الأعمال الاسرائيلية مجرد رد على ما كان يقوم به الفلسطينيون ، وانما كانت نابعة من ديناهيات السيادة الامرائيلية ، فقد استمر سكان اسرائيل فى التزايد أساسا بفعل الهجرة ، وفى عام ١٩٦٧ بلغ تعدادهم حوالى ٢.٣ مليوناً ، شكل العرب من بينهم قرابة ١٣٪ ، وتزايدت قوتهم الاقتصادية بفضل المعونات من الولايات المتحدة ومن اليهود فى العالم الخارجى ، والتعويضات من ألمانيا الغربية ، وكانت أيضاً تعزز قوة قواتها المسلحة وخبراتها ، وخاصة فى السلاح الجوى ، وكانت اسرائيل تعلم أنها أقوى عسكرياً وسياسياً من جيرانها العرب ، وفى مواجهة التهديدات من أولئك الجيران ، رأت أنه من الأفضل أن تظهر قوتها ، فقد يؤدى ذلك الى اتفاق أكثر استقراراً مما أمكن تحقيقه ، ولكن فيما وراء ذلك ، كانت آمالها تقوى فى غزو بقية فلسطين وانهاء الحرب التى لم تنته فى ١٩٤٨ .

وتجمعت كل هذه الخطوط فى عام ١٩٦٧ ، فى مواجهة أعمال الردع الاسرائيلية ضد الدول العربية ، والتقارير التى قد لا يكون لها أساس عن هجوم اسرائيل وشيك على سوريا ، طلب عبد الناصر من الأمم المتحدة سحب قواتها المتمركزة على الحدود المصرية مع اسرائيل منذ حرب السويس ١٩٥٦ ، وعندما تم ذلك أطلق مضيق العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، ويندو أنه تصور أن ليس لديه ما يخسره ، فاما أن تتدخل الولايات المتحدة فى اللحظة الأخيرة للتفاوض حول تسوية سياسية ، فما يمكن أن يصبح نصراً له ، أو اذا كانت الحرب ، فإن قواته المسلحة والمدربة بمعونة الاتحاد السوفيتى سوف تكون قادرة على الانتصار ، وكان يمكن أن تكون نظرتة صائبة لو كان للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على سياسة اسرائيل ، حيث كان هناك تيار داخل الحكومة الأمريكية يسيل الى حل المشكلة سلمياً ، فالملاقات بين القوى الأعظم وعملاتها ليست بسيطة على الإطلاق ، ولكن الاسرائيليين لم يكونوا على استعداد لإعطاء مصر انتصاراً

سياسيا لا يعكس موازين القوى بينهما ، وبدورهم لم يكن لديهم ما يخسرونه ، فكانوا يتوقعون أنهم أقوى عسكريا ، وإذا لم تجر الأمور لصالحهم على غير المتوقع فبإمكانهم دائما الاعتماد على العون الأمريكى . ومع ارتفاع التوتر ، وقعت الأردن وسوريا اتفاقيات عسكرية مع مصر ، وفى ٥ يونيو هاجمت إسرائيل مصر ودمرت قواتها الجوية ، وفى الأيام القليلة التى تلت ذلك من القتال ، احتل الاسرائيليون سيناء حتى قناة السويس ، والقدس ، والجزء الفلسطينى من الأردن وجزءا من جنوب سوريا هو مرتفعات الجولان ، قبل التوصل الى الاتفاق على وقف إطلاق النار فى الأمم المتحدة الذى أنهى القتال .

كانت الحرب نقطة تحول من عدة نواح مختلفة ، فالاحتلال الاسرائيلى للقدس وواقع أن الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين أصبحت الآن تحت السيطرة اليهودية ، أضاف بعدا جديدا للصراع ، وغيرت الحرب من موازين القوى فى الشرق الأوسط ، وأصبح واضحا أن إسرائيل أقوى عسكريا من الدول العربية مجتمعة ، وغير ذلك من علاقة كل منها (الدول العربية) مع العالم الخارجى ، وما كان يعتبر - صوابا أو خطأ - تهديدا لوجود إسرائيل آثار تعاطفا فى أوروبا وأمريكا ، حيث كانت ذكريات مصير اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ما زالت ماثلة ، كما أن النصر الاسرائيل السريع أيضا قد زاد من جاذبيتها كحليف فى نظر الأمريكيين . وبالنسبة للدول العربية ، خاصة مصر ، كان ما حدث بكل المقاييس هزيمة كشفت حدود قدراتها السياسية والعسكرية ، وبالنسبة للاتحاد السوفيتى كانت أيضا نوعا من الهزيمة ، ولكنها جعلتها أكثر تصميميا على التعرض لهزيمة أخرى بنفس الجسامة ، وتركت الحرب آثارها بشكل عميق على كل الأفراد فى العالم عربيا كانوا أم يهودا ، وما كان صراعا محليا أصبح الآن صراعا عالميا .

وأهم النتائج على المدى الطويل ، كان احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين العربية ، القدس وغزة ، والجزء الغربى من الأردن (يعترف عادة

بالضفة الغربية) ، وأصبح المزيد من الفلسطينيين لاجئين خاضعين للاحتلال الاسرائيلي ، وزاد ذلك من الإحساس بالهوية الفلسطينية ، والقناعة بينهم بأنه في النهاية لا مناص من الاعتماد على أنفسهم فقط ، وظهرت أيضا مشكلة أمام اسرائيل والبلاد العربية والدول العظمى ، قيل تظل اسرائيل على احتلالها لما غنمتها من الأراضي ؟ أم تتنازل عن الأرض مقابل تسوية سلمية مع الدول العربية ؟ وهل يجب أن يكون هناك نوع من الهوية السياسية للفلسطينيين ؟ وكيف يمكن للبلاد العربية أن تستعيد الأرض التي فقدتها ؟ وكيف يمكن للقوى الكبرى أن تتوصل لتسوية تمنع حدوث حرب أخرى قد يدفعون للدخول فيها ؟

وكان من الممكن أن يتقدم المنتصرون بنوع من المبادرة تفتح الطريق أمام اجابة ما عن هذه الأسئلة ، ولكن هذه المبادرة لم تتحقق ، ربما لأن الاسرائيليين قد احتاجوا لوقت طويل ليضم نتائج مثل هذا النصر السريع الكامل واستيعابه . وتمترست كل الأطراف في مواقع جديدة ، فوجد الفلسطينيون أنفسهم موحدين تحت الحكم الاسرائيلي ، وطالبوا بحقوقهم في وطن مستقل منفصل ، وبدأ الاسرائيليون في ادارة الأراضي المحتلة كجزء من اسرائيل ، وتجمع مجلس الأمن في الأمم المتحدة أخيرا في الاتفاق على القرار ٢٤٢ ، ويسود بمقتضاه السلام في حدود آمنة ومعترف بها ، وتنسحب اسرائيل من أراضٍ احتلتها ، وتؤدي التعويضات للاجئين ، وكان هناك عدم اتفاق حول تفسير ذلك ، هل تنسحب اسرائيل من كل المناطق أو بعضها، وهل يعتبر الفلسطينيون دولة أو جمهرة من المهاجرين الأفراد ؟ وتبنى الزعماء العرب قراراتهم الخاصة في مؤتمر عقد في الخرطوم في سبتمبر ١٩٦٧ ، وقرروا عدم الاعتراف بالاحتلال الاسرائيلي ورفضوا مبدأ المفاوضات ، وهنا أيضا كان هناك اختلاف في التفسيرات المختلفة بالنسبة لمصر والاردن على الأقل ، وظل الطريق مفتوحا أمام التسوية السلمية .

الفصل الخامس والعشرون

توحيد العرب وتفرقهم (بعد ١٩٦٧)

أزمة ١٩٧٣

عاش عبد الناصر ثلاث سنوات بعد هزيمته ، ولكن وضعه الدولي اهتز بشدة : فقد تأثرت علاقاته ببريطانيا وأمريكا باتهاماته لهما ، واعتقاده بأنهما عاونتا إسرائيل عسكريا خلال حرب ١٩٦٧ ، علاوة على أصرار أمريكا على عدم انسحاب إسرائيل الا مقابل السلام ، وبضعف موقفه حيال الحكام العرب بانكشاف حدود قدراته . وقد كان أحد نتائج حرب ١٩٦٧ أن أوقف الخسائر في اليمن ، وانسحبت قواته منها بمقتضى اتفاقية مع العربية السعودية .

أما داخل مصر ، فقد ظل وضعه قويا ، وفي نهاية ذلك الأسبوع المصري من يونيو ١٩٦٧ أعلن تنحيه ، ولكن ذلك حرك احتجاجا شعبيا في مصر وبعض الدول العربية الأخرى ، ربما كان ذلك راجعا لبراعة التنظيم ، وربما أيضا بسبب الاحساس بأن استقالته سوف تكون أعق من الهزيمة ، فقد ظلت سيطرته على المشاعر الشعبية في الدول العربية الأخرى قوية تقديرا لشخصه ولقدر مصر المعترف بها لديهم ، كما كان أيضا الوسيط الذي لا يمكن الاستغناء عنه بين الفلسطينيين ومن آوأمهم . وفي سنوات ما بعد ١٩٦٧ ، تنامي الشعور الوطني الفلسطيني ، وتزايدت قوة « فتح » وسيطرت منذ عام ١٩٦٩ على منظمة التحرير الفلسطينية ، وأدى ذلك الى عدد من الأعمال الفدائية ضد إسرائيل ، وانصبحت أعمال الردع الاسرائيلية على الأراضي التي كان للفلسطينيين فيها بعض من حرية الحركة . وفي عام ١٩٦٩ ، تمكنت مصر من التدخل لعقد اتفاقية

بين الحكومة اللبنانية والمنظمة ، تحددت بموجبها الضوابط التي يمكن للمنظمة أن تعمل من خلالها بحرية في جنوب لبنان ، وفي العام التالي ١٩٧٠ ، اندلع قتال عنيف في الاردن بين الجيش وجماعات الميليشيات الفلسطينية التي بدا أنها توشك أن تتولى السلطة في البلاد . واستطاعت الحكومة الأردنية فرض سيطرتها وانتهت حرية حركة الجماعات الفلسطينية ، ومرة أخرى كانت وساطة عبد الناصر هي التي أعادت السلام بين الطرفين .

توفي عيد الناصر فوراً بعد ذلك ، ولا بد أن المشهد غير العادي في جنازته ، للملايين يبكون في الطرقات كان يعنى شيئاً بالتأكيد ، وعلى الأقل ، كان من الصعب تصور مصر أو العالم العربي يدونه في تلك اللحظات ، وكان موته نهاية لحقبة الأمل في عالم عربي موحد يخلق من جديد .

وخلف عبد الناصر رفيقه لفترة طويلة أنور السادات (١٩١٨ - ١٩٨١) ، وبدأ للوهلة الأولى أن مصر ستضي على نفس المسار ، وفي البلدان العربية الأخرى أيضاً توالى التغييرات حتى عامي (١٩٦٩ - ١٩٧٠) حين تولى الحكم أشخاص بدا كما لو كانوا سينتهجون سياسة مشابهة للناصرية أو على الأقل منسجمة معها ، ولم تكن هناك تغييرات أساسية في ذلك الوقت في مراكش أو تونس فقد ظل الملك « الحسن » ومن حوله في الحكم ، وبورقيبة وحزب « الدستور الجديد » في تونس ، وفي الجزائر تحقق التغيير في الجماعة الحاكمة قبل ذلك بسنوات قليلة ، وإلى الشرق حكم فيصل في السعودية ، والملك حسين في الأردن ، والعائلات الحاكمة في دول الخليج ، أما في ليبيا ، فقد أطاحت تركيبة مألوفة من ضباط الجيش والمثقفين الراديكاليين بالملكية عام ١٩٦٩ ، وبعد فترة برز من بين المجموعة الحاكمة رمز مسيطر على الضباط ، هو معمر القذافي ، وفي السودان قامت جماعة مشابهة بقيادة جعفر النميري ، أسقطت النظام الدستوري في عام ١٩٦٩ ، وفي سوريا كان النظام البعثي متورطاً بعمق في هزيمة ١٩٦٧ ، فحلت محله في عام ١٩٧٠ جماعة من الضباط بقيادة

حافظ الأسد ، الذي ينتمى أيضا للبعث ولكنه أكثر حذرا في سياسته ، وفي العراق أيضا ، انتهت فترة من الحكم المتهتر ، من ائتلاف بين ضباط الجيش والمدنيين ، بتولى جماعة أكثر تناسكا ، ومرتبطة بالبعث ، للسلطة عام ١٩٦٨ ، وظهر على الفور صدام حسين بصقته أقوى أفرادها . وفي اليمن الجنوبية ، كان عام ١٩٦٩ عاما حرجا ، سقط فيه تحالف القوى الذي استولى على السلطة مع الاستقلال ، وحلت محله جماعة أكثر ماركسية ، وفي شمال اليمن لم تحدث في تلك السنوات تغييرات حاسمة ، فقد جلبت نهاية الحرب الأهلية الى السلطة تحالفا من عناصر من الجانبين ، وظلت علاقة كل منها بالآخر في حاجة الى التعريف ، وفي عام ٧٤ تأسس نظام أقل استقرارا بدعم من الجيش وبعض زعماء القبائل الأقوياء .

في عام ١٩٧٣ ، وقعت أحداث لا تقل درامية عن أحداث عام ١٩٦٧ ، وكانت علامة على مرحلة جديدة من مسيرة الوحدة العربية وإعادة تأكيد الاستقلال في وجه القوتين العظميين ، ومرة أخرى كانت هناك مواجهة مع إسرائيل : كانت الرغبة في تعويض هزيمة ١٩٦٧ قائمة قبل وفاة عبد الناصر ، وتجلت في (حرب الاستنزاف) على طول قناة السويس ، وإعادة تسليح الجيش المصري والسوري من قبل السوفيت ، وفي بداية السبعينيات ، كان رئيس مصر الجديد « السادات » ، قد أجرى تغييرات معينة في السياسة عندما طلب سحب الخبراء والفنيين السوفيت ، ولكن الجيش ظل قائما على التسليح والتدريب السوفيتي ، وفي أكتوبر ١٩٧٣ ، شن هجوما مفاجئا على القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة ، وفي نفس اللحظة وبالاتفاق المسبق هاجم الجيش السوري الإسرائيليون في الجولان .

في الاندفاع الأولى من القتال ، نجح الجيش المصري في عبور القناة وبناء الجسور ، واحتل السوريون جزءا من الجولان ومكنتهم الأسلحة التي وفرتها الروس من تحييد سلاح الجو الإسرائيلي الذي حقق النصر في عام ١٩٦٧ ، وفي الأيام القليلة التالية انعكس المد العسكري ، وعبرت القوات الإسرائيلية باتجاه دمشق ، وكان نجاحهم راجعا للعدادات التي أرسلتها الولايات المتحدة على عجل ، إضافة الى المهارات العسكرية ، وكذا جزئيا

للخلاقات السياسية بين مصر وسوريا (*) ، التي سرعان ما كشفت عن نفسها ، وأظهرت العمليات العسكرية مرة أخرى التفوق العسكري الاسرائيلي ، ولكن الحرب لم تكن هزيمة للعرب لا في أعين العرب ولا في أعين العالم ، إذ أظهرت الهجمات تخطيطا دقيقا وتصميما جادا ، واكتسبت التعاطف والدعم المالي والعسكري من البلدان العربية الأخرى ، وانتهت بإيقاف إطلاق النار الذي فرضه نفوذ القوى العظمى ، الذي أظهر أن الولايات المتحدة لن تقبل الهزيمة لاسرائيل ، كما لن يقبل السوفيت بهزيمة مصر ، وأنهما غير راغبتين في السماح بتصاعد الحرب بطريقة قد تجرهما إليها .

وقد كان جانب من أسباب تدخل القوى العظمى القوى هو قيام العرب باستخدام أمضى أسلحتهم ، وهو القدرة على فرض حظر على صادرات النفط . فللمرة الأولى ، وربما الأخيرة استخدم هذا السلاح بنجاح ، فقد قررت البلدان العربية ، المنتجة للنفط تخفيض انتاجها طالما ظلت اسرائيل على احتلالها للأراضي العربية ، وفرضت السعودية حظرا كاملا على الصادرات للولايات المتحدة وهولندا ، وهما الأكثر تعاطفا مع اسرائيل من بين الدول الأوربية ، وكانتا أيضا مركز السوق الحرة للبترول .

كانت آثار هذه القرارات قاسية : لأنها واكبت تغييرا آخر اتجهت الدول المصدرة للبترول (أوبك) إليه منذ زمن ، فقد ارتفع الطلب على

(*) التزامنا عبارات المؤلف حرجا على الأمانة العلمية ، ولكننا نرى انه جانب الصواب في حديثه عن التفوق الاسرائيلي لأميرين أولهما أن العرب لم يكونوا يحاربون اسرائيل ، بل ترسانة الجيش الأمريكي بأكملها ، والثاني أن اسرائيل لم تدفع أن تزحزح الجيش المصري من مواقعه ، وفشلت في انتزاع مدينة السويس . ولولا الضائر اللادحة التي منيت بها لم تسارعت بتوقيع اتفاقية فض الاشتباك ثم قبول اخلاء سيناء بأكملها . وأخيرا فالالتصام في الحرب لا يقيم بالعمليات العسكرية ، بل بالنتائج السياسية والاقتصادية التي تحققت بالعمليات العسكرية ، وهذا ما حدث بالضبط في حرب أكتوبر ، ولو انصت العرب آنذاك لتوصيحة القيادة المصرية ، لكانت دولة فلسطين قائمة الآن في قطاع غزة والضفة الغربية بأكملها ، ولكانت الجولان قد عادت الى سوريا بأكملها ، ولكانت اسرائيل وجدت نفسها رشا عن ارادتها تدوب في المحيط العربي وتعود لفلسطين عروبته تدريجيا بحكم التفوق العددي للعرب المقيمين هناك ، والذين من المقرر أن يزيد عددهم على عدد الاسرائيليين بحكم الفارق في معدل المواليد - (المحدث)

بترول الشرق الأوسط بتزايد احتياجات الدول الصناعية للانتاج وازدادت الأوبك قوة وتصميما على زيادة حصتها من الأرباح ، التي كانت أقل من المقدار المدفوع كضرائب على استهلاكه في البلدان المستوردة للبترول ، وبنهاية عام ١٩٧٣ ، قررت الأوبك رفع أسعار البيع بمقدار ٣٠٪ ، وكانت إيران والبول العربية المحرك الرئيسى وراء هذا القرار بالزيادة (كانت الزيادة في سعر المستهلك أقل من ذلك ؛ لأن الضرائب والتكاليف الأخرى لم ترتفع بنفس المقدار) .

هيمنة النفوذ الأمريكي

في غضون بضع سنين ، أصبح واضحا أن ما كان يبدو في البداية إعلانا عن الاستقلال السياسي والاقتصادى ، كان في الواقع الخطوة الأولى باتجاه المزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة ، وقد بدأ هذا الاتجاه في مصر كما هو الحال في كافة المشروعات العربية في العشرين عاما الأخيرة تقريبا . فبالنسبة للسادات لم تكن حرب ١٩٧٣ ضرورية لتحقيق انتصار عسكري ، وإنما لصدمة القوتين العظميين لكي تتقدما باتجاه المفاوضات لتحقيق تسوية ما للمشاكل بين العرب وإسرائيل ، ولتجنب المزيد من الأزمات التي قد تؤدي الى مواجهة خطيرة ، وهو ما حدث بالفعل ، ولكن بشكل زاد من قوة ونفوذ ومشاركة إحدى القوتين العظميين ، وهي الولايات المتحدة ، فقد تدخلت أمريكا بحزم في الحرب ، في البداية لتزويد إسرائيل بالأسلحة لمنع هزيمتها ، وبعدها لتحقيق توازن في القوى يؤدي الى التسوية ، وفي العامين التاليين أدت الوساطة الأمريكية الى اتفاق سوري إسرائيلي تنسحب إسرائيل بمقتضاه من بعض المناطق السورية التي احتلت في ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ ، واتفاقيتين مماثلتين مع مصر ، وكانت هناك محاولة قصيرة مبهضة لجمع القوى العظمى وإسرائيل والدول العربية في مؤتمر عام تحت رعاية الأمم المتحدة ، ولكن الخط الأساسى للسياسة الأمريكية حتى تلك اللحظة كان إبعاد روسيا عن الشرق الأوسط ، ودعم إسرائيل ماديا وسياسيا وعسكريا لجرحها للمفاوضات مع الدول العربية تنسحب بمقتضاها من مناطق محتلة في مقابل السلام ، مع إبقاء منظمة التحرير الفلسطينية خارج المفاوضات إكراما لإسرائيل ، ما لم تعترف المنظمة بإسرائيل .

وتغيرت السياسة لفترة قصيرة عام ١٩٧٧ ، حين حاول رئيسى امريكى جديد (جيمى كارتر) صياغة منهج مشترك للمشكلة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وابتعاد طريقة لجلب الفلسطينيين الى عملية المفاوضات ، ولم تسفر هذه المجهودات عن شئ لسبيين : كان أولهما المعارضة الاسرائيلية التى تزايدت عندما تولت السلطة حكومة وطنية ، أكثر تشددا برئاسة مناحم بيجن ، وقرار السادات المفاجئ فى نوفمبر ١٩٧٧ بالذهاب للقدس واعطاء اسرائيل فرصة للسلام من خلال التفاوض المباشر .

وقد كان واضحا فى ذهن السادات الرغبة فى وضع نهاية للحروب المتتابعة التى لن يستطيع العرب الانتصار فيها ، ومنظور أوسع لمفاوضات مباشرة ترعاها الولايات المتحدة ، وتستبعد الاتحاد السوفيتى كعامل فعال فى الشرق الأوسط ، وبمجرد أن يسود السلام بين مصر واسرائيل ، تصبح مصر حليفا أكثر أهمية لأمريكا ، وتداعيات ما يعقب ذلك فى مجال الدعم الاقتصادى ثم تحقيق موقف امريكى أكثر تفهما لمطالب العرب الفلسطينيين ، أما فى ذهن الحكومة الاسرائيلية فى ذلك الوقت ، فقد كان الهدف مختلفا : تحقيق السلام مع أقوى وأعظم أعدائها وان أدى الأمر الى الانسحاب من سيناء ، وعليه تصبح يدها طليقة فى تحقيق الهدف الأساسى لسياستها ، زرع المستوطنات فى الضفة الغربية المحتلة توطئة لضمها تدريجيا ، ولتصبح قادرة على التعامل بشكل ايجابى حيال أية خصومة مع سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية . وفى المفاوضات التى تلت رحلة السادات ، كان السؤال المحورى حول العلاقة التى يتعين تحقيقها بالسلام المصرى الاسرائيلى ومستقبل وضع الضفة الغربية ، وعندما تم التوصل الى اتفاق فى النهاية بمعونة الوساطة الامريكية عام ١٩٧٨ فى « كامب ديفيد » ، وضحت سيادة الرأى الاسرائيلى على الرأى المصرى ، وإلى حد ما أيضا على الموقف الأمريكى حول هذه المسألة الأساسية ، طبقا للاتفاقية ، يكون هناك سلام رسمى بين مصر واسرائيل ، ونوع من الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ، يؤدى بعد خمس سنوات الى مفاوضات حول الوضع النهائى ، ولكن بلا رباط رسمى بين المسالتين ، وفى المفاوضات التالية

حول الحكم الذاتي سرعان ما اتضح أن أفكار إسرائيل كانت مختلفة بشكل كبير عن الأفكار المصرية أو الأمريكية ، ورفضت إسرائيل تجسيد سياستها الاستيطانية في المناطق المحتلة (*) .

واغتيل الرئيس السادات عام ١٩٨١ على أيدي أفراد جماعة من المعارضين لسياسته ، كانوا يهدفون لاستعادة الأسس الإسلامية للمجتمع المصري ، ولكن الخطوط الرئيسية لسياسته استمرت في عهد خليفته حسني مبارك ، وعلى مدار السنوات القليلة التالية ازداد التقارب مع الولايات المتحدة ، وتلقت مصر كميات كبيرة من الدعم المالي والعسكري وأعلن الفلسطينيون ومعظم البلدان العربية رفضهم لتلك الاتفاقية مع إسرائيل بدرجات متفاوتة ، واستبعدت مصر رسمياً من الجامعة العربية التي نقلت مقر رئاستها من القاهرة إلى تونس ، ورغم ذلك كانت الميزة المكتسبة من التقارب مع أمريكا من الضخامة والوضوح: لدرجة أن عدداً من البلاد العربية اختطت لنفسها ذات الاتجاه : مراكش وتونس والأردن وبشكل خاص الدول المنتجة للبترول في شبه الجزيرة العربية ، وبعد ذروة نفوذهم في ١٩٧٣ ، سرعان ما أصبح واضحاً أن الثروة التي تأتي من البترول يمكن أن تولد ضعفاً لا قوة .

وبكل المقاييس كانت تلك الثروة ضخمة بالتأكيد ، ففيما بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ تنامت عائدات البترول السنوية للبلدان العربية الرئيسية بشكل هائل ، فالسعودية من ٤٣٥ إلى ٣٦ بليون دولار ، والكويت من ١٧ إلى ٩٢ بليون دولار ، والعراق من ١٨ إلى ٢٣٦ بليون دولار ، وليبيا من ٢٢ إلى ٨٨ بليون دولار وبعض البلدان الأخرى زادت من إنتاجها بشكل كبير، خاصة قطر وأبو ظبي ودبي وتوسعت سيطرة الدول على مواردها ، وبحلول عام ١٩٨٠ كانت كل الدول المنتجة الرئيسية

(*) ينقل الكاتب هنا بعض الحقائق الهامة ، وهي أن كامب ديفيد أعادت لمصر سيناء ، وكان من الممكن أن يعيد لسوريا الجولان ، وإنها كان من الممكن أن توفر للفلسطينيين اعترافاً بشرعية سلطتهم وحكما ذاتياً في جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة . وهو ما يسعون له الآن بعد أكثر من عشرين عاماً على تلك الاتفاقية التي لم يستلح الكثير من القدرة العرب آنذاك أن يدركوا أهميتها وقيمتها الكبرى - (المحرر) .

أما قد أُميت إنتاج البترول ، أو شاركت بنصيب أكبر في رأسمال الشركات العاملة ، وأن ظل للشركات المتعددة الجنسيات وضع قوى في النقل والبيع ، وأدت الزيادة في الثروة الى المزيد من الاعتماد على الدول الصناعية ، فهم العملاء الرئيسيون في سوق البترول . وفي خلال السبعينيات ، توقفت ظاهرة تزايد الطلب عن الكم المعروض بسبب الكساد الاقتصادي ، ومحاولات الحد من استهلاك الوقود ، وتزايد إنتاج الدول من غير أعضاء الأوبك ، فضعف الموقف التفاوضي وتفككت وحدة الأوبك ، ولم يمكن الاتفاق على مستوى مرتفع موحد من الأسعار ، وكان على تلك الدول التي لها عائدات بترولية تفوق قدراتها على الانفاق التمتع بسبب محدودية السكان والموارد الطبيعية ، كان عليها أن تستثمر الفائض في أى مكان وغالباً في الدول الصناعية ، وكان عليها اللجوء للدول الصناعية أيضاً للحصول على السلع للأسلحة والخبرات التقنية ، التي كانوا بحاجة إليها لتطوير الاقتصاد وبناء قواتهم المسلحة .

وقد كان لذلك الاعتماد المتزايد وجه آخر فاستخدام البلدان العربية لسلح المقاطعة عام ١٩٧٣ ، بين للدول الصناعية حدود امكانية الاعتماد على بترول الشرق الأوسط ، وبمرور هذا العقد كانت هناك مؤشرات بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتدخل بالقوة اذا تعرضت وارداتها من البترول مرة ثانية للتهديد ، سواء أكان ذلك نتيجة الثورات في الدول المنتجة ، أم بسبب خطر توسع النفوذ السوفيتي في بلدان الخليج ، إلا أن التدخل يجب أن يظل الملجأ الأخير ، حيث ظل اعتماد الولايات المتحدة على هذا الشأن على حلفائها الرئيسيين في منطقة الخليج والسعودية وإيران ، وبتهاية السبعينيات تغير الموقف ، فقد أذكى الاحتلال الروسي لأفغانستان في عام ١٩٧٩ المخاوف بأن الاتحاد السوفيتي ينوى بسط نفوذه على بلاد المحيط الهندي ، وأطاحت الثورة الإيرانية ١٩٧٨/١٩٧٩ بالشاه أقوى حلفاء الولايات المتحدة ، وحلت محل حكومته حكومة ملتزمة بتحويل إيران الى دولة إسلامية حقيقية كمقدمة لتغييرات مماثلة في البلدان الإسلامية الأخرى ، وكذا خطر انتشار هذه الثورة غرباً الى البلاد المجاورة بما قد يؤثر على النظام السياسي لدول الخليج وعلاقتها بالولايات المتحدة ،

وقد أدت مثل هذه الاعتبارات الى صياغة خطط أمريكية للدفاع عن الخليج عند الحاجة وذلك بالاتفاق مع بلدان الشرق الأوسط التي كانت مستعدة للتعاون ، وقد حاولت معظم دول الخليج أن تحافظ على مسافة بينها وبين التحالف الكامل مع الولايات المتحدة ، وفي عام ١٩٨١ شكلت السعودية والدول الأصغر فيما بينها « مجلس التعاون الخليجي » .

وقد كان الانفتاح على الغرب أكثر من مجرد تغيير خاطئ على السياسة الخارجية والعسكرية ، فكان أيضا تغيرا في مواقف وسياسات معظم الحكومات العربية من الناحية الاقتصادية ، وكانت تغيرا عرف في مصر باسم الانفتاح ، وصدر بشأنه القانون في ١٩٧٤ وقد أدت اليه بعض الأسباب : أولا قوة الولايات المتحدة كما تجلت في حرب ١٩٧٣ وما بعدها ، وثانيا الحاجة للقروض الأجنبية والاستثمار من أجل تطوير الموارد واكتساب القوة ، وربما أيضا للوعي المتزايد بحدود سيطرة الدولة على الاقتصاد وكذا ضغوط المصالح الخاصة .

وقد تضمن الانفتاح عمليتين وثيقتي الارتباط ببعضهما البعض ، فمن ناحية ، كان هناك تغير في التوازن بين القطاعين العام والخاص في مجال الاقتصاد ، فيخلاف لبنان التي لم يكن فيها عمليا أى قطاع عام ، اتجهت البلاد الأكثر التزاما بالاستثمار الخاص نحو تحقيق السيطرة العامة (الحكومية) على بعض المجالات ، حيث لم تكن هناك اية امكانية للنمو السريع بدون الاستثمار والتوجيه الحكومي ، ففي العربية السعودية على سبيل المثال أممت صناعة البترول وامتلكت الدولة المشاريع الصناعية الكبرى الجديدة ، الا أن مجالات أوسع انفتحت في بعض البلدان أمام المشروعات الخاصة في الزراعة والصناعة والتجارة ، وكان ذلك أكثر وضوحا في مصر حيث شهدت السبعينيات تغيرا واسعا وسريعا مختلفا عن اشتراكية الدولة في الستينيات ، وفي تونس ، واجهت تجربة الدولة في محاولتها للسيطرة على الواردات والصادرات وكذا في الإنتاج الصناعي والتوزيع الداخلي صعوبات ، وشهد عام ١٩٦٩ نهاية التجربة وجرت في سوريا والعراق أيضا - برغم المبادئ الاشتراكية لحزب البعث - تغيرات مشابهة .

وثانياً ، كان الانفتاح يعنى انفتاحاً على الأجنبي ، خاصة نحو الاستثمار والمشروعات الغربية ، ورغم تراكم رأس المال من انتاج البترول ، لم تكن الموارد الرأسمالية للبلدان العربية كافية للنمو والتطوير السريع والواسع المدى ، الذى كانت معظم الحكومات ملتزمة به ، وجرى تشجيع الاستثمارات من الولايات المتحدة وأوروبا ومن الهيئات الدولية بالضمانات والامتيازات الضريبية ، وخففت القيود على الواردات ، وكانت النتائج بشكل عام ، أقل من المتوقع ، فلم يأت الكثير من رأس المال الأجنبي الى تلك البلاد التى كانت فى معظمها أنظمة غير مستقرة ، وفرص الربح فيها غير مؤكدة ، بل جاء معظم العون من حكومات أو وكالات دولية ، وجرى توظيفه فى مجالات إعادة التسليح والبنية الأساسية والمشروعات الطموحة وقد قدمت بعض المعونات بشروط صريحة أو ضمنية ، وادى ضغط صندوق النقد الدولى على مصر لتخفيض العجز ، الى محاولة لرفع أسعار الغذاء أثارت اضطرابات خطيرة عام ١٩٧٧ ، كما أن تخفيف القيود على الواردات كان يعنى أن تواجه الصناعات الأهلية الصغيرة منافسة من الصناعات الأمريكية والغربية واليابانية الراسخة ، على الأقل فى خطوط الانتاج التى تتطلب خبرات تقنية وعملية عالية ، وكانت النتيجة أن تجددت الدول العربية ، كمعظم بلدان العالم الثالث ، فى وضع يمكنها فقط من انتاج السلع الاستهلاكية لأنفسها ، مع الاستمرار فى الاعتماد على استيراد المنتجات ذات التقنية المتقدمة .

وفاة عبد الناصر وأحداث السبعينات

أضعفت وفاة عبد الناصر وأحداث السبعينات من أوهام الاستقلال والوحدة . ولكن وبشكل ما ، توثقت الروابط من عدة نواح بين بعض الدول العربية خلال نفس الفترة ، وتنامى وجود بعض المنظمات العربية عن ذى قبل ، وأصبح بعضها أكثر فعالية ، وفقدت الجامعة العربية بعد طرد مصر منها الكثير من سلطاتها التى كانت محدودة على الدوام ، ولكن حجم عضويتها تزايد ، فانضمت اليها موريتانيا فى غرب أفريقيا ،

وجيبوتي والصومال في شرق أفريقيا ، رغم أنهم ليسوا عرباً (*) ، ولم ينظر اليهم كعرب ، وكان قبولهم علامة على غموض لفظ « العرب » ونجح أعضاء الجامعة في الأمم المتحدة وفي الهيئات الدولية الأخرى في انتهاز سياسة مشتركة ، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

وضاقت فجوة اختلافات المصالح بين الدول ذات الموارد البترولية وتلك التي ليس لها مثل هذه الموارد ، بإنشاء مؤسسات مالية اقتصادية أمكن من خلالها إعطاء جزء من ثروات الدول الغنية أو اقراضه للدول الأقل غنى ، وقد كان بعض هذه المؤسسات أوسع من مجرد كيان وطني ، فنشأ الصندوق الخاص الذي أنشأته الأوبك ، والصندوق الذي أنشأته منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك) والصندوق العربي للاقتصاد والتنمية الاجتماعية ، وصناديق أخرى أنشأتها دول منفردة مثل الكويت والسعودية وأبو ظبي ، وبنهاية السبعينات أصبح حجم الدعم كبيراً جداً .

ففي عام ١٩٧٩ ، قدمت الدول المنتجة للبترول للدول النامية ٢ مليار دولار أمريكي بما يمثل ٢٩٪ من إجمالي الناتج القومي (للبلدان المانحة) . وكانت هناك أنواع أخرى من الروابط أكثر أهمية ، فقد كانت روابط بين أفراد وكذا بين المجتمعات التي كانوا جزءاً منها ، فالثقافة المشتركة في طور التكوين . واستمر التوسع في التعليم ، الذي بدأ عند الاستقلال ، في كل البلاد بدرجات متفاوتة ، وبحلول عام ١٩٨٠ ، كانت نسبة الأولاد الذكور في سن المدرسة الابتدائية الذين التحقوا بالمدارس ٨٨٪ في مصر ، و ٥٧٪ في السعودية ، وبالنسبة للإناث ٩٠٪ في العراق ، و ٣١٪ في العربية السعودية ونسبة المتعلمين في مصر كانت ٥٦٫٨٪ للرجال ، و ٢٩٪ للنساء ، وفي مصر وتونس كان قرابة ثلث طلاب الجامعات من الإناث ، وفي الكويت كان أكثر من ٥٠٪ منهن ، وحتى في السعودية كانت النسبة قرابة الربع وكانت المدارس والجامعات من نوعيات مختلفة ، فالحاجة لتعليم أكثر ما يمكن من أفراد بأسرع ما يمكن كانت تعني قصصاً كبيرة

(*) رأى في حاجة إلى تمييز : فقد رتب الإسلام إلى حد ما الفرق بين الزنوجة واللوية في غرب أفريقيا ، وشرقها - كما سبق أن رتب - إلى حد ما أيضاً - الفرق بين العرب والبربر في شمال أفريقيا - (المراجع) .

العدد ، ومعلمين على غير تدريب كاف ، ومبان غير مناسبة ، وقد كان العامل المشترك في معظم المدارس هو التركيز على التعليم بالعربية ، وتدريس المواد الأخرى من خلال العربية ، وأصبحت العربية بالنسبة الى أغلبية من تخرجوا من المدارس أو من الجامعات ، هي اللغة الوحيدة التي يجيدون التعبير بها ، والوسيط الذي يرون العالم من خلاله ، وقد قوى هذا من الوعي بالثقافة المشتركة بين كل من يتحدثون العربية .

وانتشرت هذه الثقافة والوعي المشترك من خلال وسيط جديد ، فقد ظلت الاذاعة والسينما والصحف على أهميتها ولكن زاد من نفوذها وتأثيرها التلفاز ، وكان عقد الستينات هو العقد الذي أنشأت فيه الدول العربية محطات التليفزيون ، وأصبح التلفاز جزءا من كل بيت ، لا يقل أهمية عن الموقد أو الثلاجة لدى كل الطبقات ، عدا شديدي الفقر ، أو سكان القرى التي لا تصلها الكهرباء ، وفي عام ١٩٧٣ كان هناك ما يقدر بنصف مليون جهاز تليفزيون في مصر ، وعدد مقارب في العراق ، و ٣٠٠.٠٠٠ في السعودية ، وكان ما تنقله يشمل الأخبار التي تقدم بطريقة تجتذب الدعم لسياسة الحكومة ، وبرامج دينية في معظم البلدان بنسب متفاوتة ، والأفلام والمسلسلات المستوردة من أوروبا وأمريكا ، وتقدم أيضا تمثيلات وبرامج موسيقية من إنتاج مصر ولبنان ، وقد حملت هذه المواد أفكارا وصورا وبرامج تسلية ، دعمت من امكانيات انتقالها عبر حدود الدول العربية .

وأدى تنقل الافراد فيما بينها ، الى نشوء رباط آخر بين الدول العربية ، وازدادت في تلك الحقبة قربا بعضها من البعض ، وكانت فترة أصبح فيها الطيران فيها متاحا لطبقة عريضة من السكان، وشبكت المطارات وأصبح لمعظم هذه البلدان خطوطها الجوية الوطنية التي ربطت بين العواصم العربية ، كما انتعش السفر البري كذلك بتحسين الطرق ، وانتشرت السيارات الخاصة والحافلات ، وتخللت الصحراء الجزائرية والسعودية والسورية طرق جيدة ، ورغم الصراعات السياسية التي يمكن أن تؤدي الى غلق الحدود وتعطيل المسافرين والبضائع ، حملت هذه الطرق أعدادا متزايدة من الباحثين ورجال الأعمال وقد لاقى الجهود التي بذلتها

الجامعة العربية والهيئات الأخرى لتقوية الروابط التجارية بين الدول العربية بعض النجاح ، رغم أن التجارة العربية ظلت تمثل أقل من ١٠٪ من التجارة الخارجية للبلدان العربية في عام ١٩٨٠ .

ولم تكن حركة البضائع هي الأكثر أهمية على الطرق الجوية والبحرية ، بل حركة المهاجرين من البلدان العربية الأفقر إلى تلك البلدان التي أصبحت غنية بفضل البترول ، وقد بدأت حركة الهجرة في الخمسينات ، ولكنها تعاطت في أواخر الستينات والسبعينات ، بسبب نوعين مختلفين من العوامل ، فمن ناحية أدت الزيادة الهائلة في الأرباح من البترول إلى برامج ومشروعات تنمية طموحة ؛ مما أنعش الاحتياج للأيدي العاملة ، في البلدان المنتجة للبترول ، وتزايد أيضا عدد هذه الدول ، فبخلاف الجزائر والعراق ، لم يكن من بينها من لديها أيدي العاملة اللازمة على المستويات المختلفة لتطوير مواردها الذاتية . ومن ناحية أخرى تزايد ضغط السكان في البلدان الفقيرة ، خاصة في مصر ، فقد كانت التنمية الاقتصادية محدودة في أعقاب ١٩٦٧ ، ومن جانبها شجعت الحكومة الهجرة خلال فترة الانفتاح ، وما كان أصلا حركة من الشباب المتعلم أصبح هجرة جماعية من العمال على كافة المستويات ليس فقط بهدف العمل في الوظائف الحكومية أو المهن ، ولكن كعمال بناء وخدم منازل ، وكانت في معظمها حركة الرجال من العزاب ، أو بشكل متزايد النساء اللائي خلفن عائلاتهن وراءهن ، ولكن الفلسطينيين بعد أن فقدوا وطنهم ، كانوا يتحركون كعائلات بأكملها للاستقرار بشكل دائم في دول الهجرة .

ومن الصعب أن يكون تقدير العدد الإجمالي للعمال بشكل دقيق ، ولكن بنهاية السبعينات كان هناك ٣ ملايين مهاجر عربي ، نصفهم تقريبا في السعودية ، وأعداد كبيرة أيضا في الكويت وبلدان الخليج الأخرى وليبيا ، وكانت الكتلة الكبرى التي تمثل قرابة ثلث هذا العدد من المصريين ، وعدد مقارب من اليمنيين ، ونصف مليون من الأردن أو فلسطين (يشمل عائلاتهم) ، وعدد أقل من سوريا ولبنان والسودان وتونس ومراكش ، وكان هناك أيضا بعض الهجرة فيما بين الدول الأفقر ، بتحريك الأردنيين تجاه الخليج ، وحلول المصريين محلهم في بعض قطاعات الاقتصاد الأردني .

ولابد أن المعرفة المتزايدة بالشعوب والليجات العامة التي جلبتها هذه الهجرة الواسعة النطاق ، قد عمقت الاحساس بوجود عالم عربي واحد ، يمكن للعرب أن يتحركوا فيه بحرية نسبية وفهم لبعضهم البعض ، لكن ذلك لم يعن بالضرورة رغبة في وحدة أوثق ، فقد كان هناك الوعي بالاختلاف أيضا ، وكان المهاجرون على ادراك بكونهم مستبعدين في المجتمعات المحلية التي انتقلوا اليها .

تفريق العرب

وبرغم قوة هذه الروابط ، إلا أن الاتجاه العام في المجال السياسي خلال السبعينات كان ينحوي للاختلاف ، بل وحتى الى العداء بدلا من الوحدة ، ورغم أن شخصية عبد الناصر أثارت عداءات وأدت الى انقسامات بين الدول العربية وصراعات بين الحكومات والشعوب ، إلا أنها خلقت نوعا من التضامن ، واحساسا بأن هناك ما يسمى بأمة عربية في طور التكوين . ولسنوات قليلة بعد وفاته استمر شيء من هذا القبيل ، وكان تجليها الأخير في حرب ١٩٧٣ عندما بدأ اللحظة ان هناك جبهة مشتركة من الدول العربية بصرف النظر عن طبيعة نظمها ، وسرعان ما انفردت تلك الجبهة ، ورغم المحاولات بين دولتين عربيتين أو أكثر باتجاه الوحدة فقد ظلت وهن التفاوض أو البيانات من وقت لآخر ، وكان الانطباع العام الذي أوحى به الحكومات العربية لشعوبها وللعالم أنه نهاية السبعينات ، هو الضعف والتفريق .

وكان الضعف جليا كأوضح ما يكون فيما يتعلق بما اعتبره كل العرب مشكلتهم المشتركة ، مشكلة اسرائيل ومصير الفلسطينيين . ونهاية السبعينات كان الموقف في المناطق التي احتلتها اسرائيل خلال حرب ١٩٦٧ يتغير بسرعة ، وبدأت سياسة الاستيطان اليهودي تنمو بسرعة لأسباب كان بعضها استراتيجيا . واتخذت أبعادا جديدة بوصول الحكومة الوطنية المنشودة برئاسة مناحم بييجن للحكم في اسرائيل ، وأنشئت المستوطنات على نطاق واسع مع مصادرة الأراضي والمياه من السكان العرب بهدف ضمها لإسرائيل نهائيا . وكان الجزء العربي من القدس وكذا منطقة

الجولان المحتلة من سوريا ، قد ضمت رسمياً في الواقع الى اسرائيل ووقفت الدول العربية والفلسطينيون بلا حراك ولا حيلة ، ورغم قدرة منظمة التحرير ورئيسها ياسر عرفات على التحدث باسم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والحصول على الدعم الدولي ، فانها لم تتمكن من تغيير الموقف بأى قدر ملحوظ ، ولم يأت أى من منهاجى العمل المتأحين نظرياً أمام العرب بأية نتيجة ، فالمقاومة الايجابية للتعديات الاسرائيلية كانت مستحيلة بالنظر للتفوق العسكرى الاسرائيلى ، ومصالح الدول العربية المتفرقة التى لم يكونوا على استعداد لتعريضها للمخاطر . وقد أدى الطريق الذى جربته مصر خلال حكم السادات الى انسحاب من سيناء ، ولكن سرعان ما أصبح واضحاً أن مصر لم تكتسب نفوذاً كافياً على اسرائيل لاقناعها بتغيير سياستها ، أو على الولايات المتحدة لاقناعها بمعارضة سياسة اسرائيل بشكل أكثر فعالية .

كما أدت عوامل الضعف العسكرى وتنمى المصالح المتفرقة ، والخضوع للاقتصادى كلها جميعاً الى تفكك أية جبهة موحدة قامت خلال عام ١٩٧٣ ، وكان الخط الواضح فى الانقسام بينها حول الانحياز النهائى لأمريكا ، والنسوية السياسية مع اسرائيل ، والاقتصاد الرأسمالى الحر من ناحية وبين المتسكين بسياسة الجهاد فى المعسكر الآخر ، مثل الجزائر وليبيا وسوريا والعراق واليمن الجنوبي مع منظمة التحرير ، التى كانت الدول العربية تعتبرها رسمياً حكومة منفصلة .

وفى الواقع ، لم تكن الخطوط بهذا التحديد والوضوح فقد تتقاطع التحالفات بين الدول مع هذه التحديدات ، ولم تكن العلاقات بالضرورة وثيقة أو سلسلة بين الدول التى تنتمى الى نفس المعسكر ، فقد أدت السياسة المستقلة التى اتبعتها مصر فى موقفها من اسرائيل الى اخراج المنحازين للغرب ، وقطعت كل البلاد العربية العلاقات معها وإن كانوا لم يوقفوا تدفق تحويلات المهاجرين المالية الى أسرهم ، وفى المعسكر الآخر كانت هناك علاقات مختلفة بالقوة العظمى الأخرى ، فحصلت سوريا والعراق واليمن الجنوبي على بمونات اقتصادية وعسكرية من الاتحاد

السموفيتي ، وكانت هناك أيضا خصومات عميقة بين النظامين البعثيين في سوريا والعراق ، بسبب التنافس حول الدور القيادي لما كان يبدو لفترة كحزب قومي قوى متنام ، وكذا اختلاف المصالح بين هذين البلدين ذوي الحدود المشتركة والمتقاسمين في الموارد المائية لنهر الفرات . وكانت هناك مشاكل لا تنتهي مع ليبيا ، وحاول القذافي الرجل القوي فيها ارتداء قميص عبد الناصر والقيام بدوره في بعض الأحيان بلا أى أسس من القوة ، إلا ما يمكن تحقيقه منها بالمال .

في تلك الفترة ، كان هناك ثلاثة صراعات مسلحة ، أثرت بشكل عام على العلاقات بين الدول العربية ، وقع الأول منها في أقصى الغرب من العالم العربي ، وكان يتعلق بمنطقة الصحراء الغربية القليلة السكان وهي امتداد من الصحراء الغربية الى جهة الغرب باتجاه سواحل الأطلنطي جنوب مراكش ، احتلتها وحكمتها اسبانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وظلت على أهمية استراتيجية واقتصادية محدودة حتى الستينات ، حين اكتشفت احتياطات من الفوسفات مهمة ومبشرة ، قامت باستخراجها شركة اسبانية ، وفي السبعينات بدأت مراكش بالمطالبة بها ؛ لأنها كانت تحت حكم السلطان من قبل ، وقد عارضت اسبانيا هذه المطالب وكذا موريتانيا الدولة المجاورة في الجنوب ، التي كانت تحت الحكم الفرنسي منذ بداية القرن العشرين ، واستقلت في ١٩٦٠ ، وهي أيضا كانت لها أيضا مطالبتها في جزء من المنطقة على الأقل ، وبعد تحركات دبلوماسية طويلة توصلت كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا الى اتفاق في عام ١٩٧٥ ، تنسحب بمقتضاء اسبانيا من المنطقة التي تقسم بين الجانبين الآخرين ، ولم يته ذلك الاتفاق الأزمة ، فقد نظم شعب المنطقة حركاته السياسية ، وفي أعقاب اتفاقية ١٩٧٥ قامت إحدى هذه الحركات وتعرف باسم « البوليساريو » بمعارضة المطالب الموريتانية والمغربية ، وطالبت بالاستقلال ، وتخلت موريتانيا عن مطالباتها في عام ١٩٧٩ ، ولكن مراكش انخرطت في صراع طويل مع البوليساريو ، التي كانت تحظى بدعم من الجزائر وهي دولة ، لها حدود مشتركة مع المنطقة ، وغیر راغبة في توسع النفوذ المغربي ، وجرى صراع استمر بشكل أو بآخر لعدة سنوات ، وتسبب في تعقيد العلاقات ،

ليس فقط بين مراكش والجزائر ، ولكن أيضا داخل المنظمات التي كانت أعضاء-فيها : الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

، واندلع صراع آخر في لبنان في نفس الوقت تقريبا ودفعت إليه بطريقة أو بأخرى القوى السياسية الرئيسية في الشرق الأوسط : الدول العربية . ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وأوروبا الغربية والقوى العظمى ، وترجع جذوره لتغيرات معينة في المجتمع اللبناني طرحت تساؤلات حول النظام السياسي للبلاد ، فعندما حصل لبنان على الاستقلال في الأربعينات ، كان يضم ثلاث مناطق بأنواع مختلفة من السكان وتقاليد الحكم : منطقة جبل لبنان ، وغالبية سكانها من الموارنة المسيحيين في الشمال ، مع مزيج من المسيحيين والمسلمين في جنوبها ، ثم المدن الساحلية وبها مزيج من المسلمين والمسيحيين ، والثالثة مناطق ريفية معينة إلى شرق وجنوب جبل لبنان ، وسكانها الغالبون من المسلمين الشيعة ، وأولى هذه المناطق كان لها تراث طويل من الإدارة المنفصلة تحت سيطرة كبارها ، وبعدها كمنطقة متميزة من الإمبراطورية العثمانية انتهجت في لبنان عن طريق حكومة الانتداب الفرنسي ، ولقد كان للدولة الجديدة (بعد الاستقلال) دستور ديمقراطي ، وبعد خروج الفرنسيين كان هناك اتفاق بين زعماء الموارنة والسنة ، على أن يكون رئيس الجمهورية على الدوام مارونيا ، ورئيس الوزراء سنياً وتوزع بقية المناصب الإدارية في الحكومة بين الجماعات الدينية المختلفة ، بطريقة تحفظ السلطة الفعلية بين أيدي المسيحيين .

وبين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٥٨ نجح النظام في الحفاظ على التوازن ودرجة ما من التعاون بين زعماء الجماعات المختلفة ، ولكن خلال جيل واحد دب الضعف في أسس هذا النظام ، نتيجة التغيرات الديموجرافية ، فتزايد السكان من المسلمين بمعدل أعلى من المسيحيين . وبحلول السبعينات ، كان من المعترف به أن الطوائف الإسلامية الثلاث (السنة والشيعة والدروز) أضحت أكثر عدداً من المجتمعات المسيحية ، وبعض قادتها لم يكونوا على استعداد لتقبل موقف تكون الساطرة العليا والرئاسة فيه بين أيدي المسيحيين ، علاوة على التغيرات الاقتصادية السريعة في البلاد ، وكذا في

الشرق الأوسط ، والتي أدت الى نمو بيروت لتصبح مدينة كبرى ، يعيش فيها نصف سكان البلاد ، وأصبحت لبنان الدولة مدينة ممتدة تحتاج لسيطرة حكومية قوية وفعالة ، وتزايدت الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وكان غالبية الفقراء من السنة أو الشيعة المسلمين ، وكانوا بحاجة لاعادة توزيع الثروة من خلال الضرائب والخدمات الاجتماعية ، ولم تكن تلك الحكومة القائمة على اتفاق هش بين الزعماء ، في وضع يمكنها من تحقيق ما كان مطلوباً : لأن بقاءها كان مرهوناً بتجنب اتباع أية سياسة قد تزعج مصالح الأقوياء .

واختل التوازن علم ١٩٥٨ ، وانطلقت حرب أهلية لمدة شهر ، وانتهت باصلافة فرض هذا التوازن تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » . ولكن العوامل الخفية التي أدت الى ذلك الانهيار ظلت موجودة ، وفي المقعد والنصف التاليين ، أضيف عامل آخر ، هو الدور المتزايد الذي تلعبه لبنان في المواجهة بين الفلسطينيين واسرائيل ، فبعد انهيار قوة فتح والميليشيات الأخرى في الأردن عام ١٩٧٠ ، تركزت معظم جهودهم في جنوب لبنان ، الذي كانت حدوده مع اسرائيل هي الوحيدة المتاحة للعمل بشيء من الحرية ، بدعم من غالبية السكان من اللاجئين الفلسطينيين . وقد أثار ذلك احساساً بالخطر لدى عناصر مهمة من المسيحيين ، وخاصة حزبهم السياسي الجيد التنظيم « الكتائب » : لأن النشاط الفلسطيني في الجنوب أدى الى ردود أفعال اسرائيلية قوية يمكن أن تهدد استقلال البلاد ، وأيضا لأن وجود الفلسطينيين أعطى دعماً لجماعات قوامها المسلمون والدروز الذين كانوا راغبين في تغيير النظام السياسي ، والذي كانت السلطة فيه أساساً بين أيدي المسيحيين .

وبحلول عام ١٩٧٥ ، تحول الأمر الى مواجهة خطيرة بين القوات ، وتلقى كل طرف السلاح والتشجيع من الخارج : الكتائب وحلفاؤهم من اسرائيل ، والفلسطينيون وحلفاؤهم من سوريا وانداع قتال عنيف في وبيع ذلك العلم واستمر بدرجات متفاوتة في المدن حتى أواخر ١٩٧٦ ، عندما أمكن الاتفاق على هدنة شبه مستقرة . وقد غيرت سوريا المحرض الرئيسي وراء الأحداث ، من سياستها خلال فترة القتال ، فقد بدأت بدعم

الفلسطينيين وحلفائهم ، ولكنها فيما بعد تقاربت مع الكتائب وحلفائهم خاصة عندما أصبحت هزيمتهم وشيكة ، وكانت المصالح السورية تقتضى الحفاظ على توازن القوى بما يكبح الفلسطينيين ويحول بينهم وبين اتباع سياسة فى جنوب لبنان ، قد تجر سوريا الى حرب مع اسرائيل ، ولتحقيق هذه المصالح ، ارسلت سوريا قوات الى لبنان بموافقة من الدول العربية الأخرى والولايات المتحدة ، وظلت القوات هناك حتى ما بعد انتهاء القتال ، وتلا ذلك حوالى خمس سنوات من الهدنة غير المستقرة ، وسيطرت الجماعات المارونية على شمال البلاد وتمركز الجيش السوري فى الشرق وسادت المنظمة فى الجنوب ، وقسمت بيروت بين شرق تسيطر عليه الكتائب ، وغرب تحكمه منظمة التحرير الفلسطينية وحلفاؤها ، وأصبحت سلطة الحكومة غائبة تقريبا ، وقد جلبت قوة المنظمة المنغلقة صراعات متقطعة مع اسرائيل ، تصاعدت عام ١٩٧٨ لتتحول الى غزو أوقفه الضغط الدولى ، ولكنه خلف وراءه حكومة محلية تسيطر عليها اسرائيل فى شريط على طول الحدود ، وقد أدى الغزو والموقف المضطرب فى الجنوب الى قيام السكان الشيعة فى المنطقة بتأسيس قواتهم السياسية والعسكرية الذاتية ، « حركة أمل » .

واتخذ الموقف أبعادا خطيرة عام ١٩٨٢ ، فبعد أن أمنت حكومة اسرائيل حدودها الجنوبية بمعاهدة السلام مع مصر ، حاولت فرض حلها الخاص للمشكلة الفلسطينية ، وكان ذلك يعنى محاولة تدمير كل من القوة العسكرية والسياسية للمنظمة فى لبنان لفرض نظام موال هناك ، وبعد التخلص من المقاومة الفلسطينية الفعالة يمكنها مواصلة سياستها فى الاستيطان وضم بقية فلسطين المحتلة ، وبدرجة من الرضا والاذعان من الولايات المتحدة غزت اسرائيل لبنان فى يونيو ١٩٨٢ ، وتمخض الغزو عن حصار طويل للجزء الغربى من بيروت وغالبية سكانه من المسلمين الذين تسيطر عليهم المنظمة ، وانتهى الحصار باتفاقية تم التوصل اليها من خلال الحكومة الأمريكية ، تخلت بمقتضاها منظمة التحرير عن بيروت لقاء ضمانات تقدمها الحكومتان اللبنانية والأمريكية بسلامة المواطنين الفلسطينيين المدنيين ، وفى نفس الوقت أسفرت انتخابات الرئاسة عن

وصول القائد العسكري للكتائب بشير الجميل لرئاسة الدولة ، واغتيل
بعلمها بغترة وجيزة وانتخب أخوه أمين الجميل ، وانتهزت اسرائيل فرصة
الاغتيال لاحتلال بيروت الغربية ؛ مما مكن الكتائب من تنفيذ مذبحة
للفلسطينيين على نطاق واسع في المخيمات الاسلامية في « صبرا » و « شاتيلا » .

وبينما أدى انسحاب المنظمة الى توقف القتال لبعض الوقت ، الا أنه
نقل الصراع الى طور آخر أكثر خطورة فقد تزايدت الفجوة بين الجماعات
المحلية ، فالحكومة الجديدة التي تسيطر عليها الكتائب وتدعمها اسرائيل ،
حاولت فرض حلها الخاص بتركيز القوة في يدها وعقد اتفاقية مع اسرائيل ،
تنسحب بمقتضاها القوات الاسرائيلية في مقابل سيطرة الحكومة سياسيا
واستراتيجيا على البلاد ، وأثار ذلك معارضة قوية من الجماعات الأخرى
من الدرؤز والشيعية بدعم من سوريا ، ورغم أن الفوز أظهر عجز كل من
سوريا والدول العربية عن القيام بعمل متسق ، فقد ظلت القوات السورية
في أجزاء من البلاد ، وكان النفوذ السوري قويا بين أولئك الذين عارضوا
الحكومة ، وكان بإمكان سوريا وحلفائها الحصول على المساعدات من الاتحاد
السوفيتي ، في حين كانت الولايات المتحدة في وضع يمكنها من تقديم العون
العسكري والدبلوماسي للكتائب ، ومن يدعمونهم من الاسرائيليين . وقد
كان أحد الشروط التي انسحبت المنظمة بمقتضاها من بيروت أن ترسل
قوة متعددة الجنسيات يحثل الأمريكيون فيها جانباً كبيراً الى بيروت ،
ولكنها انسحبت بسرعة ثم عادت بعد مذبحة « صبرا » و « شاتيلا » ،
ومنذ ذلك الوقت كان القليل الأمريكي من القوة المتعددة الجنسيات قد
توسعت وظائفه من الدفاع عن السكان المدنيين الى الدعم الايجابي للحكومة
اللبنانية الجديدة والاتفاق الاسرائيلي اللبناني ، الذي توصل اليه الطرفان
بمعاونة من أمريكا التي عاوتت في التفاوض عليه في عام ١٩٨٣ ، وفي
الشهور الأخيرة من ذلك العام ، انخرطت في عمليات عسكرية لدعم الحكومة
اللبنانية ، ولكن بعد هجمات تعرض لها رجال مشاة الأسطول الأمريكي ،
وبضغط من الرأي العام ، قامت أمريكا بسحب قواتها ، وألغت الحكومة
اللبنانية اتفاقها مع اسرائيل بعد أن وجدت نفسها بلا دعم أمريكي أو
اسرائيلي فعال في مواجهة مقاومة قوية من الدرؤز والشيعية وسوريا ،
وكان من نتائج هذه الظروف ظهور حركة « أمل » وجماعات شيعية أخرى

كمواهل رئيسية في السياسة اللبنانية ، وفي عام ١٩٨٤ ، حققت حركة « أمل » سيطرة فعالة على بيروت الغربية ، وانسحبت القوات الاسرائيلية من كل لبنان عدا الشريط على طول الحدود الجنوبية .

وكان الصراع الثالث في تلك السنوات بين دولة عربية وأخرى غير عربية ، وعهد بجر دولة عربية أخرى اليه ، الحرب بين العراق وايران ، التي بدأت عام ١٩٨٠ ، فقد كانت هناك قضايا حدودية معلقة بينهما ، وحلت لصالح ايران عام ١٩٧٥ ، عندما كان الشاه في أوج قوته وعظمته عالميا ، ثم جاءت الثورة الايرانية وفترة الفوضى والضعف التي تلتها ، مما أعطى العراق الفرصة لتصحيح الوضع ، وكان هناك أمر أكثر أهمية ، فالنظام الايراني الجديد ناشد المسلمين في كل مكان استعادة حكم الاسلام في مجتمعاتهم ، وكانت له جاذبية معينة بين الأغلبية الشيعية في العراق ، وواجه النظام العراقي عام ١٩٨٠ تهديدا مزدوجا ، كنظام قومي علماني ، وحكومة تسيطر عليها أغلبية سنية ، وغزا الجيش العراقي ايران ، وبعد نجاحها في الاجتياحات الأولى ، لم يكن باستطاعة العراق احتلال أى جزء من البلاد بشكل دائم ، وبعد فترة استطاعت ايران اتخاذ المبادرة وغزت العراق . لم تحدث الحرب انقساما في المجتمع العراقي فقد ظل شيعة العراق في سكون ، ولكنها قسمت العالم العربي الى حادما ، وأيدت سوريا ايران بسبب خلافاتها مع العراق ، ولكن معظم البلدان العربية الأخرى قدمت الدعم العسكري أو المادي للعراق ، ولكن معظم البلدان سيؤدى الى الاخلال بالنظام السياسى في الخليج ، ويمكن أيضا أن يهز نظام المجتمع في البلدان ذات الأغلبية الشيعية .

وتوقف القتال في النهاية -بوقف اطلاق النار الذى أمكن التوصل اليه من خلال الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ - ولم يكتسب أى من الطرفين أية أراض ، وتعرض كلاهما لخسائر عالية في الأرواح والموارد الاقتصادية ، وبشكل ما حصل كل منهما على شيء ما ، فلم يسقط أى من النظامين في الحرب ، ولم تمتد الثورة الايرانية الى العراق أو الخليج .

وقد فتحت نهاية الحرب العراقية الايرانية الباب امام احتمالات التغيير في العلاقات بين الدول العربية ، وبدأ أن العراق بطاقاته التي

انطلقت ، وبجيشه المتمرس في القتال سيلعب دورا أكثر نشاطا في المجالات الأخرى ، في الخليج وفي السياسات العامة للعالم العربي ، وقد انتعشت علاقاته بمصر والأردن بفعل المساعدات التي قدمتها اليه هاتان الدولتان خلال سنوات الحرب ، أما علاقاته بسوريا فكانت سيئة بسبب التأييد والدعم السوري لإيران وكخصم لسوريا ، فقد تدخل العراق بشكل فعال في الشئون اللبنانية المتشابكة .

ودخلت المشكلة الفلسطينية أيضا مرحلة جديدة في ١٩٨٨ ، فقد اندلعت بنهاية العام السابق بين سكان المناطق تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وخزّة ، حركة من المقاومة في كل مكان ، سلسلة حيناً وعنيفة حيناً آخر . رغم استخدام الأسلحة النارية ، وكان لزعاماتها المحلية : زوابط مع منظمة التحرير ومعطيات أخرى ، واستمرت هذه الانتفاضة - طوال عام ١٩٨٨ ، وبغيرت علاقات الفلسطينيين بعضهم ببعض وبالعلم خارج المناطق المحتلة وهبرت عن وجود فلسطيني موحّد ، وأعلنت رسم العللود بين المطلق التي تحتلها إسرائيل وإسرائيل نفسها ، ولم تكن الحكومة الإسرائيلية قادرة على قمع الحركة ، وقد اتخذت سوخفا دفاعيا حيال الانقلابات الأجنبية ، خاصة في مواجهة رأي هام داخل المجتمع يعق . ووجد الملك حسين في الأردن نفسه عاجزا عن السيطرة على الانتفاضة ، أو التحدث باسم الفلسطينيين وانسحب من المشاركة الفعالة في البحث عن تسوية ، وتمكنت المنظمة من حلء الفراغ ، ولكن طبيعتها تغيرت ، وكان عليها أن تضع في اعتبارها آراء سكان المناطق المحتلة ، ورغبتهم في إنهاء الاحتلال ، وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، وأصدر ميثاقا يعلن الاستعداد لقبول وجود إسرائيل والتفاوض معها بشأن تسوية نهائية ، وجرى التغيرات في سياق جديد من إعادة تأكيد الوحدة العربية : حيال هذه المشكلة ، وعودة مصر كمشارك في الشئون العربية ، والتغير في العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وأعلنت الولايات المتحدة للمرة الأولى استعدادها للتفاوض المباشر مع المنظمة ، وبدأ الاتحاد السوفيتي في التدخل بشكل أكثر فعالية في شئون الشرق الأوسط .

الفصل السادس والعشرون

أرواح مضطربة (منذ ١٩٦٧)

الانقسامات العرقية والدينية

أظهرت الصراعات في لبنان والعراق مدى السهولة التي تتدخل بها العداوات بين الدول ، بتلك العناصر المتخصصة داخل الدولة الواحدة ، فقد أصبحت بعض الخلافات الداخلية في كل الدول في تلك الفترة أكثر دلالة ، ففي العراق ظهر الخلاف بين العرب والأكراد ، حيث ظلت الأقلية الكردية في الشمال الشرقي للبلاد مهملة في التدابير الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية التي جرى تنفيذها أساسا في المناطق القريبة من المدن الكبيرة ، ولأنهم من سكان سفوح الجبال أو القبائل الرحل ، فقد رفضوا السيطرة المباشرة من البيروقراطية في المدن ، كما مستهم أيضا قضية الاستقلال الكردي التي بزغت منذ أواخر الفترة العثمانية ، ومنذ عصر الانتداب البريطاني كانت هناك ثورات كردية متقطعة ، وأصبحت أكثر أصرازا وأفضل تنظيما ، وتلقت المزيد من الدعم من الدول المعادية للعراق منذ ثورة ١٩٥٨ ، فقد تلقت الثورة دعما من إيران لعدة سنوات ولكنه توقف عندما توصلت الدولتان الى اتفاق حول بعض القضايا عام ١٩٧٥ ، وبعبء انتهت الثورة ، واتخذت الحكومة بعض الاجراءات لمنح المناطق الكردية ادارة خاصة ، وبرنامجا للتطوير الاقتصادي ، ولكن الموقف ظل غير مستقر واندلعت الثورة مرة ثانية في الثمانينات ، خلال الحرب بين العراق وإيران .

وكان هناك موقف مشابه في الجزائر ، حيث كان جزء من السكان في المناطق الجبلية من جبال أطلس في مراكش « وكابيليا » في الجزائر

من البربر ، يتحدثون لهجات من لغة مختلفة عن العربية ، ولهم تقاليد غريبة من التنظيم المحلي والزراعة ، وفي فترة الحكم الفرنسي ، كانت الحكومة تحاول الإبقاء على الاختلافات بينهم وبين السكان الذين يتحدثون العربية ، جزئيا لأسباب سياسية ، وأيضا لئلا المستوطنين المحليين الطبيعي للحفاظ على الطبيعة الخاصة للمجتمعات التي يحكمونها ، وعندما تولت الحكومة الوطنية السلطة بعد الاستقلال ، كانت سياستها قائمة على بسط سيطرة الحكومة المركزية ، وأيضا نشر الثقافة العربية . وفي مراكش ، دعم هذه السياسة عاملان : التراث الطويل والقوى من سيادة السلاطين ، ومكانة الثقافة العربية للسكان الكبرى ، ولم تكن اللغة البربرية لغة مكتوبة ذات ثقافة عالية ، وبدخول القرى البربرية الى مجال اشعاع الحياة الحضرية ، مالوا للمتحدثين بالعربية ، الا أن الموقف في الجزائر كان مختلفا فقد كان تراث الثقافة العربية ضعيفا ؛ لأن الجزائر لم يكن بها مدن أو مدارس ، ومثيلاتها من الثقافة الفرنسية كانت أقوى ، وكانت تقدم رؤية يديلة للمستقبل ، كما أن سلطة الحكومة لم تكن محكمة ذات جذور ، وادعائها بالشرعية كانت مبنية على قيادتها للصراع من أجل الاستقلال ، وفي ذلك الصراع كان للبربر من « كابيلىا » دور كبير .

وقد أعطت الخلافات العرقية بعدا جديدا للاختلافات في المصالح ، وكان ذلك أيضا شأن الخلافات الدينية ، وقد أظهر مثال لبنان كيف يمكن أن يعبر صراع حول السلطة عن نفسه بشكل ديني ، وفي السودان ، كان هناك موقف مشابه ، فسكان الجزء الجنوبي من البلاد لم يكونوا عربا ولا مسلمين ، وبعضهم اعتنق المسيحية على أيدي الارسانليات خلال فترة الحكم البريطانى ، وكانت لهم ذكريات عن فترة تعرضوا فيها لهجمات تجار العبيد من الشمال ، وبعد الاستقلال أصبحت السلطة بين أيدي جماعة حاكمة كانت أساسا من العرب والمسلمين ، وكان الجنوبيون متخوفين من المستقبل ، فقد تحاول الحكومة الجديدة نشر الاسلام والثقافة العربية جنوبا ، وقد تصيح أكثر ادراكا لمصالح المناطق قرب العاصمة عنها لمصالح المناطق البعيدة ، وبمجرد أن أصبحت البلاد مستقلة اندلعت ثورة في الجنوب استمرت حتى ١٩٧٢ وانتهت بموجب اتفاقية منحت

الجنوب قدرا كبيرا من الحكم الذاتي ، واستمرت التوترات والشكوك المتبادلة حتى طفت على السطح في بداية الثمانينات ، عندما بدأت الحكومة في اتباع سياسة اسلامية أكثر صراحة ، حيث قامت ثورة ضد حكم الخرطوم استمرت على نطاق واسع خلال الثمانينات ، ولم تكن الحكومة قادرة على قمعها أو الاتفاق معها .

ونشأ موقف شديد الخطورة والتعقيد في البلاد ذات التعداد الشيعي الكبير في العراق والكويت والبحرين والسعودية وسوريا ولبنان ، فقد بدا الامر كما لو أن الثورة الايرانية سوف تثير احساسا قويا بالهوية الشيعية ، مما يمكن أن يكون له تداعيات سياسية في البلدان التي تركزت فيها السلطة بين أيدي السنيين ، ومن ناحية أخرى ، كان الاحساس بالمصالح الاقتصادية أو المشاعر الوطنية المشتركة يعمل في الاتجاه المعاكس ، ففي سوريا كان هناك موقف مختلف وقتيا على الأقل ، فالنظام البعثي الذي تولى السلطة منذ الستينات ، سيطرت عليه منذ ١٩٧٠ مجموعة من الضباط والسياسيين على رأسها الأسد ، وكانت تنتمي في غالبيتها للطائفة العلوية ، وهي فرع منشق من الشيعة ، ولهذا فقد كانت المعارضة للحكومة تتخذ شكل التاكيد للاسلام السني على أيدي الاخوان المسلمين والجماعات المشابهة .

الفقر والفقر

كانت هناك فجوة من نوع آخر تزداد اتساعا في معظم البلدان العربية ، تلك الفجوة التي تقوم بين الأغنياء والفقراء ، كانت دائما موجودة بالطبع ، ولكنها اتخذت معنى جديدا في حقبة التغيرات الاقتصادية السريعة ، وكانت فترة من النمو أكثر منها فترة تغيرات هيكلية أساسية ، سببتها الزيادة في أرباح البترول ، وقد كان معدل النمو عاليا ليس فقط في البلدان المنتجة للبترول ، ولكن في البلدان الأخرى التي استفادت من القروض والهبات والاستثمارات والتحويلات من العمال المهاجرين ، وكان المعدل السنوي للنمو في السبعينات أكثر من ١٠٪ في الامارات العربية المتحدة والسعودية ، و ٩٪ في سوريا ، و ٧٪ في العراق والجزائر ،

و ٥٪ في مصر ، ولم يحدث النمو بشكل متواز في كل القطاعات الاقتصادية ، فاستخدم جزء كبير من الزيادة في إيرادات الحكومة في استجلاب السلاح (أساسا من الولايات المتحدة وأوروبا) ، وأيضا في تضخيم الآلة الحكومية (الجهاز الإداري) ، وكان قطاع الخدمات هو الأسرع نموا بين القطاعات الاقتصادية ، وخاصة الخدمات الحكومية . وبحلول عام ١٩٧٦ بلغ موظفو الخدمة المدنية ١٣٪ من السكان القادرين على العمل في مصر ، وتلاه قطاع الصناعات الاستهلاكية : المشروبات والصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية ، والإنشاءات ، وقد شجع هذا التوسع في تلك الفترة على تخفيف القيود في معظم البلدان على الاستثمار الخاص ، ونتج عن ذلك انشاء عدد كبير من الشركات الصغيرة ، والزيادة الهائلة في حجم التحويلات من المهاجرين العائدين ، وبحلول عام ١٩٧٩ كان الحجم الإجمالي لهذه التحويلات في حدود ٥ بلايين دولار أمريكي سنوياً ، وقد شجعتها الحكومات لأنها كانت تخفف من مشكلة ميزان المدفوعات ، واستخدمت أساسا في العقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة .

وبشكل عام ، لم يكن لدى الاستثمار الخاص ما يشجعه على استثمار أمواله في الصناعات الثقيلة ، التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وقدرا كبيرا من المخاطرة ، وبالتالي كان الاستثمار الأجنبي فيها محدودا ، وكانت الصناعات الثقيلة الوحيدة الجديدة هي ما قررت الحكومات الاستثمار فيها ، إذ كان لديها الموارد الضرورية لذلك ، وقد حاول عدد من الدول المنتجة للبترول تطوير صناعات البتروكيماويات ، وكذلك الصلب ، والألومنيوم ، وكانت التطورات بشكل عام على نطاق أوسع مما تتحملة السوق ، وكانت أكثر الخطط الصناعية طموحا في السعودية ، حيث بنى مجمعان كبيران أحدهما على ساحل البحر الأحمر والآخر على الخليج ، وفي الجزائر ، خلال حكم بومدين ، كانت سياسة الحكومة الجزائرية تنحى إلى تخصيص جزء كبير من مواردها للصناعات الثقيلة مثل الصلب ، والصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، على أمل جعل البلاد مستقلة عن تأثير الدول الصناعية القوية ، وعلى أن تستخدم فيما بعد التكنولوجيا الحديثة ومنتجات الصناعات الثقيلة لتطوير الزراعة وإنتاج السلع

الاستهلاكية ، وفي أعقاب وفاة بومدين عام ١٩٧٩ ، تغيرت هذه السياسة وزاد التركيز على الزراعة والخدمات الاجتماعية .

وكانت الزراعة أقل القطاعات حظا في كل مكان تقريبا ، فكان الاستثناء الرئيسي هو سوريا التي وظفت أكثر من نصف استثماراتهما للزراعة ، وخاصة لبناء سد على الفرات ، وبدأ العمل فيه في عام ١٩٦٨ بمساعدة من الاتحاد السوفيتي ، وبنهاية السبعينات كان ينتج الكهرباء ، كما أدى الى توسع الري في وادي النهر . وقد كان من نتيجة هذا الاهتمام العام للزراعة ، رغم أن جزءا كبيرا من السكان في كل البلاد يعيش في القرى ، أن الانتاج الزراعي لم يزد في معظم البلاد ، وقل في بعضها الآخر ، ففي المملكة العربية السعودية يعيش ٥٨٪ من السكان القادرين على العمل في الريف ، ولكنهم ينتجون ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ، فقد كانت الظروف استثنائية في هذا البلد بسبب الاهمية القصوى لانتاج البترول ، ولكن لم تختلف النسب كثيرا في مصر حيث يعيش ٥٢٪ في الريف وكان انتاجهم ٢٨٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وبنهاية السبعينات كانت نسبة كبيرة من الغذاء المستهلك في البلدان العربية من الاغذية المستوردة .

ولم ترفع التنمية الاقتصادية من مستويات المعيشة في البلدان العربية كما كان متوقعا ، بسبب التزايد في السكان بمعدل أعلى من أي وقت مضى ! ولأن الأنظمة السياسية والاجتماعية في معظم هذه البلاد العربية لم توفر توزيعا عادلا متساويا لعائدات الانتاج ، وبالنظر الى الدول العربية ككل ، كان التعداد الكلي العام للسكان بين ٥٥ و ٦٠ مليون نسمة في عام ١٩٣٠ ، وتزايد الى ٩٠ مليونا في عام ١٩٦٠ ، ووصل الى ١٧٩ مليونا في ١٩٧٩ ، وكان معدل التزايد الطبيعي في معظم البلدان بين ٢ و ٣٪ ، ولم يكن السبب في ذلك مجرد زيادة المواليد ، بل وعلى العكس كان سببا متناقضا مع انتشار وسائل ضبط النسل ، وظروف المعيشة في الحضر التي اضطرت الشباب للزواج المتأخر ، فقد كانت الزيادة في طول العمر المتوقع وكذا تناقص معدل وفيات الأطفال هما السبب الرئيسي .

وكما كان الحال من قبل ، جعل تزايد السكان المدن مكتظة بارتفاع الزيادة الطبيعية في سكان الحضر عن ذي قبل بفضل تحسن الظروف الصحية ، وإيضاً مع الهجرة من الريف ، فقد كان أكثر من نصف السكان في معظم البلاد العربية تقريباً في منتصف السبعينات يعيشون في المدن : أكثر من ٥٠٪ في الكويت والسعودية ولبنان والأردن والجزائر وبين ٤٠ إلى ٥٠٪ في مصر وتونس وليبيا وسوريا ، وكانت الزيادة في المدن الكبيرة والصغيرة على السواء ، ولكنها كانت شديدة الارتفاع في العواصم والمراكز الرئيسية للصناعة والتجارة ، وفي منتصف السبعينات ، كان هناك ٨ مدن عربية ذات تعداد يزيد على المليون ، في حين وصلت القاهرة إلى ٦٤ مليوناً وبغداد إلى ٣ و٨ مليون نسمة .

وقد أذت طبيعة النمو الاقتصادي والتحول السريع ، إلى استقطاب أكبر وأكثر وضوحاً في المجتمع عن ذي قبل ، فالمستفيدون من النمو كانوا منذ البداية من أعضاء الجماعات الحاكمة ، وضباط الجيش ، وكبار المسؤولين الحكوميين والتقنيين ورجال الأعمال في مجال الانشاء والاستيراد والتصدير والصناعات الاستهلاكية ، أو ذوي العلاقات بالمشروعات العملاقة المتعددة الجنسيات ، وقد جنى العمال المهرة في الصناعة أيضاً بعض الأرباح ، خاصة حينما سمحت لهم الظروف السياسية بتنظيم أنفسهم بشكل فعال ، أما الشرائح الأخرى من السكان ، فقد استفادت بشكل أقل أو لم تستفد على الإطلاق ، وكان هناك في المدن سكان من صغار الموظفين وصغار التجار وأولئك الذين يقومون على خدمة الأغنياء ، وحولهم كان عدد أكبر من السكان ممن يعملون في القطاع غير الرسمي « كإباعة جائلين » أو عمال يومية مؤقتين ، أو ممن لا يعملون على الإطلاق ، وفي الريف كان ملاك الأراضي من متوسطي وكبار الملاك في البلدان التي لم يجز فيها إصلاح زراعي يزرعون أراضيهم ويحققون عائداً مرضياً ، حيث كانت القروض متاحة لهم ، ولكن الفلاحين الفقراء ممن يمتلكون أراضي صغيرة أو لا يمتلكون إطلاقاً ، لم يكن بإمكانهم أن يطمحوا في تغيير وضعهم ، والعمال المهاجرون إلى البلاد المنتجة للبترول كانوا يكسبون أكثر مما يمكنهم أن يأملوا فيه في موطنهم ، ولكن بلا أمان ، وبلا إمكانية لتحسين

وضمهم من خلال عمل جماعي ، وكان يمكن انهاء خدمتهم بلا مقدمات ، فهناك آخرون في انتظار أن يحلوا محلهم ، وبنهاية السبعينات أصبحوا أيضا أكثر عرضة لهذه الاحتمالات ، لأن كثيرين منهم لم يكونوا من بلاد عربية ، ولكنهم جلبوا بشكل مؤقت من جنوب شرق آسيا : تايلاند وماليزيا والفلبين وكوريا .

وقد اتجهت بعض الحكومات ، تحت تأثير الأفكار السائدة في العالم الخارجي ، الى انشاء خدمات اجتماعية أدت الى شيء من إعادة توزيع الدخل في الاسكان الشعبي وخدمات الصحة والتعليم ، ونظم التأمينات الاجتماعية ، ولم يكن كل السكان قادرين على الاستفادة منها حتى في أكثر البلاد غنى ، ففي الكويت كان للكويتيين ميزة الاستفادة منها ، ولكن القطاع غير الكويتي من السكان كانوا أقل استفادة ، وفي السعودية أحاطت مدن الصفيح بالمدن الكبرى ولم تكن القرى تعيش في سعة ، وكان الموقف أصعب ما يمكن في المدن الكبرى التي تنامت بسرعة من خلال الهجرة ، والزيادة الطبيعية ، وإذا أمكن للحكومات هناك هدم مدن الصفيح ، فلم يكن الاسكان الرخيص الذي حل محلها بأفضل منها ، حيث كان يفقر الى الخدمات الأساسية وإلى الإحساس بالحياة الاجتماعية التي كانت متوفرة في مدن الصفيح ، (تعرف بالعشش) ، ووسائل النقل العلبية كانت معيبة تقريبا في كل مكان ، وكان هناك تمييز حاد بين أولئك الذين لديهم وسائل انتقال خاصة وعن ليس لديهم ، وفي معظم المدن ، كانت شبكات المياه والصرف مبنية لمجمعات أصغر عددا ، ولم تعد تكفي للوفاء بمتطلبات العدد الكبير للسكان ، وقد انهار نظام الصرف الصحي في القاهرة فعليا ، وفي الكويت والسعودية حلت مشكلة المياه بتحلية مياه البحر ، وهي طريقة مكلفة ولكنها فعالة .

المرأة في المجتمع

وكانت تلك أيضا فترة شهدت تحول العلاقات داخل المجتمع الى مشكلة هرجية ، فقد أدى تغير دور المرأة ، والتغير في تركيبة الأسرة الى طرح تساؤلات على الرجال الذين كانوا ينفذون في بيتهم مجتمع وطني

صحيح قوى ، وايضا على النساء الواعيات بوضعهن كاتات ، فعلى مدى الأجيال السابقة حدثت تغيرات مختلفة ، كان مقدرا لها أن تؤثر على وضع المرأة فى المجتمع ، أحدها كان انتشار التعليم : فقد التحقت الفتيات بالمدارس فى كل البلاد حتى فى أكثرها محافظة فى شبه الجزيرة العربية ، وفى بعض البلدان كان هناك تقريبا عدد متساو من الذكور والاناث فى المستوى الابتدائى ، وفى المستويات الأعلى ، كانت النسبة تتزايد بشكل سريع ، رغم أن درجة التعليم بين النساء ظلت أقل من نسبتها بين الرجال ، وفى بعض البلدان كان الجيل الناشئ من الاناث متعلقات بالكامل ، وايضا لأسباب أخرى اتسع مجال العمل للمرأة فى الريف عندما هاجر الرجال الى المدن أو للبلاد المنتجة للنفط وغالبا ما تقوم النساء برعاية الأرض والماشية فى غياب الرجال ، وفى المدينة ، استخدمت المصانع الحديثة النساء ، ولكن العمل فيها كان مزعزا ، فكن يستخدمن إذا ما كان هناك نقص فى العمال من الرجال ، وفى ظروف الكسواء والعمالة الزائدة كن أول من يستغنى عن خدماتهن من العمالة غير الماهرة ، وكان الاحتمال الأغلب أن يجدن عملا كخدمات فى المنازل ، وكن أساسا من الفتيات الصغار غير المتزوجات اللاتي آتين من الريف ، وقد عملت النساء المتعلقات بأعداد متزايدة فى المكاتب الحكومية ، وخاصة فى الوظائف الكتابية ، وأصبح هناك عدد متزايد من المهنيات من المحاميات والطبيبات والعاملات فى الخدمة الاجتماعية ، وفى بعض البلدان ، كان هناك عدد صغير ولكن متزايد من النساء على مستويات أعلى من المسئولية فى الحكومة ، وكان هذا صحيحا بشكل خاص فى بلدان مثل تونس واليمن الجنوبية والعراق ، التى كانت تبدل جهودا دؤوبة للانفصال عن الماضى وخلق مجتمع حديث ، ورغم هذه التغيرات كانت نسبة ضئيلة من النساء يعملن خارج المنازل ، وعلى كل المستويات تقريبا كانت تعوقهن المنافسة مع الرجال .

وقد كان لظروف الحياة فى المدينة والعمل خارج المنزل بعض التأثير على الحياة العائلية ووضع المرأة فيها ، وفى القرية كانت هجرة العمال الذكور تعنى المزيد من المسئولية على عاتق الزوجة تجاه العائلة ، وكان عليها اتخاذ القرارات التى كانت متروكة للزوج ، وفى المدينة ، لم تعد

الأسرة الممتدة تعيش نفس الواقع الذى كانت تعيشه فى القرية ، فلم تعد الزوجة تعيش فى المجتمع النسائى الكبير من الأخوات وبنات العم تحت سيطرة الحماة ، وأصبح الأزواج والزوجات على اتصال مباشر كل منهما بالآخر ، ولم يعد الأطفال يمارسون حياتهم الاجتماعية فى إطار العائلة الكبيرة ، بل أصبح من الممكن أن يتشكلوا بالمدرسة والشارع بالإضافة الى البيت ، كما أدى انتقال الأفكار وتوسع الخدمات الصحية الى انتشار وسائل تحديد النسل ومنع الانجاب ، ومالت العائلات الحضرية بدافع من الاحتياج الاقتصادى ، وبسبب الاحتمالات المستحقة لأن تكون عادة أقل من مثيلتها فى القرية ، وبسبب التعليم والوظيفة ، تزوجت الفتيات فى أواخر سننى المراهقة أو العشرينات بدلا من أواسط أو أوائل مرحلة المراهقة ، وانهارت القواصل بين الجنسين فى الشارع أو فى مكان العمل بشكل حتمى ، وأصبح الحجاب أقل شيوعا مما كان ، كما أن الأشكال المختلفة للفصل بين الجنسين بدأت فى الاختفاء ، وقد قامت العربية السعودية بمحاولة لمنع ذلك ، فكان الحجاب ضروريا فى الشارع بشكل عام ، والتعليم منفصل بشكل صارم ، وتحددت مجالات منفصلة لعمل المرأة ، فكان بإمكانهن العمل فى التدريس أو فى العيادات النسائية ، ولكن ليس فى مكاتب الحكومة أو الأماكن الأخرى التى يمكن أن يختلطن فيها بالرجال .

وقد حدثت هذه التغيرات فى إطار أخلاقى وقانونى ظل غالبا بلا تغيير ، يعضد سيادة الرجل ، وأدخلت بعض التعديلات على طرائق تفسير القوانين الإسلامية والأحوال الشخصية ، وقد كانت تونس هى الوحيدة بين الدول العربية التى منعت تعدد الزوجات ، ولكنه أصبح أكثر ندرة فى البلاد الأخرى ، وفى بعض البلدان ، على سبيل المثال تونس والعراق ، أصبح أكثر سهولة للمرأة أن تطلب فسخ الزواج ، ولكن ظل حق الزوج فى الطلاق بلا ابداء الأسباب فى كل البلدان ، وبدون إجراء قضائى ، كما ظل مكفولا أيضا حق الزوج المطلق فى حضانة الأبناء بعد سن معينة ، وفى بعض البلدان رفع الحد الأدنى لسن الزواج ، وفى بعض البلدان أعيد تفسير قوانين الميراث ، ولكن لم يحدث لى أى منها أن تم وضع

قانون علماني للأحوال الشخصية ، ليحل محل تلك القوانين المستمدة من الشريعة كما حدث مثلا في تركيا .

وحتى عندما تغيرت القوانين ، لم تتغير معها العادات الاجتماعية بالضرورة ، فالقوانين الجديدة لم يمكن فرضها في كل الأحوال . خاصة عندما تعارضت مع العادات الاجتماعية العميقة الجذور ، والتي أكدت وكرست سيطرة الرجال ، فقد استقرت بشكل نهائي القواعد التي يتعين على الفتيات بموجبها أن يتزوجن مبكرا ، وأن على العائلة أن ترتب لزيجتهن بالإضافة الى ممارسة طلاق الزوجات بسهولة ، وكلها كانت أفكارا متجذرة بشكل صارم ، وحافظت عليها النساء أنفسهن : الأم والحماة اللتان كانتا غالبا عماد ذلك النظام ، وظل عدد كبير من النساء يتقبلن الوضع من حيث المبدأ ، إلا أنهن كن يحاولن تحقيق وضع أفضل لأنفسهن بالاستغلال الذكي الواعي لرجالهن ، ويصور موقفهن في قصص كاتبة مصرية « اليفة رفعت » تصور المسلمات اللاتي كانت حياتهن ما زالت منضبطة بالنداء على الصلاة من المآذن لرصولات الخمس :

« وترفع يدها الى شفتيها لتقبلها ظهرا لبطن شكرا له على كرمه ، وكانت تأسى لأن هذه الحركات والتمتمات القليلة كانت هي وسيلتها الوحيدة لشكر خالقها ، وقد كانت في حياة أحمد تقف وراءه في الصلاة ، وتتبع حركاته كلما ركع أو سجد ، ثمصت في خشوع لما يقرأ من الآيات ، وهي تعلم أن من يصلي خلف امام وتتبع شعائره يكون قد أدى الصلاة ، وعندما توفي أبطلت الصلاة المعتادة » (١) .

وكان هناك عدد متزايد من النساء اللاتي لم يتقبلن النظام ، وطالبن بالحق في تعريف هويتهن الخاصة ، واجراء تغييرات في وضعهن الاجتماعي بما يعكس هذا التعريف الجديد ، ولم يكن بعد في موقع قوة ، فالنساء من الوزيرات أو أعضاء البرلمان لم يكن سوى رمز للتغير ، وقد نشرت آراؤهن في اطار المنظمات النسائية والصحافة ، وكان هناك عدد من المفكرات ممن انتشرت أعمالهن انتشارا واسعا في العالم الخارجي

من خلال الترجمة وأيضاً في البلدان العربية ، وقد كتبت الروائية المغربية فاطمة المريسي « وراء الحجاب » ، ورات أن عدم المساواة بين الجنسين مبنى على نظرة اسلامية خاصة للنساء ، بأن لديهن قوة خطيرة لابد من احتوائها ، وهى - كما تقول - نظرة غير متوافقة مع احتياجات الأهم المستقلة فى العالم الحديث .

وقد شاعت حقاً ظاهرة فى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات يمكن أن تؤكد اتجاهها مخالفاً ، فقد ظهر فى الشوارع وأماكن العمل ، وخاصة فى المدارس والجامعات ، نسبة متزايدة من صغار النساء يغطين رؤوسهن إن لم يكن وجوههن ويتفادين الاختلاط الاجتماعى أو المهني بالرجال ، وكان هذا التناقض الظاهري علامة على تأكيدهن على هويتهم وليس قوة الرجل . واللائي انتهجن هذا المسار ، لم يكن من عائلات تفتنح الفصل بين الجنسين ولكنهن اتخذنها كفعل اختياري ناشئ من نظرة معينة لا يجب أن يكون عليه المجتمع المسلم ، وهى أيضاً نظرة تأثرت بالثورة الإيرانية ، وأيا كانت الدوافع ، فعلى المدى الطويل تميل الى تقوية النظرة التقليدية لمكانة المرأة فى المجتمع .

المراث وتحديثه

كان من شأن أحداث ١٩٦٧ ، وعملية التغيير التى تلتها ، أن تكشف من اضطرابات الروح ، ذلك الاحساس بأن العالم قد انقلب ، والتى كانت تعبر عنها أشعار الخمسينات والستينات ، فهزيمة ١٩٦٧ لم يكن ينظر اليها كمجرد نكسة عسكرية ، ولكن كحكم أخلاقي ، وإذا كان العرب قد انهزموا بهذه السرعة ، وبشكل علني وكامل ، أفلا تكون هذه علامة على أن هناك شيئاً فاسداً فى مجتمعاتهم وفى النظام الأخلاقي الذى يعبرون عنه ؟ وقد انتهى العصر البطولي للصراع من أجل الاستقلال ، ولم يعد بإمكان هذا الصراع أن يوحد الدول العربية أو الشعب فى أى بلد منها ، ولم يعد من الممكن تبرير الفشل وعدم الكفاءة بالتدخل الأجنبي كما كان شائعاً فيما مضى .

وقد نشأ بين الرجال والنساء المتعلمين المتأملين وعى متزايد بالتغيرات السريعة الهائلة في مجتمعاتهم ، وبالطرائق التي تأثر بها وضعهم الخاص بفعل هذه التغيرات ، فزيادة السكان ، وتنامي المدن ، وانتشار التعليم الشعبي ، ووسائل الاعلام كانت تجلب صوتا جديدا الى النقاش الدائر في المسائل العامة ، صوت يعبر عن قناعاتهم واحزانهم وآمالهم بلغة تقليدية . وهذا من ناحيته كان يثير الوعي بين المتعلمين حول الفجوة بينهم وبين العامة ، وتبرز مشكلة الاتصالات ، وكيف يثنأى للصقوة المتعلمة أن تتكلم الى العامة أو نيابة عنهم ، وفيما وراء ذلك ، كانت تتضح مشكلة أخرى ، مشكلة الهوية ، وما الرباط المعنوي بينهم والذي يمكن بفضل الادعاء بأنهم مجتمع ووحدة سياسية ؟

وقد كانت مشكلة الهوية تعبر عن نفسها الى حد كبير بمقررات العلاقة بين التراث الماضي واحتياجات الحاضر ، فهل يسير العرب على طريق يرسم لهم من الخارج ؟ أم هل بإمكانهم أن يجدوا في المعتقدات الموروثة وثقافتهم تلك القيم التي يمكن أن تكون لهم مرشدا في العالم الحديث ؟ وهذا السؤال قد أوضح العلاقة الوثيقة بين مشكلة الهوية ومشكلة الاستقلال ، فإذا كانت القيم التي يعيش عليها المجتمع مستجلبة من الخارج ، ألا يعني ذلك ضمنا اعتمادا دائما على العالم الخارجي ، وبالذات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ؟ وليس محتملا أن يجلب الاعتماد الثقافي مع الاعتماد الاقتصادي والسياسي كذلك ؟ وقد أثار الاقتصادي المصري د. جلال أمين (ولد سنة ١٩٣٥) هذه النقطة بقوة في كتابه « محنة الاقتصاد والثقافة في مصر » وهو كتاب حاول تتبع آثار العلاقات بين الانفتاح وأزمة الثقافة ، ويؤكد فيه أن الشعب المصري والشعوب العربية الأخرى ، قد فقدوا الثقة في أنفسهم ، فالانفتاح وكذا مجمل حركة الأحداث منذ الثورة المصرية في ١٩٥٢ كان قائما على غير أساس صحيح من القيم لمجتمع الاستهلاك في الحياة الاقتصادية ، وسيطرة صفوة حاكمة بدلا من الولاء الوطني الصادق . فالمصريون يستوردون كل ما اقتنهم الأجانب بأنهم يحتاجون اليه ، وأدى ذلك الى الاعتماد الدائم عليهم ، ولكي يكون المجتمع صحيحا ، يجب أن

تكون الحياة السياسية والاقتصادية مستمدة من قيمهم الأخلاقية والمعنوية ،
التي لا أساس لها الا فى الدين .

وبطريقة مقارنة كتب كاتب مصرى آخر هو حسن حنقى عن العلاقة
بين التراث والحاجة للتغيير ، فالعرب مثلهم فى ذلك مثل باقى البشر قد
وجدوا انفسهم فى ثورة اقتصادية لا يمكنهم المضي فيها الا « بثورة
انسانية » ، ولا يعنى ذلك التخلي عن التراث الماضى الذى كان العرب
مسئولين عنه بنقص القدر كمسئوليتهم عن « الشعب والأرض والثروة » -
لكن يجب اعادة تفسيره « فى ضوء احتياجات العصر بحيث يتحول الى
ايدولوجية تبرز منها حركة سياسية ، أما التمسك الأعمى بالتراث ،
والتحديث الأعمى ، فكلاهما لا يصلح : الأول لأنه لا يقدم اجابة عن مشكلة
الحاضر ، والثانى لأنه لا يحرك الجماهير فهو يعبر عنهم بلغة غريبة مختلفة
عما يفهمونه ، والحاجة قائمة الى بعض الاصلاح للفكر الدينى الذى يعطى
الجماهير تعريفا جديدا لانفسهم ، وحزب ثورى يبذل ثقافة وطنية ، وبهذا
يغير أنماط السلوك الجمعى » .

وكثير من الفكر العربى المعاصر يدور حول هذه الاشكالية بين الماضى
والحاضر ، وقد قام بعض الكتاب بمحاولات جريئة لحلها ، فالجواب الذى
طرحه الفيلسوف السورى صادق جلال العظم (ولد سنة ١٩٣٤) ينبع
من الرقض التام للفكر الدينى ، وكان زائفا كما ادعى ، وغير متوافق مع
الفكر العلمى الصادق الأمين فى نظراته لماهية المعرفة وطرائقها فى التوصل
الى الحقيقة ، وليس هناك طريقة للتوفيق بينهما فمن المستحيل الايمان
بالحقيقة الحرفية للقرآن ، والفكر الدينى ليس فقط زائفا ، وانما هو أيضا
خطر . لقد دعم وساند النظام القائم للمجتمع ، وأولئك الذين يسيطرون
عليه ، وبهذا أجهض الحركات الحقيقية للتحرير السياسى والاجتماعى .

وقد اتخذ بعض الكتاب الآخرين هذا الموقف « ولكن الأكثر شيوعا
كان الاتجاه لتحليل كيان المعتقدات الدينية الى كيان من الثقافة الموروثة

وبهذا تتحول الى موضوع يمكن معالجته نقديا ، فالهوية الوطنية عند التونسي هشام جيت Djait (ولد سنة ١٩٣٥) لا يمكن تعريفها بمصطلحات الثقافة الدينية ، وبالتأكيد يتعين الحفاظ على تلك الثقافة التي تنقل رؤية الحياة البشرية من خلال محمد ﷺ ، ومشاعر الحب والولاء للدين اجتماعا حوله على مدى القرون يجب الاعتزاز بها والحفاظ عليها من قبل الدولة ، الا أن المؤسسات الاجتماعية والقوانين يجب أن تكون منفصلة تماما عن الدين وقائمة على مبادئ « انسانية » * والمواطن الفرد يجب أن يكون حرا في التخلي عن ايمانه الموروث اذا ما رغب في ذلك :

« نحن مع العلمانية ، ولكنها يجب أن تكون علمانية غير معادية للإسلام ، ولا تستمد دوافعها من مشاعر مناهضة للإسلام ، وفي رحلة تاريخنا المتناعة تعلقنا بضرورة الايمان ، وحنين عميق لا ينمحي لهذا الدين الذي أضاع طفولتنا ، وكان مرشدنا الأول للخير واكتشاف المطلق ... ان علمانيتنا تجد مداها في التعرف على جوهر العلاقة بين الدولة ، وبين عناصر معينة في السلوك الأخلاقي والاجتماعي ، وبنية الشخصية الجمعية والدين الاسلامي ، والتزامها بهذا الدين وباصلاحه ، والاصلاح لا يجب أن يكون متعارضا مع الدين ، ويجب أن يتم بالدين ، وفي الدين ، ومستقلا عنه » (٢) *

وعند كاتب مغربي آخر هو عبد الله لاروي ، يرى انه من الضروري تعريف الماضي والحاضر ، وأن ما نحتاج اليه هو الفهم التاريخي الحقيقي ، بأن « نملك ماضيينا » من خلال تفهم السببية التي تتطور بها الأمور من بعضها البعض ، وفيما وراء ذلك الرغبة في التفوق على الماضي بأخذ الضروري عن طريق « النقد الجذري للثقافة واللغة والتراث » واستخدامه لإبداع مستقبل جديد ، هذه العملية من الفهم النقدي في حد ذاتها لا تؤدي للمستقبل ، ويجب أن تسترشد بالفكر الحي للعصر ، وخاصة بالماركسية اذا ما فهمت بشكل صحيح وبدلايتها على أن التاريخ له اتجاه ويتحرك في مراحل تجاه هدف ، ويمكن أن يكون الفراسة التي تعين على توحيد الماضي في نظام جديد للفكر والعمل (٣) *

وعلى الطرف الآخر من الصورة ، كان أولئك الذين آمنوا بأن التراث الاسلامى فى حد ذاته يمكن أن يكون أساسا للحياة الحاضرة ، وأنه وحده القادر على ذلك لأنه مستمد من كلمة الله ، وكان هذا هو الموقف الذى عبر عنه بعبارات حادة بعض الذين لهم علاقة بالاخوان المسلمين فى مصر وغيرها ، وقد وقع فى الستينات بعض الاستقطاب لبعض القادة والأعضاء فى هذه الحركات ، وكانوا على استعداد لقبول حل وسط مع أصحاب السلطة والقبول بالنظم القائمة على الأقل فى حينه ، على أمل أن يعطيهم ذلك نفوذا سياسيا ، والآخرين تحركوا فى اتجاه مضاد : الرقض التام لكل أشكال المجتمع عدا المجتمع الاسلامى الكامل . وفى كتاب نشر فى ١٩٦٤ (معالم فى الطريق) ، عرف سيد قطب المجتمع الاسلامى الحق فى كلمات لا تقبل بالحلول الوسط ، أنه ذلك المجتمع الذى يقبل بحاكمية الله ، أى الذى يعتبر القرآن هو المصدر لكل ارشادات وتعاليم الحياة الانسانية ، لأنها وحدها القادرة على بلورة النظام الأخلاقى والقانونى الذى يوافق طبيعة الواقع ، وكل المجتمعات الأخرى مجتمعات جاهلية ، أيا كانت مبادئها ، سواء أكانت شيوعية أم رأسمالية أم وطنية ، قائمة على أديان أخرى زائفة أو تدعى الاسلام ولكنها لا تسير وفق الشريعة :

« وسوف تنتهى قيادة الرجل الغربى للعالم ، لا لأن الحضارة الغربية قد افسدت أو قفلت قواها الاقتصادية أو العسكرية ، ولكن لأن النظام الغربى قد لعب دوره ، ولم يعد يمتلك رصيد القيم التى أوصلته الى القيادة ، وقد انتهى دور الثورة العلمية وما صاحبها من قوميات ومجتمعات محصورة فى حدود ، .. ، ولقد جاء دور الاسلام » (٤) .

والطريق لايجاد مجتمع اسلامى حق كما أعلن سيد قطب ، يبدأ بالايان الاعتقادى الفردى ، الذى يتحول الى صورة حية فى القلب ، ويتجسد فى برنامج للعمل وأولئك الذين يقبلون هذا البرنامج ، يمكن أن يشكلوا الطليعة من المقاتلين ، الذين يستخدمون كل الوسائل بما فيها الجهاد ، والذى لا يمكن القيام به الا بعد أن يصل المقاتلون الى مرحلة النقاء الداخلى ، ولكن يجب السعى اليه آتئذ ليس فقط من أجل الدفاع ، ولكن

لتدمير كل العبادات للآلهة الزائفة ، وإزالة كل العوائق التي تمنع الناس من الخضوع للإسلام ، ويجب أن يكون الجهاد بهدف خلق مجتمع إسلامي عالمي لا يكون فيه تمييز على أساس الجنس ، ويشمل العالم كله ، « لقد انتهى العصر الغربي » ولم يستطع تقديم القيم اللازمة لدعم الحضارة المادية الحديثة ، والإسلام فقط يقدم الأمل للدنيا *

وقد كانت دلالة هذه التعاليم بعيدة المدى إذا ما أخذت بجديتها ، وقد أدى ذلك إلى تشكيل الجناح الموالي لسيد قطب من الإخوان المسلمين في معارضته لعبد الناصر ، وألقى القبض على سيد قطب نفسه وحوكم وأعدم عام ١٩٦٦ ، وفي الحقبة التالية التزمت الجماعات المنبثقة من الإخوان بتعاليمه حرفياً ، من حيث أن المرحلة الأولى في اتجاه خلق مجتمع إسلامي ، كانت في الانسحاب من مجتمع الجاهلية ، والعيش طبقاً للشريعة ، وتنقية القلب ، تكون نواة للمقاتلين الملتزمين ، وهذه الجماعات كانت مستعدة للقتال والشهادة ، وكان ذلك واضحاً عندما اغتال أحد أعضائها السادات في عام ١٩٨١ ، وعندما حاول الإخوان المسلمون إسقاط الأسد في العام التالي .

وفي وسط هذا الطريق ، كان أولئك الذين استمروا في الاعتقاد بأن الإسلام أكثر من مجرد تراث ، وأنه كلمة موحاة من الله ، ولكن يجب فهمها على الوجه الصحيح ، والأخلاقيات والقوانين الاجتماعية المستمدة منها يمكن تطويعها لتصبح الأسس الأخلاقية لمجتمع حديث ، وكانت هناك أشكال عديدة لهذا الموقف الإصلاحى ، فالمحافظون من المدرسة الوهابية في السعودية وغيرها آمنوا بأن الدستور القانونى القائم يمكن تطويره ببطء وحذر ليصبح نظاماً مناسباً لضرورات ولاحتياجات الحياة الحديثة ، والبعض آمن بأن القرآن فقط هو المقدس ويمكن استخدامه بحرية كأساس للقانون الجديد ، والبعض اعتقد أن التفسير الحقيقى للقرآن هو التفسير الصوفى ، والتنسك الصوفى متوافق مع تنظيم المجتمع على خطوط تقارب العلمانية *

وبذلت بعض المحاولات بشكل كان جادا وشجاعا لبيان كيف أن النظام الأخلاقي والقانوني الجديد ، يمكن أن يستمد من القرآن والحديث ، فظهر في السودان الصادق المهدي (ولد سنة ١٩٣٦) ، وهو ابن حفيد لرعيم ديني في أواخر القرن التاسع عشر وهو نفسه زعيم سياسي مهم بارز ، أكد أنه من الضروري أن يكون لدينا نوع جديد من الفكر الديني الذي يستخرج من القرآن والحديث (شريعة) ، مطوع لاحتياجات العالم الحديث ، وقد تكون أفضل هذه المحاولات المصاغة بمنطق وعناية لوضع مبادئ شرع جديد ، تلك التي جاءت من خارج العالم العربي ، من أحد العلماء الباكستانيين هو « فضل الرحمن » (١٩١٩ - ١٩٨٨) في محاولة لتقديم علاج « للاضطراب الروحي » للمسلمين في الوقت الحاضر ، واقترح طريقة للتأويل القرآني يمكن - حسب اعتقاده - أن تكون أمينة على الروح الإسلامية ، وتراعي احتياجات الحياة الحديثة ، فقال ان « القرآن هو استجابة الالهة لعقل النبي تجاه الوضع الأخلاقي الاجتماعي في الجزيرة العربية في عهده » ، فإذا كنا نحاول تطبيق تعاليمه على الوضع الأخلاقي الاجتماعي لعصر مختلف ، فعلينا بالضرورة استخلاص المبادئ العامة من تلك الاستجابة الالهية ، وذلك بدراسة الظروف الخاصة التي أحاطت بالوحي بتلك الاستجابة ، على أن يتم ذلك في ضوء فهم القرآن كوحدة ، وبجرد استخلاص المبدأ العام ، يمكن أن يستلهم بعناية ووضوح لفهم ما يتصل بالموقف الذي نحتاج الى إرشاد في شأنه ، وهكذا يتحول تفسير الاسلام الى تأويل تاريخي (*) ، يتحرك بدقة من الحاضر الى الماضي ليعود مرة أخرى ، ويتطلب ذلك نوعا مختلفا من التعليم الديني (٥) .

استقرار النظم

يجد المراقب للبلاد العربية في الثمانينات مجتمعات ذات روابط ثقافية قوية ، وربما تزداد قوة مع الزمن ، الا أنها لا تؤدي الى الوحدة السياسية ، حيث الغنى المتزايد موزع بلا مساواة ، وأدى هذا الغنى الى

(*) لا يوافق معظم المسلمين السنة على رأي فضل الرحمن قدا ، لأنه يعنى ببساطة

قصر القرآن الكريم على مرحلة تاريخية معينة - (المراجع) .

نوع من أنواع النمو الاقتصادى ، الا أنه أدى أيضا الى فجوة أوسع بين الذين استفادوا منه ، والذين لم يستفيدوا ، ومن يعيشون فى المدن المكتظة والريف ، حيث أصبح بعض النساء أكثر وعيا بوضعهن المتدنى فى عوالمهن الخاصة والعامة ، حيث كان العامة فى الحضر يتساءلون عن عدالة النظام الاجتماعى ، وشرعية الحكومات - من أعماق ترائهم الموروث ، وحيث كانت الصقوة المتعلبة ضحية اضطراب روحى عميق .

ويلاحظ المراقب أيضا شيئا آخر يؤدي الى الدهشة فى كل الظروف . وهو الاستقرار الواضح للأنظمة السياسية ، ورغم أن البلدان العربية غالبا ما كانت تعتبر غير مستقرة سياسيا ، فقد حدث فى الواقع تغيير بسيط فى نظرة العامة للأنظمة أو اتجاه السياسة منذ نهاية الستينات ، ورغم التغير فى الشخصيات ، فلم يحدث فى السعودية وبلاد الخليج والأردن وتونس ومراكش تغيرات أساسية لجيل من الزمان أو أكثر ، وفى الجزائر وقع التغير الحقيقى فى عام ١٩٦٥ ، وفى ليبيا والسودان واليمن الجنوبي والعراق ، كانت المجموعة التى ظلت فى الحكم حتى الثمانينات قد بدأت منذ عام ١٩٦٩ ، وفى سوريا منذ عام ١٩٧٠ ، وفى مصر أيضا ، حدث التغير من عبد الناصر الى السادات ، والذي بدأ للوهلة الأولى كتغيير فى الأشخاص بين جماعة حاكمة مستقرة ، سرعان ما ظهر أنه تغيير فى الاتجاه . وكانت السبعينات فى ثلاث دول فقط فترة من الاضطرابات : اليمن الجنوبي حيث كان هناك صراع داخل الحزب الحاكم ، واليمن الشمالى حيث حدث تغيير معين غير شامل فى النظام عام ١٩٧٤ ، ولبنان التى ظلت فى حالة من الحرب الأهلية والاضطرابات منذ ٧٥ وما بعدها .

وقد كان التناقض الظاهرى للنظم المستقرة والمستمرة فى المجتمعات الشديدة الاضطراب أمرا يستأهل البحث ، رغم أنه فى النهاية يمكن أن يتضح أنه ليس تناقضا ، ونستعير هنا إحدى أفكار ابن خلدان ، حيث يمكن أن يقال إن استقرار أى نظام سياسى يعتمد على توليفة من ثلاثة عوامل ، ويكون متماسكا عندما تستطيع مجموعة حاكمة أن تربط مصالحها بالعناصر القوية فى المجتمع ، عندما يتجلى هذا التحالف فى المصالح من

خلال فكرة سياسية تشكل شرعية هؤلاء الحكام في عيون المجتمع أو على الأقل في عيون الجزء الأكبر منه .

ويمكن تفسير تماسك النظام وثباته جزئياً بطرائق واضحة ، فقد أصبح للحكومات وسائل للسيطرة والقمع والقهر متاحة أكثر من أى وقت سابق من الاستخبارات وخدمات الأمن والجيش ، وفى بعض الأماكن جنود مرتزقة مستجلبه من الخارج ، وإذا ما رغبوا ، فيمكنهم سحق أية ثورة ويأتى ثمن إذا لم تنفكس بين أيديهم أدوات القمع هذه ، وتمثل العائق الوحيد فى أن الأدوات لم تكن سلبية بشكل كلى ، بل يمكن أن تعمل فى غير صالح الحكام ، أو تنفرط ، كما حدث فى إيران ، فى مواجهة الثورة الشعبية الهائلة فى (١٩٧٩ - ١٩٨٠) . كما أنهم أيضاً سيطروا مباشرة على كل المجتمع بطريقة لم تتح لأية حكومة فى الماضى ، ففى البداية يسيط المصلحون العثمانيون وبعدهم الحكام الأوربيون الاستعماريون ، سلطة الحكومة حتى ما وراء المدن والأراضى الداخلية التابعة لها الى أبعد المناطق من الريف ووديان الجبال والسهول ، وكانت السلطة تمارس فى الماضى على المناطق النائية بالتناورات السياسية والقوى الوسيطة من سادة الوديان وزعماء القبائل أو نسل الأولياء ، ولكنها أصبحت تمارس بالسيطرة البيروقراطية المباشرة ، التى مدت يد الحكومة فى كل قرية وكل بيت أو خيمة تقريباً ، وإنما كانت الحكومة ، كانت معنية فقط كما كان الحال فى الماضى ، بالدفاع عن المدن والطرق والحدود وجباية الضرائب ، وأيضاً بكل المهام التى تؤديها الحكومات الحديثة من التجنيد والتعليم والصحة والخدمات العامة والقطاع العام (فى الاقتصاد) .

وبخلاف هذه الأسباب الواضحة لقوة الحكومات ، كانت هناك أسباب أخرى ، فقد نجحت الجماعات الحاكمة فى ارساء ودعم عصبيتها الخاصة ، أو التضامن المكرس تجاه الحفاظ على السلطة ، وفى بعض البلاد مثل الجزائر وتونس والعراق ، كانت وحدة الحزب ، وفى غيرها ، كانت وحدة جماعة من السياسيين الذين جمعتهم روابط منذ بواكير حياتهم فوثها التجربة المشتركة ، كما كان الحال مع السياسيين العسكريين فى

مصر وسوريا ، وفي بلاد أخرى كانت وحدة العائلة الحاكمة ومن يرتبطون بها عن قرب تجمعهم روابط الدم والمصالح المشتركة . وهذه النوعيات العديدة من الجماعات ، لم تكن مختلفة بشكل كبير فيما بينها كما كان يبدو ، فقد كانوا يرتبطون جميعا برابطة المصالح التي تقويها صلات الجوار وقرابة الدم أو النسب ، وتقاليد الشرق الأوسط ومجتمعات المغرب تفترض أن العلاقات المختلفة تقوى بالقرابة العائلية .

والأكثر من ذلك أن الجماعات الحاكمة أصبح تحت تصرفها آلة حكومية أكبر وأكثر تعقيدا مما كانت في الماضي ، ويرتبط بها ويعتمد عليها عدد هائل من الرجال والنساء ، ولهذا يحرصون (على الأقل الى حد ما) على مساعدتها في الحفاظ على سلطتها ، وفيما مضى كان هيكل الحكومة بسيطا ومحدودا ، فقد كان سلطان مراكش حتى أواخر القرن التاسع عشر ، ملكا متجولا يجمع الضرائب ، وتظهر قوته بالمرور في مناطق نفوذه مصحوبا بجيش شخصي وبضع عشرات من المساعدين والموظفين ، وحتى في الامبراطورية العثمانية التي كانت أكثر الحكومات التي عرفها الشرق يروقاطية ، كان عدد المسئولين محدودا نسبيا ، ففي بداية القرن التاسع عشر كانوا قرابة ٢٠٠٠ مسئول مدني في الإدارة المركزية ، ولكن بنهاية القرن تزايد الرقم ليصبح ٣٥٠٠٠ ، وفي بداية الثمانينات كان مسئولو الحكومة في مصر ضعف عدد العاملين في الصناعة ، وكانت النسبة مماثلة في بلدان أخرى ، وكانت هذه الطائفة الكبيرة من الموظفين موزعة على عدد من الهياكل المختلفة التي تسيطر على القطاعات المختلفة للمجتمع ، من الجيش والشرطة والاستخبارات وهيئات التخطيط وسلطات الري وادارات المالية والصناعة والزراعة والخدمات الاجتماعية .

وقد استغلت المصالح الشخصية أيضا للحفاظ على النظام ، وليس فقط مصالح الحكام ، ولكن مصالح ضباط الجيش وكبار المسئولين ومديري المشروعات في القطاع العام والتمتعين على المستويات العليا ، ولذين لا يمكن بدونهم قيام حكومة حديثة ، وقد كانت سياسات معظم النظم تنحاز للقطاعات القوية الأخرى من المجتمع ، وهم أولئك الذين

سيطروا على قطاعات معينة في الاقتصاد ، مثل الصناعات الخاصة ، وتجارة الواردات والصادرات ؛ وهي غالباً على صلة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات ، التي تزايدت أهميتها خاصة في فترة الانفتاح ، إضافة إلى كل ما سبق ، وإن كان بدرجة أقل ، العمال المهرة في الصناعات الكبيرة ، الذين استطاعوا في بعض البلاد تنظيم أنفسهم بشكل فعال في نقابات ؛ مما مكنهم من التفاوض لتحقيق شروط عمل أفضل ، ورواتب أعلى ، رغم أنهم لا يستطيعون استخدام قوتهم الجمعية لممارسة النفوذ على السياسة العامة للحكومة .

وفي العشرين عاماً الأخيرة ، ظهرت طبقة اجتماعية جديدة من أولئك الذين استفادوا من الهجرة للدول المنتجة للبترول ، من بين ثلاثة ملايين أو أكثر من المهاجرين من مصر والأردن واليمن وغيرها إلى ليبيا والسعودية والخليج ، ذهب معظمهم بلاتبة في الاستقرار ، ولذلك كان من صالحهم وجود حكومات مستقرة ؛ مما يمكنهم من التحرك بحرية جيئة وذهاباً ، يجلبون لبلادهم ما ادخروه للاستثمار ، - في معظم الحالات - في الأراضي والمباني والسلع الاستهلاكية المعمرة ، لتظل ممتلكاتهم في أمان .

وكذلك كان ضباط الجيش ، ومسئولو الحكومة ، والتجار الدوليون ، والصناعاتيون ، والطبقة الجديدة من أصحاب الدخول من توظيف الأموال ، يرغبون جميعاً في أنظمة مستقرة ، وقادرة على الحفاظ على النظام ، وعلى علاقات طيبة مع بعضها البعض (رغم الخلافات السياسية) للسماح بالتدفق الحر للعمل والمال ، هذا التدفق الذي حافظ على اقتصاد مختلط مع ميل الميزان لصالح القطاع الخاص ، وسمح باستيراد السلع الاستهلاكية ، وبنهاية السبعينات ، أصبح معظم الأنظمة من هذا النوع ، مع استثناء اليمن الجنوبي واقتصادها الذي بقي تحت السيطرة المركزية الصارمة ، والجزائر بشكل جزئي ، رغم أن اتجاهها قد تغير بعد وفاة بومدين .

وقد كانت هناك قطاعات أخرى من المجتمع لم تكن مصالحها موضع اهتمام سياسيات الحكومة بنفس القدر ، ولكن تلك القطاعات لم تكن في وضع يسمح لها بممارسة ضغوط فعالة على الحكومات ، فكهبار ملاك الأراضي ممن لهم قواعد في المدن كان الائتمان متاحا لهم وحققوا أرباحا من الزراعة ، ولكن صغار الملاك والمزارعين بالمشاركة والفلاحين بلا حيازة كانوا في وضع ضعيف ، وكانوا يشكلون نسبة أصغر من السكان عن ذي قبل بسبب الهجرة الى المدن رغم أنهم يمثلون نسبة ملحوظة ، وأنتجوا نسبة أقل من الناتج القومي الاجمالي في كل البلاد ، ولم يعودوا قادرين على توفير الغذاء الضروري لسكان الحضر الذين اعتمدوا على استيراد الغذاء ، وكانوا كما مهملا في برامج الاستثمار في معظم النظم ، وبشكل عام ، كانوا مطحونين ، ولكن كان من الصعوبة تعبئة الفلاحين للعمل الفعال .

وفي المدن ، كانت هناك طبقة عريضة من العمالة تصنف الماهرة أو غير الماهرة ، وصغار موظفي الدولة ، وعمال المصانع غير المهرة والعمال في خدمات الامداد ، والعمال في القطاع « غير الرسمي » من الاقتصاد كالتيجار المتجولين أو عمال اليومية والمتعطلين ، وكان وضعهم ضعيفا وفي الأساس كانوا مشغولين بالصراع اليومي من أجل البقاء ، وفي منافسة طبيعية مع بعضهم البعض ، حيث فاق العرض الطلب على خدماتهم بشكل كبير ، وتفرقوا في جماعات صغيرة من العائلات الكبيرة ومن هم من نفس المنطقة أو نفس الجماعة العرقية أو الدينية ؛ حتى لا يضيقوا في المدن الهائلة والعنائية والمجهولة ، وقد يندفعون في عمل موحد فعال فقط في الظروف الخاصة عند انهيار نظام السيطرة الحكومية ، أو عندما تكون هناك قضية تمس احتياجاتهم المباشرة أو ولاياتهم العميقة ، كاضطرابات الخبز في مصر عام ١٩٧٧ ، أو الثورة الإيرانية ٧٩ - ٨٠ .

وأحد العلامات على الوضع المسيطر الجديد للحكومات في المجتمعات العربية ، أنهم كانوا قادرين على أن يصوغوا لأنفسهم الأفكار ، التي يمكن أن تحرك الأذهان أو الخيالات ، لتستخرج منها ادعاء بشرعية السلطة . وفي ذلك الوقت ، كان على أية حكومة عربية ترغب في البقاء أن تكون

قادرة على ادعاء الشرعية باستخدام ثلاثة مصطلحات : الوطنية ، والعدالة الاجتماعية ، والاسلام .

وقد كانت لغة الوطنية هي اللغة الأولى التي ظهرت كلفة ذات أثر قوى ، فقد وصلت بعض الأنظمة التي كانت موجودة في بداية الثمانينات الى السلطة من خلال الصراع من أجل الاستقلال ، أو الادعاء بخلافتها لمن كافحوا من أجل الاستقلال ، وقد كانت مثل هذه الدعاوى للشرعية قوية في المغرب ، حيث ما تزال ذكريات الكفاح ماثلة في الأذهان ، وتكاد تكون معظم الأنظمة قد استفادت من أنواع مختلفة من ادعاء الوطنية ، وقد انحدروا الى لغة الوحدة العربية واعتبروا الاستقلال كما لو كان الخطوة الأولى تجاه وحدة عربية أوثق ، وارتبط بها العمل للنسق لدعم القضية الفلسطينية .

واللغة الثانية ، لغة العدالة الاجتماعية وقد دخلت الاستخدام السياسي العام في الخمسينات والستينات ، وهي فترة الثورة الجزائرية وانتشار الناصرية بفكرتها عن اشتراكية عربية خاصة عبر عنها الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ ، ومثل هذه المصطلحات كالاشتراكية أو العدالة الاجتماعية التي استخدمت بمعنى محدد ، كانت تشير الى اصلاح الملكية الزراعية والايجارات ، وامتداد نطاق الخدمات الاجتماعية والتعليم العام للبنين والبنات على السواء ، ولكن كانت هناك محاولة منظمة لاعادة توزيع الثروة عن طريق الضرائب التصاعدية على الدخول في قليل من البلاد العربية .

وأخر اللغات التي أصبحت قوية كانت لغة الاسلام ، ولم تكن هذه اللغة جديدة بالطبع من بعض الأوجه ، فقد كان هناك احساس بالمصير المشترك بين أولئك الذين ورثوا دين الاسلام ، وهو إيمان تثيره الذكريات التاريخية ، والقرآن وسنة محمد (ﷺ) ، والشرعية التي فصلت المبادئ التي تنظم الحياة الفاضلة المشتركة . وبحلول الثمانينات ، أصبحت اللغة الإسلامية أكثر أهمية في الخطاب السياسي عما كانت عليه قبل عقد

أو اثنين ، وكان ذلك راجعا لتوليفة من نوعين من العوامل ، من ناحية كان هناك التوسع الهائل والسريع في مساحة المشاركة السياسية بفضل زيادة السكان ونمو المدن وتزايد وسائل الاعلام ، وزيادة المهاجرين من الريف الى المدن ، وقد جلبوا ثقافتهم ولغتهم السياسية الخاصة معهم ، وكان هناك تحضر للمهاجرين كما حدث أيضا (تريف) للمدن ، فقد جعلهم الانقطاع عن صلات القربى والجيرة التي جعلت الحياة ممكنة في القرى ، يعيشون في مجتمع كانت ظواهره الخارجية غريبة عليهم ، والاحساس بالاغتراب يمكن أن يعادله الاحساس بالانتماء للمجتمع الاسلامي العالمي ، الذي تكمن فيه قيم أخلاقية معينة ، وقد وفر هذا الانتماء لغة يمكنهم بها التعبير عن آحزانهم وطموحاتهم ، وكان على من يرغب في حثهم على الحركة والعمل أن يستخدم نفس اللغة ، حيث يتيح الاسلام لغة فعالة لمعارضة القهرى والنفوذ الأجنبي ، وللاولئك الذين يتهمون بالتبعية لهما ، وللحكومات الفاسدة والعاجزة التي استحوالت الى أدوات للمصالح الخاصة ، وللمجتمع فقد وحدته ومبادئه الأخلاقية وتوجهاته .

وقد كانت عوامل من هذا النوع هي التي أفرزت حركات ، كالاخوان المسلمين ، والتي كان قادتها فصحاء ومتعلمين ، وكانت لها جاذبيتها عند المحرومين من القوة والثروة في المجتمعات الجديدة ، وقد حاولت معظم النظم الحاكمة استخدام لغة الدين أكثر من ذي قبل للدفاع عن نفسها ، أو لمخاطبة قطاع أعرض من مجتمعاتها ، وبعض الأنظمة استخلصت تلك اللغة عقويا وباستمرار ، خاصة السعودية ، وهي لغة نشأت عن حركة لتأكيد أولوية إرادة الله في المجتمعات الانسانية ، والبعض الآخر بدا كما لو كان يساق اليها حتى بين أكثر البجاعات الحاكمة علمانية ، في سوريا على سبيل المثال والعراق والجزائر ، مالوا جميعا لاستخدامها بشكل يكاد يكون مقنعا وبطريقة أو أخرى ، قد يثيرون أفكارا تاريخية عن العرب حيلة الاسلام ، فقد أثار حكام العراق خلال حربهم مع ايران ذكريات معركة القادسية عندما قهر العرب آخر الحكام الساسانيين ، وأدخلوا الاسلام في ايران ، وفي معظم البلاد التي ينتمى سكانها لأديان مختلفة ، يحدد الدستور بأن يكون الرئيس مسلما ليربط دين الاسلام بالسلطة

الشرعية ، وفي المساطر القانونية قد تكون هناك اشارة للقرآن أو الشريعة كأساس للتشريع ، ومعظم الحكومات التى انتهجت هذا الطريق مالت لتفسير الشريعة بطريقة حديثة تقريبا لتسوين التجديدات التى كان لابد منها للمجتمعات التى تعيش فى العالم الحديث ، وحتى فى السعودية لجأوا الى تفسير مبادئ الفقه الحنبلى لتبرير القوانين الجديدة والضوابط الضرورية للنظام الاقتصادى الجديد ، وبعض الأنظمة عمدت الى تطبيقات رمزية حرفية للشريعة ، فقد حرم بيع الكحوليات فى السعودية والكويت ، وفى السودان وفى السنوات الأخيرة من حكم النميرى ، طبق نص من الشريعة أن معتادى السرقة تقطع أيديهم ، وفى بعض البلدان شجعت الحكومات الالتزام الصارم بصوم رمضان ، وقد حاولت الحكومة التونسية قبل ذلك بفترة ، أن تشجع الأعضاء عنه حيث يعطل الجهود الضرورية للتنمية الاقتصادية ، وقد واجهتها معارضة واسعة .

هشاشة الأنظمة

وبما يعين تضامير عوامل : الجماعات الحاكمة المتناسكة ، والطبقات الاجتماعية السائدة ، والأفكار الثوية على تفسير سبب استقرار الأنظمة خلال السبعينات ، ولكن اذا بحثت بدقة فقد تكون كل هذه العوامل الثلاثة مصدرا للضعف .

فالجماعات الحاكمة كانت معرضة للتنافر والخصومة الشخصية التى طفت بشكل حتمى خلال صراع الطموحات ، أو الاختلافات حول السياسة وأيضا بسبب الانقسامات الهيكلية التى ظهرت نتيجة تضخم الآلة الحكومية من حيث الحجم والتعقيد ، فقد أصبحت الأفرع المختلفة للحكومة مراكز قوى منفصلة مستقلة : الحزب والجيش والمخابرات ، وقد يحاول أعضاء المجموعة الحاكمة من ذوى الطموح السيطرة على مركز آخر من هذه المراكز ، مثل هذه العملية كانت تحدث فى كل النظم المعقدة للحكومة ، ولكن أمكن حصرها فى بعض أنواع الحكومات فى اطار عمل المؤسسات المستقرة الثابتة والعادات السياسية المتجذرة ، وعندما لا يمكن احتواؤها تؤدي الى تشكل الأجنحة السياسية ، التى يحاول فيها رأس كل

جناح أن يتخلص من خصومه ، لتمهيد الطريق للصعود لأعلى المناصب ، مثل هذا الصراع يمكن احتواؤه فقط بالممارسة الدائمة لفنون والاعيب المناورات السياسية التي يقوم بها رئيس الحكومة .

كذلك يمكن أن تكون الرابطة بين النظام والجماعات الاجتماعية المسيطرة هشة ، وما أمكن ملاحظته هو نسق متكرر في تاريخ الشرق الأوسط ، فالطبقات التي سيطرت على هيكل الثروة والقررة الاجتماعية في المدن ، كانت تريد السلام ، والنظام ، وحرية النشاط الاقتصادي ، وتدعم النظام طالما كان يعطيهم ما يريدون ، ولكنهم لن يحركوا ساكنا للدفاع عنه ، ويمكن أن تقبل نظاما آخر يخلفه إذا ما اتبع سياسة مماثلة ، ففي منتصف الثمانينات ، كان وضع بعض الأنظمة مزعزا ، فقد بلغت أسعار النفط ذروتها عام ١٩٨١ وبمدها تقلصت بسرعة بسبب زيادة الانتاج والحرص في استخدام الطاقة في البلدان الصناعية ، وفشل الأوبك في تكوين جبهة موحدة حول الأسعار وحجم الانتاج وهكذا ، كان لتقلص عائدات البترول وآثار الحرب العراقية الإيرانية ، تأثير على البلدان العربية الفقيرة منها والغنى على السواء .

وإذا كان الدعم الذي تقدمه القطاعات القوية من المجتمع للحكومات سلبيا وصامتا ، كان ذلك راجعا لأنهم لم يشاركوا بفعالية في صنع القرارات ، وفي معظم الأنظمة كان اتخاذ القرار في مستوى عال وعلى يد مجموعة صغيرة ، ولا يعلن عنه على نطاق واسع ، وكان الحكام يميلون بعد استقرارهم في السلطة الى أن يصبحوا أكثر ميلا للسرية ، تحوطهم قوى خدمات الأمن والمقربون والمستولون القريبون منهم ونادرا ما يظهر ون علنا لإعلان تفسيرات رسمية لأفعالهم لجمهرة من المستنسين ، ووراء السبب في بعد المسافة بين الحكومة والمجتمع ، كان هناك سبب آخر ، هو ضعف الاقتناع الذي يربط كلا منهما بالآخر .

وبمجرد أن تطرح الحكومات أفكارا سياسية ، تصبح هذه الأفكار في خطر من فقدان معناها ، وتصبح شعارات بالية بالتكرار ، ولم يعد

باستطاعتهم جمع أفكار جديدة من حولهم لتصبح كوكبة فكرية قوية ،
تعيى القوى الاجتماعية للفعل والحركة ، أو تحول السلطة الى سلطة
شرعية . ويبدو أن فكرة القومية قد تعرضت لذلك المصير ، الا أنها موجودة
على الدوام كرد فعل طبيعى وفورى لآى تهديد من الخارج ، وظهر هذا خلال
الحرب بين العراق وايران عندما أيدت قطاعات من الشعب العراقي
الحكومة ، فى حين كان من المتوقع منها أن تكون معادية لها ، ولكن كان من
المشكوك فيه أن تصبح القومية العربية قوة معبئة للعمل الفعال ، أو كمركز
لنظام فكرى يمكن من خلاله تنظيم حياة المجتمع ، وقد تطفو « العروبة »
التي تمثل فكرة أمة عربية موحدة سياسيا ، مرة أخرى بأزمة جديدة فى
العلاقات بين اسرائيل وجيرانها العرب ، وقد ترجع استكانة الدول العربية
خلال الفوز الاسرائيلى جزئيا لتعقيدات الوضع اللبئائى ، ولم تكن بالضرورة
مقدمة لما سيحدث اذا ما دخلت اسرائيل الحرب مع جيرانها ، وبشكل
عام ، فالوظيفة الرئيسية للعروبة كانت فى كونها سلاحا فى الصراعات
بين الدول العربية ، وكذريعة للتدخل فى شئون الدول الأخرى ، ولم يتراجع
من الذاكرة بعد مثال عبد الناصر الذى يخاطب الشعوب من فوق رأس
الحكومات ، ومن ناحية أخرى ، فقد تؤدي تقوية الروابط البشرية بين
الشعوب العربية بسبب التعليم والهجرة ووسائل الاعلام ، الى أحداث
تأثير على المدى البعيد .

أما فيما يتصل بالأفكار الرائدة الأخرى عن العدالة الاجتماعية
والاسلام ، فيمكن أن يقال عنها عكس ذلك ، لا لأنها فقدت معناها ، ولكن
لأن لها معنى أكبر من أن يتحدد ، ولها تأثيرا كبيرا كقوة دافعة للفعل ،
تختزن طالما لا يحتاجها النظام ، وجذورها فى التاريخ والوعى أعمق من أن
تستخدم كأدوات مستأنسة للحكومة .

والحكومات التى نادى بمثل هذه الأفكار القوية العميقة التجذر قد
فعلت ذلك بما يعرضها للخطر ، وتورطت فى غموض الدلالات والأصداء
القوية ، فإذا هم استخدموا العبارات ذات الأصداء القوية ، فقد كان بإمكان
معارضيتهم فعل نفس الشيء ، فى سبيل اظهار الفجوة بين ما تفعله

الحكومة وما تقوله ، ويدجأون الى استخدام مصطلحات ذات قوة قاتلة كالطغيان والنفاق التي ظلت تجلجل على طول التاريخ الاسلامي ، وقد كانت حادثة اغتيال السادات عام ١٩٨١ ، وحادثة السعودية عام ١٩٧٩ ، عندما احتلت مجموعة من المسلمين المتشددون الكعبة ، علامة على قوة هذه الحركات المعارضة ، خاصة عندما يستطيعون توحيد دعوى العدالة الاجتماعية بعدالة الاسلام .

وحتى أكثر الأنظمة استقرارا وأطولها بقاء يمكن أن يتضرع أنها هشة ، وهناك بالتأكيد تحولات للقوة داخل الجماعات الحاكمة بسبب الموت أو الانقلابات ، ففي عام ١٩٥٨ خلع التبري حاكم السودان بانقلاب عسكري ، صاحبه اضطرابات أهلية واسعة الانتشار ، وفي عام ٨٨ انتهت فترة حكم بورقيبة الطويلة على الحياة السياسية في تونس عندما خلع وحل محله ضابط من الجيش ، هو زين العابدين بن علي ، وقد أدت مثل هذه الأحداث الى تغيرات في اتجاه السياسة ، كما حدث عندما خلف السادات عبد الناصر ، ولكن هل من المنتظر أن تحدث تغيرات أكثر عنفا وراдикаلية ؟ .

في بعض البلدان ، كانت هناك امكانية أن تعود الى الحكم مؤسسات رسمية أكثر قدرة على البقاء ، تعمل على توسيع حدود المشاركة في صنع القرارات ، كان ذلك أمل الطبقات المتعلمة وحتى بعض أفراد النظام ، الذين كانوا يرون أن ذلك في صالحهم ، فبدون درجة من المشاركة ، تصبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الحقيقي مستحيلا بلا مؤسسات ، بمعنى وجود مسلمات مقبولة ومعروفة حول طريقة الوصول الى السلطة واستخدامها ، وتفويضها .

ويعتمد هذا التغير على مستوى التعليم ، ومدى قوة الطبقات المتوسطة وحجمها ، وثقة النظام بنفسه ، وليس من المتوقع أن تحدث في معظم البلاد العربية ، ولكن كانت هناك علامات على أنها سوف تحدث في بعضها ، ففي الكويت ، عاد البرلمان في ١٩٨١ بعد غياب لعدة سنوات ، وأثبت أن له

رايا مستقلا ، وقدره على اقناع الحكومة لأن تأخذ ذلك في اعتبارها ، ولكنه حل في ١٩٨٦ ، وفي الأردن ، كانت كانت محاولة في ١٩٨٤ لاستعادة البرلمان الذي كان غائبا لفترة من الوقت ، وفي لبنان ، رغم الحرب الأهلية ظلت فكرة أن البرلمان هو في النهاية المكان الذي يسكن فيه تسوية الخلافات ، وأن الحكم الدستوري كأساس للشرعية ظل حيا .

وكان أكثر البلدان التي يبدو الحكم الدستوري فيها وشيكا هي مصر ، حيث كانت الطبقة المتعلمة عريضة ، وكانت على مستوى من الفهم السياسي أعلى من مستوى معظم البلدان العربية ، ولها وحدة ثقافية اجتماعية ، وذكريات حية باقية عن فترة الحكم الدستوري التي استمرت ثلاثين عاما ، وكانت الأفكار فيها حرة في حدود معينة ، وقد انبعثت ذكرياتها في السنوات الأخيرة نتيجة نماذج الحرية السياسية النسبية في فترة حكم عبد الناصر والسادات . وفي حكم خليفة السادات ، مبارك ، بدأ تغيير طر ، وأجريت الانتخابات للمجلس التشريعي في ٨٤ ، وقد فصل النظام الانتخابي بطريقة تضمن الأغلبية للحكومة ، وأجريت الانتخابات في جو من الحرية النسبية في المناقشات ، وانتخب بعض أعضاء أحزاب المعارضة من حزب « الوفد » ، وكان ذلك مؤشرا على اتجاه مصر الى وضع يشابه تركيا أو بعض بلاد أمريكا الجنوبية ، حيث تتعاقب فترات الحكم البرلماني والحكم العسكري وتعود الحياة الدستورية على الدوام كما تبقى مهددة أيضا على الدوام .

ويبدو أن ظهور حركات أصولية كان أكثر احتمالا في الثمانينات ، وكانت تحدث باسم فكرة اسلامية عن عدل الله على الأرض ، والذي يفوق الفكرة العلمانية البحتة ، ولم تكن هناك فكرة واحدة عن الاسلام ، ولكن مجموعة كبيرة من الأفكار ، ولم يكن هناك معنى واحد بسيط لكلمة اسلام ، ولكن تملتق بها كافة المعاني التي صنعها المسلمون ، فقد تعني بالنسبة للقرويين التقليديين كل ما يفكرون وما يعملون ، أما بالنسبة للمسلمين المتاملين ، فهي تشكل معيارا يحاولون صياغة حياتهم على منواله ، ويحكم به على أعمالهم ، الا أن هناك أكثر من معيار . وقد أصبح مصطلح الأصولية

« مودة » بالرغم من أنه يعمل أكثر من معنى مختلف ، فقد يعنى أن على المسلم أن يحاول العودة الى تعاليم وممارسات الرسول والرعييل الأول من صحابته ، أو قد يعنى أن القرآن فقط هو مصدر معايير الحياة الانسانية . وقد تكون هذه الفكرة ثورية لو أن المسلمين ادعوا أن لهم الحق فى تفسير القرآن بحرية - كما يبدو أنه القذافى زعيم ليبيا قد فعل - ويمكن أن يستخدم الكلمة لوصف سلوك ما يحسن أن تطلق عليه « المحافظة » وهو سلوك الذين يرغبون فى قبول ما ورثوه عن ماضيهم ويحافظون عليه . وبما يشمل كافة التراث التراكى فى الاسلام بالصورة التى تطور اليها فى الواقع ، وأن يجرى التغيير عليها بحرص واحساس بالمسئولية ، وقد كان ذلك هو سلوك النظام السعودى ومؤيديه ، وكذلك النظام الثورى فى ايران ، وذلك بالرغم من أن التراث التراكى الذى يقبله كل منهم يختلف تماما عن تراث الآخر .

وتفاوت ظروف الدول العربية المختلفة تفاوتاً كبيراً ، فحركة اسلامية فى بلد ما ، يمكن أن يكون لها معنى مختلف عما يبدو أنه نفس الحركة فى بلد آخر ، فالأخوان المسلمون فى سوريا لم يكن لهم نفس الدور كالأخوان فى مصر ، فقد كانت تمثل وسيطاً لمعارضة السكان الحضر من السنة ، لسيطرة نظام يرتبط بالمجتمع العلوى ، وبالمثل فإن تتخذ الثورة الايرانية شكلاً معيناً ، لا يعنى أنها سوف تتخذ نفس الشكل فى بلدان أخرى ، اذ يمكن تفسير الثورة جزئياً بعوامل محددة تختص بإيران : هو أن هناك : طبقات اجتماعية قوية كانت تستجيب بشكل خاص للنداءات المعبر عنها فى اللغة الدينية ، وكانت هناك زعامة سياسية قادرة على العمل كنقطة الالتقاء لكل الحركات المعارضة ، ومستقلة نسبياً عن الحكومة ، وتحظى باحترام عام لتقواها وتعاليمها ، وعملت على الدوام كمتحدث عن الوعى الجماعى الشامل .

ولم يوجد مثل هذا الموقف فى البلدان العربية ، ففي العراق ، حيث يغلب الشيعة ، لم يكن لرجال العلم نفس الرابطة الحميمة بجماهير الحضر ، أو نفس التأثير على الحكومة كما كان الحال فى ايران ، وعلماً

السنة كان لهم وضع أقل استقلالية ، فقد أصبحوا تحت الحكم العثماني من موظفي الدولة ، مقربين من الحكومة وتوصلوا الى تسويات بعلاقاتهم معها ، وارتبطوا من خلال التقاليد والمصالح بالبرجوازية العليا للمدن الكبرى ، وأصبحت زعامة الحركات الاسلامية بين أيدي العامة ، والخارجين عن النصفوة المتعلمة الحديثة ولا تتمتع مثل هذه الحركات بما يضيفه عليها ذوو التقوى المتوارثة والعلم المعترف به ، ولم يزد قدرهم عن أحزاب سياسية تتنافس مع بعضها البعض ، وبشكل عام ، لم يكن لديهم سياسات اجتماعية أو اقتصادية واضحة ، وكان من المتوقع أنها ستصبح قوى معارضة مهية ، ولكن لن يكون بإمكانها أن تصبح في موقف يسمح لها بتشكيل حكومات .

والمراقب للبلاد العربية أو العديد من البلدان الاسلامية الأخرى في منتصف الثمانينات ، قد يصل الى قناعة مؤداها أن شيئا مماثلا للمسار الإيراني سيكون المسار المستقبلي ، ولكن ذلك قد يكون استنتاجا متعجلا حتى فيما يتعلق بإيران ، بمعنى أن حكم رجال الدين هو إعادة لتأكيد التراث ، ولكنه من ناحية أخرى كان يجري على عكس التقاليد ، فالحكمة الموروثة للعلماء كانت في الا يربطوا أنفسهم بشكل وثيق بحكومات الدنيا ، ويجب عليهم الابتعاد الى مسافة معنوية منها ، مع الحفاظ على اتصالهم بالحكام وتأثيرهم عليهم ، وكان من الخطورة ربط المصالح الأبدية للإسلام بمصير حكم دنيوي مؤقت ، وكان هذا الموقف يتعكس في الشك الشعبي في رجال الدين ، الذين لعبوا دورا بارزا في شئون الدنيا ، فقد كانوا معرضين كالأخرين لفساد استغلال السلطة والثروة ، وربما لم يكونوا حكاما تاجحين .

ويمكن أيضا أن يحدث في مرحلة معينة من التطور الوطني، أن تفقد الأفكار الدينية جاذبيتها ، على الأقل تلك الأفكار التي اكتسبت قداستها من التراث التراكم ، ولم يعد لها نفس القوة التي اكتسبتها مجموعة أخرى من الأفكار ، التي تكونها توليفة من الأخلاقيات الاجتماعية والأحكام الدينية ، وهي أساسا علمانية ولكن قد تكون لها علاقة ما بالمبادئ العامة للعدالة الاجتماعية الموروثة في القرآن .

الهوامش

الفصل الثالث عشر :

- (١) ابن خلدون (المقدمة) ص ١٨٢ ، الترجمة الانجليزية ، ج (١) ، ص ٢٧٢ .
 (٢) نفس المرجع ص ١٠٠ الترجمة الانجليزية ، ج (١) ، ص ٢٠٠ .
 T. W. Arnold, « The Chaliphate », p. 203. (٣)
 C. M. Doughty Travels in Arabia Deserts, p. 6-8. (٤)

الفصل الرابع عشر :

- (١) أحمد الناصري السلاوي ، كتاب الاستقصاء ، ج (٧) ، ص ٦ - ٨٢ -
 (٢) المصدر السابق ، ج (٤) ، ص ٤ - ١٦٢ -

الفصل الخامس عشر :

- W. L. Wright « Ottoman Stelcraft », pp. 117-18. (١)
 (٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج (٤) ، ص ٢١٤ .

الفصل السادس عشر :

- (١) الجبرتي ، ج ٤ ، ص ٢٨٥ .
 (٢) نفس المصدر ، ص ٢٤٨ .
 H. Inalcik, « The Middle East and North Africa in World Politics », (٣)
 ج ١ ، ص ٣٦١ - ٧١ .

الفصل السابع عشر :

- H. H. Jessup, « Fifty Three Years in Syria ». (١)
 ج ٣ ، ص ٧٨٦ - ٧ .
 J. Cambon , « Les algeriens musulmans et la France », (٢)
 ص ٤٧٨ .

الفصل الثامن عشر :

- J. W. van Goethe, « Aus Dem Nachlass », (١)
 R. Kipling, « A Ballad of East and West », (٢)
 (٣) رفاعة الطهطاوي ، « تخليص الأبريز في تليخيص باريز » ، ص ٢٠٨ .

- (٤) خير الدين التونسي ، « أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك » ، ص ٥ .
 (٥) رشيد رضا ، (طريق الأستاذ ، الإمام محمد عبده ، ج ١ ، ص ١١ .
 (٦) طه حسين ، الأيام ، ج ٢ ، ص ٣ - ٤ .

الفصل التاسع عشر :

- T. E. Lawrence, « Seven Pillars of Wisdom », p. 6E. (١)
 (٢) نفس المصدر ، ص ٢٣ .
 J. Berque, « Le Maghreb entre deux guerres », p. 60. (٣)

الفصل العشرون :

- (١) أبو القاسم الشابي ، « مدخل نقدي للشعر العربي الحديث » ، ص ١٩٩ .
 (٢) طه حسين ، « الرسالة » ، ص ٨ - ٩ .
 (٣) أحمد شوقي ، « الشوقيات » ، ج ١ ، ص ١٥٣ - ٦٦ .
 (٤) عبده سلام خالدي ، « جولة في الذكريات بين لبنان وللمسطين » .
 (٥) علي عبد الرازق ، « الاسلام وأصول الحكم » ، ص ١٠٢ .
 R. Michell, « The Society of Moslem Brothers », p. 30. (٦)

الفصل الحادي والعشرون :

- G. Tillion, « Les ennemis Complémentaires », (١)

الفصل الثالث والعشرون :

- (١) عبد الله لاوي ، « تاريخ المغرب » ، ص ١٠ ، ص ٢٨٤ - ٥ .
 S. K. Jayyosi, « Trends and movements in Modern Arabic Poetry », (٢)
 (٣) بدر شاكر السياب ، « أنشودة المطر » ، ص ١٠٣ - ٧ .

الفصل الرابع والعشرون :

- (١) وزارة الاعلام ، « مشروع الميثاق » ، ص ١٢ .

الفصل السادس والعشرون :

- (١) ١٠٩٠ رفعت ، « نظرة عن بعد للمثدنة » ، ص ١٠٩ .
 Hichem Djait, « La personnalité et le devenir Arabo-Islamiques », p. 140. (٢)
 (٣) عبد الله لاوي ، « مازمة المثقفين العرب » .
 (٤) سيد قطب ، « معالم على الطريق » ، ص ٤ - ٥ .
 F. Rahman, « Islam and Modernity », (٥)

الموا في هذه العنود

جوزيف داموس
سبع معارك فاصلة في العصور
الوسطى

د. ليونارد تشلبيردز
سياسة الولايات المتحدة
الأمريكية إزاء مصر

د. جون شغلر
دبك تعيش ٣٦٥ يوما في
السنة

بيدال لير
المصاحفة

د. جيرالد روبن
لذ الكوسميد الاولية احدثت
في الفن التشكيلي

د. ريسيس غوش
الشيخ الروس قبل الثورة
البلشفية وبعضها

د. محمد نعمان جلال
مركبة عدم التمييز في عالم
مكافئ

فرانكلين د. باومر
الفكر الاوروبي الحديث ١

شركت الريمس
الفن التشكيلي المعاصر في
الوطن العربي

د. محي الدين احمد حسني
التمسك الاسرية والبقاء المصغر

ج. داني اندرو
اكترايات الفيلم الكروي

جوزيف كورنات
مختارات من الادب القصص

د. جرمان دورشتر
المادة في التكون كيف نشأت
واين توجد

خاتمة من العلماء الأمريكيين
جائزة النفاذ الاستراتيجي
عرب الفضاء

د. للسيد عليوة
ادارة الصراعات الدولية

د. مصطفى عثمان
الميكروكسيفور

جموعة من الكتاب اليابانيين القدماء
والسندون

مختارات من الادب الياباني
الفن - الترميز - المسكبة -
القصة القصيرة

يل شول واديت
القوة النفسية للاعرا

د. صلاء خلوصي
فن الترجمة

والف تي مائلر
تولستوي

فكتور برومبي
مستقل

فيكتور هوجز
رسائل واحاديث من الماضي

فيرنر شيربرودت
الجزء والكل - معاورات في طعام
الجزءاء الذرية

سنتي فوك
التراث الغامض - ماركس
ولماركسيون

د. ع. اينكوف
فن الادب الروائي عند كولستوي

هادي بندان البيني
ادب الاطلس - فلسفته ، لغته
وسائله

د. تمة رحيم العزاري
احمد حسن الزيات كاتباً وثق

د. فاضل احمد الطائي
اعلام العرب في التقييم

جلال العشوي
فكرة المسرح

هنري باريس
الجميع

السيد عليوة
صنع القرار السياسي في
مقطعات الادارة العامة

جاكوب برونسكي
التطور العضائي للانسان

د. روجر ستروبان
هل تستطيع تعليم الاخلاق
للانفال ؟

كاتب ثير
لويحة الدواجن

د. ١٠ سبسر
الموتى وعالمهم في مصر
القيمة

د. نازم بيشرويتش
القلل والخي

بورقاند رحل
احلام الاعلام وقصص اخرى

د. راند نكارام جابرستكي
التكنولوجيا والصناعة الحديثة

الانس مكسلي
نقطة مقابل نقطة

د. و. قريمان
الجغرافيا في مائة عام

رايبراند وليامز
الكتابة والمجتمع

ج. ترويس و. ١ - ج. بيكتر
تاريخ العلم والتكنولوجيا

ليسيندل اد
الارض الغامضة

والتر آل
الرواية التلغرافية

لويس دارماس
المشهد الى من المسرح

برانس سزاس
الله مصر

فدري جسن والحروب
الانسان المصري على الشاشه

أولج بولكف
القاهرة مدينة الف ليلة

هاشم النحاس
الهوية القومية في السينما

عفيف وليام مابكوال
مجموعات التلويح - مسانها

تسليها - عرودها
عزيز الشوان

الموسيقى تعبير فني ومطلق
د. محسن جاسم الرسوي

عصر الرواية
يلاق ترماس

مجموعة مقالات نقدية
جون لويس

الانسان ذلك الكائن الفريد
جول ويست

الرواية الحديثة - الاجازية
والفولسية

د. عبد المنعم شعراوي
المسرح المصري المعاصر

اصله ودياته
انور المصاوي

على معنوه ملك الشعاع والتسار

جابريل بايز
تاريخ ملكية الاراضي في مصر
المدينة

خديوي دى كرسيل وكينيت مهلة
اعلام الفلسفة السياسية
الحاضرة

داويت سوين
كتابة الميثاق والميثاق
والفلسفة - ص
الزمن وقياسه (من جزء من
الويلدين جزء من الثانية وحتى
مليارات السنين)
مهندس أبراهيم الترشاوى
اجهزة لتكييف الهواء

بيتر رداي
الخدمة الاجتماعية والاقتصادية
الاقتصادية

جوزيف دافوس
سبعة مؤرخين في العصور
الوسطى

م - م - بوا
التجربة اليونانية

د - عاصم محمد رزق
مراكز الصناعة في مصر
الاقتصادية

رونالد د - سمبسون وفورمان د
اندرسون
العلم والطالب والمدرس

د - اتور عبد الملك
لتاريخ المعنى والفكر

ولت وثمان دوتستر
حوار حول التنمية الاقتصادية

فريد - م - هيس
تبسيط التفكير

جورج لوس بوركهارت
العادات والتقاليد المصرية
من اتمثال الشعبية في عهد
محمد علي

الان كاسبيار
التقوى الميثاقية
سامي عبد المنش
التبسيط الميثاقية في مصر
بين النظرية والتطبيق

ريد فول وشاندرا وكراما سيج
البيانات الكيفية

حسين حلمي المنهنس
نواما الشاشة بين النظرية
والتطبيق (الميثاقية ثلاثيون
٢)

دري وورمسور
الهجرون والذين والرماس
المجتمع

دور كاس مانتيتوك
صور الموقية - نظرة على
حيوانات الموقية

فاشم النحاس
تجيب محفوظ على الشاش
د - مسود مري طه

الكومبيوتر في مجالات الحياة

بيتر لودي
المقدرات حقائق لفنية

بوريس فيسروفيتش سيرجيف
وقالغ الاغصان في الالف
الياء

وليام بيلا
الهندسة الوراثية للمجتمع

ديفيد لندرتون
تربية أسماك الزينة

أحمد محمد الشولاني
كتب تحيرت الفكر الانساني

جون - د - بورد ويلتون جوليدج
للفلسفة وقضايا مصر ٢

أبولود توينين
للكل التاريخي عن الافريق

د - صالح رفا
مناخ وقضايا في الفن
التفصيلي المعاصر

م - ه كج وآخرون
التفدية في النادر الساب

جودج جامرب
إهلية ولا نهاية

د - السيد طه السيد أبو سديرة

الحرف والصناعات في مصر
التفدية منذ الفتح العربي
حتى نهاية العصر الفاطمي

جاليليو جاليليو
حوار حول النظامين الرأسماليين

للكون ٣
فوكه موديس وان
الترهاب

ميركل النديد
اقتاتون

ارتر كيستار
قبيلة الثالثة عشرة ويعود
اليوم

٢

د - كوكشي
لأساطير الافريقية والرومانية

برماس - ا - عاريس
التوافق النفسي - تحليل
العاملات الاقتصادية

لجنة الترجمة
المجلس الأعلى للثقافة
الليل البيولوجي
روائع الآداب العالمية ١

دري لرمز
لغة الصورة في الصليبا المعاصرة

ناجاي منشيو
الزيرة الاقتصادية في اليابان

بول غاريسون
العالم الثالث هذا

ميكائيل البس وجيمس لفلو
الانقراض الكبير

أداز فيليب
ليل تنظيم المتاحف

فيكتور مورجان
تاريخ القوة

محمد كمال اسماعيل
التحويل والتوزيع الإلكتروني

أبو القاسم الزموس
الشاملة ٢

بياتون بونار
الحياة الكريمة ٢

جاء كرايس جوليدج
كتابة التاريخ في مصر القرن
التاسع عشر

محمد لؤي كوريلي
قيام الدولة اللبنانية

قوى يار
التشكيل المعاصرة والتفكير

تاجور - شين دن وبنج وآخرون
مقارنات من الآداب الآسيوية

تاسر خمرى عادي
سليمانية

كادين جوردن وجرينس أرجوت
وأخرون

سقوط الحرف والصنع القرى

أحمد محمد الشتراتي
كتب تحيرت الفكر الاقتصادي

٢
جان كريس بوردي وآخرون
في لائق السيلفاني القرى
للعاملون في أوروبا
بول كوكشي

موريس بن براهيم
صنّاح للشكله

روميو بن
معالجات فن الاخراج

جوناثان ريني سميت
معمله الصليبيه الاولى وفكره
النسوب الصليبيه

الفرح ج بنتر
مكتاتبي القبطيه القديسه
عصر ٢

ريندانه شاح
رواد الفلسفه الصليه

مراد بن رومند
من كتاب الاستقامه المقدس

الحاج يوسف المصري
رحلات فارسيه

ميراث ثلث
الاتصال واليهذه المظليه

مورانه راسل
السلطه والفرد

بيتر ميكولو
الصليبه الصليبيه

امراء جري
مكتاتبي الصليبيه الاولى

مكتاتبي يوسف
عصر الصليبيه

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

مكتاتبي يوسف
مكتاتبي يوسف

امسح. نعم. القديس السيد
احداثت على الزمن الاتي

محمود بعلقه
البرنامج التزوي السرياني
والامن القواني العربي
نيرومكادنا
الحبيب

بريد امفانس
مجلد تاريخ الانب المتميز

ميررت ربه
النويه عن طريق الفن

وليام بينر
معجم التكنولوجيا الحيوية

الغبين ثوفلر
تحول السلطة ٢ ج

يوسف شراوة
مختلأ القرن الحادي والعشرين

والعلاقات المولية
رولاند جاكسون

التيهيا في خدمة الانسان
ث ج جيسر

البنية ايام الفراغة
عرج كاشمار

لندا كشمب الحروب ٢ ج
حسرم العيين زكوى

الدون بروكلر
انرا لم فوج

المعجزة اليابانية

ونفرد هومر
كالت ملكة على مصر

ميسر غزى برصا
لويغ مصر

بول داليز
المناطق الثلاث الأخيرة

موزف زمارى ديلمان
دينامية القيلم

ج كوتلو
احفارة التياقيه

رست كاسيدو
في المعرفة التاريخية

كنت ٠ ١ كتنس
رسميس الثاني

ان بول سارتر والغروب
٠ ظارات من المسرح العالم

روزالند رجاك بالسن
الظل المصري القديم

نيكولاس ماو
شارلوك هولمز

سجبل دي ليس
الفران

جوسيبى دي لون
موسوليني

الوزير جرايئة
مونتسارت

عوى عبد الرشيد هيمبر
محاربات من الشعر الإسباني

مديريت سكرانز واكثرون
الحاق انب الشبال للعلمي

با من ديليز
المفهوم الحديث للسكان والزمن

س هوارد
شهر الرحلات التي غرقت المحيط

و بارثول
لاريغ الفرك في اميا الوسط

لغلايسير تيملنلانو
لاريغ اوريا الشرقية

جابريل جاجارسيا ماركي
الجزال في التساعة

غزى برجمسون
الشحك

حجلتي مضمرة سليمة
الزلال

م و شنج
شمشير المهنس

ر جردن
الحيلتون

ستيز مومكاشي
لمحضارات السابعة

البرت حوراني
تاريخ الشعوب العربية

محمود قاسم
البحري العربي المكتوب بالفرنسية

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٨/١٧٢٤٠

ISBN — 977 — 01 — 25 — 3

BIBLIOTHECA

انتهى حوراني في القسمين الأولين من كتابه هذا (صدراً معاً في الجزء الأول من تاريخ الشعوب العربية في هذه السلسلة) من دراسة الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية للعالم العربي حتى سقوط دولة المماليك. وهو يتعرض في هذا الجزء لتاريخ العالم العربي منذ قيام الدولة العثمانية حتى التاريخ المعاصر. وفي مستهل هذه الفترة كان العالم الإسلامي موزعاً بين ثلاث إمبراطوريات كبيرة: المغول في الهند، الصفويين في إيران، بينما خضع المشرق العربي، فيما عدا بعض أطرافه، إلى هيمنة العثمانيين. ثم ينتقل المؤلف إلى عصر الإمبراطوريات الغربية، حيث بدأت أوروبا تسيطر هيمنتها على القارات الأخرى، ومنها عالمنا العربي الذي التهمته قطعة فقطعة.

ويكشف حوراني عن حقيقة هامة، وهي أن الاحتلال الأوروبي لم يستطع أن يمحى الهوية العربية الإسلامية، بل فجّر طاقات الوطنية والقومية التي كانت مكبوتة في ظل الحكم العثماني، الذي كان يتوسل بالدين لكي يفرض هيمنته على الشعوب الإسلامية الخاضعة له، التي كانت ترى في ظهور أية دعوى قومية أو وطنية لونا من إضعاف الوحدة الإسلامية. والمفارقة هنا أن الأتراك كانوا أبعد ما يكون عن الدين، فهم بتمييزهم للعنصر التركي خالفوا قاعدة المساواة بين شعوب الأرض التي بشر بها الإسلام، وهم باستئثارهم للثروة، خالفوا مبادئ العدالة التي هي لب الدعوة الإسلامية.

وقد نجح حوراني في أن يرسم لوحة متكاملة لذلك العصر الذي يمثل خلفية التطورات الحالية التي صنعت العصر الذي نعيشه.

المؤلف: د. ألبرت حوراني، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر للشرق الأوسط في جامعة أكسفورد — من أصول لبنانية، هاجرت أسرته واستقرت في مانشستر بالمملكة المتحدة.

المترجم: نبيل صلاح الدين، مترجم له اهتمامات بالدراسات العلمية والتاريخية، سبق له ترجمة كتاب عن أينشتاين والنظرية النسبية شارك في إعداد الترجمة العربية من دائرة المعارف الإسلامية.

المراجع: د. عبد الرحمن الشيخ، أستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر، شارك الإشراف على إعداد الطبعة العربية من دائرة المعارف الإسلامية، وله الدراسات والترجمات الهامة في التاريخ الإسلامي.